إقامة الدلائل الصحائح

على المسائل الصرائح

في نقض الشبه الطوائح

على كتاب منهج السلف الصالح

وهو:

الإبانة عن خيانة «الصيانة» للعدل والأمانة

في الرد على «أحمد بازمول» وبيان تلبيساته في الفروع والأصول

بقلم

أبي العباس عماد طارق بن عبد العزيز المختار

أبي أسامة ياسين بن محمد آل نزال



إقامة الدلائل الصحائح
على المسائل الصرائح
في نقض الشُبه الطوائح
على كتاب (منهج السلف الصالح...)

وهو

الإبانة عن خيانة «الصيانة» للعَدْلِ والأمانة

في الرد على (أحمد بازمول!) وبيان تلبيساته في الفروع والأصول

بقلم:

أبي العباس عماد طارق بن عبد العزيز المختار

أبي أسامة ياسين بن محمّد آل نزال

m

إنَّ الحمدَ لله نحمدُه ، ونستعينُه ، ونَسْتَغْفِرُهُ ، ونَعوذُ بالله منْ شرورِ أنفسنا ، ومن سيِّئات أعمالِنَا . من يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له ، ومن يضْلل فلا هاديَ لهُ ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، وأشهَدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ و رسُولُهُ .

('H Sk $!% ß #Bq#$#)q#$!' m ¢ ?!m wr BtqLC N FR&r w) B ¡ J bq) [آل عمران: ١٠٢].

('H Sk $Z9$ ¤ $#)q #/ N3 $!% {=)/3/ B‘ H ! §< r"n ˇ r z=, B] kS r _ g$ r/]£ B]kKS "‘ %vZ .W Z# r§ ¡ $] r$)q#$!'$ %! ? ¡ $ r$ F n P%) b$!'.%b =!3N %$S) [النساء: ١].

('H Sk $!% ß #BZq#$#)q#$!' r Lq9q#%qvZ ˇ #Y ¨-˙ ª ` x 9N3& ª J=/3 r ! ˇ 9N3 LRq/3N rB‘ ª ˇ ˇ $!' r q!&… ø) ø$ (øq•# ª ˇ J$) [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمّا بعد ؛

فَإنَّ خَيرَ الحَدِيثِ كِتَابُ الله ، وَخيرَ الهدي هَديُ محمّدٍ ﷺ ، وشرَّ الأمُورِ محدثاتُها ، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وَكلَّ ضلالةٍ في النارِ.

أوجبَ اللهُ تعالَى العَدْلَ في كلِّ شيءٍ؛ فالعدْلُ بابٌ مِنْ أبوابِ الصّدقِ؛ بل إنّه الصّدقُ كلُّه؛ وليسَ شرطًا أنْ ينحصِرَ العدْلُ مَع المسلمِ بَلْ هو يتعدّى المسلمَ ليعُمَّ كلَّ إنسانٍ.

يقولُ اللهُ تعالى ('H Sk $!% œ #BZq#$ #)q#$!' r.qRq# B 9$ `» %ˇ œ)، ويقولُ -جلَّ وعَلَا- (wr f BZ 6 N 'Y«$b %qQ ª?# # w& ?Ł ˇq9# $ ª ˇq9# dlq %& < 9=G)qt 3) ؛ ومَنْ قرأَ كلامَ أئمّة العلم وأمْعنَ النّظر فيهِ؛ وَقفَ على المعنى الصحيحِ للنّصوص التي تحثّ على العدل في النَّقد وغيره[١]!!

والنَّقدُ -كما هو معلومٌ!- نوعٌ مِنْ أنواعِ النّظرِ في الشّيْء، غايتُه إبرازُ جَوْدته مِنْ خلافِ

(١) وفي هَذا الكتابِ نقولٌ كثيرةٌ مِنْ كلام هَذَا العلَمِ تُدور حوْل العدْلِ وغيْرِلك؛ سترَ َ اهَا في مَوْضِعها..!!

ذَلك؛ يقول الأزهري -رحمه الله-:

« النقدُ: (**تمييزُ**) الدّراهم...

والإنسان ينقدُ الشيء بعينه؛ وهو (**مخالفة النّظر**) لئلا يُفطن له»[١].

وأمّا أبو الحسين أحمد بن فارس فيقول:

«النون والقاف والدال أصلٌ صحيحٌ يدلّ على (**إبراز**) شيءٍ وبروزه...

ومِنَ البابِ:نقْدُ الدِّرهم؛ وذلك أن يُكْشفَ عنْ (**حالِه في جوْدَته أو غير ذلك**).

ودِرهَمٌ نقدٌ: وازنٌ جيّد؛ كأنه قدْ كشف عن حاله فعُلم»[٢].

وزاد صاحب «اللسان»:«وناقدتُ فلانًا إذا ناقشْتُه في الأمر»[٣].

وفي ذلكَ يقول صاحبُ «نجعة الوارد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد» في «فصل النقد» -باختصار-:

«يقال نقدتُ الكلام: وانتقَدْته، وفلَيْته، وقلبتُ فيه النّظر..

وفلان نقّادٌ : بصيرٌ خبيرٌ دقيقُ البحْثِ، يغوصُ في الحقائقِ، عارفٌ بمواردِ الكَلام ومصادِرِه...».

فعمَلُ النّاقدِ -إذًا- منحصرٌ في النظر فيما يريدُ نقدَه لاستخراجٍ مَا قَدْ يخالِف حقيقةَ هذَا الشّيْء مِنْ حيثُ الاسمُ أو المعْنَى.

ولّما كانَ النّقد فيه معنى إخراجِ مَا يؤثّر في حقيقةِ الشيْء ويخرجُه عن جَوْدَتِه، كانَ لابدّ للنّاقد أن يتحرّ الصّدقَ في عَمِله ليتحقّقَ الغرضُ مِنْه، ويَخْرُجَ نقدُه بنّاءً؛ فَهُوَ لا يريدُ مِنْ وراءِ نقدِه سوى إظهارِ الحقيقةِ وقتَ الحاجةِ إليْها؛ وإلاّ كانَ عملُه داخلاً في بابِ الانتقاصِ؛ ولا يَخرجُ عنْ كونِه غِيبةً أو بهتانًا بحسب تحقّق الصفات السّلبيةِ مِنْ عدَمِها !

---

(١) «تهذيب اللغة»(٩/ ٣٦، ٣٧).

(٢) «مقاييس اللغة»(٥/ ٤٦٧).

(٣) «لسان العرب»(٦/ ٤٥١٧).

والنّاقدُ الذي يفْقدُ الصّدْقَ أو مَا يسمّى بالتّجرّد؛ فإنَّ نقدَه سينحصِرُ -فقط- فيما تشتهيهِ نفسُه وتلذّ عينُه؛ فيدخلُ لا محالةَ في المثلِ الشعبيّ (يرى بعينٍ واحدةٍ)؛ ثُمّ هي لاتَرَى إلا ما تحبّ أن تَراهُ، ولا شكّ أنَّ مَنْ كان هذا هُو حالَه فإنَّ الهوى سيأخذُه يمنةً ويسرةً أينَما ذهبَ يذهبُ!!

وليسَ لهذَا النَّوعِ منَ النّقدِ إلا سببٌ واحدٌ؛ وهُوَ الحِقدُ؛ فتجدُ صاحبَ هذَا النّقدِ عندَما يقرأُ الكلامَ المرادَ نقدُه تجدُه ينطلقُ مِنْ أصلٍ وهو: أنّ الذِي يقرَأُ له هُو خصْمُه الأولُ والأخيرُ! وبالتالي فإنّه لا يرى خصمَه إلا علَى باطلٍ وإنْ وافق حقًّا، ولو وافقَ حقاً فإنه سيؤوِّلُه، وأيُّ ذمٍّ مِنَ الخصمِ فإنَّ هذا الناقدَ سيُسْقِطُه على نَفْسِه وعلى ما تهواه نفسُه، وأيُّ مدحٍ مِنَ الخصم فإنَّ هذا النّاقدَ سيُسْقِطه على ما تبغضُه نفسُه[1]؛ فكانَ كما هُو المثل العربيّ الأصيل: أَهونَ مِنْ صُوفة في بُوهة!

ومِنْ حيثُ لا يشعرُ فإنّ مثلَ هذَا الناقِدِ سيفقدُ الحياءَ؛ وذلك لأنّ الكذبَ صارَ -عنده- صِدْقًا، والصّدقُ كذِبًا؛ هكذا علانيةً أمامَ الجاهل والعالمِ، مع أنّه ليس شعبةً مِنْ شعبِ الإيمانِ إلا والحياءُ منها[2]!!

هذا هُو حالُ النّاقدِ **أحمد بازمول** -هداه الله وأنعمَ عليه بالتّوبة الصّادقة- في (صيانته)؛ أخطأتْ نَواقرُه؛ فبفعلتِه هذه وحَشرِه نفسَه في ما لا يقدرُ عليه؛ بل -كما تقولُ العربُ في المثلِ الفصيح-: نفخَ الشّيطان في أنفِه؛ أبانَ للنّاس عامّتِهم وخاصّتِهم مدى الحقدِ الذِي ظهرَ بِه.

ووالله لو كانَ حاملاً حقاً كما هي دعواهُ لعادَ بِه إليهِ؛ ولوْ في المسائل المجتمعِ عليها عند العلماء؛ الذين سارَ على نهجهم شيخُنا عليٌّ الحلبيُّ صاحبُ العزّ المنيف، والذي صارتْ تُضرب إليه أكبادُ الإبل؛ نقولها لا خوفًا ولا طمعًا وإنّما الاعتراف بالحقّ منْ محاسن الأخلاقِ، كيف لا؟! والنبيّ ﷺ يقول:«رحم الله عبدًا سمحًا إذا باعَ سمحًا إذا اشتَرى سمحًا إذا اقتضى» ويقول أيضاً:«إنَّ مِنْ أحبّكم إليَّ وأقربِكم منّي مجلسًا يومَ القيامةِ أَحاسِنكم أخلاقًا».

---

(١) وفي فصولِ هذا الكتابِ نقولٌ كثيرةٌ عن أهل العلْم في وجوبِ لزومِ العَدْل في النّقد.

(٢) إشارة إلى حديث النبي ﷺ:«الإيمانُ بضعٌ وستّون شعبةً والحياءُ شعبةٌ مِنَ الإيمان» الذي أخرجه البخاري(برقم ٩)، ومسلم (برقم ٣٦) مِنْ حديث أبي هريرة k وهذا لفظ البخاريّ.

وَلَوْ كانَ هذَا –البازمول- حامِلاً حقاً لأجابَ على تلكم الرّدود التي أنهكتْه وأهلكتْه، ولكنّه التكبّرُ على عبادِ الله تعالى وحبُّ الظهورِ؛ فلا فرقَ بينه وبين مَنْ يدعو لنفسِه بدَعْوى الجاهليّة؛ فأمثالُ هؤلاء يوخِفُون في الطّين ليظهروا أمامَ النّاس بقُمُصٍ هفّافَةٍ!!

وَلَو كانَ حاملاً حقاً (لناقَش=انتقد!) كتابَ الشيخِ عليٍّ الحلبيِّ بكلِّ هدوءٍ وتأنٍّ وتعمّقٍ على طريقةِ الأذْكياء الأزكياءِ؛ لينالَ الرّفعةَ في الدنيا والآخرة دون أن يطلبها؛ بلْ لم نرَ منه سِوى نقيضِ ذلك، فراحَ –هداه الله- يرمِي صاحبَ الكتابِ بهاجراتٍ مِنْ أوّل ردٍّ(!) -ظنًّا منه بأنّ هذَا الشيخَ الداعيةَ ابنَ الألبانيِّ هشُّ المكْسَرِ-، مما استغربه واستهجنه كلُّ مَنْ يحملُ ميراثَ النّبوة بحقٍّ؛ وذلك لأنّ أهلَ السُّنّة موصوفُون (بالعِلْمِ والعَدْلِ والرّحمةِ؛ فيعْلَمُون الحقَّ الذي يكونون بِه موافِقينَ للسّنّة سالمين مِنَ البِدْعة، ويعْدِلون علَى مَنْ خَرج مِنها وَلَوْ ظَلَمَهم، كما قال تعالى: ﴿ #?ª q9r ‹! # k› ¯ ¡)ÐS/ ß B"§% #qRq. #q¨B# ß %!$ $k ’¹ R& ¡¯3N &r ″ Ð$q"9 Bt $r {F% / ß﴾ [النساء:١٣٥]،، ويَرْحَمون الخلقَ فيريدون لهم الخيرَ والهدَى والعِلْمَ، لا يقصدون الشرّ لهم ابتداءً)[1]؛ و(أحمد بازمول) ظهرَ خلافَ ذلك –جِدّاً- مَعَ أنَّ الشيخَ الحلبيَّ لم يخالفْ مَا عليه جماهير أهل السّنّة من العلماء والحكماء كما سيتبيّنْ...!!

وَلو كانَ هذا المشاغبُ -الذي لم يصنْ دِيباجتَه؛ بل بَدَلها -حاملاً حقًّا؛ لما سَلك مسْلكَ ضعفاءِ الحُجّة، حتّى راح يسوّدُ صفحاتٍ تِلْوَ الأخرَى بكلامٍ يحسِنُه الجاهلُ فضلاً عن العالمِ، والصّغيرُ فضلاً عن الكبيرِ؛ فصدَق عليه قولُ القائلِ: أدبرَ غريرُه وأقبلَ هريرُه!!

وسنستَعرِضُ صُورًا مِنْ طريقته في النّقد؛ ليظهرَ الأمرُ أكثرَ وضوحًا وبيانًا ليحيَا مَنْ حي عن بينة، وليتأكدّ كلُّ مَنْ يقرأُ هذه الكلماتِ بأنّ هذا الناقدَ لا يعرِفُ قَبيله مِنْ دَبيره؛ فوقَع في سوءِ تدْبيره:

اختياره للعنوان:

إنَّ هذَا النّاقدَ الفاقدَ لأدنى مقوّماتِ النّقد الصحيحِ المتعارفِ عليه عندَ أهلِ الصّنعةِ عامّةً وعندَ المسلمين خاصّةً قدْ أخفقَ مِنْ أولى مقالاته قبلَ إنزاله لتلكم السّلسلة الضعيفة! ولوْ أنّه سَلك مسْلكَ النّقادِ لما كانَ في حاجةٍ إلى أن يضيّعَ وقتَه في كَتْبِ كلِّ هذه الصفحاتِ في مثلِ

---

(١) «الاستغاثة في الرد على البكري»(٢٥١).

هذه المدّةِ الزّمنيّة لا سيما وأنّه في بدايةِ طريقِه للدّعوةِ إلى الله تعالى، فهو يخوضُ مع الخائضين في ليلٍ حالكِ الظّلامِ؛ ليختارَ مكانًا خاوِيَ المخترَقِ؛ فضربَتْ عليه الأرضُ بالأسْداد؛ فضاعَ وضيّع!!

فهذَا النّاقد أوّلَ ما بَدأ، ابتدأَ في التحذيرِ مِنَ (الحلبيِّ) وفتنة (الحلبيِّ) وكتابِ (الحلبيِّ) وتلاميذِ (الحلبيِّ)؛ كأنّه ليس له سَمٌّ ولا حَمٌّ سوى (الحلبيّ)؛ فأنزل مقالاً وسمَه بـ: (التحذير السلفي من كتاب منهج السلف للحلبي)؛ وفيه تراه يحكُم ويقّرر قبلَ أنْ يعرضَ بضاعتَه على النّاس؛ مما يدلّ على أن هذَا الكلام ليس مِنْ طِرازه، وإنما آتٍ ممن لا يَعصِيهم زأمةً؛ حيث قال –هداه الله سواء السبيل-:

«فإلى متى نسكت عن هذا الرجل كأنه طفل(!) مدلل يفعل ما يحلو له،أيظن أن بنا جبناً أو خوفاً منه، أيظن أننا نرى الباطل ونسكت عنه»!!

ولو قلبَ أيُّ قارئٍ هذه الجملةَ عليه وعلى مَنْ وافقَهُ وشجّعَه؛ فماذا سَتكون النتيجة؟!

أهذا هو النّقدُ؟!

أهذا هو العلمُ؟!

أهذا هو التحذيرُ السّلفيّ؟!

بَلْ قد يقول له معترضٌ -مانعًا- :

لِمَ قُلتَ عن تحذيرك بأنّه سلفيٌّ وشغّبتَ على عنوانِ غيرِك؟!

ألأنك سلفيّ، أم كلامك هو السّلفيُّ؟!

وكِلا الجوابين لا يسْلَمان مِن اعتراضٍ؛ وذَلك لأنَّ هذا النّاقدَ وَلفرطِ ذكائه(!) لم يحرّر المصطلحاتِ قبلَ أن يبدَأ مشورَاه في قطعِ السِّلسلة؛ لذلك ظهرتْ محاولاتُه النقديّةُ مملّةً هزيلةً، لتسجّلَ عليه مهزلةً علميةً لا تُوافقُ ما يحملُه مِنْ شهادةٍ لها شأنها في الوسط العلميِّ المعاصرِ.

ثُمّ لـمّا أخرجَ مقاله محذّرًا –على زعمِه-؛ بدَأ في إنزالِ السّلسلة على نَسَق مقالاته السّابقةِ في اختيار العَناوين الباهرةِ، والتّي لا تنطلي إلا على جاهلٍ أو متعصّبٍ؛ فأسْماهَا (صيانة

السلفيّ من وسوسة(!) وتلبيسات علي الحلبي)؛ فكانتْ كَما قال –تعالى- ﴿ b& # / ª r
?3 #qbd ' $Nd r qbd z 9 6 N ﴾؛ فكانتْ خيرًا لكلّ منصفٍ متّبعٍ باحثٍ عنِ الحقِّ وأهلِه؛ حيثُ إنَّ هذِه السّلسلةَ أظهرتْ المستوى العلميَّ الحقيقيَّ لهذَا الدّكتور –منّ الله عليه بالتوبة الصادقة- فبانتْ حقيقتُه وحقيقةُ نقدِه؛ هل كان نقدًا يبتغي به وجه الله –تعالى- أم هو تشغيب ليغَطّيَ الخيرَ الذي كان سببُه غيرَه؟! والنبيُّ ﷺ يقول:«إنَّ مِنَ الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر، وإن من الناس مفاتيح للشر مغاليق للخير ؛ فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه، وويل لمن جعل الله مفاتيح الشر على يديه»؛ فليخْتَرَ (أحمد بازمول) أيَّ صنفٍ مِنَ النّاس يحبُّ أن يكونَ !!

وفي هذا الكتابِ المبارك -بإذن الله تعالى- سيقف القارئ على حقائقَ ووقائعَ بالدليل والبرهان على صحةّ ما نقولُ!

مضمون حلقاته:

نسج (أحمد بازمول) حلقاتِه في تسع عشْرةَ حلقةً دارتْ حول ستةِ محاورٍ:

الأول: بين العقيدة والمنهج: كان هذا في الحلقة الأولى.

الثاني: الجرح المُفَسَّر: كان هذا في الحلقة الثانية والثالثة.

الثالث: الموازنات: خصص لها الحلقة الرابعة.

الرابع: الطعن(!) في علماء السلفية والسلفيين: خصص لها الحلقة الخامسة، والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة و الحادية عشرة!!

الخامس: الكلام في الجمعيات: في الحلقة الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة.

السادس: الثناء على أهل البدع: من الحلقة الخامسة عشرة إلى الحلقة الأخيرة.

تلكم هي المحاورُ الرئيسةُ التي دارتْ حولها هذه السّلسلةُ البَئيسةُ؛ والخطأ الذي وقعَ فيه البازمولُ هو –كما قلنا- غيابُ تأصيلِ وتحريرِ مُصطلحات هذهِ المحاورِ، بالإضافة إلى الخطأ الفادح الذي ارتكبه والذي سيأتي ذكرُه بعد أسطُرٍ؛ فلوْ أنّه -قبلَ أنْ يكتبَ- تذَكّرَ عجزَه فحَلَبَ بالسّاعِدِ الأشدِّ؛ لما ذهبَ سِبرُه وحِبرُه إنْ كانَ عندَه مِنه؛ فإنّنا لم نجرّبْه في غيرِ هذهِ

المواقفِ!!

فلَنَا أنْ نسألَه -إذًا-: كيفَ لمن يدّعي النقدَ ويتصدّرُ العلمَ أنْ يُغيّبَ هذه المسلّمات؟

كيف له أن يُقنعَ غيره بأنَّ مذْهبَه ومَا ذَهبَ إليْه هُو الصّحيحُ؛ وهُو لا يحرِّرُ هذه المصطلحاتِ حتّى يكونَ نقدُه مُبينًا مَبْنيًّا على أصولٍ واضحةٍ، لا أنْ يُلَبِّسَ ويُلْبِس غيرَه ما يناسبُ مقاسَه...؟!

وسيرى القارئ -في هذا الكتاب- كيفَ أنَّ ابتعادَ البازْمولِ عنْ التّأصيلِ أبعدَه عن محلّ النّزاع(!)؛ فَأضحتْ مقالاتُه جُملاً لا معنَى لها في الاصطلاح الشرعيِّ؛ فصارتْ لغوًا...!!

ثمّ إنَّ الناظرَ في عنوانِ كتابِ الشّيخِ عليٍّ الحلبيِّ ومضمونِه يدورُ حولَ المصالحِ والمفاسدِ في التّطبيقِ؛ إذْ إنَّ تأصيلَ كلِّ هذه المسائلِ مُودعةٌ في بطون الكتبِ السّلفيةِ لَوْ(!) أزال عنْها هذَا الدكتورُ ومَنْ وافقَه الغُبارَ!!

فانْظرْ أيّها المنصفُ إلى عنوانِ الكتابِ -مع شرحٍ لَه!-: قال مؤلِّفُه: (منهج السلف الصالح) أي: المنهج الذي سارَ عليه سلفُنا الصّالحِ وهم خيرُ القُرون (في ترجيح المصالح وتطويح المفاسد) في النّظرِ إلى المصالحِ والمفاسدِ والموازنةِ بينهما؛ وذلك بتقديمِ الأصلحِ زمانًا ومَكانًا وأعيانًا (في أصول النقد والجرح) في نقدِ الرّجالِوالكُتبِ والطّوائفِ (والنصائح) وفي أصولِ النُّصح؛ لأنّها مِنَ الدّينِ كما قال النبيُّ ﷺ:(الدّين النصيحة).

أرأيتَ -أيها المنصفُ- كيفَ أنَّ مضمونَ الكتاب في وادٍ وفهمَ ومقالاتِ البازمولِ في وادٍ...؟!!

فلو كانت المسألةُ مسألةَ تأصيلٍ للمسائل لاحْتَاج المقامُ مِنْ صاحبِ الكتابِ إلى مجلّداتٍ ومجلّداتٍ ليس تسع عشْرةَ حلقةً؛ طارَ بها صاحبها فرحًا -ولا لومَ عليه-؛ فهذه عادةُ كلِّ مبتدئٍ في التأليفِ؛ وقد حدَثَ -هذا- معنا قبلَ سنواتٍ؛ فكنّا نَطيرُ فَرَحًا عندمَا نكتبُ خواطرَ عن أحوالِ الشّباب المسلم شفقةً عليه؛ ولولا خشيةُ التّطويلِ لذكرْنا بعضًا منها لعلّه يستفيدُ منها...!!

والمقصودُ أنَّ البازمولَ -الأصْغر- أخطأَ الطريق ابتداءً مِن عنوان الكتاب؛ فكيف

بمضمونه؟! وهذا الخطأ -كما قلنا- ناتجٌ عن حقدِه على الشّيخِ الحلبيِّ ؛ وذلك لأنَّ صاحبَ الكتابِ لا يُوافقُ أكابرَ البازمولِ على منهجهم في نقدِ الرّجال والكُتبِ والطّوائفِ؛ لبُعدِهم – في نظره- عن الجادّة في بعضِ مسائلِ هَذا البابِ؛ ولعلَّ القارئَ سيلمَسُ ذلك مِنْ خلالِ ما سَيأتي مِنْ تفصيلٍ في هَذَا الكِتابِ.

قالَ البازمولُ في مقدّمةِ الحلْقةِ الثّالثة: (فقد سبق في الحلقة الثانية مناقشة الحلبي في الجرح المُفَسَّر، وقد لقيتْ بحمدِ الله تعالى قَبولاً واستحسانًا من كثيرٍ مِنْ أهل العلم وطلاب العلم، فممّن أثنى على الحلقةِ شيخُنا ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى وشيخُنا محمّدُ بنُ عُمَرَ بازمول حفظه الله تعالى وغيرهما) ثمّ زاد في الحلقة الرابعة (...والشيخ خالد بن عبد الرحمن المصري والشيخ عبد الله البخاري)....

وهنا يرِدُ عَلَى هذا الكلامِ تساؤلاتٌ وإشكالاتٌ:

أولاً: ما الدليل على أنَّ الحلقةَ قد لاقتْ قَبولاً واستحسانًا؟

ثانياً: على فرضِ ذَلك؛ مَنْ هُم هؤلاء الكثيرُ مِنْ أهلِ العلمِ و طلاّب العلْمِ –غير مَنْ ذكرْتَ- ؟!

ثالثاً: ذِكرُه الشّيخَ ربيعًا في هذَا المقامِ ليسَ في محلّه إذْ فضيلتُه يُعدّ مِنَ الموافقين للبازمول أساسًا –حسب زَعم البازمول- ثمّ إنه جعله خصمًا للشيخِ عليٍّ الحلبيِّ في حَلقات (الطعن في العلماء) مع أنه لم يَذْكرْ أحدًا سواه؛ فهل هذا هو العدلُ الذي أمرَ اللهُ تعالى به؟!

رابعاً: قولُه (فقد سبق مناقشة...)؛ فلو كانتْ مناقشةً؛ لأجابَ عن ردود مَنْ ردّ عليْهِ؛ ولكنّه أسلوبُ المصادرةِ الذي تحلّى به هذا النّاقدُ البارعُ(!)؛ فأينَ المناقشة التي ادّعاها أم هي –في الحقيقة- مهارشةٌ؟! فليقبَلْها الآن ...!!

ولِنتأكّدَ أكثرَ مِنْ منهجِ هذَا النّاقِدِ الذي لا يَرى إلا ما يحبُّ أن يَراهُ ننقلُ -كذلك- شيئًا مِنْ كلامِه ولكنْ هذِه المرةَّ مِنْ مقدّمةِ الحَلقةِ الثّامنةِ فقالَ: (وقد انتفع بها كثيرٌ ممن كان مغتراً بالحلبي محسنًا الظن به...)؛ فمثلُ هذِه المقدّمةِ والتّي سبقتْها لا دخلَ لها في علمِ النّقد لا مِنْ قريبٍ ولا مِنْ بَعيدٍ؛ إذ هي جملةٌ معترضةٌ عادةً ما يدخلُها ضعيفُ الحجةِ ليتمكنَّ مِنْ تغطيةِ بواطلِه -احتيالاً- وهو –بلا ريب- مِنَ الغِشّ المذْموم.

ولو نستقصي فعائلَه –هو- ومَنْ وَافَقَه- الخارجةَ عنْ أصولِ النّقد لطالَ بِنا المقامُ ولخرَجْنا عن المقصودِ؛ وفيما قدّمنا إشاراتٍ لكلّ ذي لُبّ متحرّرٍ مِنْ قيودِ التّعصبِ والتّقليدِ المقيتيْن.

تغييبُ محلّ النزاع ....!!

وهذَا النّوعُ مِنَ الخروجِ عن أصولِ النّقدِ لم يكنْ سببُه سوى تعمّد المعترضين تغييبَ محلِّ النّزاع الحقيقيّ؛ فأدخلوا أنفُسَهم في حلقاتٍ مفرغةٍ؛ وأَوْلجُوا القارئَ في متاهاتٍ علميّةٍ؛ النّزاعُ فِيها محسومٌ منذ قرون!!

فالنّاظرُ إلى مثل هذه النّزاعاتِ التي يسمّيها أصحابُها علميّةً(!) يجدُها تتّخذُ شكلَ مناظراتٍ(!) تكادُ لا تنتهي، وإنِ انتهتْ فإلى طريقٍ مسْدودٍ؛ وبالتالي فإنّها لا ولنْ تنتهيَ! للبعدِعنْ محلِّ النّزاعِ؛ لجهلٍ بِهِ أو تجاهلٍ له، من أحدِ الطّرفين أو منهما جميعًا؛ فالقسمة إذًا رباعية!

والسّبيلُ لتَحديدِ محلّ النّزاع –كما هومعلومٌ- هُو فرضُ قضايَا جدليةٍ لزوميّة شرطيّةٍ يسلِّمُ فيها المعارضُ للمستدلِّ؛ فإذَا انتهى الحصارُ والعِراكُ فذاكَ هو المحلّ الذي يجبُ أن يدورَ حوله الصّراع؛ و دونَه خرطُ قتادٍ!

ولنا في مثلِ هذه المنازعاتِ العلميّة أمثلةٌ عِدّةٌ مِنْ واقعِ مَا حدثَ ويحدثُ في ساحاتِنا؛ إذْ جُلّها نزاعاتٌ تجاهلَ فيها أصحابُها محلَّ النّزاع، وَلِقوّة إعْلامِهم ونفوذِهم استطاعوا أن يُبْعِدُوا الخلْقَ عنِ الحقِّ بلاَ حجّةٍ أو برهانٍ سوى إلزامِ الخصم بما لا يلزمه؛ وهي طريقة يُعرّفها المثلُ المشهُور:(عنزة ولو طارت!!).

ومن هذه الأمثلة العلميّة :فتنةُ رميِ مشايخِ الشّامِ بالإرجاء! -والتي تصدى لها – ولِوَحْدِه!-شيخُنا الحلبيُّ- فبالرُّغم مِنْ أنَّ المشايخ –جميعًا- صرّحُوا مرارًا وتكرارًا بعقيدتهم السّلفيةِ في الإيمان، إلاّ أنّ أصحابَ الفتنةِ حاولُوا إلصاقَها بهم على طريقةِ ذَلكم المثلِ المشهورِ! ولم يكن محلّ النزاع في ذينكم الكتابيْن ولا تِلكم المقالات ولا الكتابات ولا غيرها؛ وإنّما هو محصورٌ في تكفير«تاركِ الصّلاة»؛ بالرُّغم مِنْ أنّها مسألةٌ الخلافُ فيها معتبر.

فلوْ سلّمنا جدلاً أنّ هؤلاء المشايخَ أخذُوا -في هذِه المسألة- بالقوْل الضّعيفِ في مَذهب

الإمام أحمدَ؛ وكفّروا به تاركَ هذا الركنِ؛ فما مآل تلكم المقالات والكتابات -يا ترى-...؟

وكذلكم فِعلُ المعترضِ -هنا- ومَنْ وافَقه في البلبلةِ التي أثارها حَول كتابِ فضيلةِ شيخنا عليٍّ الحلبيِّ، وهذه المرّة ليستْ في باب الإيمان؛ وإنّما في بعضِ مسائل النّقد! هذَا «الكتابُ» الذي زاد صاحبَهُ شهرةً بصفاءِ وسلامةِ مَنهجِه، حتّى أصبح جديرًا بأن يلَقّبَ بـ«صاحبِ الكتابِ» على غرارِ إمامِ اللّغةِ والنّحوِ«سيبويه»..(والله يؤتي فضله من يشاء)!!

والسّبب الذي جَعلَ هذَا المعترِضَ العنيدَ يتخبّط في ردودِه؛ هو تجاهلُه لمحلّ النّزاع الحقيقيّ الذي من أجلِه جاءَ هذَا الكتابُ؛ وهذا جليّ لكلّ مَنْ تابعَ وتتبّعَ تِلكمُ الرّدُودَ؛ فالرّدود- لو تذْكرُونَ- ابتدأتْ بتساؤلاتِ الخصومِ عنْ سببِ عدمِ تبديعِ صاحبِ «الكتابِ» لبعضِ مَنْ يبدّعُونهم، فلمّا لم يظفَروا بما حاوَلوا ؛ حَوّلُوا نِزَاعَهم شيئًا فشيئًا إلى مضمونِ «الكتابِ»؛ ليُصبحَ هوَ محلَّ النّزاع!!

فماذا نعتبرُ مثلَ هذَا التّصرف ...-عُرفًا وشَرْعًا-؟!!

ولإخراج محلّ النزاع وإظهاره –ولو أنّه ظاهرٌ!- نريدُ فرضَ تِلْكم القضيّةِ الجدليّةِ حتّى يظهرَ على حقيقته؛ فنقولُ: لو سلّمنا جدلاً أن صاحبَ «الكتاب» بدّعَ منْ أنتُم تبدّعون؛ فهل سيسقطُ الخلاف عندئذٍ؟ !

وما محلّ «الكتاب» منَ الإعراب حينئذٍ؟ !!

وكيف سيكون مقام «صاحب الكتاب» -عندكم- بَعدئذٍ؟ !!!

بِلا شكّ فإنّ النّزاعَ سيسقطُ بدونِ مناوَرة، و«الكتاب» سيُقبَل بدون مساومة؛ إذ بالرّجوع للرّدود- ابتداءً- نجدُها تحومُ -ابتداءً- حولَ ذَاك قبلَ أن يتغيّرَ مسارُها- انتهاءً-!!

فالمشكلة- إذًا- ليستْ في عنوانِ «الكتابِ»ولا في شكْلِه أو مضمُونِه؛ إذْ جميعه نقولات صريحة مِنْ كُتُبٍ سلفيّةٍ صحيحةٍ كما سنوضحه في موضعه !!

معنى التغيّر عند المعترض...

وبالرّجوع- استطرادًا- إلى مسألةِ تَبْديعِ أولئك الفضلاءِ؛ فلنا أن نتحرّى محلَّ النّزاع بكلّ يسرٍ كما فعلْنَا في ما مضى في قضية «الإرجاء» و«الكتاب»؛ ونقول: هل محلّ النّزاع في

«التبديع»: هو الأشخاصُ أنفسُهم أم مناهجُهم؟!

فبلا شكّ سيقولون: مناهجُهم ؟!

ولوْ قُلنا: أتطعنونَ فِيهم وقدْ زكّاهم الأئمّة الكبارُ؟!

لقَالوا – محتجينَ ومجادلين -: (تغيّروا) بعد وفاتهم...!!

هكذا... على طريقةِ المحدِّثين: (فلانٌ تغيّرَ) !!

والفرقُ الذي بينهم وبين أولئك العلماء المنصفين هو أنّ علماءَ الحديثِ كانوا يُبيِّنون طبيعةَ هذا التغيّر أوسببه؛ حتى لا تتحولَ هذه الغِيبةُ الحلالُ إلى بُهتان حرامٍ!! فلذلك تجدهم يقولون أحيانًا: فلانٌ تغيّر حفظُه...أو احترقتْ كتبُه، أو ضاعَتْ صحُفُه، أو...أو...

فما مقصود (التغيّر) -إذًا- عندَ هؤلاءِ المعاصرينَ الّذينَ يُسْقِطون مصطلحات (علم الرّواية) على الأشخاصِ؛ لِيُسْقِطُوا بها الفضلاء منَ الرّجال؛ معَ أنّ عصرَ الرّواية والحفْظِ قد انتهى!!...

ولكَونِنَا طلّابَ عِلْمٍ، نحبُّ الحقَّ ونبحثُ عنه؛ فإنّنَا نقولُ لهم بأنّ هذا المصطلحَ موهمٌ يحتاج إلى مزيد تفصيلٍ وتمثيلٍ ليُعلم حقيقةُ أمره... وحقيقةُ الأمر...!!

وبما أنهم في أحكامهم الاجتهادية(!) استعمَلوا التّاريخ؛ فإنّنا -كذلك- سنستعملُه ونتتبّعُ شيْئًا مِنْ حوادثه، وبعدها... نَتركُ النّاظرَ يحدّد الأسباب والدّواعي؛ أو ربما يستفيدُ قواعد تجريبيّة على الطّريقةِ الخلدونيّةِ!!

ولِـمَ لا...؟!

طالما (قال الله) و(قال الرسول) غابتْ عنْ رُدودِهم؛ فشتَموا وطعَنُوا، وبدَّعوا وضلّلوا..!!

فحسبنا الله ونعم الوكيل!..!

وبما أنّ هؤلاء الطّاعنينَ جعلُوا تاريخ وفاةِ أئمّة هذا الزمانِ أصلاً وفصلاً بين حالةٍ وأخرى؛ فإنّنا -وطَلَبًا للاختصارِ- سنأخذُ الإمامَ الألبانيّ وتلْميذَيْهِ: فضيلة الشيخين الحلبيّ

والحوينيّ حفظهما الله تعالى؛ مثلاً لتقريبِ المعنى.

فالإمامُ الألباني كانتْ وفاتُه سنةَ ١٤٢٠ للهجرة النبوية؛ تُوفّي -رحمه الله تعالى- وهو راضٍ عن الحوينيّ والحلبيّ؛ بل كان مزكيًّا لهما...!!

ثم بعدَهَا...ماذا حدثَ...؟!!

قامتْ الحربُ العلميّة (!) الأولى على الحوَيْني (المِصري) ؛ مشهّرين به ومنفّرينَ عنه العامّ والخاصّ؛ بدَعْوَى أنّه خارجيّ حِزْبيّ قطبيّ المنهاج على نهج علي بَلْحاج الجزائري و...و... إلى غيرِ ذلك مِنْ أوْصافٍ خالفتْ الحقائِقَ مِنْ واقعِ إنجازات وثمار هذا السِّراج !!

وسُؤالنا لهم: لـماذا لم تظهر هذِه الظواهرُ الحوَيْنيّةُ(!) قبلَ وفاة شيخِه؛ ولوْ بساعاتٍ!!

فإنْ قالوا -جدَلاً -:بأنّ شيخَه اغترَّ بعِلْمه وسَمْته، ولم يكنْ يعلَمُ خباياه. ..

قلْنا لهم -جدلاً :-أنتُمْ تعترِفونَ -إذًا- بوجودِ بطانةِ سوءٍ حول عالم؛ فلمَ تمنعون النّاس إذًا -واقعًا- أن يقولوا: اللهم اعصم الشيّخَ الربيعَ من بِطانةِ السّوء!! وإنْ كانَ قدْ ثبتَ جواز ذلك –شرعًا وعقلاً- كما سيتبيّن في موضعه!!

ولكنْ..!! وَكونُ الإمامِ الألبانيّ قدْ عُرف بحدّةِ ذَكائه وفِطنته بإجماع الأمّة؛ فسَنسْتبْعدُ هذا الجواب-دون تردّد-؛ فهذَا الإمامُ؛ لَوْ كانَ يعْلم بأنّ الحوينيَّ في انحرافٍ عنْ جادّة السّلفِ؛ لأنْكرَ عليه دون تردّد !!-كيف لا؟! وهُوَ الذِي يُنكر حتّى على مَنْ لا يشرب بيمينه؛ بَلْه الانحراف في العقيدة...!!

وإنْ جاء جوابهم بأنّه تغيّرَ بعدَ وفاة شيخه...!!

قلنا لهم: أمهلونَا حتى نفهمَ -أولاً- (تغيّر) الحلبيّ؛ ثمّ بعدَها نعودُ إليكم بالجواب...!!

لا أحدَ يشكّ بأنّ تغيّرَ الحلبيِّ مختلِفٌ عن نظيره الحوينيِّ -على حدّ زعم الطاعنين-؛ إذِ الأخير تغيّر في الأصل والأوّل في الفرع[1]!!

بمعنى أنَّ الحوينيَّ انحرفَ-عندهم- في الأصولِ -عقيدةً ومنهجًا-، والحلبيّ انحرفَ -

(١) مع أن بعض غُلاتِهم ادّعى مخالفته للأصول !

عنهم- لعدمِ تَبدِيعه للحوينيِّ؛ وهذا استنتجناه مِنْ واقعِ ردودِهم التّالفة المتهافتة، وخاصّة ما سبقها مِنْ إرهاصاتٍ...!!

وبالرّجوعِ إلى تاريخ الحلبيّ قبل وفاةِ شيخِه الألباني؛ فإنّنا لا نجدُه يبدّعُ الحوينيَّ أويضللّه[1] البتة!! واستمرّ -هو- على هذَا الأمر إلى تاريخِ كتْبِ هذِه السطورِ؛ أيْ: حتّى بعد وفاة شيخه!!

فما الأمر- إذًا-؟!!

وما علاقته بتغيّرِ الحوينيِّ؟!

فالحلبيُّ لم يُبدِّع الحوينيَّ، ولم يضلّله-أصالةً- لا قبلَ وفاةِ شَيخِه ولا بعدُ؛ **وإنّما كان يناصحه ويخطِّئه...نعمْ! يخطِّئُه..**؛ لا غير!!

وعليه **فإنَّ اتّهام الحلبيّ بالتّغيّر هو محض افتراءٍ**؛ لا غير!!

....

وبما أنّه قد ظهر **بأنَّ الحلبيَّ لم يتغيّر** حُكْمُه بالنّسبةِ للحوَيْني...

وبما أنّهم علَّقوا تغيّر الحلبيّ بتغيرِ الحُوينيّ بعدَ وفاة شيْخيهما...

فالنّتيجة لا بدَّ وأنْ تكون:

بأنَّ الحوينيّ- كذلك- لم يتغيّر!!

وأنَّ إطلاقَ لفظِ (التّغيّر) مَا **هو إلاّ بهتانٌ صريحٌ بنصِّ (الحديثِ الصّحيحِ)؛ وهو جوابُنا الذي وَعَدْناكُموه!!**

....

فإنْ تَرَاجَعوا عن مصطلح (التغيّر) وقالوا بأنّ الحلبيَّ لم يتغيرْ، وإنّما بانتْ حقيقتُه لما حقّق كتاب (سيبويه)... عفوًا ...لمـّا أخرَجَ كتابَه !!

(١) نعم؛ له -فيه- (بعض)العبارات الشديدة ؛ لكنّها مشروطة، ودقيقة -على قلّتها- -جدًّا-.

فإنّنا نُذَكِّرُهم -إنْ أصابَهم داءُ النّسيان أو تعمّدوه- بأنّهم -في بداية الأمر- لم يناقشوا مسائلَ الكتاب مطلقًا؛ وإنما كانوا ينتظرون مِنَ الحلبيّ أن يبدّعَ تلكم القائمةَ المشهورةَ بأسماءِ مَنْ فيها ممّن (هم) بدّعوهم !!

فلمـّا رجعتْ أيديهم خاويةً؛ أخَرَجُوا (الذي تكفّره الأعضاء كلّ صباح)[1] مِنْ سِجنِه فألقى مَا عَلِق فيهِ من أعمالٍ؛ سمّاها - ولا أحدَ يلُومُنا!- نبيُّنا ﷺ : جاهليةً!!

وهُمْ -بذلك- حكَموا على أنفسِهم بالتّناقض؛ إذْ لو أنّ الحلبيَّ بدّع مَنْ جاءَ في قائمَتِهم؛ لما استطاع أحدٌ أن يتكلّم في (الكتاب)، ولا في (صاحب الكتاب)بما سيكْتَبُ علَيهِ..!!

فلوْ أصَرّوا على هذَا القولِ وأكّدُوا -غضْبًا- بأنَّ (كتابَ الحلبيّ) لنْ يكونَ ذَا قيمةٍ علميّةٍ إلاّ إذا بدّع أولئكم...فإنَّنا- ولا ريْبٍ- سنَسْألهم عنْ دليلِهم...!!

فلو قالوا بأنّه قد وُجدَ -مَنْ هو أعلَم منه -مَنْ قد (اجتهدَ) و(حكَم) عليْهم بالبدْعةِ والضّلال؛ فكانَ (لازمًا) على الحلبيِّ أن يتْبَعَهُ في الحُكْم(!)؛ لا سيما وأنَه (حاملٌ رايةَ)-على الأصلِ- أو (حاملُ رايةِ)-على الإضافةِ- الجَرح والتعديل!!

قُلْنا لهم: لذلك قالَ أبو بكر الصدّيق تلكم المقولة الخالدة: (مَنْ كان يعبدُ محمّدًا فإنّ محمّدًا قد مات)...وعليهِ! فإنّنا كذلك نقول لهم: مَنْ كان يتعبّد اللهَ باجتهاداتِ عالمه فإنَّ عالمه سيموت؛ ومن كان يتعبّدُ اللهَ بسنّةِ نبيّه فإنَها حيّةٌ لا تموت... !!

فإن قالوا: إنّ ذلكم العالمَ (لم يجتهدْ برَأيه) ؛ وإنَّما جمعَ النّصوصَ وأسْقطَها على أولئِكم الرّجال؛ فبدَّعَهم وضلّلهم!!

قلْنا لهم: وكذلكم هذا العالـم- أي: الحلبيُّ- جمعَ النّصوصَ وأسْقطها على أولئكم الرّجالِ؛ فلَمْ يبدّعهم ولم يضلّلهم!!

فأخبرونَا بعلمٍ وحلمٍ عنِ الفارق بين الجمْعين و بين الإسقاطين؟ !

أفلا يعدّ هذا الجمع وذاكَ الإسْقاط (اجتهادًا)؟!

---

(١) انظر «الفوائد»(ص ١٤٧) للإمام ابن القيم للوقوفِ على المعنى.

ثمّ كيفَ حكَمْتم على هذَا بالصّوابِ وعلى ذاك بالخطإ - مع كونِ كِلَيْهما اجتهادًا - ؟!

فإنْ قالُوا: هذَا الشيخُ (فلاااان - هكذا بالمدّ -) وذَاك (فلان - بالقصر -)، ونحن لا نستطيع أن نخطّئه و(هو مَنْ هو! –تعجّبًا وإعجابًا -) و (ذاك؛ مَنْ ذاك؟ - تساؤلاً -)...

قلنا لهم: رجعتم - إذًا - إلى مقولة أبي بكر الصديق رضي الله عنه!!

فإنْ راجعوا أنفسَهم وترَاجَعوا وقالوا بأنّ: استدلالات الحلبيِّ بعيدةٌ بُعد المشرق عن المغرب؟!

رجعنَا إليهم بالسّؤال: وكيف حَكَمْتم بذلكم؟ !

فإن قالوا: باجتهادٍ منّا...!!

قلنا لهم :تعادَلْنا - إذًا -؛ فها هو ذا عالـمٌ يقابل عالـمًا، واجتهادٌ يقابلُ اجتهادًا!!

فإنْ شَتمُونا - كما فعلوا في مسألة البطانة(!) - وقَالوا: كيف تقابل (الحلبيّ واجتهاده - بصيغة استهزاءٍ!! -) مَعَ ذلكم (الشيخ واجتهاده - بصيغة استعلاءٍ!! -)...؟!

قلنا لهم: رجعتم - مرةً أخرى - إلى مقولة أبي بكر الصّديق؛ فإنّها - بكلّ مقلّدٍ - تليق!!

فإنْ قالوا - وهو الحاصل - : مَهْما قُلْتم ومَهْما فَعَلْتم، ومَهْما حاجَجتم؛ فإنّنا لا ولَنْ نغيّرَ مِنْ آرائنا!!

قُلنا لهم:(اعملوا) - إذًا - (مَا شئتم؛ إنّ الله بما تعلمونَ بصير).

و - استطرادًا - ... لوْ فرضْنَا - جدلاً - بأنّ الشيخَ الربيعَ - حفظه الله - نظرَ[١] فَـ(غـيَّرَ) رأيَه؛ فما سيكون موقفهم - يا ترى - ؟!

لا نُريدُ أنْ نجيبَ على هذَا السّؤال؛ فهم أدرى بِحالِ أنفسِهم وأحْوَالها!!

ولكنْ!

في جميعِ الأحوال فإنّ الجواباتِ لن تتعدّى هذه الاحتمالات:

(١) لأنّه –إلى وقتٍ قريبٍ - لمْ يقرأ (الكتابَ) ! كما أخبرنا (الثّقة) !

فإمّا أن يكونَ الجوابُ: محالٌ أن يغيّر رأيه...

أو: سنغيّرُ رأيَنا تبعًا له... وهذان الجوابان فاسدان!!

والثالثُ: لن نغيرَ رأيَنا؛ حتى وإنْ غيّرَ هو!!

وهذا الجوابُ الأخيرُ -إنْ جَاءَ!- ففِيه دلالةٌ على الثّبات (!) على العِلْمِ وبالعِلْم!!

فإنْ قالوا - محتجّين على قولِنا بفسادِ الجواب الثّاني-: لا..لا..! بلْ نحن (غيّرْنا) أوْ رَجَعنَا لمـّا (رأيْنا) قولَه صوابًا!!

قُلنا لهم :وما ضرّكم لو (رأيتم) قولَه الأوّل خطأً؛ كما (رأيتم) هذا صوابًا بعد ما كان خطأً؟! كما حدثَ قريبًا؛ فكانَتِ (**النّصيحة**) ...؟!!

هل للتزكيات أثر في (صناعة) القرار و(تصديره) و(الإلزام) به...!!

والمسألةُ السّابقةُ تجرّنا إلى الحديثِ عن التّزكياتِ وأثرِها في صُنع(!) القرارِ والإلْزام به؛ وذلك لما لمسناه مِنَ المعترضينَ مِن شدّةِ تمسّكهم بآراء المزكَّى ولو كَانتْ خطأً؛ بَل إنَّ مِنهم مَنْ لا يقْوَى على القَولِ بغَير رأيه؛ ولو قلتَ لَه: إنَّ هذَا الفلانَ مخطئٌ ...

لأجابَ: زكّاه العلماءُ[1] ...!!

فانظروا أيّها الإخوةُ إلى صيغةِ السّؤال ومضمونِ الجوابِ ...؟!

وكأنَّنَا بصاحبِ هذَا الجوابِ يقولُ لك: قِفْ! ولا تطعنْ فيه فقدْ زكّاهُ العُلماء!!

ومنشأُ الغَلطِ عندَ هؤلاءِ هُو عدمُ تحريرِهم لمصطلحِ التّزكية؛ فظنوا بأنّها قاضيةٌ، وتقتضِي –ولو بلسانِ الحالِ-العصمةَ؛ بينما هي –في الحقيقةِ- وسيلةٌ لرفعِ جَهالةٍ في قضيّةٍ معيّنَةٍ أو شخصٍ معيّن.

وهذَا ملاحَظٌ مِنْ خِلالِ صَنيع عُلماء مصطلحِ الحديثِ مع المجهولين -مثلاً-؛حيثُ إنَّهم قرّروا بأنَّ المجهولَ لا ترتفعُ عنه الجهالة العينية إلاّ إذَا روى عنه راوٍ، والحاليّة راوِيانِ؛ أو

(١) والعَكْسُ بالعَكْس؛ فلَوْ قالَ (أحدٌ) حقًّا خالصًا ؛ لجُوبِهَ بقوْل القائل : لم يزكِّه العلماءُ !! .

بتزكية منْ هوَ مشهورٌ بالعلمِ.

فالذي يلاحظُ دقّةَ هذا الحدِّ وتطبيقَ الأئمّةِ له على أرضِ الواقعِ؛ يجدُ أنَّ هذا المجهولَ بتلكم التّزكيةِ تمكّن مِنْ دخولِ معتركِ القبولِ والردّ، بعدمَا كانَ وجودُه في الطّرقاتِ لا يزيدُها إلا ظلامًا.

فعلماؤنا لم يفهموا مِنْ هَذَا سِوى هَذَا...!

ومثال ذلك: لَوْ قال الإمامُ مالكٍ -رحمه الله تعالى-: فلانٌ عندي صدوقٌ أمينٌ في دينه!

فهل كان مقصودُ هذا الإمامِ بهذِه الشّهادةِ؛ هو رفعَ (الجهالة) والنّظر في أحاديثه أم لإثبات (الحصانة)؛ فلا رادَّ ولا دافعَ لقوْلِه؛ وإن كانْ المقولُ فيه القولُ ضعيفًا؟!

هذا هو الفرقُ -والفارق- بين فَهم السّلفِ وفَهْم بعضِ الخَلف!!

فنحنُ الآن نعيشُ فتنةَ (تغيير المفاهيم)، بالرُّغم من أنَّ العلوم هي هي! والمصطلحات هي هي! والحدود هي هي! وجنسَ البَشَرِ هُو هُوَ! فما الذي غيرها؟!

فعلى سبيل المثال لا الحصر:

تطالعنا الساحةُ العلميّةُ بجديد التّزكيات على مدار الساعة والأيّام؛ معلنةً ومنذرةً(!) بخروج هذا المزكَّى من حيّز الجهالة إلى حيّز البيان:

الشيخُ الفلانيّ يُزكي الشّيخَ الفلانيّ....؛ بعد ما كانَ فلانًا لا حول له ولا قوة...!!

الشيخُ الفلانيّ يزكي الشيخ فلان بن فلان آل الفلان بالصوت والصورة... !!

...كبُرَ الاسمُ والمسمَّى صوتًا وصورةً!!

ثمّ لو خولفَ هذَا المزكَّى في مسألةٍ اجتهاديةٍ -أو مقطوعٍ بها !- فهو بشرٌ مِنْ جِنْسِ البَشر يذهل وينسى يخطئ ويصيب! -؛ تقومُ الدّنيا ولا تقعدُ، وتَنزلُ على هذا المخالفِ لَه ألوانٌ منَ السبّ والشّتم والبُعد والطّردِ؛ بل الإخراج... ويختمونَ على جبينه (ب د ع)؛ وكأنّه الدّجال الذي أخبرنَا عنه النبيُّ ﷺ؛ والفارقُ الذي بينهما أنّ هذا (دجالٌ) كافرٌ وذاك (دجالٌ) مسلمٌ... والعلّة الجامعة: الدّجل؛ إلا إذا كان بعد هذا الإخراجِ إلحاقٌ لتلكُم الحروفِ الثلاثةِ

الأُخَر ...!! فَمَنْ يدْري...؟!

فكلّ هذَا حدثَ ويحدُثُ بسببِ تلكم التّزكية المشؤومة..!

ولو تكلّم هذَا المزكَّى بكلمةٍ تافهةٍ لا تُفيدُ علمًا ولا تزيدُ إيمانًا، تجدُ المدّاحِين ينثرون عليها القناطيرَ من الورودِ كمثلِ العروس التي تزفُّ إلى كريمها!!

فيأتون بأصناف من كلامٍ لم يُقلْ لحدّ السّاعة في الإمام أبي الوليد الباجي -رحمه الله تعالى-!... فهل تعرفونه...؟!

الذي كلَّما تقرأُ له كلمةً منْ مؤلّفاته تزدادُ بها علمًا وفهمًا وتواضعًا...

فحالهم –هذا- كحالِ خطيبِ الغربِ الذي ما إنْ يتنفّسُ حتّى يصمّوا آذانَه بألوانٍ من التّصفيقِ والتّصفيرِ...!

ولو تكلّم طالبُ علمٍ(مجهولٌ!= ليس لديه تزكية!) بكلامٍ يقطرُ بالفوائدِ العلميّة المتزنة؛ فكأنه لم يقلْ شيئًا؛ بل قد يُبادَر بالنّقدِ والنّقضِ حتى في المباني وكأنهم (سيبويهات!) هذا العصر...!

فكلّ هذا حدثَ بسبب تلكم التّزكيةِ المشؤومةِ –وجودًا وعَدَمًا-..!

وفي الواقعِ -ومن الوقائع- ليسَ الخطأُ بسببِ التّزكية ذاتِها؛ فهي بمثابة –لو تفكّروا وعقِلوا وذَكَروا وذكّروا- شهادة أهل العلمِ له بأنّه جديرٌ بالتكلّم في العِلمِ بالعِلْمِ؛ وهذا هو معنى رفع (الجهالة)..!

فالخطأ –إذًا- ناتجٌ عن تطبيق حقيقةِ هذا اللفظِ (في غيرِ مَا وُضع له)؛ ومنْ قرأَ الأصولَ –على فَهْمِ خيْرِ القُرون-؛ عَلِمَ أنَّ قسيمَ الحقيقةِ مَا هو إلا الكذبَ!!

ومن بارزَنَا بالمجازِ قُلنا له: هذَا دليلُكم عليْكم...!!

وخلاصة القول...

إنّ أحمد بازمول قَد ارتكزَ لِلوصولِ إلى أغراضِه الدّنيّةِ على أمورٍ فَهِمَها بغيرِ مَفْهُومِها، ووَضَعها في غيرِ مَوْضعها جاهلاً أم عامدًا؛ فهُوَ يرى بأنَّ التّزكيةَ تجعلُ مِنْ قولِ المزكّى نصًّا لا

يأتيه الباطلُ مِنْ بينِ يديْه ولا مِنْ خَلْفه !، وهو مَا أسْمَوْه -تلبيسًا- **بوُجوبِ قَبول خبرِ(!) الثّقة**؛ لذَلك ظهرَتْ أقوالُه وأفعالُه متناقضةً لعدَمِ اطّرادِ القَواعدِ التي يَبْني عليها مفاهِيمَه وأحْكامَه؛ إذْ لَوْ أسْقطَهَا على مَنْ يحبُّ لأَسْقطَ (حبيبَه) وأسْقطَ نفسَه؛ لِذلك تجدُه يدْفَعُ -بقوّةِ الإعلامِ- أيَّ حجّةٍ مِنْ شأنِها أنْ تدْحضَ شُبْهَةً مِنَ الشّبهاتِ، وتُخرج حقاً غَائِبًا؛ فلا نستغربُ أن يقولَ بعضُ السّلفِ عن دينِنَا الحنيفِ:«يَا له مِنْ دينٍ! لَوْ أنّ له رِجَالاً!»(١).

فما عَساهُم أنْ يقولُوا لو رأوْا أهل هذَا الزّمانِ ؟!!

ولو قُلْنا لهم بمِثلِ مَا قال الإمام الشافعيُّ ليونس الصدفيِّ :«يا أبا موسى! ألا يستقيمُ أن نكونَ إخوانًا وإنْ لم نتّفقْ في مسألةٍ»(٢)!

لقالُوا: ولكنّ السّلفَ حذّرُوا مِنْ مجالسةِ وتقريبِ أهلِ البِدَعِ والأهْواء؛ ثمّ يمطرونُنا بوابلٍ مِنْ أقوالهم لانُخالفُهم في ألفَاظِ شيءٍ منها –أصالةً- ولكنّ العبرة في تنزيلها المحلَّ المعتبَر ... !!

فنتركُ شيخَ الإسلامِ ابن تيمية يردُّ عليْهم -مؤصلاً-:«...لكنَّ المقصودَ التنبيهُ على ما وقعَ مِنْ ذلك في أخصِّ الطّوائفِ بالسُّنّة وأعظمِهم انتحالاً لها؛ كالمنتسبينَ إلى الحديث، مثلِ مالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ؛ فإنّه لا ريبَ أنَّ هؤلاءِ أعظمُ اتباعًا للسّنّة وذمًّا للبِدْعة مِنْ غيرِهم. والأئمّة كمالكٍ وأحمدَ وابنِ المبارك وحمّادِ بنِ زيد والأوزاعيِّ وغيرِهم، يَذكرون مِنْ ذمِّ المبتدعةِ وهُجرانهم وعقوبَتهم ما شاء الله تعالى.

وهذِه الأقوالُ سمِعَها طوائفُ ممّن اتّبعهم وقلَّدَهم، ثمَّ إنهم يخْلِطُون في مواضعَ كثيرةٍ السّنّةَ والبِدعةَ، حتّى قد يبدّلون الأمرَ؛ فيجعلون البدْعةَ التي ذمَّها أولئك هي السّنّةَ، والسّنّةَ التي حمِدَها أولئك هي البِدعةَ ويحكُمون بموجبِ ذَلك، حتّى يقَعوا في البدع والمعاداة لطريقِ أئمّتهم السّنّية، وفي الحبّ والموالاة لطريقِ المبتدعة التي أمر أئمّتهم بعقوبتهم، ويلزَمُهم تكفيرُ أئمّتِهم ولعنِهم والبراءةِ مِنْهم، **وقدْ يلعنُون المبتدعةَ وتكونُ اللّعنةُ واقعةً عليْهم أنفسِهم ضدّ ما يقعُ على مؤمنٍ كما قال النبيُّ ﷺ :«ألا ترون كيف يصرف الله عنّي سبّ قريشٍ يسبون مذمما**

---

(١) «مفتاح دار السعادة»(٢/ ٣٠٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء»(١٠/ ١٦).

وأنا محمّدٌ».

وهؤلاءِ بالعَكْس؛ يسبّون المبتدعةَ غيرَهم، ويكونون هُمُ المبتدعةَ كالذِي يلعنُ الظالمينَ ويكونُ هُو الظالمَ أو أحدَ الظالمين؛ وهذا كلّه مِنْ باب قوله تعالى: ﴿ J ø& ' ßi ª m9 ... q &#Ï ø n# m ¡ $Z ﴾ [فاطر:٨] »[1].

والأسباب التي أدّتْ إلى هذَا الخلْطِ والتخبّط وتلبيسِ الحقِّ صبغةَ الباطلِ والباطلِ صبغةَ الحقِّ؛ يجيبنا عليها شيخُ الإسلامِ ابن تيميّة وهو يتكلّم عن أسباب التنازعِ في الرّواية والرّأي في مسائل العباداتِ؛ وهي تنْسحبُ إلى سائرِ مسائِل الدِّين؛ نذكرُ مِنْها:

« أحدُها: جهلُ كثيرٍ مِن النّاسِ أو أكثرِهم بالأمرِ المشروعِ المسْنون الذي يحبّه اللهُ ورسولُه...

الثاني: ظلمُ كثيرٍ مِنَ الأمّة أو أكثرِهم بعضَهم لبعضٍ، وبغيُهم عليْهم: تارةً بنهيِهم عمّا لم ينْهَ اللهُ عنْهُ، وبغضِهم على مَنْ لم يبغضْه اللهُ عليْهم، وتارةً بترك ما أوْجبَ اللهُ مِنْ حقوقهم، وصلتهم، لعدَمِ موافقَتهم لَه عَلى الوَجْه الذي يُؤْثرونه، حتّى يقدّمون في الموالاةِ والمحبّةِ وإعطاءِ الأموالِ والولاياتِ مَنْ يكونُ مؤخَّرًا عندَ الله ورسولِه، ويتْركونُ مَنْ يكون مقدّمًا عند الله ورسوله[2].

الثالث: اتباعُ الظنِّ وما تَهوى الأنفسِ...

الرابع: التفرّقُ والاختلافُ المخالفُ للاجتماعِ والائتلافِ حتّى يصيرَ بعضُهم يبغضُ بعضًا، ويعادِيَه، ويحبّ بعضًا و(يُواليه على غيرِ ذاتِ الله)[3] وحتّى يفضيَ الأمرُ ببعضهم إلى

---

(١) «الإستقامة» (١/١٣-١٤).

(٢) فكيفَ يُمكنُ للعبدِ أنْ يَعلم بأنّ سلفيّتَه أقوى منْ سلفيّة فلانٍ؛ أيْ: إيمانه أقوى من إيمان فلان؛ وبالتالي فإنه مقدّمٌ عندَ الله ورسولِه؟!! فمسألةُ التقدِيم والتأخيرِ ليستْ حِكرًا على مَنْ تعلّمَ العِلْمَ؛ إذْ قدْ يصلُ العبدُ بحُسنِ خُلقِه مجلسًا قريبًا مِنْ مجلسِ النبيِّ ﷺ؛ فتأمّله وعَضّ عليه بالنّواجذ...!!

(٣) وهنا -مَربط الفرَس- في حقيقة الموالاة والمعاداة؛ ولكنَّ (القومَ) لم يجدوا مربطًا مناسبًا -وهو صعبٌ جدًّا-؛ لذلك دَخلَ على هذَا المثلِ العربيِّ ما دخلَ عليْه مِنَ الاعتراضاتِ...!!

الطّعن واللّعن، والهمز، واللمز.

وبعضِهم إلى الاقتتال بالأيدي والسلاح، وبعضِهم إلى المهاجرةِ والمقاطعَةِ حتّى لا يُصلّيَ بعضُهم خلفَ بعضٍ؛ وهذَا كلُّه مِنْ أعظمِ الأمورِ التي حرّمها اللهُ ورسولُه.

الخامس: هوشكٌ كثيرٍ مِنَ النّاسِ وطعنُهم في كثيرٍ ممّا أهلُ السّنة والجماعة عليْهم متفقون[(١)]»[(٢)].

ولا نريدُ أن نطيلَ على القارِئ -أكثر من ذلك- ونَحْرِمَ أحمدَ بازمول مِنَ العِلْم والفَهْم؛ فَلقَدْ قرّرنا أنْ نُعينَ البَازْمول على معرِفَةِ وفَهمِ بعضِ أصولِ المنهجِ السّلفيّ وتطبيقاتِه؛ فصَنَعْنا له وللأمّةِ -واللهُ الموفِّقُ- هذَا الكتابَ!

وقَدْ جاءَ في ثلاثة أبوابٍ رئيسة وملحق:

الباب الأول: إعانةُ العقول بدَحْضِ شُبهاتِ صيانةِ البَازْمول؛ وفيه ثمانية فصولٍ بعدد ما أورده أحمد بازمول مِنْ سفاهاتٍ والتي على أساسها قامتْ (صيانته)!

الباب الثاني: أحاسن التعقُّبات في إبطالِ ما بَدَرَ مِنَ البازمول وشيعتِه مِنْ تشغيبَات.

الباب الثالث: التحذير المقبول من فُحشِ كلامِ أحمد بازمول!!

ملحق الوثائق.

يبقى فقط أنْ نوضّحَ بعضَ ما استعملناه مِن اصطلاحات خاصّة اقتضتها ظروف عمل هذا الكتاب:

إذا قلنا : شيخنا؛ فهو فضيلة شيخنا العلاّمة المحدِّث عليّ الحلبيّ.

و إذا أطْلَقْنا كلمة (كتاب)؛ أو:(الكتاب) فنعني به: كتاب (منهج السلف الصالح..).

---

(١) إما جَهْلاً أو تقصّدًا...كما فعل أحمدُ بازمول مع الشّيخِ الحلبيّ حيثّ طعن فِيه في مسائلَ الأمّةُ مجتمعةٌ عليها والشيخُ الحلبيّ يقُولُ بقَوْلهم!! ولكنّه الهوى واتباعُ الظنّ؛ مما قد يؤدِّي -فعلُ البازمول- إلى التّشكيكَ في هَذَا الدّين مِنْ قِبَل أعدائِه من المتربّصين والجّاهلين؛ فتأمّله! والله وحده الهادي...!

(٢) «المجموع»(٢٢/٣٥٦)-باختصارٍ!-؛ وهو فصلٌ جدُّ نافعٍ...!!

وإذا أطْلَقْنَا رقم صفحة مِنْ كلام شيخنا فنعني به الكتاب.

وقولنا (المعترض)، أو:(الكاتب)، أو:(الناقد)، أو (البازمول) إشارةٌ إلى أحمد بازمول صاحب حلقات الصيانة.

وقولنا: (المعترضُون) أو:(بعضُ المعترضين) أو: (المشغّبون) ؛ فيشمل كلّ مَنْ انتهج نهجَ التّبديعِ المنفَلْتْ!

واللهَ نسألُ أن يلهمَنا الرّشدَ والصّوابَ، وأن يضعَ لهذَا الكتاب القَبولَ؛ إنّه هُو الموفّق والهادي إلى سواء السبيل؛ فإلَى المقصودِ مِنَ الكتابِ:

الباب الأول:

(إعانةُ) العُقولِ

بدَحضِ شُبهاتِ (صيانةِ) البازمول...

الفصل الأول :

مسألة تفريق شيخنا بين العقيدة والمنهج .

- الحلقة (١) من (صيانة المعترض)-

كلام الشيخ الحلبيِّ في المسألة:

قرّر شيخُنا الحلبيُّ في كتابه «منهج السلف الصالح»(ص ١٣١-١٤٠) في هذه المسألة التي أضحتْ مِنْ مسائلِ العَصرِ التّي يُقامُ على أساسِها التّبديعُ والتشنيعُ؛ مَا يلي:

أولاً : إنّ بين معنى العقيدة والمنهج فرقًا أوضحه بقوله (ص ١٣٤) –نقلاً عن كتابِ (رؤية واقعية)- :«هذا الكتاب أقمته ردًّا على من وافقنا في (أصل العقيدة) وخالفنا في (المنهج) الذي يجب سلوكه والسير على هداه، ولبيان الفرق بين (العقيدة) و(المنهج) أقول:

قال الله -تبارك وتعالى-: (**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**) [المائدة:٤٨]

قال ابن عباس: «سبيلاً وسّنّة» .

قال ابن كثير في «تفسيره» (٢/١٠٥): «هذا إخبار عن الأمم المختلفة الأديان، باعتبار ما بعث الله به رسله الكرام من الشرائع المختلفة في الأحكام، المتفقة في التوحيد».

قلت: فهذه إشارة إلى وحدة دعوة الأنبياء في التوحيد، واختلافهم في الشرعة والطريق والسبيل».

ثانياً : يوجدُ –واقعًا- عددًا (من دعاة بعض هذه المناهج الدعوية الحادثة هم مشتركون معَنَا في (أصول العقيدة)، بمعنى أنهم مقرون بالعقيدة وَفقَ طريقة السلف في ذلك، سواء منها ما كان متعلقاً بتوحيد الألوهية، أو توحيد الأسماء والصفات، أو أبواب الإيمان ونحوها)، كما قال شيخنا في كتابه (ص ١٣١) –نقلاً عن كتاب (رؤية واقعية)- .

وقال في (ص ١٤٠) :«وكنتُ قد علّقتُ -منذ سنوات- في رسالتي «الأسئلة الشامية» (ص٨٢-ط : المنهاج) -على هذا الموضوع- بقولي: «فالتفريق بين (المنهج) و(العقيدة) تفريق

من حيث الحدوث والواقع، وليس تفريقا من حيث الشرع -من جهة-، فضلا عن النتيجة والأثر -من جهة أخرى-؛ فتأمل، وتنبه..».

وكلامي هذا -هنا- تفصيلا- منزّلٌ على ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (١/٥٤٧) -تأصيلا-: «أهل السنة يخبرون بالواقع، ويأمرون بالواجب؛ فيشهدون بما وقع، ويأمرون بما أمر الله ورسوله»».

ثالثاً: رغم ظهور الفرق بين العقيدةِ والمنْهجِ إلاّ أنّ العلاقةَ بينهما علاقةٌ تلازميةٌ، كما قرّر ذلك شيخنا في كتابه (ص ١٣٦-١٣٧) –نقلاً عن كتاب «رؤية واقعية»- ؛ فقال: «فبهذا ظهر -ولله الحمد- مجمل الفرق بين (العقيدة) و(المنهج)، وأنه قائم على التسليم المطلق؛ فلا أطيل!

ولكن ها هنا أمرًا يجب بيانه وإيضاحه، وهو: أن استمرار الانحراف عن (المنهج) يؤدي إلى انحراف في (العقيدة) -نفسها، والتوحيد -ذاته- والناظر في بعض الجماعات (الدعوية) المعاصرة يرى دليل ذلك واضحا!!».

وقال كذلك (ص ١٣٩-١٤٠): «المنهج سياج العقيدة، وحصنها المنيع؛ فلو (حصل) أن أحدا كان ذا (عقيدة) سلفية -في نفسه-، ولكنه منحرف في (منهجه) -حزبيًّا كان أم غيره-: فإن الشيء الأقوى فيه -(منهجاً) أو (عقيدة)- هو الذي سيسيطر عليه، ويؤثر فيه؛ بحيث لا يستمر -كما يقال- في حالة انعدام الوزن التي يعيشها!!

فإما أن يؤثر (منهجه) على (عقيدته)؛ فيؤول مبتدعًا مكشوفًا!

وإما أن تؤثر (عقيدته) على (منهجه)؛ فيصبح سلفيًّا معروفًا!».

رابعاً: اختلفَ أهلُ العلم السلفيُّون الكبارِ في الفرقِ بينَ العقيدة والمنهج ؛ فقال شيخُنا في (ص ١٣٨-١٣٩) بعد أن نقل عن الشيخ ربيع –حفظه الله- قوله :«أنا سمعت الشيخ ابن باز لا يفرق بين العقيدة والمنهج !، ويقول: كلها شيء واحد.

والشيخ الألباني يفرق، وأنا أفرق : أرى أن (المنهج) أشمل من (العقيدة)، فـ(المنهج) يشمل (العقيدة)، ويشمل العبادات، ويشمل كيف تتفقه، ويشمل كيف تواجه أهل البدع...

فـ(المنهج) شامل: (منهج أهل السنة في العقيدة)، (منهجهم في العبادة)، (منهجهم في التلقي)، و(منهجهم) في كذا، (منهجهم) في كذا... ؛ فـ(المنهج) أشمل -بلا شكّ-».

فقالَ معلّقًا : «ويستفاد مِنْ كلام فضيلته -نفع الله به- وجود خلاف في التفريق بين (العقيدة)، و(المنهج) -نفيًا وإثباتًا- بين مشايخ أهل السنة الكبار -الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني-!».

خامساً : يرى شيخنا أنّ اختلاف أهل العلم السلفيين في التفريق بين العقيدة والمنهج (غير مؤثر من حيث التطبيق السلفي –بحمد الله-)[1].

لكنَّ التفريق المؤثر المذموم -بين العقيدة والمنهج-؛ هو صنيعُ مَنْ يسوّغ مخالفة السّلف في منهجهم مكتفيًا بموافقتهم في مُعتقدِهم ؛ وهذا ما نقله شيخنا الحلبي عن تقرير الشيخ ربيع المدخلي –مقرًّا به- وهو قوله –حفظه الله- :« لكن أهل الأهواء بعضهم يفرق بين (العقيدة) و(المنهج)؛ لأهداف حزبية وسياسية؛ فيحتالون على كثير من (السلفيين)، فيقولون: أنت تبقى على عقيدتك! ولكن المنهج نحن محتاجون أن نتعاون فيه؛ فلا مانع أن نقول: أنا سلفي -عقيدة-؛ إخواني -منهجا-!

ومعلوم أنَّ مِنْ منهجِ الإخوانِ حربَ العقيدةِ السّلفية!

فهذا السلفي الذي يقول: أنا سلفي إذا قال: أنا «سلفي (العقيدة)، إخواني (المنهج)»! أو: «تبليغي (المنهج)»! فهو ينادي على نفسه بأنه يحارب (المنهج) السلفي، و(العقيدة) السلفية... ؛ فهو من الحيل الحزبية والسياسية التي أشاعها التبليغ والإخوان، وفرقوا بين (العقيدة)، و(المنهج) -للتلاعب بعقول السلفيين -خاصة-»».

وقال شيخنا في (ص ١٣٨) معلّقًا على قول الشيخ ربيعٍ المتقدم –ومُوافِقاً- :«وبعضهم يغير (تلبيسا وتدليسا!)؛ فيقول: سلفية العقيدة؛ عصرية المواجهة!!».

ثم أشار شيخُنا إلى تبنّيه وجوبَ لزومِ منهج السّلف كما هو واجبٌ لزومُ معتقدِهم ؛ فقال في (ص ١٣٩) :« وعنوان كتابي «إنها سلفية العقيدة والمنهج» -المطبوع قبل عشر سنوات-

---

(١) «منهج السلف الصالح»(ص١٣٩).

دال على عدم التفريق -لو كانوا يعقلون-!».

وهذه هي خلاصة ما قرّره شيخُنا في مبحثِ (بين العقيدة والمنهج) !

الشبهة...

قد اعترض المعترضُ في (صيانته/ح١) على تقريرات شيخنا –هذه- بسبب سوء فهمه لها، أو سوء قصده؛ فتقوّلَ عليه بِأنّه يَرى بـ(أنَّ القاعدة في سلفية الرجل هي العقيدة أما المنهج فيمكن أن يغتفر منهجه إذا سلمت عقيدته ؛ فيمكن أن يكون الرجل سلفياً في العقيدة مع انحرافه في المنهج بشرط أن تكون عقيدته هي المسيطرة)!!!!!

وزعم –كذلك- في موطن آخر أنّ شيخَنا يرى (التفريق بين المنهج والعقيدة بحيث لا يؤثر اختلاف المنهج إذا صحت العقيدة في زعمه ! وهيهات أن تصح العقيدة مع فساد المنهج).

بل ونسبَ في موطنٍ آخر من (صيانته/ح١٩) إلى شيخِنا (قاعدة عدم التلازم بين المنهج والعقيدة)؛ والتي لا ندري من أين له بها؟!! بل واعتبر في (صيانته/ح١، ح٥، ح١٠، ح١٥، ح١٩) أن هذا الذي نسبه إلى شيخِنا –بالباطلِ والافتراء- يمثل (تأصيل الحلبي وتقعيده قواعد على خلاف منهج السلف الصالح في التعامل مع أهل البدع والأهواء)!!

نقض الشبهة –بل الفرية- ...

وهذِه الشبهةُ مردودةٌ بجملة أوجه منها :

دعوى من غير بينات ...

الأول : إن المعترض لم ينقل من صريح قول شيخنا ما يؤيد شيئاً مِنْ دعاويه المتقدمة –جميعها- ولو قليلاً ؛ بل هي مجرد نسبة باطلة إلى شيخنا لم يقم عليها صاحبها أدنى حُجّة، سوى فهمِه الكاسدِ لكلام شيخنا ؛ وشيخُنا غير معنيٍّ –مطلقًا- بإساءة البعض لفهم كلامه ؛ بل العيب والذم يلحقان من أساء الفهم لا من أحسن التعبير ؛ بل صريح كلام شيخنا

يتعارض (تمامًا) مع ما نسبه إليه –كما تقدم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية- . ويوضحه :

الوجه الثاني : أن شيخنا قد عاب في كتابه (منهج السلف الصالح) على من كان سلفيًّا في معتقده، لكنه على غير طريقة السلف في منهجه، كما تقدّم عنه آنفا -في (خامساً)- ؛ فكيف يزعم هذا المدّعي أن شيخنا يرى أن من كان على خلاف منهج السلف (يُمكن أن يغتفر منهجه إذا سلمت عقيدته) ؟!

الوجهُ الثالث : إنّ شيخَنا يَرى أنَّ العلاقةَ بين العقيدة والمنهج علاقةٌ تلازميةٌ، وأنّ أحدَهما يؤثر في الآخر ولا بد، فلا يمكن أن يبقى الرجل على سلامة معتقده من ديمومة انحرافه منهجيًّا، والعكس كذلك ؛ كما تقدم تقريره آنفا –في (ثالثاً) ؛ فالزعم أن شيخنا يرى أنه (لا يؤثر اختلاف المنهج إذا صحت العقيدة في زعمه)، أو أنه يتبنّى (قاعدة عدم التلازم بين المنهج والعقيدة) **هو زعم كاذب مفترى باطل ظالم مبني على فهم سقيم أو قصد سيِّء – والعياذ بالله-** !

فرقٌ بين الإخبار عن الشيء والرضا به...

الوجه الرابع : لا وجه لاستشناع المعترض على شيخنا تبنيه ما تقدم –ثانياً- ؛ من وجود من هو مشترك معنا في أصول الاعتقاد مع تبنيه خلاف منهج السلف –مع استنكار شيخنا (الشرعيّ) لهذا الموجود (الواقعيّ) - ؛ فالإخبار بالواقع شيء، والرضا به شيء آخر؛ فشيخنا أخبر بوجوده، ومع ذلك أنكره ؛ فنسبة الرضا بهذا الموجود إلى شيخنا –مع إنكاره الصريح له- هو من قبيل الافتراء والكذب عليه ؛ فكيف تصح نسبة هذا المعنى إلى شيخنا، وهو يقرر ما تقدم –في خامساً- ؟!

هل تصريح الشيخ ربيع بـ(إخوانيته) –قديماً- ذمّ له...؟!

الوجه الخامس : إنّ شيخنا الحلبي لم يصرح أو يلمح –نصّا أو مفهومًا- في كتابه«منهج السلف الصالح»–أو في غيره- على أنه (يمكن أن يكون الرجل سلفياً في العقيدة مع انحرافه

في المنهج بشرط أن تكون عقيدته هي المسيطرة) –ألبتّة- !!! .

لكن الذي صرح بمثل هذا المعنى –ولو قديماً- هو الشيخ ربيع بن هادي –حفظه الله-، حيث قال في كتاب «النصر العزيز على الرد الوجيز» (ص ١٨٧) :«**نعم ؛ كنت مع الإخوان المسلمين هذه المدة [ثلاثة عشر عاما] أو دونها** أتدري لماذا؟

إنه لأجل أصلاًحهم وتربيتهم على المنهج السلفي ؛ لا لأجل غرض دنيوي .

فقد دخلت معهم بشرطين :

أحدهما : أن يكون المنهج الذي يسيرون عليه ويربون عليه حركاتهم في العالم هو المنهج السلفي.

وثانيهما : أن لايبقى في صفوفهم مبتدع لاسيما ذا البدعة الغليظة، فقبلوا ما اشترطت **وكان الذين عرضوا عليّ الدخول وقبلوا شرطي ممن أعتقد فيهم أنهم سلفيون، وسيكونون عوناً لي في تنفيذ ما اشترطت**» .

فهذا نصّ مِنَ الشيخ ربيعٍ أنّه كانَ على علاقة بمجموعة من الإخوان المسلمين الذين كان يعتقد فيهم –والاعتقاد هو: التصديق الجازم- أنهم سلفيون –رغم انحراف منهجهم!- ؛ بلْ قدْ نَسب إلى بعضِ الإخوان المسلمين -الذين كان يماشيهم- المنهجَ السلفيَّ (!!!) لا إلى أهل البدع !!! فقال في هامش كتاب «انقضاض الشهب السلفية» :«**ربيع لم يكن إخوانيا قط**[1] ، **وإنما مشى معهم مدة بشرط أن يخرجوا أهل البدع من صفوفهم ، وبشرط أن يربوا شبابهم على المنهج السلفي، وكان يمشي مع من ينتسبون إلى المنهج السلفي** لا مع أهل البدع منهم».

فهذا الشيخ ربيع قد حكَم على بعض منْ كان منتميًا إلى صفوف الإخوان المسلمين –المنحرف منهجيا- بأنهم سلفيون، بل وعلى منهج السلف –رغم كونهم إخوانيين- ؛ **فما**

---

(١) مع أنه –حفظه الله- قد صرَّح في أماكِنَ عِدّة -مِنْ كتبه وأشرطته- أنه كان مع الإخوان –بل وفي تنظيمهم-، ودَخَل في صفوفِهم بشروطٍ؛ وتأثَّر ببعض طروحاتهم؛ وحسبُكَ قوله –أعلاه- :«نعم ؛ كنتُ مع الإخوان المسلمين »!!

موقف المعترضين من الشيخ ربيع –حفظه الله- ؟؟!![1]

أما نحن فنرى أن الشيخ ربيعًا –حفظه الله- قدْ أخطأَ في وصفه لذاك النّفر من الإخوان بأنهم على (منهج السلف) أو أنهم (سلفيون بإطلاق)، ولكن نقول كما قال الشيخ الألباني -رحمه الله- في «الهدى والنور» (ش ٧٥١) جواباً على السؤال التالي :

«السؤال : ما مدى استقامة قول من يقول أن فلاناً سلفي العقيدة لكنه على منهج الإخوان، فهل المنهج ليس من العقيدة، وهل عُهد هذا التقسيم عند السلف، فوجد رجل سلفي المعتقد، وليس بسلفي المنهج ؟

الجواب : لا يفترقان يا أخي ؛ هو لا يمكن أن يكون إخوانيا سلفيا، لكن سيكون سلفياً في بعض وإخوانياً في بعض، أو إخوانياً في بعض، وسلفيا في بعض، أما أن يكون سلفيا على ما كان عليه أصحاب الرسول ﷺ فهذا أمر مستحيل الجمع بينهما» .

فتأمل قول الشيخ الألباني (**سيكون سلفياً في بعض وإخوانياً في بعض، أو إخوانياً في بعض، وسلفياً في بعض**)، تجده يتطابق تمامًا مع قول الشيخ ابن عثيمين في «كتاب العلم» (ص ١٩٩): « أما الخطأ في العقيدة: فإن كان خطأ مخالفًا لطريق السلف، فهو ضلال بلا شك ولكن لا يحكم على صاحبه بالضلال حتى تقوم عليه الحجة، فإذا قامت عليه الحجة، وأصر على خطئه وضلاله، كان مبتدعًا فيما خالف فيه الحق، وإن كان سلفيًّا فيما سواه، فلا يوصف بأنه مبتدع على وجه الإطلاق، ولا بأنه سلفي على وجه الإطلاق، بل يوصف بأنه سلفي فيما وافق السلف، مبتدع فيما خالفهم» .

فلا نقول -إذًا- أنه ليس سلفيًّا –بإطلاق- ولا أنه –سلفي بإطلاق- ؛ بل لا بد مِنْ التفصيل !

فأين هو يا أهلَ التّفضيل ...!!

---

(١) أم هُوَ الكيلُ بمِكيالَيْن !! أم الهوى قيّدَ الإحسانَ في المكانيْن!!

الشيخ الحلبي يوافق أستاذه العلامة ابن العثيمين...

الوجه السادس : إن شيخنا لم يقل مطلقًا بأنَّ مَنْ كانَ منحرفًا عن منهج السلف ؛ فإن اعتقاده يمكن أن يبقى سليمًا ؛ بل هو قد ناقض هذا القول –تماماً- كما قد صرّح –في (ثالثاً)- حيث قال : « أن استمرار الانحراف عن (المنهج) يؤدي إلى انحراف في (العقيدة) -نفسها، والتوحيد -ذاته- والناظر في بعض الجماعات (الدعوية) المعاصرة يرى دليل ذلك واضحاً!!».

وهذا يتطابق تماما مع تقرير العلاّمة محمّد بن صالح العثيمين في لقاءات «الباب المفتوح» (ش ١٢٨)، حيث قال -رحمه الله- : «المنهج -بارك الله فيك- مبني على العقيدة، فمن كانت عقيدته سليمة؛ فسيكون منهجه سليماً بلا شك؛ لأن النبي ﷺ لما ذكر: (افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا: مَن هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي) ، فقوله: (على مثل ما أنا عليه وأصحابي) يعني في العقيدة والمنهج والعمل وكل شيء، ولا يمكن أن يختلف هذا وهذا، فمثلاً الإخوانيون والتبليغيون والأصلاَحيون وغيرهم، إذا كان منهجهم لا يخالف الشريعة؛ فلا بأس به، وإذا كان يخالف الشريعة؛ فإنه لا بد أن يصدر عن عقيدة؛ لأن كل عمل له نية، فإذا اتخذ إنسان منهجاً مخالفاً لمنهج الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين؛ فمعناه: أنَّ عقيدته غير سليمة، وإلاَّ متى سلمت العقيدة سلم المنهج» .

فمن الباطل البين والكذب الظّاهر : نسبة هذا المعنى إلى كلام شيخنا واختياره : كيف وهو قرّر خلافه ؟!

نعم –يمكن- أن يُنسبَ القولُ بهذا المعنى السّابق والمنحرف إلى مَنْ حكم على بعض الفرق المنحرفة –كالخوارج- بأنهم (سلفيون صحيحو المعتقد) وأن (عقائدهم صحيحة) بل ويُقسِم على هذا المعنى بالقول : (والله عقائدهم سلفية)، و أنهم (كانوا مثل سائر المسلمين الموجودين في ذلك العصر من الصحابة وخيار التابعين، يشاركونهم في حسن المعتقد، وفي صحة المعتقد)، ويحصر انحرافهم (في باب الغلو في الحاكمية)، ويعبر عنه في موطن آخر بأنه (انحراف سياسي في الحاكمية) ؛ وأعني به الشيخ ربيع المدخلي –حفظه الله- ؛ كما جاء ذلك في شريط «لقاء مفتوح مع الشيخ ربيع»:« يعني ذولاك الذين قاتلهم علي، كان والله عقائدهم

سلفية يا إخوتاه، ما كان عندهم قبور، ولا تعطيل جهمية، ولكن كان عندهم انحراف سياسي في الحاكمية، جهّلوا الصحابة، وطعنوا فيهم، كفَّروهم، لم يعوِّلوا على أصحاب رسول الله ﷺ في شيء، ركبوا رؤوسهم، شذوا عن الأمة، سلوا عليهم السيوف، قتلهم أصحاب رسول الله ﷺ».

وقال –أيضاً- في شريط «الفرقة الناجية وأهل الأهواء»: «إن الخوارج الذين نُزِّلَتْ عليهم تلك الأحاديث، ما كان عندهم انحرافٌ في أنواع التوحيد الثلاثة: توحيد العبادة؛ ما عندهم شرك، ولا بدع في باب توحيد العبادة، وما كانوا في باب الأسماء والصفات معطلة، ولا مجسمة، إنما كانوا مثل سائر المسلمين الموجودين في ذلك العصر من الصحابة وخيار التابعين، يشاركونهم في حسن المعتقد، وفي صحة المعتقد[1]، في توحيد العبادة، وفي توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، وانحرفوا بما قالوه في الصحابة من التضليل والتكفير في هذا الباب : باب الحاكمية، (**فانحرافهم ينحصر في باب الغلو في الحاكمية**) - كما هو مشاهد الآن، من كثير من الجماعات -».

وقال في نفس الشريط : «يا إخوتاه، الخوارج ضلّوا في الحاكمية، إمامهم ذو الخويصرة؛ كان دافِعُ اعتراضِهِ على رسول الله ﷺ :المال،...**كانوا عُبَّادًا زُهَّادًا، يقومون الليل، عقائدهم صحيحة**[1]، ما كانوا جهمية، ما كانوا عباد قبور، ولكن ضلوا في جانب واحد، وهو الحاكمية...».

ومعنى قول الشيخ ربيع هذا قد نقضه –بتفصيلٍ- شيخُنا الحلبيُّ في كتابه «منهج السلف الصالح» –نقلا عن كتابه «رؤية واقعية»- حيث قال :«بعض هؤلاء (الدعاة) يفرق بين «توحيد الألوهية» و«الحاكمية»!

وهذه -الأخيرة- كلمة أولَ ما نقلت في هذا العصر ضمن كتابات أبي الأعلى المودودي وسيد قطب، ومن ثم أخيه محمد قطب -ومن جاراهم-!

فأخذها (هؤلاء) عن (أولئك)؛ فوافقت رغبات الشباب المنبعثة من حماساتهم وعواطفهم، فطاروا بها، وجعلوها عنوانًا من عناوين (دعوتهم)، وشعارًا من شعارات

---

(١) فهل يقول أحد : هذا مِنْ (منهج الموازنات) المنحرف!!؟

(منهجهم)!

ولو تأمل (هؤلاء) و(أولئك) لعرفوا خطأ اصطلاحهم -من وجهين-:

١ - أنه اصطلاح حادث لا ثمرة من ورائه، ولا فائدة تجنى منه، إلا تضخيم (مسائل) على حساب أخرى!!

٢ - أن (الحاكمية) التي هي (عندهم) معنى قوله -تعالى-: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف:٤٠]، هي في الحقيقة جزء مما يدل عليه شمول (توحيد الألوهية) بعمومه ودلالاته كما هو ظاهر: ﴿.... أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾؛ فهو تحصيل حاصل -كما يقولون-!

إذ (توحيد الألوهية) هو «الجانب الأهم من دعوات الرسل الذي عرضه علينا القرآن، فهو موضوع الصراع الدائر بينهم وبين خصومهم من المستكبرين والمعاندين من كل الأمم.

ولا يزال هو موضوع الصراع إلى اليوم، ولعله يستمر إلى يوم القيامة؛ ابتلاءً واختبارًا لورثة الرسل ورفعاً لمنزلتهم» .

وهذا التفريق بين «توحيد الألوهية» و«الحاكمية» جعل الأولويات عند أصحابه متضاربة!! كما قال المودودي في «الأسس الأخلاقية» (ص٢٢): «غاية الدين الحقيقية: إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة»!

وهذا كلام لا سند له، «لأن غاية الدين الحقيقية، والغاية من خلق الجن والإنس، والغاية من بعثة الرسل، وإنزال الكتب هي: عبادة الله وإخلاص الدين له» .

ومع ذلك؛ فإن صورة الافتراق تتبدى ظاهرة في (المنهج) والسبيل الذي يسير عليه (أولئك) الدعاة إلى الله؛ لتحقيق شأن العقيدة وهدفها.

وهذا هو مكمن الخلاف بين الدعوة السلفية وغيرها من الدعوات التي تتبنى (العقيدة) وتخالف في (المنهج)[1] .

---

(١) ماذا يريده المدّعون أوضحَ من هذا الكلام ؟!

أم أنهم قوم يستكبرون ؟!

نعم؛ هناك دعوات أثبت التاريخ المعاصر (فشلها) و(إفلاسها)، مضى عليها ستون عاماً، أو أربعون عامًا، أو خمسة، أو عشرة.. وهكذا..

فهذه الدعوات: الخلاف بيننا وبينها (عقدي) و(منهجي)؛ وليس كتابنا هذا مؤسساً للرد عليها، ونقض أفكارها وطرائقها!

وإنما هذا الكتاب أقمته ردّاً على من وافقنا في (أصل العقيدة) وخالفنا في (المنهج) الذي يجب سلوكه والسير على هداه».

الوجه السابع : وصف في كتابه في (ص ١٣٩) اختلاف العلماء السلفيين في مسألة التفريق بين العقيدة والمنهج بأنه: «الاختلاف (السّنيّ) المذكور في ضبط الفرق بين العقيدة والمنهج».

وقال في (ص ١٣٩) –منه- أن هذا الاختلاف (غير مؤثر من حيث التطبيق السلفي –بحمد الله-) .

ذلك أن الكلام في مسألة التفريق من المسائل الحادثة التي لم تكن معروفة لدى أهل العلم المتقدمين كما قال الشيخ ربيع –حفظه الله- في شريط «الثبات على السنة» : «قضية التفريق بين العقيدة والمنهج جاءت في هذا العصر، الناس لم يكونوا يفرقون بين العقيدة والمنهج؛ ولكن جاءت الفتن فاضطر بعض أهل السنة إلى التفريق بين العقيدة والمنهج».

مسألة التفريق بين العقيدة والمنهج فيها قولان معتبران سلفيّان يلتقيان:

ولهذا فقد اختلف أهل العلم المعاصرين –من السلفيين- في هذه المسألة على قولين :

الأول : قول من لم يفرق بين العقيدة والمنهج –كالشيخ ابن باز –رحمه الله-[1]، والشيخ

---

(١) كما نسبه إليه الشيخ ربيع في «أجوبة فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي السلفية على أسئلة أبي رواحة المنهجية»، وشريط«الثبات على السنة» .

ابن عثيمين –رحمه الله-[١]، والشيخ محمد أمان الجامي –رحمه الله-[٢]، واللجنة الدائمة[٣]، والشيخ صالح آل الشيخ[٤] –حفظه الله- ؛ والشيخ عبيد الجابري[٥]، وكان مأخذهم في عدم التفريق هو العلاقة التلازمية بين العقيدة والمنهج : فاعتبروا أن المنهج : هو الطريق الذي يؤخذ منه المعتقد، وأنّ من انحرف منهجه فلا يكون هذا إلا عن عقيدة فاسدة فيما انحرف فيه .

كما قال الشيخ محمد أمان الجامي في شريط «الأجوبة الذهبية» :«المنهج : الطريق، والعقيدة : هو ما تعتقده في نفسك نحو ربك ودينك ونبيك، أي : منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة، فالطريق إلى العقيدة والطريق التي عليه تلك العقيدة **لا فرق بينهما هما متلازمان** والقول بأن فلانا سلفي العقيدة منهجي الإخوان فلسفة لا معنى لها».

القول الثاني : قول من يفرق بين العقيدة والمنهج كالشيخ الألباني[٦]، والشيخ صالح الفوزان[٧]، والشيخ ربيع بن هادي المدخلي[٨]، وشيخنا الحلبي –كما تقدم حكاية قوله- .

ومأخذ من قال بالتفريق هو أن المنهج أعم من العقيدة، والعقيدة أخص من المنهج ؛ فأي انحراف يقع في العقيدة فهو بلا ريب انحراف في المنهج لدخول العقيدة في معنى المنهج الأعم؛ كما عبر عن هذا المعنى الشيخ صالح الفوزان بقوله : «المنهج أعم من العقيدة ، المنهج

(١) «لقاء الباب المفتوح» (ش ١٢٨) .

(٢) شريط «الأجوبة الذهبية على الأسئلة المنهجية» .

(٣) «فتاوى اللجنة الدائمة» - ٢ - (٢ / ٤٠-٤١) .

(٤) شريط «لقاء مفتوح مع الشيخ صالح ال الشيخ» .

(٥) شريط «الإيضاح والبيان في كشف بعض طرائق فرقة الإخوان» .

(٦)كما نسبه إليه الشيخ ربيع في (أجوبة فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي السلفية على أسئلة أبي رواحة المنهجية) .

(٧) الأجوبة المفيدة على أسئلة المناهج الجديدة (ص/١٣١) .

(٨) (أجوبة فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي السلفية على أسئلة أبي رواحة المنهجية)، وشريط (الثبات على السنة) .

يكون في العقيدة وفي السلوك والأخلاق والمعاملات وفي كل حياة المسلم ، كل الخطة التي يسير عليها المسلم تسمى المنهج .

أما العقيدة فيراد بها أصل الأيمان ، ومعنى الشهادتين ومقتضاهما، هذا هي العقيدة» .

مع التنبيه إلى أن الخلاف بين الفريقين السلفيَّين خلاف لفظي –لا غير- : لأن كليهما متفق على أن أي انحراف في العقيدة أو في أي جانب آخر من الجوانب الشرعية يؤثر في المنهج:

إما للتلازم بين العقيدة وطريقة الاعتقاد (منهج الاعتقاد)، أو للتلازم بين السلوك وطريقة السلوك (منهج السلوك)، أو للتلازم بين الدعوة وطريقة الدعوة (منهج الدعوة) ... إلخ -على مأخذ أصحاب القول الأول- .

أو لدخول الاعتقاد، أو السلوك، أو الدعوة، أو السياسة، أو الأخلاق ... إلخ، تحت المعنى العام للمنهج .

وفي تقرير شيخنا لوقوع (الاختلاف السني) في هذا التفريق؛ لم يُغفل الإشارة إلى التفريق المؤثر المذموم -بين العقيدة والمنهج-، كما قرره آنفا –في خامساً- .

وحسبُنا بما سبق من بيانٍ: موافقةُ شيخِنا لأهل العلم الكبار في أحد قوليهم السلفيَّيْن –في هذه المسألة الحادثة- وترجيحُه أنّهُ هو الصواب[١]!!!، وتصريحُه بوجودِ التلازم بينهما، وتأثيرُ أحدهما على الآخر، وردُّه على المنحرفين ومأخذِهم في التفريق بين العقيدة والمنهج، ممّا يُبطلُ –كلُّهُ-زعمَ المعترضِ أنَّ اختيار شيخِنا في هذه المسألة داخلٌ في باب «تأصيل الحلبي وتقعيده قواعد على خلاف منهج السلف الصالح في التعامل مع أهل البدع والأهواء» [٢].

وهو إمّا كذبٌ ، أوْ جهلٌ، أوْ سوء قصد !

وقد تجتمعُ –غفر الله لنا وله- ...

---

(١) لا احتجاجًا بالخلاف !!

(٢) لمزيد من أقوال العلماء في هذه المسألة انظر «قرة عيون السلفيين» لأخينا الفاضل علي أبوهنية.

الفصل الثاني:

ضوابط قبول الجرح المُفَسَّر، وتقديمه على التعديل

- الحلقتان (٢، ١/٣) من (صيانة المعترض)-

كلام شيخنا في هذه المسألة:

لم يتطرّق شيخُنا الحلبيُّ في كتابه «منهج السلف الصالح» إلى (تفصيل) الكلامِ في مباحثِ ومسائلِ الجَرحِ المُفَسَّر، ولم يتطرقْ إلى الكلام عن فروع هذا المبحث أو أصوله ؛ مثل:

مباحث متى يقبل الجرح؟ والموقف مِنْ تعارض الجرح والتعديل، وهل يثبت الجرح والتعديل بواحد أو لابد من اثنين وبيان الراجح منهما؟

وإنما اعتنى شيخنا في كتابه بالكلام على مسألة واحدة من مسائل الجرح المُفَسَّر، وهي مسألة (معنى الجرح المُفَسَّر، والإلزام به)، ولهذا قال في (ص ١٠٢-١٠٣) :

«المسألة التاسعة: (الجرح المُفَسَّر)... وهي مسألة -اليوم- من أهم المسائل المفضية إلى النزاع، والخصام، والإلزام -بسبب سوء التصور، أو خلل التصرف-! فكل من جرح شخصاً نراه يلزم الآخرين به؛ بحجة أن جرحه -له- مفسر، وأنه (واجب) قبول الجرح المُفَسَّر»؛ فمراد الشيخِ مِنْ عنوانه فرع واحد مِن فروع الجرح المُفَسَّر وهُوَ مسألةُ الإلزامِ بِهِ ؛ فتأمَّلْ !

ومع ذلك فشيخنا تطرق –في كتابه- إلى الكلام على (بعض) مسائل الجرح المُفَسَّر ؛ فقرر فيه ما نقله عن العلامة الأصولي الفقيه أبي بكر السرخسي، حيث قال -حفظه الله- في كتابه(ص ١١٠-١١١):«ورأيت للعلامة الأصولي الفقيه أبي بكر السرخسي -المتوفى سنة (٤٩٠هـ)- تفصيلاً حسناً في (الجرح المُفَسَّر) -لم أره لغيره-، قال في «أصوله» (٢/٩): «وأما ما يكون من أئمة الحديث؛ فهو الطعن في الرواة؛ وذلك نوعان : مبهم، ومفسر:

ثم المُفَسَّر نوعان: ما لا يصلح أن يكون طعناً، وما يصلح أن يكون :

والذي يصلح نوعان: مجتهد فيه، أو متفق عليه:

والمتفق عليه نوعان: أن يكون ممن هو مشهور بالنصيحة والإتقان، أو ممن هو معروف بالتعصب والعداوة:

فأما الطعن المبهم؛ فهو عند الفقهاء لا يكون جَرحاً؛ لأن العدالة -باعتبار ظاهر الدين- ثابتة لكل مسلم -خصوصاً من كان من القرون الثلاثة- ؛ فلا يترك ذلك بطعن مبهم؛ ألا ترى أن الشهادة أضيق من رواية الخبر في هذا؟!

ثم الطعن المبهم من المدعى عليه لا يكون جَرحاً...

والمُفَسَّر الذي لا يصلح أن يكون طعناً لا يوجب الجرح -أيضاً-...».

إلى أن قال: ... «وأما الطعن (المُفَسَّر) بما يكون موجباً للجرح؛ فإن حصل ممن هو معروف بالتعصب -أو متهم به لظهور سبب باعث له على العداوة-؛ فإنه لا يوجب الجرح.

وذلك نحو طعن الملحدين والمتهمين ببعض الأهواء المضلة في أهل السنة...»».

ثمّ قال في الحاشيةِ: «وهذا تأصيل جامع فريد؛ وهو -لكلامي الحق- أعظم تأكيد، وأكبر تأييد».

وخلاصةُ اختيارِ شيخِنا مِنْ نقلِهِ لكلام السرخسيِّ -واعتباره إياه تأصيلاً جامعاً فريداً، وهو لكلامه أعظم تأكيد وأكبر تأييد- أربعة أمور:

أولاً: إنّ الجَرحَ المُفَسَّر بما يصلح أن يكون طعناً إن صدر ممن هو مشهور بالنصيحة والإتقان؛ فهذا مقبول قطعًا.

ثانياً: إنّ مِنَ الجرح المُفَسَّر الجرحَ بما هو مختلف فيه؛ فهذا النوع من الجرح -كما قال شيخنا في(ص ١٢)- «قد يختلف العلماء في (المُفَسَّر) منه -قبولاً ورداً-؛ فيردّ أحياناً عند بعضهم».

ثالثاً: إن الجرح المُفَسَّر إن كان بما لا يصلح أن يكون طعناً فهذا لا يوجب الجرح.

وكرّر -حفظه الله- هذا المعنى (ص ١٣) بقوله: «يرد الجرح بغير جارح -إنصافا لمن وقع

عليه هذا الجرح-» .

ومثّل له –حفظه الله- بمثالَيْن :

المثال الأول : الجرح المُفَسَّر غير الثابت ؛ فقال في كتابه (ص ١٠٣-١٠٤) :«(عكرمة -مولى ابن عباس-) : احتج البخاري به؛ لكونه لم يثبت عنده فيه جرح.

بينما ترك الإمام مسلم الرواية عنه؛ لكلام الإمام مالك -فيه-، وجرحه له، ومسلم تلميذ البخاري -رحمهما الله-.

فهل اختلاف هذين الإمامين الجبلين في هذا الراوي ناشئ عن (جرح مبهم)؟!

وكيف يكون ذلك -أصلاً- وقد قيل في (عكرمة) -هذا-: «كذاب» ؟!

أم أنه اختلاف في قبول -أو رد- (جرح مفسر=الكذب) رضيه واحد، ورده الآخر؟!

ولو تأملنا -مثلاً- كتابَيْ الإمام الذهبي: «من تكلم فيه وهو موثق»، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» : لرأينا من هذا الباب الشيء الكثير الكثير».

المثال الثاني : وهو أن الجرح المُفَسَّر قد يكون ثابتًا، لكنّه قد يكون طعناً بما لا يوجب الجرح ويسقط العدالة ؛ فعند ذلك لا يقبل، كما دل عليه قوله في (ص ١٠٥-١٠٧):«ويدلك على عموم هذا : ما بوبه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٣٤٢): «باب ذكر بعض أخبار مَن استفسر في الجرح، فذكر ما لا يسقط العدالة»..

ثم ذكر أخبارًا في ذلك عن ابن معين ، ووهب بن جرير -وغيرهما-، ومنها:

ما رواه في «الكفاية» (٢٨٤) -أيضاً- أنه قيل للإمام شعبة بن الحجاج -الملقب -بحق- بـ (أمير المؤمنين في الحديث)-: لم تركتَ حديث فلان؟!، قال: «رأيته يركض على بِرذون ، فتركت حديثه» ؛ ثم ذكر -عن شعبة- أخباراً عدة متفرقة -في الباب نفسه- (٢٨٣)، و(٢٨٦)، و(٢٨٧)، و(٢٨٨)، و(٢٨٩)، و(٢٩٠)، و(٢٩١)، و(٢٩٢)، و(٢٩٣) -وغيرها-.

فهل يقال: إن شعبة -وهو من هو!- يجرح بغير بينة؟!

أم يقال: هو حق ذو بينة -عنده-؛ لكن غيره من الحفاظ خالفه فيه، ولم يقبله منه -لتفاوت الأنظار-؟!!».

وقال في حاشية (ص ١٠٧) : «وقد انتقد ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/٢٦٧) الخطيب البغدادي بـ «الجري على عادة عوام المحدثين في (الجرح والتعديل)!»؛ معللاً ذلك بقوله : «...فإنهم يجرحون ما ليس بجرح..».

قلت : وما ذلك عند ابن الجوزي -سواء أخطأ في نقده أم أصاب!- إلا بسبب الاختلاف في قبول (الجرح المُفَسَّر)، أو رده» .

رابعاً : إنّ الطعن (المُفَسَّر) بما يكون موجباً للجرح؛ إن حصل ممن هو معروف بالتعصب -أو متهم به لظهور سبب باعث له على العداوة-؛ فإنه لا يوجب الجرح، وذلك نحو طعن الملحدين والمتهمين ببعض الأهواء المضلة في أهل السنة .

وأخيرًا : فإنّ شيخَنا يرى أنّه ليس كلُّ جَرح مفسّر يجبُ الأخذُ بِه مطلقًا ؛ فقد رد أهل العلم الكثيرَ مِنَ الطعونات المُفَسَّرة -غير المبهمة- ؛ كما قال -حفظه الله- (ص/١٠٤) :«وكذلك ما في «هدي الساري مقدمة (صحيح البخاري)» (ص٣٨٤-٤٥٦) الفصل التاسع : «أسماء من طعن فيه.. والجواب عن الاعتراضات...» ؛ فهل كل ما فيه (جرح مبهم غير مفسر)؟!!».

فشيخُنا لا يقبل كلّ جرح مفسّر بإطلاق، ولا يرفضه بإطلاق ؛ وإنما هو يضبط قبوله وبالتالي رده بجملة ضوابط أحال إليها -حفظه الله- كما في قوله (ص/١٠٢) :« وفي كتاب «إيضاح ما تيسر لضوابط قبول (الجرح المُفَسَّر)» مزيد بيان» .

الشبهة...

أوْهم المعترضُ في (صيانته/ح٣) -بالباطل- أنّ شيخَنا الحلبيَّ لا يرى وجوب الأخذ بالجرح المُفَسَّر وتقديمه على التعديل ؛ وأنّه -بتقريراته المتقدمة- قد (أضاع الجرح المُفَسَّر في كتابه منهج السلف الصالح).

وادّعى في (صيانته/ ح١٥) باطلاً من القول مفاده أنّ من قواعد شيخنا : (تهويشه على الجرح المُفَسَّر ومخالفته فيه لأهل السنة والحديث)، وقال في (صيانته/ح٣) أن (الظاهر من مواقفه وتصرفه أنه يريد التهوين وزعزعة القول بتقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل)، وفي – نفسها- (أنه يريد زعزعة قاعدة تقديم الجرح المُفَسَّر المبني على العلم والحجة والبرهان[1] على التعديل المبني على الظاهر).

بل زعم -هذا المعترض- في (صيانته/ح٣ –أيضاً-) أن شيخنا يتبنى (بطلان قول جهابذة المحدثين ونقادهم (إن الجرح المُفَسَّر مقدم على التعديل)) !!!

بل ذهبتْ به الأوهامُ –والظّنون الكاذبة- لأبعدَ مِنْ ذَلك ليعلّقَ في (صيانته/ح٣) قائلاً:«فأين باب الجرح المُفَسَّر هنا، أين ؟ لقد أغلقه أو حطَّمه هذا الحلبي».

ثم قال مقارنًا بين صنيع أهل السنة وعلماء الجرح والتعديل وما توهّمه -مذهباً واختياراً لشيخنا الحلبيِّ- :« أهل السنة وعلماء الجرح والتعديل يكفيهم من الجارح أن يقول في المجروح: كذاب، أو : سيِّئ الحفظ، أو : كثير الغلط، ويعتبرون ذلك جَرحاً مفسراً مقنعاً[2].

أما الحلبي فلا (يقنعه) شيء، ولو جئت بعشرات الحجج المُفَسِّرة[3] !!!».

ثم سرد (المعترض) أقوال العلماء في تقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل في محاولةٍ منه لإيهام القرّاء -وهي عادةُ الملبسّين - أنّ شيخنا الحلبي يعارض العلماء المتقدمين والمتأخرين في تقديمهم للجرح المُفَسَّر على التعديل المبهم!!

وهذا عينُ الباطلِ ...

---

(١) ولو كان ذلك كذلك –قاطعاً- لَمَا بُحِثت هذه المسألة أصلاً !!

(٢) لو كان (مقنعا) ما اختلفوا –يا هذا-! .

(٣) وهذا عين التعدّي بالباطل –جرأة على الغيب- ؛ فكم وكم من الشخصيات قد بدّعها شيخُنا الحلبيّ ؛ لِما ظهر له من حجج وأدلة!

نقض الشبهة ...

ونقضُ هذه الشبهة –بعون الله- بيّنٌ من وجوه :

الأول : إنّ سرَ المسألة التي أغفلها المعترض هو أنّ كلام شيخنا ليس في تقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل المبهم ؛ فهذا هو مذهب الجماهير من المتقدمين والمتأخرين، وشيخنا لم يكن يوماً يخالف فيها ؛ بل ولا تمكن المعترض من أن يأتي بأقلّ شاهِدٍ من كلام شيخنا على هذه الدعوى! بل إقرار شيخنا لكلام السرخسي المتضمن : (أنّ الجرحَ المُفَسَّر بما يصلح أن يكون طعناً إن صدر ممّن هو مشهور بالنصيحة والإتقان ؛ فهذا مقبول قطعًا) ؛ لخيرُ شاهدٍ على ما نقول، ولكنّ كلامَ شيخِنا انحصرَ في صفة الجرح المُفَسَّر الذي يتعين اعتباره[١] (!!).

فهل كلّ ما كان جَرحاً مفسّرًا تعيّن اعتباره ؟

أمْ لا بدّ مِنَ النّظر في جملة شروط قبل اعتباره ؟!!

أحمد بازمول يوافقُ الشيخَ الحلبيّ..فليقبّل رأسه - إذًا- ...

وقد يسر الله -سبحانه- لهذَا المعترض النّطقَ بالحقِّ –من حيث لا يشعر!-، وذلك عندما قال :«إن الذهبيّ وغيره من أئمة الجرح والتعديل لا يشترطون الإجماع[٢] الذي أصّله الحلبي لحماية البدع ويلهج به، **ويقدمون الجرح المُفَسَّر المستوفي الشروط على التعديل**»؛ وهو تصريح جليّ منه بأنّ: أئمّة الجَرح والتعديل يقدّمون الجرح المُفَسَّر (المستوفي الشروط على التعديل) .

وهذا هو مطلوب شيخنا الحلبي ومقصوده –تماماً- .

إذَنْ –المعترض يقرّ بأنّه ليسَ كلُّ جرح مفسّر يكونُ مقدّمًا على التعديل، بل لا بدّ مِن استيفاء جملةِ شروطٍ اعتبرها أئمّة الجرح والتعديل؛ وشيخُنا على هذا القول –حَذو القَذّة بالقَذّة-، ولكنَّ الفرقَ الذي بين تصريحِ المعترض وتصريح شيخنا: أنّ شيخنا تكلّم –بنوعٍ مِنَ التفصيل- في بيان متى يقبل الجرح المُفَسَّر ومتى يُردّ ، بينما المعترضُ لم يصنع شيئًا سوى

---

(١) ومِنْ ثمَّ تقديمُه على التّعديل –رجوعًا إلى القاعدة!-

(٢) وسيأتي كشف كذبه في تقويلِه الشيخَ الحلبيِّ اشترط الإجماع!

التشبث بمجملات أهل العلم في تقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل، من غير تطرقٍ منه لبيان شروط هذا التقديم؛ ولا لومَ عليه! فهذَا الذي استطاع أن يستظهرَ مِنْ تأصيلاتٍ؛ ليتأكّد لهذا المتسلّق مَنْ هُوَ نصف الفقيه[1] على الحقيقة...!!

المعترض لا يفهم معنى (تفسير الجرح)...فكيف يجرح الآخرين؟!

الوجه الثاني : إنّ المعترضَ قد أظهر مفهومه للجرح المُفَسَّر المقنع الذي نسبه لأهل السنة وعلماء الجرح والتعديل، ألا وهو مجرد قولهم في المجروح أنّه: (كذاب) أو:سيِّئ الحفظ أو: كثير الغلط ؛ فقال:«أهل السنة وعلماء الجرح والتعديل يكفيهم من الجارح أن يقول في المجروح كذاب أو سيِّئ الحفظ أو كثير الغلط، ويعتبرون ذلك جَرحاً مفسراً مقنعاً».

وهذَا مِنْ أعظمِ الكذبِ على (أهل السنة وعلماء الجرح والتعديل) ؛ فكونهُم يعتبرونه مفسرًا؛ فنعم! ولكنْ أن يعتبروهُ -مقنعًا- بإطلاقٍ فلا! وألف لا!! -وسيأتي نقضه- !

ثم كيف نجمع بين زعمه هذا، وبين ادّعائه أنّ الجَرح المُفَسَّر المقبول هو (المستوفي للشروط) ؛ فإن كان مجرد تفسير الجرح كافيًا في إقناع (أهل السنة وعلماء الجرح والتعديل) ؛ فأين موضع (استيفاء الشروط) لقبول (الجرح المُفَسَّر) (؟؟!!!) ؛ لا تجد لها موطنًا سوى ذهنِ هذا المعترضِ الكليل!!

الوجه الثالث : إن الإجمال في الجمل وإطلاق الألفاظ ، وعدم الإلمام بمواقع الخطاب وتفاصيله وضوابطه ؛ يفضي إلى اللَّبْس والخطأ، بل ورد الحق بالباطل، وما ذاك إلا بسبب تشتت الأذهان، وعدم وقوفها على حقيقة المراد منها، ولهذا كان (أصل بلاء أكثر الناس، من جهة الألفاظ المجملة، التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها من يريد حقها، فينكرها من يريد باطلها، فيردُّ عليه من يريد حقها)[2] -كما قال ابن القيِّم- .

---

(١) هكذا طَعنَ هذَا المعترضُ في الشّيخِ أبي الحارث؛ انظر -لزامًا- بابَ كلامِ البازمول الفَاحش؛ الذي (تلقّاه العلماء بالقَبولِ!!!) على حدّ زَعْمِه!!

(٢) «شفاء العليل» (١/ ٣٢٤).

ورحمه الله حين قال:

فعليــــك بالتفــــصيل والتبيــــين فـــالإطلاقُ والإجمـــالُ دون بيـــانِ
قـــد أفـــسدَا هـــذا الوجـــودَ وخبّطَـــا الأذهـــان والآراء كـــلَّ زمـــانِ

ومن هذا القبيل: تشبُّث المعترض بإطلاق قاعدة: (أن الجرح المُفَسَّر مقدم على التعديل)، وهذا الأخذ المطلق هو الذي دار عليه عموم كلام المعترض؛ فتوسع كثيرًا في إيراد الأمثلة والشواهدحتى فِيما لم يكن له علاقة بها، متكثرًا بها، متجاهلاً أن شيخنا الحلبي ممن يقول بهذه القاعدة في كتابه (منهج السلف الصالح) وفي غيره وبتفصيل –كما تقدم بيانه- .

لكن الذي لم يستوعبه المعترض أن شيخنا سائرٌ على طريقة جماهير المحققين من العلماء، في أنّ الأخذ بهذه القاعدة ليس على إطلاقه؛ فظن(!) المعترض (أو حاول) أن يُفهم قرّاءَه بأنّ شيخَنا الحلبيَّ لا يعتبر بالجَرح المُفَسَّر مطلقًا !!!

وهذا هو عين الفهم المركوس، أو التدليس المخذول، فشيخنا إنما يدور كلامه على أن الجرح المُفَسَّر لا يقبل بإطلاق، وإنما يقبل تارة ويرد تارة بحسب ما يحتف به من قرائن وضوابط وقيود!

كلام نافع للعلامة ابن الوزير في (الجرح المُفَسَّر)

ذلك أن هذه القاعدة (تقديم الجرح المُفَسَّر) حق -بلا ريب- لكنها ليست على إطلاقها، وقد بين بطلان الأخذ بها على إطلاقها العلامة ابن الوزير حيث قال في «الروض الباسم»(ج١/٢١٦-٢١٧):

«وإيّاك والاغترار بقول الأصوليين: (إنّ الجرح المُفَسَّر مقدّمٌ)؛ فإنّ الرّجال ما أرادوا إلا تلك الصّورة التي نظروا فيها إلى تجرّدها عن جميع الأمور إلا الجرح المُفَسَّر والتّعديل الجُمْلي، وهذه الصّورة لم يخالف فيها، وهم أعقل من أن يطَرِّدُوا هذا القولَ لما يلزمهم من جرح أئمة الصّحابة والتّابعين بقول من أظهر الصّلاح من الزّنادقة ليتوصّل إلى ذلك وأمثاله من مكايد الدّين.

فإن قلت: إنّما تخصّص عموم كلامهم في هذه الصّورة؛ لأنّها تؤدّي إلى تقديم المظنون على المعلوم لو لم يتأوّل كلامهم، بل خبر الثّقة[١] حين صادم المعلوم لا يسمّى مظنوناً بل كذباً.

قلنا: وكذلك الصّور التي ذكرناها يجوز تخصيصها؛ لأنّها من قبيل تقديم الموهوم المرجوح على المظنون الرّاجح، وقد علم من قواعدهم أنّ ذلك لا يجوز؛ فقواعدهم هي المخصّصة لعموم كلامهم، على أنّ مخالفتهم بالدّليل جائزة غير ممنوعة، وقد اتّضح الدّليل على ما أخبرته، **وبان -بالإجماع- بطلانُ قطع المعترض على أنّ الجرح مقدّم مطلقاً ولله الحمد**».

وتأمّل -أيها القارئ- ما ختَم به ابنُ الوزير كلامَه -عقِبَ تقريره بطلانَ التقديم المطلق للجرح المُفَسَّر على التعديل- :«**وبان -بالإجماع- بطلانُ قطع المعترض على أنّ الجرح مقدّم مطلقاً ولله الحمد**»؛ تستشف منه أنّ ادّعاء المعترض بأنّ الجرح المُفَسَّر مقدمٌ على التّعديل- مطلقًا- باطلٌ بالإجماع -كما حكاه ابن الوزير- ؛ فالمعترضُ اعترضَ على شيْخِنا بما هو باطل بالإجماع -وذلك من فضل الله تعالى- .

ويوضحه :

متابعة الشيخ الحلبي لجمهور أهل العلم في اختياراته...

الوجه الرابع : إنّ شيخَنا قدْ تابَعَ أهلَ العِلْم في اشتراطهم لقبول الجرح المُفَسَّر أن يكون التّفسير ثابتًا، وإلا فقد يكون الجرح مفسّرًا بما لا يثبت،فكَمْ قد طُعن في علماءَ كِبار بأن نُسبتْ إليهم أقوالٌ ما قالوها ولا أرادوها، وقد قال الإمام ابن جرير الطبري -بواسطة «توجيه النظر» (ص ٢٦٦)- :« لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ، ثبت عليه ما ادعي عليه -وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك-: للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم أحد إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، **وما تسقط العدالة بالظن**» .

ومن ذلك قدح محمد بن يحيى الذُّهْلي بالإمام البخاري لما بلغه بأنّ البخاريَّ -رحمه الله-

(١) وهذه مسألة أخرى ممّا (شغّبَ) به البازمول على شيخنا الحلبي ؛ فانتظر جوابَها .

قال:(لفظي بالقران مخلوق)، فتركَ الرواية عنه -لأجل ذلك- ابن أبي حاتم وأبو زُرعة مع أنّ الإمام البخاريَّ ما قال ذاك ولا أراده، بَل حاكمه الذُّهْلي بلازِم مذهبه، كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٧) :« قلتُ: المسألة هي أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري، فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك، فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ، فتكلم فيه، وأخذه بلازم قوله هو وغيره».

فأين توجيه المعترض لكلام أهل العلم –هذا- ؟!

وهَل هذا القيد –عنده- يندرج تحت الشروط التي يتعين استيفاؤها لقبول الجرح المُفَسَّر أمْ لا؟!

أم هو قولٌ لا محلَّ له من الإعراب[١] عنده ؟

الوجه الخامس : ومما يؤكّد صحة كلام شيخنا الذي تابع عليه أهل العلم في ذَلك- أنهم اشترطوا لقبول الجرح المُفَسَّر أنْ يكونَ التّفسير الثابت مما يوجب الجرح، وإلا فلا!

فَكم! مِنْ إمام من أهل السّنّة تَمّ جرحه بما لا يوجب، ولهذا قال الإمام أحمد –رحمه الله- كما في «تهذيب التهذيب» (٧ /٢٧٣) :«كل رجل ثبتت عدالته، لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه» .

وهذا الإمام أحمد جرحته المعتزلة في مسألة خلق القرآن، وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية جرحه السبكي في عشرات المسائل؛ ومع ذلك ما كانتْ موجبة للجرح، وهذا الذهبي –رحمه الله- ألّف رسالة عنونها «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» أوردَ فيها عشرات التراجم لمن طعن فيهم بما لا يوجب ردهم والقدح فيهم .

وقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية» (ص ٢٨٤) بابًا أسماه : «باب ذكر بعض أخبار من استُفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة» .

ومنه ما قاله الذهبي في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص ٥٦):«أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال : الإمام الحجة تكلم فيه بعض من ابتدع وبالضرورة فما زالت

---

(١)لِكَون اللّفظ لم يصلْ -عنده- درَجةَ الإفَادة ولا الاستفادة!!

رؤوس البدع يتكلمون في أئمة السنة وكذا لا عبرة بقول من لينه في إبراهيم بن سعد».

ومنه ما قاله الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤٢٥) في عكرمة مولى ابن عباس:«فأما أقوال من وهّاه فمدارها على ثلاثة أشياء : على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه :

فأما البدعة : فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه .

وأما قبول الجوائز : فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك بن عبد البر .

وأما التكذيب : فسنبين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته».

فأين توجيه المعترض لكلام أهلِ العلم ؟!

وهل هذا القيد –عنده- يندرج -أيضاً- تحت الشروط التي يتعين استيفاؤها لقبول الجرح المُفَسَّر أو لا ؟

أم هو قولٌ آخر –أيضًا- لا محلَّ له من الإعراب عنده ؟

الوجه السادس : ومما يؤكد –أيضاً- صحة كلام شيخنا الذي تابع فيه –كذلك- أهل العلم؛ أنّهم اشترطوا لقبول الجرح المُفَسَّر أن لا يكون الجارح متحاملاً على من جرحه لخلافٍ مذهبيٍّ أو منافسة دنيوية-وهذا يُعرف بالقرائن-، كما قال العلامة ابن السبكي –كما في «توضيح الأفكار» (٢/١٦٣) :«إن الجارح لا يقبل جرحه (**ولو فسّره**[1]) فيمن غلبت طاعته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه ؛ إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي ومنافسة دنيوية؛ كما يكون من النظراء أوغير ذلك؛ فتقول -مثلاً- لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئبٍ في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح؛ فإن هؤلاء أئمة صالحون صار الجارح لهم كالآتي

---

(١) تأمّل هذا البيان، وقارنه بذاك البهتان .

بخبر غريب لو صح لتوفرت لدواعي على نقله وكان القاطع قائما على كذبه فيما قاله».

وقال السرخسي في «أصوله» (١١/٢) : «وأما الطعن المُفَسَّر بما يكون موجباً للجرح؛ فإن حصل ممن هو معروف بالتعصب أو متهم به لظهور سبب باعث له على العداوة؛ فإنه لا يوجب الجرح وذلك نحو طعن الملحدين والمتهمين ببعض الأهواء المضلة في أهل السنة، وطعن بعض من ينتحل مذهب الشافعي -رحمه الله- في بعض المتقدمين من كبار أصحابنا؛ فإنه لا يوجب الجرح لعلمنا أنه كان عن تعصب وعداوة».

ومثاله إسماعيل بن أَبَان الورّاق الكوفي -أحد شيوخ البخاري- قال فيه الجُوزْجاني:«كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب» ؛ فردّه الحافظُ ابنُ حجر في «هدي الساري» (ص ٥٥٦) بقوله :«الجُوزْجاني كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ ؛ فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ؛ والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسمع قول مبتدع في مبتدع».

ومنه كذلك ما قاله الذهبي في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص ٣٠):«وكلامه يعني ابن معين في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه».

فأين توجيه المعترض لكلام أهل العلم..؟!

ضوابطُ أخرى يجهلها المعترضُ ...فنحن نعلّمه ونستعين الله في ذلك!

الوجه السابع : ومن القيود والضوابط التي ذكرها أهل العلم لقبول الجرح المُفَسَّر –مما لم يذكره شيخنا، وتغاضى عنه المعترض –كغيرها من الشروط والضوابط- **أن لا يكون الجرح المُفَسَّر معارضا بتعديل جامع لشروط المعارضة**، فإن عارضه معارض من هذا القبيل فلا عبرة بتفسير الجرح، لثبوت إلغاء فاعليته، كما قال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم»(ص٢١٦) :« إمّا أن تكون عدالة الرّاوي معلومة بالتّواتر مثل: مالك والشّافعيّ ومسلم والبخاري، وسائر الأئمة الحفّاظ، فإنه لا يقبل جرحهم بما يعلم نزاهتهم عنه، ولو كان ذلك مقبولاً لكان الزّنادقة يجدون السّبيل إلى إبطال جميع السّنن المأثورة بأن يتعبد بعضهم ويظهر الصّلاح حتّى يبلغ إلى حدّ يجب في ظاهر الشّرع قبوله، ثمّ يجرح الصّحابة -

رضي الله عنهم - فيرمي عمّار بن ياسر بإدمان شرب المسكر، وسلمان الفارسيّ بالسّرقة لما فوق النّصاب، وأبا ذر بقطع الصّلاة، وأُبيّ بن كعب بفطر رمضان، وأمثال هذا في أئمة التّابعين وسائر أئمة المسلمين في كلّ عصر، فإنّ من جوّز هذا فليس بأهل للمراجعة، ولا جدير بالمناظرة، وكثيراً ما يقول أئمة الجرح والتّعديل في أهل هذه الطبقة: (فلان لا يُسأل عن مثله) فإن تكلّموا فيهم بتوثيق، أو تليين، أو نحو ذلك؛ فإنّما يعنون به التّعريف بمقدار حفظهم، وأنّهم في العليا من مراتب الحفظ أو الوسطى».

وقال تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٢/٢٢) :«أما إذا انتفت الظنون واندفعت التهم وكان الجارح حبراً من أحبار الأمة مبرأً عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكاً بين النقاد فلا نتلعثم عند جرحه، ولا نُحَوِجُ الجارح إلى تفسير بل طلب التفسير منه -والحالة هذه- طلب لغيبة لا حاجة إليها ؛ فنحن نقبل قول ابن معين فى إبراهيم بن شعيب المدني -شيخ روى عنه ابن وهب- : إنه ليس بشيء، وفى إبراهيم بن يزيد المدنى : إنه ضعيف، وفى الحسين بن الفرج الخياط : إنه كذاب يسرق الحديث، وعلى هذا وإن لم يبين الجرح لأنه إمام مقدم فى هذه الصناعة جرح طائفة غير ثابتي العدالة والثبت .

ولا نقبل قوله في الشافعي -ولو فسر[1]- وأتى بألف إيضاح لقيام القاطع على أنه غير محق بالنسبة إليه؛ **فاعتبر ما أشرنا إليه فى ابن معين وغيره واحتفظ بما ذكرناه تنتفع به»**.

وبنحو هذا قال الشيخ ربيع –حفظه الله- كما في شريط «أجوبة الشيخ ربيع عن أسئلة السلفيين في بريطانيا» :«إذا كان المتكلم فيه مثل الألباني وابن باز وممن اشتهرت عدالتهم وطار في العالم صيتهم النظيف ؛ فهؤلاء لا يقبل فيهم الكلام ولا يقبل فيهم الجرح، وإذا أخطأوا في شيء معين فإننا ندرك أن العالم مهما بلغ من الثقة والعدالة والأمانة لابد أن يخطئ.

وإذا كان الكلام في خطأ حصل منه فهذا ننظر ونتأمل : إن وجدنا الأمر كما قالوا قبلنا وقلنا أخطأ وله أجر . أما أن يرمي بالبدعة والضلال فلا نقبل من أحد أبدًا».

الوجه الثامن : ومن الضوابط: **أن لا يكون للمجروح عذر دافع للجرح كأن يكون مجتهداً أو متأولاً**، كما ألمح إلى هذا المعنى العلامة تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٢/٢١-

---

(١) تأمّل –رعاك اللهُ- .

٢٢) حيث قال :«أنّا لا نطلب التفسير من كل أحد[١]،بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكًّا؛ إما **لاختلاف في الاجتهاد**، أو لتهمة يسيرة فى الجارح أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح ولا ينتهى إلى الاعتبار به على الإطلاق بل يكون بين بين» .

وقال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم »(ج١ / ٢١٥) : «وأمّا إن كان الجرح مفسّر السّبب، فإما : أن يعارضه تعديل جامع لشرائط المعارضة، مثل أن يقول الجارح: إنّ الرّاوي ترك صلاة الظّهر يوم كذا في تاريخ كذا، ويقول المعدّل: إنّه صلّى تلك الصّلاة في ذلك التّاريخ. أو يقول المعدّل: إنّه كان في ذلك الوقت نائماً أو مغلوباً على اختياره أو صغيراً غير مكلّف أو معدوماً غير مخلوق أو غائباً عن حضرة الجارح[٢]، أو نحو ذلك؛ فهنا يجب الرّجوع إلى التّرجيح أيضًا، ولا يجب قبول الجرح مطلقاً -لا قطعاً ولا ظنّاً-» .

وقال العلامة جمال الدين القاسمي في «قواعد التحديث» (ص ٣٧٧) :«ومعرفة الرجال علم واسع، ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لاطلاعه على (سبب جارح)[٢] وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب (غير جارح)[٢] : إما لأن جنسه غير جارح، أو **لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح -وهذا باب واسع-**، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم».

ومنه قول الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٠) في معرض دفعه تهمة تبني مذهب الخوارج في حقّ الحسن بن صالح:«وقولهم : (كان يرى السيف) يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم؛ لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه ؛ ففي وقعة الحرة، ووقعة بن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر، وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام، والحَسَنُ مع ذلك لم يخرج على أحد.

وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يصحح ولاية الإمام

---

(١) بل طلبُهُ مهمٌ إذا عُورضَ بتعديل .

أما إذا لم يُعارض بتعديل ؛ فلا نطلُبُه!

(٢) هذا هو الكلام العلميُّ المنضبط ؛ فأينَ البازْمول –ومَنْ يُوافِقُه- مِنْه ؟!

الفاسق ؛ فهذا ما يعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد».

وقال الذهبي في «الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص/٣٧-٣٨):«إبراهيم بن سعد : من أئمة العلم وثقات المدنيين كان يجوِّزُ سماع الملاهي، ولا يجد دليلاً ناهضاً على التحريم ؛ فأداه اجتهاده إلى الرخصة ؛ فكان ماذا ؟!».

ولله در الشيخ ربيع بن هادي –حفظه الله- حيث قال في كتاب «النصر العزيز على الرد الوجيز حوار مع عبد الرحمن عبد الخالق»: «هات مسألة واحدة من مسائل الاجتهاد أخرجنا بها سلفياً واحداً في مشارق الأرض ومغاربها وعلى امتداد تاريخ الإسلام ؛ بل هات مسائل كثيرة اجتهادية وغير اجتهادية -فيما تسميه بالفروع- أخرجنا بها سلفياً واحداً[1]!!!

فهذا مالِكٌ ناقشه الشافعي والليث في مسائل كثيرة؛ وهو عندنا من عظماء أئمة السنة ، وهذا الشافعي يخالف الإمام أحمد في مسائل كثيرة الصواب فيها مع أحمد، وأحمد له مسائل مرجوحة وهو عندنا إمامُ أهل السنة بعده إلى اليوم .

ولابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وابن باز والألباني مسائل نخالفهم فيها وابن عثيمين والفوزان؛ وهم عندنا من أئمة الإسلام» .

الوجه التاسع : ومن الضوابط: أن يعبَّر عن الجرح المُفَسَّر بما يناسبه من ألفاظ، من غير غلو ولا شطط في التجريح ؛ فلا يُقال –مثلاً- في المدّلس أو فيمن سَاء حفظه : كذّاب؛ ولا في المتساهل: زنديق ضايع!

قال عبد الحيّ اللكنوي في «اللزوم والتروّي في قبول جرح النقاد للراوي» (ص/٢٧٤-٢٧٥) : « إن هناك جمعًا من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب ؛ فيجرحون الراوي بأدنى جرح ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب؛ فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر» .

وقال العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١٩٥/١):

«ومن لطيف علم هذا الباب: أن يعلم أنّ لفظة كذّاب قد يطلقها كثير من المتعنّتين في

(١) وهذا موضع نكير شيخنا الحلبي على (الغُلاة) !!

الجرح على من يهم ويخطىء في حديثه، وإن لم يتبيّن أنّه تعمّد ذلك، ولا تبيّن أنّ خطأه أكثر من صوابه ولا مثله.

ومن طالع كتب الجرح والتّعديل عرف ما ذكرته، وهذا يدلّ على أنّ هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسّر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثّقات على جماعة من الرّفعاء من أهل الصّدق والأمانة، فاحذر أن تغترّ بذلك في حقّ من قيل فيه من الثّقات الرّفعاء، فالكذب في الحقيقة اللّغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً ويحتاج إلى التّفسير، إلا أن يدلّ على التّعمد قرينة صحيحة».

الوجه العاشر: وذلك بضرب مثال عملي من واقع علمائنا المعاصرين[1] يدلّ على أنّ الجَرح المُفَسَّر لا يُقبلُ بإطلاقٍ -هكَذَا- مِنْ غيْرِ قيودٍ ولا ضوابطَ هذا مِنْ جهةٍ، ومنْ جهةٍ أخرى يدلّ على أنَّ الرّادّ على كبارِ العلماء -الذين هم كبار فعلاً- في تبدِيعهم وجَرحهم لمن فُسّرَ جرحُه لا يدخل في خانة المدافعين عن أهل البدع والأهواء ؛ المسقطين لأقوال العلماء، المميِّعين لأصول النّقد وقواعدِ الجرح : وهو أنَّ الشيخ ربيعًا -حفظه الله- قد دافع عن الجُوزْجاني فيما رمي به من بدعة النصب -وهو جرح مفسر قطعا- ؛ أثبته في حقه جملة من الأئمة الأثبات الأعلام الذين قام على أقوالهم علم الجرح والتعديل، ومنهم :

ابن حبان (٢٧٠هـ - ٣٥٤هـ) كما في كتاب «الثقات» (٨/ ٨١-٨٢) حيث قال: «إبراهيم ابن يعقوب بن إسحاق الجُوزْجاني؛ كنيته أبو إسحاق السعدي سكن دمشق، يروى عن يزيد ابن هارون والعراقيين، روى عنه أهل العراق والشام وكان حريزيَّ المذهب ولم يكن بداعية إليه وكان صلبًا في السّنّة حافظًا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره».

ومعنى قوله: (حريزي المذهب) أي: ناصبي، كما أوضح هذا المعنى الحافظ ابن حجر بقوله في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٩) :«ورأيت في نسخة من كتاب بن حبان: حَرِيزي المذهب وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب وكلام ابن عدي يؤيد هذا».

---

(١) انظر لزاماً «قرة عيون السلفيين»(ص ٣٧٦) لأخينا الفاضل علي أبو هنية؛ للوقوف على أمثلة معاصرة جدِّ مقنعةٍ!!

ومنهم ابن عدي (٢٧٧هـ - ٣٦٥هـ) في «الكامل» (٣١٠/١)، حيث قال :«إبراهيم بن يعقوب الجُوزْجاني كان مقيماً بدمشق يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوّى بكتابه[1] ويقرؤه على المنبر وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي» .

ومنهم –كذلك- الحافظ ابن حجر العسقلاني كما في «هدي الساري» (ص ٤٠٦):«والجُوزْجاني غال في النصب»، وقال في نفس المصدر (ص ٤٤٦) : «وأما الجُوزْجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه» .

وقال في «لسان الميزان» (١٦/٢) : «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجُوزْجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيّع؛ فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسانٍ ذَلْقةٍ، وعبارة طَلْقةٍ حتى إنه أخذ يُلَيّن مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية» .

فالحافظ ابن حجر يرى أن من القرائن القوية التي تدلل على نصب الجُوزْجاني هو شدة تحامله على أهل الكوفة بسبب تشيعهم، وقال في «تهذيب التهذيب» (١٥٩/١) :«وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته».

بل حكم عليه الحافظ ابن حجر بأنه مبتدع فقال في «هدي الساري» (ص ٥٥٦): «الجُوزْجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي ؛ فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ؛ والصواب موالاتهما جميعا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع» .

ومنهم –أيضاً- الحافظ الذهبي، حيث قال في «سير أعلام النبلاء» (٧٦/١) : «قال ابن عدى ... : الجُوزْجاني كان مقيما بدمشق، يحدث على المنبر، وكان أحمد يكاتبه فيتقوى بكتابه، ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه؛ فقوله في إسماعيل: مائل عن الحق يريد به ما عليه الكوفيون من التشيع.

قلت: قد كان النصب مذهباً لأهل دمشق في وقت ، كما كان الرفض مذهبا لهم في وقت،

---

(١) تأمل هذه الدقيقةَ !

وهو في دولة بنى عبيد ثم عدم - ولله الحمد - النصب، وبقي الرفض خفيفاً خاملاً» .

الشيخ ربيع يعارض الأئمّة في الجُوزْجاني...

لكنَّ الشيخَ ربيعًا –حفظه الله- -لاجتهاده الخاصّ- يرى أنّه لا ينبغي أن يطعن في الجُوزْجاني بتهمة النصب ؛ لأن هذه التهمة لم تثبت في حقه؛ فقالَ في «بيان فساد المعيار» (ص ١٣٠-١٣١) :«أبو إسحاق الجُوزْجاني لم يثبت عنه ما رمي به من النصب -وأنا أعلم هذا والحمد لله- ولكتابه (الشجرة في أحوال الرواة) عندي نسختان وقد نفى محققاهما هذه التهمة بالأدلة الواضحة :

منها : أنه عاصر الأئمة مثل الإمام أحمد وابن معين وابن المديني وكان الإمام أحمد يكاتبه، وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي والترمذي وبعضهم من شيوخه وبعضهم من تلاميذه؛ فلم يجرحه منهم أحد لا بالنصب ولا بغيره، وهذا من أوضح الأدلة على براءته وبعده عن البدعة .

ومنها: أن هناك روايتين تدينه بالانحراف عن علي رضي الله عنه :

إحداهما : فيها راو متهم بالوضع والانحراف في التصوف وهو أبو عبد الرحمن السلمي ؛ بل له تفسير يشبه تفسير الباطنية .

وفي الرواية الثانية: راو مجهول ، وهناك قرائن أخرى تدل على نفي هذه التهمة عنه .

ثالثاً : كان الجُوزْجاني إماماً من أئمة الحديث في السنة شديداً على أهل البدع محباً لأهل الحديث ناصحاً لهم محذراً لهم من أهل البدع كاشفاً عن أساليبهم الماكرة، فيستبعد جداً أن يكون مثل هذا الغيور على السنة المحارب للبدع مبتدعاً، وكيف يقبل ما قيل فيه من جهة راو متهم بالكذب مبتدع ضال في الوقت نفسه ومن قبل راو مجهول؟» .

فالشيخ ربيعٌ ينفي تهمة النصب عن الجُوزْجاني –وهو جرح مفسر صادر عن أعلام في هذا الفن- بأوجه ثلاثة :

الأول : عدم ثبوت التهمة لضعف سندها؛ وفيه دِلالةٌ على أهميّة التثبت في الأخذِ

بموجب الطعن في الرجال، وأنه ليس كل جرح مفسر يؤخذ به؛ بل ينبغي أن يكون التفسير ثابتًا في حقّ المرادِ جرحَه .

الثاني : من القرائن التي دفع بها الشيخ ربيع تهمة النصب عن الجُوزْجاني هي علاقته بأئمة السنة وعلمائهم[١]، فهذه القرينة ينبغي اعتبارها في الحكم على الأشخاص بالبدعة من عدمها، فكما أنه ينبغي اعتماد القرائن في التجريح، فكذلك لا ينبغي إغفالها في باب التعديل .

الثالث : يرى الشيخ ربيع أن شدة الجُوزْجاني على أهل البدع تمنع من إلحاقه بهم، وهذا يؤكد ضرورة اعتبار القرائن قبل الحكم على المعينين، وعدم الاكتفاء بمجرد ما ينقل .

ولهذا فإن الشيخ ربيعًا أنكر على من يطالبه بتبديع الجُوزْجاني بما لم يثبت عنده فقال في نفس المصدر (ص ١٣٢) : «**أيطالبني بتبديع إمام ثبتت براءته عندي**»[٢].

ومعَ تقديرنا لاجتهادِ الشيخ ربيعٍ في ردّ تهمة النّصب عن الجُوزْجاني إلا أنه لم يوفق في ذلك، وبيان ذلك من أوجه عدة منها :

أولاً : لقد رمى الجُوزْجاني بتهمة النصب طائفةٌ معتبرةٌ من أهل العلم منهم ابن حبان وابن عدي وابن حجر والذهبي، ولا يعرف عن إمام من أئمة هذا الفن أنه تطرق إلى تبرئة الجُوزْجاني من هذه التهمة، وليس في سكوت بعضهم عن جرحه بالنصب دليل على براءته منه، ذلك أن المجرح عنده زيادة عِلْم على المعدل ؛ وهنا الجرح جاءَ مفسَّرًا، وعن طائفة من أهل العلم، ولم يُعرَفْ لهم معارضٌ من أمثالهم .

ثانياً : إن ما يُقوّي تهمةَ النّصب في حق الجُوزْجاني طعنُه في أعلام السنة وأساطين الحديث وأركان الرواية مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، وذلك لكونهم كوفيين وأهل الكوفة معروفون بالتشيع، ولهذا فقد أكّد الحافظ ابن حجر هذه التهمة في حق الجُوزْجاني

---

(١) وعلاقة شيخنا الحلبي بشيوخ العصر من أئمة السّنّة معروفة معلومة.

فهل تشفع له -كما شفعت للجوزجاني-؟! نقولها -إلزاماً- لا أكثر!!

(٢) وهذا -نفسُهُ- ما يحتج به -شيخنا- على الشيخ ربيع فيما يُخالفه فيه من نقد وتبديع ؛ أَفَيَصِحُ أن يكونَ عُذْراً للشيخ ربيع دون غيره؛ أمْ هُوَ تعددّ الموازين ؟!!

بالإحالة إلى كتابه الضعفاء –كما تقدم- .

ثالثاً : إن عدم ثبوت رواية أو اثنتين تبين غلو الجُوزْجاني في النصب لا يعني براءته منه، لا سيما مع شيوع هذا الأمر عنه ، وإثبات كبار الأئمة هذه التهمة في حقه ممن هم أعلى طبقة من أبي عبد الرحمن السلمي ، فممن رمى الجُوزْجاني بالنصب ابن حبان الذي هو أعلى طبقة في السنّ والعِلم مِنَ السلمي، فتهمة النصب موجهة إلى الجُوزْجاني قديمة قبل رواية السلمي التي تدلل على نصبه، والتي حكم عليها الشيخ ربيع بالضعف، فضلاً عن قيام القرائن المؤكدة لهذه التهمة -كما تقدم في الوجه السابق- .

وأما أن السلمي متهم بالوضع فنعم، لكنها تهمة لا تثبت، وقد صدرت من قرينه محمد بن يوسف القطان فقط دون سواه، وقد ردها الخطيب البغدادي –بعد أن حكاها- بقوله في «تاريخه» (٢/٢٤٧) : «قدر أبى عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، ومحله في طائفته كبير، وقد كان مع ذلك صاحبَ حديث مجّوداً ،جمع شيوخاً وتراجم وأبواباً».

وقال السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/١٤٥) مؤكدًا رد هذه التهمة عنه :«قول الخطيب فيه هو الصحيح، وأبو عبد الرحمن ثقة، ولا عبرة بهذا الكلام فيه» .

وقد وجه الذهبي –رحمه الله- روايته للموضوعات بأنه ما كان يتعمد الكذب، وإنما يروي الأباطيل عن غيره فقال في ترجمته في «السير» (١٧/٢٥٥) : «وما أظنه يتعمد الكذب، بلى يروي عن محمد بن عبد الله الرازي الصوفي أباطيل، وعن غيره» .

ومع ذلك فالعلماء شهدوا له بالعلم؛ كالخطيب البغدادي، ومحمد بن طاهر المقدسي، والذهبي، والمزي، وابن حجر العسقلاني، وابن عساكر، والزركشي، وابن الملقن وغيرهم، وقد قال الذهبي في «السير» (١٧/٢٥٢) : «وللسُّلَمي «سؤالاتٌ» للدّارقطنيِّ عن أحوال المشايخ الرواة سؤالَ عارفٍ» .

وقد جاء في هذه «السؤالات» أن الدارقطني –أيضاً- نسب النصب إلى الجُوزْجاني كما قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/١٥٩) :«وقال السُّلَمي عن الدارقطني -بعد أن ذكر توثيقه- : «لكن فيه انحراف عن علي ؛ اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها؛ فقال: سبحان الله فروجة لا يوجد من

يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفًا وعشرين ألف مسلم» .

قلت : وكتابه في «الضعفاء» يوضح مقالته، ورأيت في نسخة من كتاب بن حبان : (حريزي المذهب) وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، وكلام ابن عدي يؤيد هذا».

رابعاً : إن في مكاتبة الإمام أحمد بل وإجلاله له كما في «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤٨) عن أبي بكر الخلال قال :«إبراهيم بن يعقوب جليل جدّا كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراما شديداً، وقد حدثنا عنه الشيوخ المتقدمون وعنده عن أبي عبد الله جزءان مسائل»؛ ليس في هذا دليلٌ على براءته من تهمة النصب.

يوضح هذا :

أنّ الإمام أحمد بن حنبل كان يجلّ طائفة ممن وقعوا في البدعة[1] ومنهم إبراهيم بن طهمان الذي رُميَ بالإرجاءِ؛ قال أبو زرعة كما في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢١٣) :«كنت عند أحمد بن حنبل ؛ فذكر إبراهيم بن طهمان -وكان متكئا من علة- فجلس وقال : لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ».

والإمام أحمد نفسُه هُوَ مَنْ قال في إبراهيم بن طهمان :«كان يرى الإرجاء»، كما جاء في سؤالات أبي داود قال :«سمعت أحمد قال : إبراهيم بن طهمان ، هو صحيح الحديث ، مقارب ، إلا أنه كان يرى الإرجاء».

وهذا الموقف منه –رحمه الله- وغيره الكثير يؤكد أن منهجه في معاملة من وقع في البدعة يختلف عن منهج إخواننا (الغُلاة) وإن نسبوا أنفسهم إليه بغير حقّ .

خامساً : ليس في شدّة الجُوزْجاني على أهل البدع دليلٌ على عدم وقوعه في بدعة ليست من جنس ما ينكره، ويوضحه أن إبراهيم بن طَهْمان –المتقدم- كان شديدًا على الجهمية مع أنه كان على مذهب المرجئة، كما في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٨) : «قال حنبل بن إسحاق : سمعت

---

(١) تأمّل وقارنْ !

ونحن –مع الإمام أحمد- في ردّ البدع، والإنكار على أهلها .

أبا عبد الله يقول : كان إبراهيم بن طهمان ، من أهل خراسان ، من نيسابور ، وكان مرجِئًا ، وكان شديدًا على الجهمية».

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٦/١٠٧) :«وقال أبو داود: ثقة من أهل سَرْخَسْ، خرج يريد الحج، فقدم نيسابور، فوجدهم على قول جهم ، فقال: الإقامة على هؤلاء أفضل من الحج، فأقام فنقلهم من قول جهم إلى الإرجاء».

ومع ذلك فقد تقدم توثيق الإمام أحمد له، بل وجاء في «تهذيب التهذيب» (١//١٣١) عن البخاري قال :« سمعت محمّد بن أحمد يقول : سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن إبراهيم ؛ فقال : صدوق اللهجة».

فهذه بعض القيود والضوابط التي وضعها أهل العلم للعمل بالجرح المُفَسَّر، وهذا هو صنيعهم المبيِّن لأصولهم وضوابطهم ؛ فهل هم –بهذه القيود والضوابط- قد (أضاعوا الجرح المُفَسَّر) أم حَمَوْهُ وصانوه من تلاعب المتربّصينِ أمثال هذا المعترض ؟!

وهل هم (خالفوا أهل السنة والحديث)؟!

وهل يريدون بهذا التقييد والتقعيد (زعزعة قاعدة تقديم الجرح المُفَسَّر (المبني على **العلم والحجة والبرهان**)[1] على التعديل المبني على الظاهر)؟!!

أم يريدون تأصيله وترسيخه، وقطع الطريق على المتسلّقين للقَدح الباطل بالثقات الأعلام؟!!

فقدْ بانَ للمنصف بأنَّ المعترضَ المتشبثَ بمجمل قولِ أهل العلم (بتقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل المبهم) بعيدٌ تمامَ البعدِ عن إعمال ضوابط هذا التقديم ؛ فضلاً عن اعتباره النظري لها!!

ولعلّه عرَفَ –الآن- مَنْ هُوَ المتطفّلُ على هذَا العلْمِ؛ أَ(هُو) أمْ الشّيخ الحلبيّ؟!!

(١) لو كان –كذلك- : ما اختلفوا –ولا اختلفنا!- في راوٍ!

الفصل الثالث:

الإلزام بأقوال المجرحين المُفَسَّرة

- الحلقة (٢/١) من (صيانة المعترض)-

تقرير شيخنا في المسألة:

الإلْزام هو : القهر على الشيء –قولاً أو فعلاً أو حالاً- ؛ كما قال الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله- في «شرحه لنونية ابن القيم» (ش ٤٨) :«الإلزام بمعنى : أنكم إذا لم تفعلوا فإننا نلزمكم به قهراً».

وشيخنا الحلبي لم يتطرق في كتابه «منهج السلف الصالح» لتفصيلِ القوْل في مسألة الإلزام ؛ فلهذا لم يفرد لها مبحثا خاصّا ؛ لكن –لشدة تعلق موضوع الإلزام بمقصود تصنيف كتابه- تطرق إلى الكلام في مختلف أحكامها حيثما اقتضَى المقامُ، حتى أنه اعتبر في(ص ١٠٢-١٠٣) هذه المسألة :«من أهم المسائل المفضية إلى النزاع، والخصام، والإلزام ! -بسبب سوء التصور، أو خلل التصرف-!

فكل (!) من جرح شخصاً نراه يُلزم الآخرين به؛ بحجة أن جرحه -له- مفسر، وأنه (واجب) قبول الجرح المُفَسَّر!!! ؛ مع أن الأمر ليس بهذه السهولة -كما قد يتصوره -أو يصوره- البعض!».

ولو ذهبنا نستقرئ كلام شيخنا في مسألة الإلزام لوجدناه قدْ تناول التالي :

لا يجوز الإلزام بما ليس بلازم...

أولاً :«لا يجوز لأحد -كائنًا من كان- أن (يُلزِمَ) غيره برأيه إلا بالحجة والبيان، والدليل

والبرهان -دون الفتنة والامتحان-»[١].

ثانياً : «لا (يُلزَمُ) أحد بالأخذ بقول جارح إلا ببيّنة مقنعة، وسبب واضح، أو بإجماع علمي معتبر»[٢].

وشَرحَ -حفظه الله- في كتابه (ص ٢٥٩) قول مَنْ قالَ :«ولا يجوز لكم أن تخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان -بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة-» بقولِهِ :

« قلتُ: قوله: «بالأدلة الواضحة، والبراهين القاطعة»؛ أي : إذا اقتنعوا بها، وظهر لهم وجه الحق فيها -كما تقدم تقييده بذلك -مرارًا- منه!-.

أما إذا لم يقتنعوا بها -وهذا ممكن جدًّا- وإلا ما حصل اختلافٌ -قط-؛ فلا سبيل معهم إلا النصح والتفاهم، والتواصي بالحق والتواصي بالصبر..

وأما إلزامُهم بما لم يقتنعوا به، وأَطْرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك التقليد -بل أقبح-!!

ثمّ لو كان الجرح -من حيث الواقع- (واضحًا قاطعًا) لما اختلفوا فيه -أصلاً-؛ فتأمل».

فشيخنا -حفظه الله- يفرّق بين عدم مشروعية الإلزام بما كان من موارد الاجتهاد، وبين الانتصار لما يراه حقا، ويدافع عنه، ويحشد له؛ لكن: بدون إلزام! -أو خصام-!، كما في (ص ١٠٨) تعليقًا على قول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- :« وعليه؛ فإنه «ما من الأئمة إلا من له أقوال وأفعال لا يتبع عليها، مع أنه لا يذم عليها.

وأما الأقوال والأفعال التي لم يُعلم -قطعًا- مخالفتها للكتاب والسنة، بل هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان: فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بين الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يُلزم النّاسَ بما بان له ولم يَبِنْ لهم»».

فقال -حفظه الله- :« تنبه لهذه الفائدة الرائدة -التي يُشدّ لها الرّحلُ-: مسألة (قطعية) عند صاحبها، ولا يلزم بها... ؛ فكيف يكون شأن الملزم بما (ليس قطعيا)؟! وأين هو ذا من

(١) «منهج السلف الصالح»(ص ٤٨)

(٢) «منهج السلف الصالح»(ص ١٠٤).

التأصيلات العلمية المنضبطة؟!

نعم؛ لا مانع من أن ينتصر لما يراه حقّا، ويدافع عنه، ويحشد له؛ لكن: بدون إلزام! -أو خصام-!».

فرقٌ بين قبول الحقّ والإلزام به...

ثالثاً : وشيخنا –حفظه الله- يفرّق بين قَبول الحق، والقول به والإلزام به، كما قال في(ص ١٠٤-١٠٥):« وفرق بين (قوله)، أو (قبوله)، وبين (الإلزام به) كبير كثير -كما لا يخفى-!! ؛ فمن (قبله) -مقتنعا به-؛ فنعما هو؛ ومن لم يقبله -لعدم (قناعته=الشرعية العلمية)-؛ لا يلزم به..، وإلا؛ فكيف يلزم المختلفان في (واحد) غيرهما؟!، وما دليل كُلٍّ في هذا الإلزام؟!، وما موقف (الملزم)؟!».

رابعاً : وألمح –حفظه الله- إلى أن الإلزام بها ليس بلازم من مسالك الحزبيين ؛ حيث قال في (ص ٦٤) :«ولم يدخل الحزبيون على أشياعهم -بالتعصب- إلا من باب الرضا بالإمارة، ووجوب طاعة أربابها!!، نعم؛ قد يكون تجويز الشيخين الفاضلين لهذا الأمر من باب الترتيب، والتنسيق، والنظام الإداري.. لا من باب الإمارة الحزبية، أو البيعة غير الشرعية، والإلزام بها لا يلزم!!».

كما أوضح أن هذا الإلزام يتنافى مع التجرد لله سبحانه فقال في (ص ٢٩١) :«و(التجرد لله): عمل قلبي صرف؛ لا يعلم حقيقته إلا رب العالمين -سبحانه وتعالى-؛ الذي ﴿**يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**﴾ [غافر:١٩] ، وهو -وحده-سبحانه- ﴿**يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾ [طه:٧]، وظاهر -من هذه النقطة الأخيرة- أن مثل هذا النظر الحق لا يجوز أن يرتب عليه -قط- أمران متباينان -كلًّا أو بعضاً-:

الأول: الإلزام برأي معين.

الثاني: التهمة -عند المخالفة- بالتميُّع والتمييع».

سلوكيات سلفية(!) معاصرة مذمومة...

خامساً : وذمّ شيخُنا وجودَ مثلِ هذا في بعض المسلكيات السلفية المعاصرة ؛ فقال في (ص ٨١) :«بل نرى الآن (!) في بعض المسلكيات السلفية المعاصرة -هدى الله ذويها- من (يفصِل) ، وُيسقط، ويستأصل بدون أي إنذار! ؛ فإن فعل: فعلى وجه الإلزام، والإيجاب -ولا بد-!».

ويرى –حفظه الله- أن هذا الذم يتعاظم فيما لو أُلزم المسلم بأن يقول بنقيض ما ترجح عنده، كما في (ص ٢٥٠-٢٥١) متعقّبًا مَن اتّهمه ومَنْ وافقه بأنّهم (مميعة) بالقول: «وهي [التهمة] التي نرمى بها -اليوم!- من (البعض!)- بسبب مخالفتنا (الاجتهادية) في عدم الحكم على بعض الأعيان -من (أهل السنة) المواقعين لبعض الخطأ، أو البدعة- بأنهم مبتدعة!!

وإذ نفعل ذلك -أحيانًا-؛ فمن باب الرضا بالسلامة، واحتمال الخطأ -ولو بالعفو-!

ورحم الله الإمام الليث بن سعد -القائل-: «إذا جاء الاختلافُ أخذنا فيه بالأحوط[1]» -كما في «جامع بيان العلم» (١٦٩٦)-.

و«استعمال التوقّي أحوط من فرطات الأقدام» -كما في «أدب المفتي والمستفتي» (١/١٢)

-لابن الصلاح-، وهذان النصان يُنَزَّلان فيما إذا تساوت الحجج، ولم يظهر الراجح؛ فكيف إذا ظهر الراجح، ثم ألزم صاحبه بنقيضه!!؟؟».

وقال في (ص ٢٠٢) موجها كلامه لمن أراد أن يلزمه بتجريح من لا يرى جرحَه :«وأقولها -الآن- (متنزلا!)- لكل من أراد أن (يلزمني) بتبديع من يرى (هو) -ولا أرى (أنا)!- تبديعه : سأكتب تبديعًا لمن بدعته؛ ولكن: بلفظ: (بناء على أوامر! وضغوط! وتهديد! ووعيد: الشيخ (فلان!) فقد بدعت فلانًا و.. و...)!!

فلو فعلت؛ ماذا تراه قائلاً؟!! ... ولا أرى هذا (الإلزام) -من أي كان!- هكذا- إلا أثرًا سيِّئا من آثار عدم الفهم الصحيح لقول الله -تعالى-: ﴿ **وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [آل عمران:١٩] ».

---

(١) مع عدم مخالفة السّنّة -طبعًا-!

وهو –حفظه الله- قد صرّح بما يتبناه في مسألة الإلزام أمام (بعض الناس!)؛ ممن أراد (إلزامه) بأقواله، وإلحاقه بحاله- وشدد وتشدد، وهدد وتوعد!-، فقال في (ص ٢٠٨):

«وفي «نصيحة إسحاق بن أحمد العَلْثي لابن الجوزي»-ضمن «ذيل طبقات الحنابلة»(٣/٤٥٢-٤٥٣) -لابن رجب- قوله -له- : «بيننا وبينك كتاب الله، وسنة رسوله؛ قال الله -تعالى-: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [النساء:٥٩] ولم يقل: إلى ابن الجوزي!»..

قلت: ولا: إلى غيره!!!

ولقد قلت مثل هذا القول -قريبا- لـ(بعض الناس!)؛ ممن أراد (إلزامي) بأقواله، وإلحاقي بحاله- وشدّد وتشدّد، وهدّد وتوعّد!- فكان هذا آخرَ كلامي (الوداعي) له!!!

... وقد (نصحته) -أعانه الله- في اللحظة نفسها- حق المسلم على المسلم- بقراءة هذه «النصيحة» -النافعة- التي هي أصلُ هذا الكتابِ -على الصواب-؛ لعل وعسى!!».

موافقة شيخنا لأئمة الدين...

سادساً: وشيخنا –حفظه الله- سائرٌ في موقِفه مِنْ مسألة الإلزام بجرح الأفراد على ضوء ما سطره أئمة هذا الدين، وآخرهم شيخه الألباني –رحمه الله- حيث نقل في (ص ٧٤-٧٦) مِنْ كِتَابِه تأصيل الشيخ الألباني –رحمه الله- في هذه المسألة- واصفا إياه بـ (الجواب الدقيق والنهج الأنيق) :«ليس شرطًا -أبدًا- أنّ من كفر شخصاً وأقام عليه الحجة؛ أن يكون كل الناس معه في التكفير ؛ لأنه قد يكون هو متأولاً ، ويرى العالم الآخر أنه لا يجوز التكفير ؛ كذلك التفسيق، والتبديع.

فهذه من فتن العصر الحاضر، ومن تسرع بعض الشباب في ادعاء العلم.

هذا باب واسع ؛ قد يرى عالم أمرًا واجبًا، ويراه الآخر ليس كذلك! -كما اختلف العلماء -من قبل ومن بعد-.

لأن باب الاجتهاد لا يلزم الآخرين بأن يأخذوا برأيه.

الذي يجب عليه الأخذ برأي الآخر إنما هو المقلد الذي لا علم عنده، فهو يجب عليه أن يقلد .

أما من كان عالمًا -كالذي كفر، أو فسق، أو بدع -ولا يرى مثل رأيه-؛ فلا يلزمه أبدًا أن يتابع ذلك العالم»».

وقال –أيضاً- في (ص ٧٧-٧٨) واصفًا مخالفته لبعض مواقف الشيخ الألباني وأحكامه على بعض الرجال:«ولم نر شيخنا -يومًا- ساخطًا من هذه المخالفة، ولا طالبا منا تغيير موقفنا، ولا مهددًا -أو ممتحنًا- لنا، ولا ملزمًا إيانا!!

بل كان -رحمه الله- كثيرًا ما يقول -في مثل هذه الحالات-: «كلامي مُعْلِم ليس بملزم» ، و: «قل كلمتك وامْشِ»».

قصة منهجية...

ونقلَ –أيضاً- في (ص ٨٧-٨٨) قصةً وقعتْ له مع الإمام الألباني متعلقة بمسألة الإلزام –دالة على تطابق منهج شيخنا لمنهج شيخه- حيث قال :«أما القصة الثانية -مع شيخنا الألباني -رحمه الله-: فهي: موقفه -رحمه الله- من أستاذنا الشيخ محمد نسيب الرفاعي -رحمه الله-؛ فقد كان هاجرًا له سنين عددًا -بسبب مسألة عقائدية اجتهادية!-؛ ومع ذلك؛ فقد كان شيخنا الألباني -رحمه الله- يعلمُ- في الوقت نفسه- أننا نزور الشيخ (نسيبًا)، وأننا نرتب له دروسًا، وأننا نساعده في بعض مؤلفاته، وأننا نحضر إلى بيته بعض أفاضل الضيوف -من أهل العلم -من هنا أو هنالك-، و.. و... .

وأكرر: والله؛ لم نر شيخنا -يوما- ساخطًا من هذه المخالفة، ولا طالبًا منا تغيير موقفنا، ولا مهدّدًا -أو ممتحنًا- لنا، ولا ملزمًا إيانا!!

... فضلاً عن أن يقاطعناً، أو يشكك بسلفيتنا (!)، أو يسقطنا ، أو يحذّر منا!!».

ونقل موقفا –آخر- للإمام الألباني أنكر فيه –رحمه الله- على من ألزم غيره بتبنّي رأيه فقال في (ص/١٠٢) : « قال شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦/١/٣٠) -في

معرض ذكره بعض مناقشاته-:«ولما يئسنا منه [أي: المناقش] قلنا له: إن فرضك على غيرك أن يتبنى رأيك وهو (غير مقتنع به): ينافي أصلاً من أصول الدعوة السلفية، وهو: أن الحاكمية لله وحده».

الشّبهة ...

وهذا التقريرُ الماتع مِنْ شيخِنا المبنيُّ على تأصيلات من تقدمه من أهل العلم ؛ لم يرق للمعترض الذين ذهبتْ به الأفهام السيِّئة، والظّنونُ الفاسدةُ -في (صيانته/ح٣)- إلى اعتبارِ تقريرِ شيخِنا المتقدّم هُوَ (الغاية في التعنت القائم على الهوى)، وزعم في (صيانته/ح١٥) أنّه من القواعد التي بنى عليها (تزكيته وحمايته لأهل البدع، بل ولحرب أهل السنة)!!

بلْ وزعم في (صيانته/ح٣) ؛ أن شيخَنا الحلبيَّ يوظّفُ(!) تقريرَه المتقدم في مسألة الإلزام (ليقول في كلام عدد من علماء السنة الثقات المقْرُون بالحجج والبراهين : (لا يلزمني))!!

ثم إنّ هذَا المعترضَ فسَّر قولَ شيخِنا:(لا يلزمني) في (صيانته/ح٢) بالقول : «كل هذه الأباطيل تجد من ينصر أهلها ويدافع عنهم بناء على أصل (لا يلزمني) أي : لا يلزمني قول الحق، وإنكار المنكر، ورد الظلم والبغي والعدوان على أهل السنة» !!! .

وهذا من أشدِّ التفسير بطلانا، والتقول افتراءً ...

ثمَّ إنّ هذا المعترضَ لم يعارِض تقريرات شيخنا وَلَا نقولاته –وبخاصة عن شيخ الإسلام ابن تيمية- –بما يستحق الذكر- اللّهم إلا الزّعم في (صيانته/ح٣) أنّ (شيخ الإسلام ابن تيمية في وادٍ وهذا المستشهَد بكلامه –المبتور- في واد آخر)، وقد خصّص (المعترض) مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- في (صيانته/ح٧) بالقول؛ فقال :«مِنْ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من الفتاوى الكبرى (٥/١٧) كلمات توضح وتبين مراد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بالإلزام الممنوع ؛ حيث قال شيخ الإسلام ابن تيمية :« ولهذا كان من شعار أهل البدع إحداث قول أو فعل وإلزام الناس به وإكراههم عليه والموالاة عليه والمعاداة على تركه» انتهى.

وبهذا يظهر أن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية هُوَ فيمَنْ أحدَثَ قولاً مبتدعاً وألزم الناس به، لا أنه ألزم الناس بالشرع وبالمنهج السلفي الصحيح، فهذا أمر لا ينكره شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- ولا أحد من أهل العلم، ويدلّك عليه قول شيخ الإسلام :« لهذا كان أئمة أهل السنة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد ولا يكرهون أحداً عليه»[١].

نقضُ الشّبهة ...

ونقضُ هذِه الشبهة مِنْ وجوه :

لا إلزام إلا بالشرع...

الأول : إن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يرى أنه لا إلزام إلا بالشرع أو بالتزام العبد، كما قال -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٣٤٦/٢٩) مقررا الأصل في هذا الفرع وغيره من فروع الشريعة : «والمقصود هنا : أنه إذا كان أصل الشرع أنه لا يلزمه إلا بإلزام الشارع له أو بالتزامه إياه ؛ فإذا تنازع الفقهاء في فرع من فروع هذا الأصل رد إليه».

وقال في «مجموع الفتاوى» (٣٤١/٢٩) : «أن العبد لا يلزمه شيء إلا بالتزامه أو بإلزام الشارع له».

وقال -أيضاً- في «مجموع الفتاوى» (٣٤٣/٢٩) :«وإنما يجب على الإنسان ما يجب بإلزام الشارع أو بالتزامه» .

وأما المسائل الاجتهادية ؛ فلا سبيل للإلزام بها -بحال- ؛ إذ لم يكن من هدي السلف أنهم يُلزمون الناس بقول من الأقوال في هذا الباب أو في غيره، مما هو مِنْ موارد الاجتهاد، كما قال شيخ الإسلام مقرّرًا مذهب أهل السنة والجماعة قاطبة في هذا الباب في «الفتاوى

---

(١) مع أنَّ كلمةَ شيخ الإسلام الأخيرةَ غيرُ الأولى، لكنَّ الرجل يخلّط ويلَخبط !
بل الأخيرةُ -هذه- تلتقي -تماماً- مع ما يريدُه شيخُنا الحلبي .

الكبرى» (٦/٣٣٩) :«ولهذا كان أئمّة أهل السّنّة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد، ولا يُكرهون أحدًا عليه.

ولهذا لما استشار هارون الرشيد مالك بن أنس في حمل الناس على موطئه، قال له:«لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإن أصحاب رسول الله ﷺ تفرّقوا في الأمصار، فأخذ كل قوم عمن كان عندهم، وإنما جمعت علم أهل بلدي»، أو كما قال .

وقال مالك أيضاً:«إنما أنا بشر أصيبُ وأخطئ، فاعرِضوا قولي على الكتاب والسنة» .

قال أبو حنيفة: «هذا رأيٌ، فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلناه» .

وقال الشافعي:«إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط» .

وقال: «إذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فإني أقول بها» .

وقال المزني -في أول مختصره- : «هذا كتاب اختصرته من علم أبي عبد الله الشافعي، لمن أراد معرفة مذهبه، -مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء-».

وقال الإمام أحمد: «ما ينبغي للفقيه[١] أن يحمل الناس على مذهبه، ولا يشدد عليهم» .

قال:«لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا».

فإذا كان هذا قولهم في الأصول العلمية وفروع الدين لا يستجيزون إلزام الناس بمذاهبهم مع استدلالهم عليها بالأدلة الشرعية[٢] ، فكيف بإلزام الناس وإكراههم على أقوال لا توجد في كتاب الله، ولا في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تؤثر عن الصحابة والتابعين، ولا عن أحد من أئمة المسلمين .... ؟

فإذَا كان القولُ ليس في كتاب الله وسنة رسوله لم يجب على الناس أن يقولوه؛ لأن الإيجاب إنما يتلقى من الشارع، وإن كان القولُ في نفسه حقًّا، أو اعتقد قائله أنه حق، فليسَ له أن يلزم الناس أن يقولوا ما لم يلزمهم الرسول أن يقولوه لا نصا ولا استنباطا» .

---

(١) فأين هوذا -اليومَ- ؟!

(٢) وهو هو مقصودُ شيخنا الحلبي -تماماً- فأين العدل ؟!

وهذا المعترض على شيخنا قد أقرّ –صراحةً- أن خلافه(!) مع شيخنا هو من قبيل الخلاف على مسائل اجتهادية ؛ حيث قال في (صيانته/ح٣) :«وأهل السّنّة لا يطلبون من الحلبي[1] وأمثاله إلا القيام بواجب نصرة الحق وأهله ورد الظلم والبغي على أهل السنة في أمور اجتهادية؛ ولكنه يفعل العكس بمناصرة أهل الباطل[2] والمحاماة عنهم...الخ، ومع ذلك يُنزِّل كلام شيخ الإسلام عليهم» .

فأين إنكاره على شيخنا من تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية المتقدم ؟!

الإلزام بالرّأي (الإجتهادي) أو (المُحْدَث) هو تقوّل على الله ورسوله...

الوجه الثاني : أنَّ كلَّ من ألزم غيره بغير (نَصٍّ) من الشرع (مُلزِم) ؛ **فهو متقول على الله ورسوله،** فمن زعم أنه يجب على العباد أن يلتزموا بما لم يلزمهم به الله ورسوله من الأقوال والأفعال والأحكام، فعليه البينة والدليل والحجة الشرعية؛ وإلا رُدّ عليه قوله –كائنًا من كان- ذلك أنَّ الأمرَ كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٢٦-٢٢٧):

« في دين المؤمنين بالله ورسوله أن الأحكام الخمسة : الإيجاب والاستحباب والتحليل والكراهية والتحريم لا يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ ؛ فلا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ولا حلال إلا ما أحله الله ورسوله، فمن ذلك ما اتفق عليه أئمة الدين، ومنه ما تنازعوا فيه فردوه إلى الله ورسوله قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء:٥٩] .

---

(١) لقدْ نصّبَ هذا المعترضُ نفسَه الناطِقَ الإعلاميَّ لأهلِ السُّنّة؛ فأهلُ السّنّة –على زعمه- اجتمَعوا وتباحَثوا حالَ الشيخِ الحلبيِّ وها هُم الآن يطالبونه ويطلُبونه !!!

وأهل السّنّة الذين يتحدّثُ عنهم هذَا الدكتورُ هُمْ غيرُ أهلِ السّنّة الذِين نَعرِفُهم؛ إذ إنّ أهلَ السّنّة معروفُون بالرّحمة والعدل؛ والمعترضُ وزمرتُه بعيدُون كلّ البعدِ عنْ هذَين الأصْلين ...!!

(٢) هذا عندَ المعترضِ؛ وَإلا فَهُمْ عندَ شيخنا (أهلُ حقٍّ)!

فمن تكلم بجهل وبما يخالف الأئمة فإنه ينهى عن ذلك ويؤدّب على الإصرار كما يفعل بأمثاله من الجهال ولا يقتدى في خلاف الشريعة بأحد من أئمة الضلالة وإن كان مشهورًا عنه العلم . كما قال بعض السلف : (لا تنظر إلى عمل الفقيه ولكن سَله يصدقك)».

وهنا يقال: أين الدليل الشرعي من كتاب أو سنة أو إجماع يوجب الإلزام بقبول الجرح المُفَسَّر –إطلاقاً-؟!

نعم من اقتنع برجحان أمرٍ عَمِلَ به لزومًا شرعيًّا أو عقليًّا-بحسب هذا الأمر- وإلا كان متبعا للظنّ المرجوح الموجب للذم شرعًا أو عقلاً، لكن ليس له أن يلزم غيره.

ومَن اقتنع بشيء ولم يعمل بمقتضاه كان مذمومًا شرعًا أو عقلاً، لكن عمل المقتنع شيء وإلزام المقتنع لغيره بما هو مقتنع به شيء آخر ؛ فتنبّه!

ولهذا يرى شيخ الإسلام أنه لا يجب على المسلم أن يتكلم بكل كلمة -قالها غيره- ولو كانت حقاً -ما لم توجب الشريعة ذلك-، فكيف لو كان يتبنى بطلانها؟!

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨٧) :«وقَد اتّفقت الأئمّةُ على أن الواجب على المسلمين ما أوجبه الله ورسوله، وليس لأحد أن يوجب على المسلمين ما لم يوجبه الله ورسوله والكلام الذي ذكره بعضه قد ذكره الله ورسوله فيجب التصديق به، وبعضه لم يذكره الله ولا رسوله ولا أحد من السلف والأئمة؛ فلا يجب على الناس أن يقولوا ما لم يوجب الله قوله عليهم، وقد يقول الرجل كلمة وتكون حقاً لكن لا يجب على كل الناس أن يقولوها وليس له أن يوجب على الناس أن يقولوها؛ فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلا؟».

وهذا نصٌّ علميٌّ كافٍ لتصوُّرِ الحق في هذه المسألة ...

ومسائل الخلاف التي بها أنكر المعترضونَ على شيخنا الحلبي وغيره عدمَ موافقته له هي-في أحسن أحوالها- من هذا القبيل ؛ فكيف ومشايخنا جلّهم يتبنى بطلان اختيارات هؤلاء الإخوة (الغلاة) في كثير من أحكامهم على المعينين ومواقفهم منهم، بل وحتى في كثير من قواعدهم؟!

قول ملزم قاله شيخ الإسلام ...

الوجه الثالث: ومما يؤكِّد فسادَ فهم المعترض لاختيار شيخ الإسلام في مسألة الإلزام، أن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يرى أنه ليس للسلطان ولا للخليفة، بل ولا لأبي بكر ولا لعمر وعثمان وعلي أن يُلزموا رعيّتهم بما يرونه حقاً مِنَ الأقوال والأعمال دون الكتاب والسنة؛ فكيف يسوغ أن يُنْسبَ إليْه أنه يتبنى مشروعية الإلزام بما مورده الاجتهاد ؟!

قال -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٢٧/٢٩٦-٢٩٧): «فإذا كان الخليفة والسلطان لا يدعي ذلك لنفسه، ولا يلزم الرعية حكمه في ذلك بقول دون قول إلا بكتاب الله وسنة رسوله: فمن هو دون السلطان في الولاية أولى بأن لا يتعدى طوره ولا يقيم نفسه في منصب لا يستحق القيام فيه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي - وهم الخلفاء الراشدون - فضلاً عمّن هو دونهم ؛ فإنهم -رضي الله عنهم- إنما كانوا يُلزمون الناس باتباع كتاب ربهم وسنة نبيهم، وكان عمر رضي الله عنه - يقول: إنما بعثت عمالي - أي: نوابي - إليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فَيْأَكُم ؛ بل هذه يتكلم فيها من علماء المسلمين من يعلم ما دلت عليه الأدلة الشرعية: الكتاب والسنة. فكل من كان أعلم بالكتاب والسنة؛ فهو أولى بالكلام فيها من غيره وإن لم يكن حاكماً، والحاكم ليس له فيها كلام لكونه حاكماً ؛ بل إن كان عنده علم تكلم فيها كآحاد العلماء ؛ فهؤلاء حكموا فيما ليس لهم فيه الحكم بالإجماع».

بل وهو -رحمه الله- يرى أن الساعيَ في إلزام غيرِه بقوله أو بقول شيخه -مما كان من موارد الاجتهاد- قد خرج عن طريقة السلف، ووقع في موجب التفرق والاختلاف، كما قال في «الاختيارات الفقهية» (ص/٣٣٢-٣٣٣): «وليس لحاكم وغيره أن يبتدئ الناس بقهرهم على ترك ما يسوغ وإلزامهم برأيه واعتقاده اتفاقًا، ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله، وأفضى إلى التفرق والاختلاف».

ومن خلال الأوجه المتقدمة يتضح لكل منصف بطلان توجيه المعترض لكلام شيخ الإسلام على مجرد الإلزام (بالأقوال المحدثة المبتدعة!)، بل كلام شيخ الإسلام عام شامل للإلزام بكل قول ليس في الكتاب والسنة نصٌّ قاطع عليه، ولا اتفق عليه علماء الأمة، سواء كان من الأقوال المبتدعة الحادثة أو الأقوال الاجتهادية.

قول آخر لإمام آخر...

الوجه الرابع : إن المسلم لا يُلزَم شرعًا إلا بما هو واجب عليه، كما قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين –رحمه الله- في «مجموع الفتاوى والرسائل» (١٠/١٠٦٦) : «عمل الإنسان -بنفسه- فإنه لا يلزم إلا بالواجب».

وقال في «مجموع فتاوى ورسائله» (١٤/٢٩٧) : «الإنسان لا يُلزَم بغير ما أوجب الله عليه».

ومن المعلوم -بداهة- أن الله تعالى لم يوجب على آحاد المسلمين أن يكون كلّهم نقّاداً! ولا أن يتبنى جميعُهم أحكام نقد إمام من الأئمة في الرجال، فهذا الباب –أيْ: النقد- هو مِنْ قبيلِ فروض الكفاية ؛ فلا يلزم (=يجب) على كلّ أحد من المسلمين أن يخوض فيه، فمن لم يكن معنيًّا بمعرفة حكم زيد، أو حال عمر لم يكن مطالبا بأن يتبنى حكما فيه[١] .

ومن هذا الباب يقال : لا يُلزم آحادُ المسلمينَ عمومًا ولا على السلفيين خصوصًا أن يتبنوا أحكام النقاد في كل واحد من رواة السنة –مع شدة حاجتهم لمعرفة السنة- لأنهم غير مطالبين بأن يكون كلّ واحدٍ مِنهم ممحّصًا للسّنّة مميّزًا صحيح الروايات من ضعيفها .

وكذلك لا يطالب كل واحد بمعرفة أحوال المجروحين من المعاصرين ما لم يكن محتاجًا لهذه المعرفة –كتلقي العلم عنه مثلاً، أو معاملته، ونحو ذلك-، فمثلاً : من لم يكن محتاجًا لتلقي العلم عن المشايخ : المأربي والمغراوي والحربي والمدخلي-وغيرهم-، لم يكن محتاجًا لمعرفة ما قيل فيهم من جرح وتعديل، وتزكية وطعن، بله للموازنة والمقارنة بين هذه الأقوال ؛ لأن هذه المعرفة غير مقصودة لذاتها وإنما هي وسيلة لغاية، فإذا انتفت الغاية فلا حاجة للوسيلة، فكيف بمن يمتحن غيره بهذه المعرفة وهو غير معني بمعاملتهم لا دينيًّا ولا دُنيويًّا؟!

---

(١) ومن هنا يتبين فسادُ ما يقوم به –الآن- بعض المتربصين مِنْ تعمّد الأسئلة التي مِنْ شاكلةِ (شيخنا: عندنا فلان ...) ثمّ يجيبُ الشّيخ -فوْرًا-(هذه بِدعة، لا تجالسوه ولا ...ولا ...) ثمّ يَنشرون كلامَ هذا الفاضل على شَكل دعايةٍ إعلانية: (الشيخ الفلاني يبدّع فلانًا...)!!

ثم مَنْ تبين له حالٌ معيّنٌ بالأدلة والقرائن فترجّح في قرارة نفسه حكمٌ فيه؛ تعيّن عليه التزامُ ما ترجّح فطرة وعقلاً، فضلاً عن دلالة الشرع القاضية بلزوم العمل بغالب الظن. ومَنْ أعرضَ عن التزام ما ترجح لديه دخل في مسمّى الجحد والمكابرة الموجبين للذم شرعًا وعقلاً .

لكنْ؛ ثمّةَ فرقٌ بين الإلزام والالتزام، فالإلزام : متضمن للقهر والإجبار على الاعتناق، وقد يكون مقتنعًا وقد لا يكون مقتنعًا، وأما الالتزام فمعناه: الإيجاب على النفس.

ونحن –شرعًا- **مأمورون بالبيان والإيضاح لا بالقهر والإجبار.**

وعلى هذا التأصيل جاء جوابُ إمامنا الألباني –رحمه الله- في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٧٧٨) جواباً عن السؤال التالي :« السؤال : إذا أقام الحجةَ عالمٌ من علماء المسلمين على شخص سواء في التكفير أو في التبديع أو في التفسيق ؛ فهل يجب على الإنسان متابعةُ هذا العالم، أو له إقامة الحجة هو بنفسه ؟

فأجاب –رحمه الله- : ليس شرطًا، ليس شرطًا[١] ؛ وإنما الواجب أن يكون قد (اقتنع) بأنّ الحجة قد قامتْ علَى الشخص الذي يراد تكفيره أو تفسيقه أو تبديعه، وإلا القضية تصبح سلسلة لا نهاية لها» .

الاتفاق في الجرح أو التعديل مُلْزِم[٢] ...

الوجه الخامس : إن الأحكام الصادرة في الرجال –جَرحًا وتعديلاً- إما أن تكون مما اتُّفِق عليه أو مما اختُلف فيه؛ فإن كانت من قبيل المتفق عليه حرم مخالفتها –سواء كانت مفسرة أو غير مفسرة، مقنعة للغير أم غير مقنعة؛ لأن مخالفة الحكم المتفق عليه تدخل في باب مخالفة

(١) فلماذا يشترِطُ عليْنَا (ويُلزِمُنا)-إخوانُنا- (الغُلاةُ) أن نأخذ بآرائهم في الرجال؛ أيريدُونَنا أن نتركَ قولَ إمامِنا الألبانيِّ لأقْوالهم...!!

وإلاّ : فهل (يقبلون!) أن نعكس عليهم اشتراطَهم، وإلزامَهم؟!

(٢) ولا يفهمنَّ أحدٌ عنّا –كما فعلوا مع شيخِنا- أنّنا لا (نقبل) الجرح إلا إذا كان متّفقاً عليه !!!

الإجماع الخاص، ولا علاقة لتفسير الجرح أو الإقناع به في قبول الحكم -حينئذٍ- .

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٢٦-٢٢٧) : « في دين المؤمنين بالله ورسوله أن الأحكام الخمسة : الإيجاب والاستحباب والتحليل والكراهية والتحريم لا يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ فلا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ولا حلال إلا ما أحله الله ورسوله ؛ فمن ذلك ما اتفق عليه أئمة الدين» .

وقال –رحمه الله- في« مجموع الفتاوى» (١٨/٢٢) :«والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يُروى في «الصحيح» وينازِع فيه بعض العلماء ، وأنه قد يكون الراجح تارةً ، وتارةً المرجوح .

ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث -كموارد الاجتهاد في الأحكام -.

وأما ما اتفق العلماء على صحته؛ فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكام ، وهذا لا يكون إلا صدقاً» .

في قصة ابن صياد دليلٌ صريحٌ لنقضِ زعم (الغلاة) ...!!

فإن كانت الأحكام الصادرة في الرجال –جرحاً وتعديلاً- من قبيل المختلف فيه –ولو كانت مفسّرةً بما يراه البعض أنه مقنع!- لا يشرع لمن اقتنع بالجرح المُفَسَّر أن يلزم غيره به، ومن أقوى أدلّة ذلك اختلاف : الصحابة في أعظم مجروح وأهم جرح وهو الدجال الأكبر؛ هل هو ابن صياد أو لا ؟

حتى كان عمر، وابنه عبد الله، وجابر بن عبد الله -رضي الله عنهم- يقسمون بالله أن ابن صياد هو المسيح الدجال، كما في الصحيحين من حديث محمد بن المنكدر قال :« رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد الدجال قلت: تحلف بالله ؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ؛ فلم ينكره النبي ﷺ» .

وفي «سنن أبي داود» -بسند صحيح- عن نافع قال : «كان ابن عمر يقول : والله ما أشك أن المسيح الدجال ابن صياد» .

وهؤلاء الثلاثة من الصحابة لم يُصدروا هذا الحكم إلا بعد بحث ونظر ومقارنة لواقع ابن صياد مع ما سمعوه من النبيﷺ في شأن الدجال، بل إنّ النبيَّ ﷺ كانَ لا يُنكر على عمر اجتهادَه فيه، ومع ذلك، لم يكن هؤلاء الثلاثة يُلزمون غيرهم بموافقتهم في حكمهم، ولا ينكرون على غيرهم أنهم لا يوافقونهم، وهم مَنْ هُمْ !!

فتنبه -يا رعاك الله!- أين هؤلاءِ الذينَ يريدون أن يُلزِمُوا العبادَ بأحكام أنفسِهم أو غيرهم من هذا الهدي السّلفيّ الرّشيد ؟!

أَيْنَ هُمْ مِنْ هدي السلف في التعامل مع من اختلف الصحابة في تجريحه (ابن صياد) بأعظم جرح منصوص عليه (المسيح الدجال) ؟! لا سيما وأن المجرحين ثلاثة من فقهاء الصحابة الذين كانوا متيقنين من حكمهم متفقين عليه؛ فأقسموا بالله على ذلك!

لكنّهم لم يُلزموا غيرهم بذلك، لأن كون ابن صياد هو الدجال ليست من المسائل المنصوص عليها، ولا مما أجمع عليه الصحابة، مع أن وصف الدجال مما يوجب الجرحَ والقدحَ، فهل يُدْرِك إخواننا(!) الغلاة الذين يريدون أن يلزموا العباد بأحكام ثلاثة من المتأخرين –مثلاً- هذا الفقه السلفيّ المتين ؟!

والجوابُ متروك لك –أيها القارئ (الفطين)- !!

فقه (ما بال أقوام...؟!)

الوجه السادس : إن الله تعالى لم يأمرنا بأن ننقد الأعيان –مع أنه مطلوبٌ أحيانا للحاجة الشرعية-، بل أمرنا أن ننقد المنكر ونأمر بالمعروف، ولهذا كان من الطريقة القرآنية بيان الأخطاء دون التعرض للذوات والأعيان –حتى المنافقين منهم-، كما قال السعدي –رحمه الله- في تفسير قوله تعالى:﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾:«كانت هذه السورة الكريمة، تسمى «الفاضحة» لأنها بينت أسرار المنافقين، وهتكت أستارهم. فما زال اللّهّ يقول: ومنهم ومنهم، ويذكر أوصافهم، إلا أنه لم يعين أشخاصهم، لفائدتين:

إحداهما : أن اللهّ سِتِّيرٌ، يحب السّترَ على عباده .

والثانية : أن الذم على من اتصف بذلك الوصف من المنافقين، الذين توجه إليهم الخطاب وغيرهم إلي يوم القيامة، فكان ذِكْر الوصف، أعمَّ وأنسبَ، حتى خافوا غاية الخوف» .

بل هؤلاء صحابة النبيّ ﷺ كانوا يختلفون أحيانًا في الحكم على معين بالنفاق [والنفاق من أوصاف الجرح؛ وَلَيْسَ كأيِّ جَرح!]، فلم يكن متبنّي الحُكمِ يُلزم من لا يتبنّاه، ولم يكن من تبنى الحكم مجتهداً في إشاعته والإلزام به –مع اتّفاق الجميع على موجبات الجرح الواردة في الشرع-، فالمهم أن يكون الاتفاق على ما جاء في الشرع من أحكام وأخبار .

ولم يكن الحكم على الأعيان من المنتسبين للإسلام يشغل –عند السلف- هذا الحيز الذي يشيعه من تصدّر للتّجريح في عصرنا الحالي؛ من الإلزام وعقد الولاء والبراء والهجر عليه.

ويوضحه أن النبي ﷺ كان –في الغالب- إذا أراد التنبيه على خطأ أبهم ولم يعين فاعله أو قائله ويكتفي بقوله : «**ما بال أقوام**»، وهذه الفتنة قدْ وقعتْ بينهم وجرى طعن وتلاسن ومع ذلك لم يكن أحدهم يلزم غيره بأحكامه، ولا يعقد راية الولاء والبراء عليها .

مثال معاصر... وفقه محرّر...

ومن الأمثلة المعاصرة على توجيه أهل العلم للزوم طريقة السلف في الحكم على الأعيان ما قاله الشيخ ابن عثيمين في سيد قطب –التكفيري المشهور- جَوَاباً على السؤال التالي في «لقاءات الباب المفتوح»(ش/١٣٠) :«السؤال: سيد قطب : رجل ظهر على العالم الإسلامي بفكر، واختلف فيه الناس بين ممجد وقادح قدحاً شديداً جداً، فنود أن يبين شيخنا لنا بياناً وافياً عن هذا الموضوع، وكيف يكون موقف المسلم نحو الرجل؛ لأن سيداً له أثر في العالم الإسلامي، وله آثار من كتب ومؤلفات فنريد بياناً من فضيلتكم؟

الجواب: بارك الله فيكم! لا أرى أن يكون النزاع والخصومة بين الشباب المسلم في رجل معين، لا سيد قطب ولا غير سيد قطب ، بل النزاع يكون في الحكم الشرعي، فمثلاً: نعرض قولاً من الأقوال لقطب أو لغير قطب، ونقول: هل هذا القول حق أو باطل؟ ثم نمحصه إن

كان حقاً قبلناه وإن كان باطلاً رددناه، أما أن تكون الخصومة والنزاع بين الشباب، والأخذ والرد في رجل معين؛ فهذا غلط وخطأ عظيم.

فسيّد قطب ليس معصوماً، ومَن فوقه من العلماء ليسوا معصومين، ومَن دونه من العلماء ليسوا معصومين، وكل شخص يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ؛ فيجب قبول قوله على كل حال.

فلذلك ؛ أنا أنهى الشبابَ أن يكون مدار نزاعهم وخصوماتهم على شخص معين أياً كان؛ لأنه إذا كانت الخصومات على هذا النحو فربما يُبْطل الخصم حقاً قاله هذا الشخص، وربما يَنْصُر باطلاً قاله هذا الشخص!

وهذا خطر عظيم؛ لأنه إذا تعصب الإنسان للشخص وتعصب آخر ضده، فالذي يتعصب ضده سوف يقول عنه ما لم يقله، أو يؤول كلامه[1]، أو ما أشبه ذلك، والثاني ربما يُنْكِر عنه ما قاله، أو يوجه ما قاله من الباطل.

فأنا أقول: لا نتكلم في الأشخاص، ولا نتعصب لأشخاص، و سيد قطب انتقل من دار العمل إلى دار الجزاء، والله تعالى حسيبه، وكذلك غيره من أهل العلم.

أما الحق ؛ فيجب قبوله سواء جاء من سيد قطب أو من غيره، والباطل يجب رده سواء كان من سيد قطب أو من غيره.

ويجب التحذير من أي باطل كُتِب أو سُمِع سواء من هذا أو من هذا، من أي إنسان.

هذه نصيحتي لإخواننا، ولا ينبغي أن يكون الحديث والمخاصمة والأخذ والرد في شخص بعينه[2].

أما سيد قطب؛ فرأيي في آثاره أنه مثل غيره، فيه حق وباطل، ليس أحد معصوماً، ولكن ليست آثاره -مثلاً- كآثار (الشيخ محمد ناصر الدين الألباني) فبينهما كما بين السماء والأرض،

---

(١) كما فَعل (المعترضُ) مَع الشيخِ الحلبيِّ !!

(٢) وأكثرُ الخلاف -اليومَ- مع إخواننا (الغلاة) جارٍ (منهم) بعكس هذَا الذي نصح به، وحضَّ عليه الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- .

فآثار الرجل الأول هي عبارة عن أشياء أدبية وثقافية عامة، وليس عنده كما عند الشيخ الألباني في التحقيق والعلم.

ولذلك ؛ أنا أرى أن الحق يؤخذ من كل إنسان، والباطل يُرَد من كل إنسان، وأنه لا ينبغي لنا بل ولا يجوز لنا أن نجعل مدار الخصومة والنزاع والتفرق والائتلاف هو أسماء الرجال».

فهذا هو موقف الشيخ ابن عثيمين من تجريح سيد قطب -خاصة-، وموضوع التفرّق في الرجال -عامّة-، هل ترى في جوابه الدعوة إلى الإلزام بحكم فيه؟!

أمْ أنه نصيحةٌ بترك الاشتغال بشخصه، والاهتمام بآثاره وما فيها من حق وباطل؟!

أقوال أُخرى لعلماء آخرين...

الوجه السابع : لا يُعرف عن أحد من أهل العلم المعتبرين -من المتقدمين والمتأخرين- أنه قال بمشروعية الإلزام بالأحكام النقدية غيْرِ المنْصوص عليها أو المجمع عليها، بل المنقول عنهم أنه لا إلزام بالأحكام النقدية -إلا للمقلدين فلهم أحكامهم المعروفة- ومن ذلك :

قال الحاكم فيما نقله عنه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص/٦١) :«فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندي جرحهم لأن الجرح لا يثبت إلا ببينة، فهم الذين أُبَيّن جرحهم لمن طالبني به ؛ فإن الجرح لا أستحله تقليدا».

فهو قول واضح وصريح منه -رحمه الله- أنه لا يستحل قبول قول غيره في هؤلاء الرجال بعد أن ظهر له ما لم يظهر لهم، فكيف بمن يُلزم بقبول قول الغير، بل كيف بمن يلزم غيره بقبول قوله، بل كيف بمن يأمر بهجر من لم يأخذ بقوله في الرجال -نعوذ بالله من الخذلان-؟!

وقال الخطيب البغدادي في «الكفاية» **(ص/٣٨٨)** :«على أنا لو سلّمنا للمخالف ما ادعاه من أن رواية العدل عمن أرسل عنه ممسكًا عن جرحه تعديلٌ له، وبمثابة لفظه بتزكيته، وأنه لم يرو عنه إلا وهو مرضي عنده لم يجب علينا تقليدُه، **في ذلك لأنه يجوز ان نعرفه بالفسق وما يبطل العدالة»**.

وقال بدر الدين الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/٣٣٠):« قال ابن الأنباري -في «شرح البرهان»- في باب الاجتهاد- : وصار بعض الأصوليين إلى جواز الاكتفاء بتعديل الأئمة كما ثبت عند الكافة الانقياد إلى تعديل من روى عنه البخاري ومسلم في «الصحيحين»؛ وإن كان الرواة عند أهل العصر مستورين، وهذا اختاره الغزالي وأشار إليه إمام الحرمين -أيضاً-، قال : ويبعد في حق الراوي أن يعرف حاله كل من روى له خبرًا فيكتفي بتعديل الأئمة بعد أن يعرف مذهبهم في التعديل مذهب مستقيم فإن الناس قد اختلفوا فيما يعدل به ويجرح[1] .

قال الأنباري : **والصحيح عندنا خلافُ ذلك، وهذا تقليد محض، ولا يكون المحدث على بصيرة من هذا الحال**».

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي -فيما نقله عنه بدر الدين الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/٣٣٠)- :«ورأيت في جملة مسائل سُئل عنها الحافظ عبد الغني المقدسي: أنه إذا ورد تعديل واحد من الحفاظ وتجريحه كيحيى بن معين وغيره ؛ **فإن كان الرجل من أهل النقد والمعرفة فعليه أن ينظر فيه ويتأمله بعده، ويختار من أقوال الناس**، ومن لم يكن من هذه المنزلة فله تقليد[2] يحيى وغيره».

وحسبنا هذا النقل الواضح الصريح عن الفِهْري حيث قال في «السَّنَن الأَبْيَن» (١/١٥٤) -مخاطبًا الإمامَ مسلماً وهو مَنْ هو !!!- :«وهذا المعنى الذي قَصَدتَه إن عد مخلصاً بالنظر إليك فيما يلزمك التطوق به، حيث غلب على ظنك صحته، فلا يلزم غيرك ممن يجتهد في الرجال .

نعم! يكونُ صحيحاً في حق من يكتفي بتقليدك، وإنك لخليق بذلك من الفقهاء أو المحدثين، ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد في معرفة الصحيح والسقيم».

وأوضح منه قول الشيخ الألباني -رحمه الله- كما في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٧٧٨): «ليس شرطا -أبدا- : أن من كفر شخصاً وأقام عليه الحجة ، أن يكون كل الناس معه في

---

(١) هل هذا في (الإبهام) أم في (التفسير)؟!

(٢) فإذا رضيَ (أحمد بازمول) و(شيعته) بمنزلة التقليد؛ فنحن منها بمكان بعيدٍ!!

التكفير ؛ لأنه قد يكون هو متأولاً [في تكفيره] ، ويرى العالم الآخر أنه لا يجوز التكفير .

كذلك التفسيق والتبديع ... .

فهذه الحقيقة : مِنْ فِتن العصر الحاضر ، ومِنْ تسرّع بعض الشباب في ادّعاء العلم .. .

المقصود أن هذا التسلسل أو هذا الإلزام هو اللازم؟ : أبدًا .

هذا باب واسع قد يرى عالم أمرًا واجبًا ، ويراه الآخر ليس كذلك .

وما اختلف العلماء مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ، إلا لأن بعض [أهل] الإجتهاد لا يُلزم الآخرين بأن يأخذوا برأيه[1].

الذي يوجَبُ [عليه] الأخذ برأي الآخر إنما هو المقلّد: الذي لا علم عنده ،فهو الذي يجب عليه أن يقلد ، أما من كان عالما :كالذي كفّر أو فسّق أو بدّع ، ولا يرى [الآخر] مثل رأيه ؛ فلا يلزمه أبدًا أن يتابع ذلك العالم».

وأخيرا؛ فهذا قول الشيخ ربيع المدخلي في «الحد الفاصل بين الحق والباطل» ينصّ فيه على أن نقد ابن تيمية وابن القيم للهروي غير مُلزم، وإعذارهما له غيرُ ملزم كذلك، حيث يقول:

«ثم استمر [شيخ الإسلام ابن تيمية] يناقش أقوال الهروي في الجَبر، ويطعن طعناً شديدًا في الجبرية القائلين بتلك الأقوال التي يقولها الهروي؛ فمِن هذه المناقشات -المُرّة الصعبة- قوله [في منهاج السنة (٥/ ٤٦٨)] ناقدًا للهروي ومن على مذهبه في الجبر :

«وقول القائل [الهروي]: (يسلك سبيل إسقاط الحدث) إن أراد أني أعتقد نفي حدوث شيء؛ فَهذَا مكابرة وتكذيب بخلق الرب وجحد للصانع، وإن أراد أني أسقط الحدث من قلبي ؛ فلا أشهد محدثا - وهو مرادهم -؛ فهذا خلاف ما أمرت به وهو خلاف الحق، بل قد أمرت أن أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأشهد حدوث المحدثات بمشيئته، بما خلقه من الأسباب، ولما خلقه من الحكم وما أمرت أن لا أشهد بقلبي حدوث شيء قط...» .

---

(١) إذ لو كان الإلزام –مشروعًا، وجرى عليه صنيع العلماء- لما وقع الخلاف بينهم ؛ ولاتّفق الجميعُ على القول الملزَمِ به !!

ثم استمر ينتقد كلام الهروي نقدًا شديدًا لاذعًا يتخلّله وصف بالضلال والجهل وبالحلول والاتحاد .

نعم؛ بعد إدانة كلام الهروي والحكم عليه بما يستحقه قد يتلَمَّسَان [ابن تيمية وابن القيم] الأسباب لمعذرته لأدلة قوية من علمه وجهاده لأهل البدع والضلال وبالمؤلفات الواسعة في بيان الحق ونصره وهدم البدع والضلال ؛ **ثم بعد ذلك كله يبقى القارئ حرًّا**(١) **فإما يقتنع بهذا العذر وإما لا يقتنع فلا إلزام بهذا [النقد]، ولا ذاك [الإعذار]**» .

بل وقد أقر الشيخ ربيع المدخلي –حفظه الله- جمهرةً مِنْ أهل العلم المعاصرين ممن كان يتبنى أن تبديع الشيخ ربيع لأبي الحسن المأربي –مع أنه مفسر- لا يلزمهم، كما نقل الشيخان علي الحلبي وسليم الهلالي في بيانهم التوضيحي حول بيان مكة بقولهما :«ومما يجب ذكره –أخيراً-؛ أننا أخبرنا الشيخ ربيعاً -حفظه الله- أن قوله في تبديع أبي الحسن لا يلزمنا، وبخاصة أن كثيراً من العلماء والمشايخ وطلاب العلم الذين التقينا بهم على ذلك : كالشيخ عبد المحسن العباد، والشيخ إبراهيم الرحيلي، والشيخ حسين آل الشيخ ... إلخ ، **فأقر بذلك**» .

وأخيرا ؛ فهذا المعترض نفسه –وهو من خواص تلاميذ الشيخ ربيع –حفظه الله- يقول عن شيخه :«الشيخ ربيع نفسه لا يُلزم الناس بقوله ولا اجتهاده، بل كم سمعناه يقول: سلوا غيري في الأمور الاجتهادية، ويتورّع عن الفتوى(٢)».

وهنا نوجّه للمعترض –ولأضرابه- سؤالاً واحدًا : هل أحكام الشيخ ربيع المدخلي في الرجال اجتهادية أمْ لا ؟!!

فإن كانت –عنده- اجتهادية : تعيّن عليه لزومًا -ولمنهج شيخه ولغيره من أهل العلم - أن لا يُلزم بها !!

وأما إن كان يراها (غير اجتهادية) ؛ فهذا يدلّل على مستوى علمه وفقهه! بل قدْ يكونُ قدحاً في شيْخِه - مِنْ حيثُ لا يدْرِي -...!! والله وحده العاصم!

---

(١) آه ثمّ آه! لو قالها الشيخ الحلبيّ...!!

(٢) فهل نقد الرجال داخلٌ في هذا (الاجتهاد) ؟!

الفصل الرابع:

شبهة اشتراط شيخنا الإجماع لإيقاع الجرح..؟!

كلام شيخنا في المسألة...

لم يعقد شيخنا في كتابه فصلاً خاصًّا لمناقشة مسألة اشتراط الإجماع لإيقاع الجرح، أو التبديع (!!)؛ لأنّ هذا الاشتراط ممّا لا يُعرف عن أحد مِنْ أهل العلم -المعتد بهم- قاله -لا قديما ولا حديثًا- ؛ ومع ذلك فإنّ شيخَنا قدْ قرّر ما عليه جماهير العلماء في هذا الباب؛ ملخصُّه:

أولاً : يرى شيخنا كما قال في كتابه (ص ١٠٤) أنه «لا (يُلزَم) أحد بالأخذ بقول جارح إلا : ببينة مقنعة ، وسبب واضح ، أو بإجماع علمي معتبر».

فهذا نص من شيخنا على أن (الإلزام) بالجرح -وهو فرع عن التجريح وأخص منه- يكون بحالتيْن :

الأولى : أن يكون الجرح ببينة مقنعة، وسببٍ واضح .

الثانية : أن يكون الجرح بإجماع علميّ معتبر .

ثانياً : يرى بأنَّ أهلَ العلم إذا اختلفوا في التبديع ؛ فمَن استطاع الترجيح أن يرجح، وإن لم يستطع فحسبه أن يقلد من يراه أعلم منه ؛ كما قال -فيما نقله عنه صاحب «تنبيه الفطين»(ص ٤٥)[١]- :« ثُمّ موقف عامّة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه ؛ إذا ما أجمعوا ؟ ؛ أنا أقول: إذا استطاعوا الترجيح لهم أن يرجحوا، ما استطاعوا يأخذوا الأحوط كأيّ مسألة شرعية ؛ ثم إذا كنت مقلداً حتى لو رجّحت فحسبك أن تكون مقلدًا» .

---

(١) وقد نفضَ أخونا علي أبو هنية هذا الكتابَ وصاحبَه؛ فلمْ يترك شبهةً أو شِبْهَها وإلا قَدْ نقَضَها في كتابٍ ماتع أسماه «قرة عيون السلفيين...»؛ فكان كذلك... فجزاهُ اللهُ خيرًا!

وهذا تصريح جلي منه عَلَى أنَّ إيقاع التجريح قد يكون بحالات ؛ منها :

أولاً : بإجماع .

ثانياً : بترجيح –في حال الاختلاف- .

ثالثاً : بالاحتياط .

رابعاً : بتقليد -في حق العاجز عن الترجيح- .

ثالثاً : ضرب شيخنا في كتابه مثالاً يدلل بجلاء على صنيعه وصنيع غيره من أهل العلم في عدم اعتباره شرط الإجماع لإيقاع الجرح وذلك بتجريحه لاثنين وصفهما بأنهما «مشعّلا أول شرارة من نار الفرقة والاختلاف، والتكفير، وفتنة الخروج والإرجاء»، وقد خالف في جرحهما شيخه الألباني –وغيره- ؛ فقال (ص ٧٦-٧٩) :«عند حرب الخليج الأولى؛ لما خرج (سلمان العودة)، و(سفر الحوالي) -ومن معهما- على علماء بلاد الحرمين الشريفين، وخالفوهم بما أفتَوْا به -حينذاك-.

فكانت كلمة (كثير) من مشايخ السلفية مجتمعة على انتقاد هؤلاء، والكلام عليهم، -بل تبديعهم- .

ولم يكن هذا الأمر -في الأول- ظاهرًا لشيخنا -رحمه الله-؛ بل كان -غالبًا- يدافع عنهم، ويُثني عليهم، وينقض قول الطاعن بهم.

ورأيت -بأم عيني- ردود شيخنا -القوية- على ذاك الشاب المتحمس القادم من سفر بعيد -ومنذ أول ليلة له!- لينتزع من شيخنا حكمًا بتبديع هؤلاء!

فرد عليه شيخنا بقوة، وناقشه بشدة؛ فما كان من ذلك الشاب إلا أن مرض فجأة، وذهب إلى المستشفى -ليلتها-، ثم كر مسافرًا (راجعًا) صبيحة اليوم التالي -مباشرة-!

وفي الوقت الذي كان فيه موقف شيخنا على هذا الحال؛ كنت أنا -مع أكثر إخواننا السلفيين في الأردن- مخالفين له، وموافقين كلام بعض علماء بلاد الحرمين -ومنهم الشيخ ربيع بن هادي -وفقه الله- في هذين -ومن معهما -ردّاً وتحذيراً- .

ولم نر شيخنا -يومًا- ساخطًا من هذه المخالفة، ولا طالبًا منا تغيير موقفنا، ولا مهدّدًا -

أو ممتحنًا- لنا، ولا ملزمًا إيانا!!

بل كان -رحمه الله- كثيرًا ما يقول -في مثل هذه الحالات-: «كلامي مُعْلِم ليس بملزم»، و: «قل كلمتك وامش»، ومرددا: ﴿**سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ**﴾ [القصص:٣٥] ؛ يرحمه الله -تعالى-»

وقال في حاشية (ص ٧٦-٧٧) –في حقّ (سفر وسلمان)- :«والعجب الذي لا يكاد ينقضي -مما سمعته (شخصياً) -قريبًا- من (بعض الناس!) عند إنكاره عليَّ عدَمَ موافقتِه على تبديعه بعضهم!-: أنه لا يبدع هذين!

مع أنهما -بدون مثنوية- مشعلا أول شرارة من نار الفرقة والاختلاف، والتكفير، وفتنة الخروج والإرجاء، و.. و.. -وهو مقر لهذا كله أنه من باطل هؤلاء-!!

فما ضوابط التبديع -إذن-؟!

وهلا أنكرنا عليه ما أنكره علينا؟! أم أن (الخروج)، و(التكفير) ليسا من البدع؟!

لا أظن ذلك كذلك! -وبخاصة أنه قد بلغني نفيه لما صدر عنه!-؛ فكأنه -سدده الله- لم يتذكر الأولى!، أو نسي الثانية!!-!، مع أن (كثيرًا!) ممن يبدعهم ليسوا أكثر شرًّا من هذين!! فأيش -إذن-؟!!».

رابعاً : أنكر شيخنا في كتابه (ص ١٠٤-١٠٥) –صراحةً- ما ينسبه إليه بعض (المغرضين) من اشتراطه الإجماعَ لإيقاع الجرح أو التبديع، فقال -محشّيًا على نقله لقول أحمد بن صالح : «لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه..»، ومثله قول الإمام النسائي: «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه»- :

«(تنبيه): قلت في بعض مجالسي: لا (يلزم) أحد بالأخذ بقول جارح إلا ببينة مقنعة، وسبب واضح، أو بإجماع علمي معتبر.

ففهمها البعض -ولا أدري كيف!- على أصل الجرح، وأنه لا بد له من إجماع!!

وفرق بين (قوله) -أو (قبوله)- وبين (الإلزام به) كبير كثير -كما لا يخفى-!! ؛ فمن (قبله) -مقتنعًا به-؛ فنعِمّا هو؛ ومن لم يقبله -لعدم (قناعته=الشرعية العلمية)-؛ لا يلزم به .

وإلا؛ فكيف يُلزِم المختلفان في (واحد) غيرهما؟!، وما دليلُ كلٍّ في هذا الإلزام؟!، وما موقف (الملزم)؟!

قال الإمام الذهبي في «السير» (١١/٨٢): «وإذا اتفقوا على تعديل، أو تجريح؛ فتمسك به».

وقال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (٣/٩٨): «والحق: أن أهل السنة لم يتفقوا -قط- على خطأ».

والكلام -كله- حول (أهل السنة) -وفيهم-؛ لا بالمبتدعة، وذويهم! ؛ فلا تتجنّ!!» .

بل إن شيخَنَا قد أنكر هذا القولَ المحدث وردّه -قبل نحو عشرين عاماً[1]-، وذلك في كتابه «الإيناس بضعف حديث معاذ في الرأي والقياس والكلام عليه -رواية دراية-» ؛ حيث قال في(ص ٥٤) : "والأعجب فيه قول الدكتور أبو عيد في (مباحثه) (ص١٠) حيث قال:«والعبرة في التجريح الاتفاق ؛ إذ قل من سلم عن الجرح و لو كان الزهري و مالكا» ؛ فهذا القول منه كأنه لم يقرأ صفحة واحدة من كتب الجرح و التعديل ! أو كتب الضعفاء!! فقلَّ مَن سلم من جرح حقاً لكن هل كل جرح مقبول؟ أو أنه يقبل أيَّ جرح ؟ أما الاتفاق فهذا غير ممكن ؛ وإلا فينبغي إهمال سائر مقالات الجارحين فيسمى هذا العلم -حينئذ- : علم التعديل، لا : علم الجرح و التعديل ، و هذا لا يقوله أحد».

خامساً : يرى شيخُنا -فيما نقله عنه المعترض في (صيانته/ح ٢) أنّ أهل العلم إذا أجمعوا على جرح فلان أو تبديعه لم تسغ مخالفتهم ؛ كما قال -نقلا عن (تنبيه الفطين، ص ٤٥)- :«ثمّ موقف عامّة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه».

أما إذا لم يجمعوا على الجرح أو يتفقوا ؛ فيرى شيخنا -حفظه الله- :« أن الاختلاف في التبديع -في إطار (أهل السنة)- اختلاف سائغ؛ لا يوجب هجرا، ولا إسقاطا، ولا تبديعا»؛ كما هو مبيّن في كتابه (ص٧٥).

لا كما يدّعيه المعترض بأنّ شيخنا يرى : أن أهل العلم إذا لم يجمعوا على تبديع واحد ؛ فإنه

---

(١) ولا نَدْري أين كانَ (البازْمول) الصّغير -يَوْمَهَا- !!!

لا يسوغ تبديعه –فتنبه- ؛ فهذا لم يقل به أحد ممن يعتد بقوله في العلم- .

الشبهة...

ورغم وضوح موقف شيخنا من هذه المسألة الجلية ؛ إلا أن (المعترض) أبى إلا أن يكابرَ، ويخادع نفسَه –قبل غيره- ؛ وينسب إلى شيخنا -ما لم يقله –هو- أو غيره من أهل العلم، أو يُرِدْهُ، أو يُفْهم من منطوق كلامه ؛ فضلاً عن تبرّئه منه ؛ بل وصنيعه يدل على خلافه ؛ فضلاً عن نقضه له بصريح كلامه- ؛ فزعم في (صيانته/ح٢) : أن شيخنا الحلبي يرى أنه « لا يثبت الجرح إلا بالإجماع»، وزعم في (صيانته/ح١٥) أن شيخنا يرى «اشتراط الإجماع على قبول التبديع؛ فلا يبدع أحد إلا إذا تم الإجماع على تبديعه».

نعوذ بالله من الكذب والهوى ...

واستدلّ(!) على دعواه هذه بقوله في (صيانته/ح٢) :«صدر هذا منك غير مرة، انظر على سبيل المثال رد سعد بن فتحي الزعتري المسمى بـ «تنبيه الفطين» (ص٢٥) حيث قال الحلبي:« ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه»!!!

نسب الزعتريُّ هذا القولَ إلى شريط مسجل بصوت الحلبيّ، وقال هذا أمام شيخنا العلامة ربيع المدخلي وأنكر عليه هذه المقالة، وقال هذا عند أخينا الشيخ خالد بن عبد الرحمن المصري، وهو في هذا الكتاب [منهج السلف الصالح] يدندن حول هذه المقالة ويستدل لها»!!!

ثم ذكر المعترض في (صيانته ٣) ما يظنّه أدلةً على هذه الدعوى فقال :« قال الحلبي فيما سماه بِـ «منهج السلف الصالح» (ص١٠٤):«وَانْظُر إِلى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «الكِفايَة» (٢٨٠)، وَالفَسَوِيُّ فِي «المَعْرِفَة وَالتَّارِيخ» (١٩١/٢) عَنْ أَحْمَد بن صَالِح -وَذُكِرَ مَسْلَمَةُ بن عَلِيّ-؛ فَقَال: «لاَ يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِه..»».

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الإِمَامِ النَّسَائِيّ: «لاَ يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ».

فَأَيْنَ بَابُ (الجَرْحِ المُفَسَّر) -هُنا-؟! ".

أقول : هذان القولان هما أقوى ما اعتمد عليه الحلبي في اشتراط الإجماع على التبديع».

نقض الشبهة ...

ونقضُ هذه الشبهة من وجوه :

الأول : إنَّ فهمَ المعترض من قول شيخنا (ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه) : بأنّه لا يبدّع! وبالتالي لا يجرح إلاّ مَنْ أجمع على تبديعه وجرحه أهل العلم!! فهْمٌ مغلوطٌ لا يحتمله كلام شيخنا بوجه من الوجوه لا من قريب ولا من بعيد ؛ فكلامه –حفظه الله- واضح وصريحٌ؛ وهو عدم مشروعية مخالفة إجماع العلماء على تبديع معين، وهذا الفهم يتماشى تمامًا مع ما نقله شيخنا علي الحلبي في حاشية كتابه (ص ١٠٥) :«قال الإمام الذهبي في «السير» (١١/٨٢):«وإذا اتفقوا على تعديل، أو تجريح؛ فتمسك به»».

وقال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (٣/٩٨):«والحق: أن أهل السنة لم يتفقوا -قط- على خطأ».

فكلامُ شيخِنا واضحٌ -لا لَبْس فيه- يتعلقّ بقبول قول أهل العلم فيما إذا اتفقوا على الكلام في رجل، لا على رد تجريحهم في حال اختلافهم –فحذار من الخَلْط- !!

هل الشيخ ربيع يردّ الإجماع...؟!

الوجه الثاني : نحن لا نشكك بما نسبه المعترض إلى المدعو (سعد الزعتري)، ولا الشيخ المصري، بل ولا الشيخ ربيع –حتى- من أن شيخنا يقول بأن :«موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه» .

ولا نشكك بضحالة فهم(!) الزعتري ومن وافقه على فهمه(!) من أن كلام شيخنا –هذا- دالٌّ بمنطوقه أو بمفهومه أنه :«لا يثبت الجرح إلا بالإجماع»! أو أن شيخنا فيه قد«اشترط الإجماع على التبديع؛ فلا يبدع أحد إلا إذا تم الإجماع على تبديعه»!!

ولكننا نشكك –قطعًا- أن يكون هذا الفهم السقيم لكلام شيخنا منسوبا إلى الشيخ ربيع –حفظه الله- ؛ وبالتالي نشكك في إنكار الشيخ ربيع للمعنى الظاهر من كلام شيخنا ؛ إذْ إنَّ التسليم بإنكار الشيخ ربيع لكلام شيخنا المتقدم معناه –قطعًا- : أن الشيخ ربيعًا يجوّزُ مخالفة أهل العلم إذا أجمعوا على تبديع معين !! فكلام شيخنا في قَبول قولهم إذا أجمعوا على جرح أحدهم!

فما معنى هذَا الإنكارِ -إذًا- ؟؟

ولا نظن أن الشيخ ربيعًا يقول بهذا القول الطافح جهلاً، فالخلل –قطعًا- في فهم المعترض –على فرض صدقه- لكلام الشيخ ربيع –مع ادّعاء المعترض أنّه من خواص تلامذة الشيخ- !!

ونحن لو عاملنا الشيخ ربيعًا بنفس ما تعامل به المعترض وأشباهه مع شيخنا علي لقلنا:

إنّ أحد خواص طلاب الشيخ ربيع ينسب إلى الشيخ أنه (يجوّز مخالفة أهل العلم إذا أجمعوا على تبديع أو جرح معين)، ولأحلنا إلى نص قول المعترض: «قال الحلبي:« ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه» ..، قال هذا أمام شيخنا العلامة ربيع المدخلي وأنكر عليه هذه المقالة»!

لكننا نتقي الله أن ننسب إلى الشيخ ربيع أوغيره –ما نظنّ أنه مكذوب عليهم- لمجرد أن طالباً له نسبه إليه بسوء فهمه لكلامه! أو لجهله بكلام العلماء ! أو بسوء تعبيره، أو بسوء قصده!!- .

المسألةُ مسألةُ (إلزام بالجرح) وليس (بما يثبت الجرح)...!!

الوجه الثالث : إن ما زعمه المعترض من أن إيراد شيخنا الحلبي لكلام النسائي وأحمد بن صالح المصري هو (أقوى ما اعتمد عليه الحلبي في اشتراط الإجماع على التبديع) ؛ هو تدليس محض لا مرية فيه –بأيّ حالٍ- .

ذلك أن استشهاد شيخنا –حفظه الله- بكلام النسائي، وأحمد بن صالح المصري –المنقول

آنفًا- ؛ إنما كان في باب (الإلزام بالجرح المُفَسَّر) لا في باب (اشتراط الإجماع على التبديع) ؛ فهو أورد كلام النسائي وأحمد بن صالح المصري في فصل (الجرح المُفَسَّر)، والذي صدره شيخنا بقوله في (ص ١٠٢-١٠٣) :«المسألة التاسعة: (الجرح المُفَسَّر) : وهي مسألة -اليوم- من أهم المسائل المُفْضِية إلى النزاع، والخصام، والإلزام ! -بسبب سوء التصور، أو خلل التصرف-! ؛ فكل (!) من جرح شخصاً نراه يلزم الآخرين به؛ بحجة أن جرحه -له- مفسر، وأنه (واجب) قبول الجرح المُفَسَّر!!!

مع أن الأمر ليس بهذه السهولة -كما قد يتصوره -أو يصوره- البعض» .

لا بل أن شيخنا قال عقب إيراده لكلامهما –رحمهما الله- مباشرة :«فَأَيْنَ بَابُ (الجَرْحِ المُفَسَّر) -هُنا-؟!».

فكيف سوغ المعترض لنفسه أن يسحب كلام شيخنا على غير مراده، وينزله في غير موطنه ؛ أليس هذا –في أحسن أحواله- من جنس صنيع الذين ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[(١)]؟!!

الوجه الرابع : إنّ شيخنا وضع حاشية في (ص ١٠٤-١٠٥) [(٢)] بعدَ إيراده لكلام النسائي، وأحمد بن صالح المصري تدل على أن مراده من إيراده لقوليْ هذين الإمامين الرد على من ألزم غيره بجرح مَنْ لم يجمع عليه أهل العلم ؛ فقال :«وفرق بين (قوله)، أو (قبوله)، وبين (الإلزام به) كبير كثير -كما لا يخفى-!! فمن (قبله) -مقتنعا به-؛ فنعما هو؛ ومن لم يقبله -لعدم (قناعته=الشرعية العلمية)-؛ لا يلزم به..

وإلا؛ فكيف يلزم المختلفان في (واحد) غيرهما؟!

---

(١) بلى!

(٢) قال شيخُنا –حفظه الله- في الطبعةِ الثانية مِنْ (كتابه) (ص ٢١٩):«(تنبيه) : مُرادي مِنْ إيرادِ كلامِ الإمامَيْن النّسائيّ وأحمد بن صالح : أنَّ مذهبَهما –رحمهما الله- أنّهما لا يُلزَمان (مِن غيرِهما) –فضلا عن أن يلتزما (بأنفسهما)- بجرحِ راوٍ لم يجمع على تجريحه؛ وإنما بحسبِ ما يظهرُ مِنْ الحجة (المقنعة) مما فُسِّر به جرحُ المجروحِ مِنْ قِبَل جَارِحِهِ.

وليس مرادًا –ألبتة- أنّهما لا يجرحان إلا مَنْ أجمعوا على تجريحه!

فما هوّشَ به البعضُ –تشغيبًا- فليس له وجهٌ...».

وما دليل كلٍّ في هذا الإلزام؟!

وما موقف (الملزم)؟!

قال الإمام الذهبي في «السير» (١١/ ٨٢): «وإذا اتفقوا على تعديل، أو تجريح؛ فتمسّك به».

وقال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٩٨): «والحق: أن أهل السنة لم يتفقوا -قط- على خطأ».

والكلام -كله- حول (أهل السنة) -وفيهم-؛ لا بالمبتدعة، وذويهم! ؛ فلا تتجنّ!!».

فالموضوع -برُمّته، عند شيخنا- متعلق بالإلزام بأقوال المجرحين بدعوى تفسير الجرح، لا بما يثبت به الجرح، أو بأن جرح الأفراد لا يثبت إلا بإجماع !

فالمعترض -على ما يبدو -إن أحسنّا الظنَّ بِه!- لم يفهم كلام شيخنا عليٍّ الحلبيِّ، بل ولا فَهِم كلام أحمد بن صالح ولا النسائي، فكلام الشيخين مقصوده أنه لا إلزام في أحكام النقد إلا بما أجمع عليه أهل العلم، وهذا يتماشى مع كلام الذهبي المتقدم ؛ ولهذا جعله شيخنا حاشية على كلام النسائي، لا أن النسائي وأحمد بن صالح وشيخنا -تبعًا- لا يرون ثبوت جرح الواحد إلا بإجماع العلماء!!

فهذا لم يقلْه أحدٌ يُعتدّ به.

ولو نسبه المعترض إلى شيخنا فنسبته إلى النسائي وأحمد بن صالح من باب أولى، لكن الجميع منه براء، والمتهم الوحيد هو الفهم السقيم للمعترض المسكين(!).

ويوضح هذا: أن النسائي وأحمد بن صالح قد جَرحاً العديد من الرجال ممن اختلف فيهم، وكذلك شيخنا جرح -كما تقدم في (رابعاً) اثنين -بل أكثر- ممن اختلف في تجريحهما مع شيخه الألباني وغيره- .

وهذا الصنيع من شيخنا، مع ما تقدم تقريره -من صريح كلامه-، وإبطاله -بنص قوله- لنسبة هذه الفرية إليه، بل ورده عليها قبل نحو عشرين عامًا ؛ ليؤكد بمجموعه بطلان فهْمِ المعترض لكلامه .

المعترض قصده سيّئ غايةً!

الوجه الخامس : ومما يمكن أن يرجح جانب سوء قصد المعترض أنه : وقف على إنكار شيخنا الحلبي لنسبة هذه المقالة الباطلة إليه –كما تقدم في (رابعاً)- ؛ لكنه أبى أن يأخذ بهذا الرفض ؛ بدعوى أكثر فشلاً وبطلاناً، وهي: تلون شيخنا وتلاعبه ؛ فقال :«وأما إنكارك يا حلبي : أنك تشترط الإجماع في قبول الجرح، فهو من تلونك وتلاعبك في الكلام، فأنت تقرر الشيء في مكان ثم تنفيه وتتهم غيرك أنه ما يفهم كلامك أو أنه قال شيئاً لم تقله؛ لكن قد شهد عليك جماعة باشتراط هذا الشرط؛ فقد قلته أمام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ويشهد عليك الشيخ خالد بن عبد الرحمن المصري، ويشهد عليك الأخ أبو إسحاق زهير الجزائري ومسجل لك في بعض مجالسك وفي رد الزعتري (٥١، ٥٢) نقل لقولك ومناقشته»!!!

فهذا المعترض المسكين يعارض صريح قول شيخنا، بسوء فهمه لكلامه ! ويعترض على إنكار شيخنا بتشكيكه بمقصده ! ويستدل على فعلته بما قد تقدم نقضه ؛ فلا هو فهم كلام شيخنا، ولا هو أحسن الظن به ؛ فضلاً عن أن يلتمس الأعذار له –لو كان أخطأ- ؛ ولا هو استطاع أن يقيم البينة في دعواه على شيخنا سوى سوء فهمه لكلام شيخنا –حفظه الله- .

والرجل –على ما يبدو من صنيعه- يدرك أن لا بينة له على دعواه سوى تصديق نفسه، ومحاولة تأويل كلام شيخنا، لهذا نجده يقول في موطن آخر :«ثم قال الحلبي فيما سماه بـ «منهج السلف الصالح» (ص١٠٥) بعد قوله السابق :« فَأَيْنَ بَابُ (الجَرْحِ المُفَسَّر) -هُنا-؟!

وَيَدُلُّكَ عَلَى عُمُومِ هَذا : مَا بَوَّبَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الكِفَايَة» (ص٣٤٢): «بَابُ ذِكْرِ بَعْض أَخْبَار مَنْ اسْتُفْسرَ فِي الجَرْح، فَذَكَرَ مَا لاَ يُسْقِطُ العَدَالَة».

ثُمَّ ذَكَرَ أَخْبَاراً فِي ذَلِك عَن ابْنِ مَعِين، وَوَهْب بن جَرِير -وَغَيْرِهِمَا-»... .

هذه دندنة حول اشتراط الإجماع لقبول الجرح أو التبديع وإن مارى في ذلك وجادل».

قُلنَا : وهل شيخنا كان يدندن حول (اشتراط الإجماع لقبول الجرح أو التبديع) كما يدعيه المعترض ؟؟!!! أم أنه كان يدندن حول أنّه (مِنَ الجرح المُفَسَّر ما لا يسقط العدالة) ؛ لهذا أورد كلام الخطيب تحتَ المسألة التاسعة (الجرح المُفَسَّر)، وصدّره بالقول : (فأين باب الجرح المُفَسَّر –هنا-؟!)؛ والذِي لم يفْهَمْه المعترضُ فأخذَ بشيءٍ وتَركَ أشياءَ!! ولله في خلقه شؤون!!

الفصل الخامس:

شبهة خطأ اختيارات شيخنا في مسألة الموازنات

- الحلقة (٤) من (صيانة المعترض) -

تقرير المسألة من كتاب الشيخ الحلبي:

كثر الكلام في السنوات القليلة الماضية حول ما بات يعرف بمسألة (الموازنات)! وليس المقصود منها : الموازنة بين حسنات العبد وسيِّئاته يوم القيامة!! لأنّ الإيمانَ بهذا النّوعِ مِنَ الموازنة هُوَ (من مسائل الإيمان باليوم الآخر)، وليسَ -كذلكَ- المرادُ مِنها (الموازنة بين المصالح والمفاسد لإعمال الراجح)؛ لأنّ مشروعيّتَه دلّتْ عليه الفطر السليمة والعقول الصريحة ؛ بله الشرائع الصحيحة !

ولكنّ المرادَ مِنْها : موازنةُ العبد بيْنَ حسنات المخالف وسيِّئاته، وقَدْ تكلّمَ أهل العلم في بعض فروع هذه المسألة، وشيخنا الحلبي قد أفرد -في كتابه (ص ١٤٣-١٤٤) - لهذه المسألة مبحثًا خاصًّا نقل فيه أقوال الإمام العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- خلص منها إلى القول :«فهذه ثلاث مسائل؛ تتحصل من كلام سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز -رحمه الله-:

أولاً : (جواز) ذكر حسنات المردود عليه -عند الحاجة-.

ثانياً : (عدم وجوب) ذكر الحسنات، والإلزام بذلك، وقد يحرم ذلك في بعض الحالات.

ثالثاً : (استحسان) ذكر حسنات المردود عليه -إذا كان ذلك باب ترغيب له للرجوع إلى الحق.

قلت : وثمة نقطة رابعة -من باب آخر- ؛ وهي:

رابعاً: «الواجب على من أراد أن (يقوِّم) شخصاً -تقويماً كاملاً- إذا دعت الحاجة -أن يذكر مساوئه ومحاسنه-» -كما قال سماحة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-».

خامساً: ولم يفت شيخنا الحلبي أن ينبّه إلى أنَّ كلام الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- المتقدم

غير داخل في باب الموازنات الذي منع منه أهل العلم وهو (القول بوجوب ذكر حسنات المنقود حال الرد عليه) فقال في (ص ٤٣) :«ولا يقال -إلقاء للكلام على عواهنه!-: هذا (منهج الموازنات)!! ؛ فنحن عارفون بمدارك هذا (المنهج)، خبيرون -والحمد لله- بما يجوز منه وما لا يجوز..، والشيخ ابن عثيمين إمام؛ فلا يواجه بمثل هذا الكلام-وما فيه من غمز وملام-!!

والقول في (التقويم) غير القول في (التحذير)؛ فلا تخلط..».

الشبهة...

اعترض هذا المعترضُ على شيخنا ناسبًا إليه في (صيانته/ح٤) القول بأنّه :«يجوّز ذكر حسنات أهل البدع في حال نقدهم؛ بل يستحسن ذلك»(!!!) ، وقال –كذلك- :«ولم يكتف بذلك حتى أضاف وجوب ذكر الحسنات في حال التقويم».

ثم خرج في (نفس الحلقة) بنتيجة –عجيبة!- مفادها :« أن الحلبيَّ ما جاء في كتابه هذا بمنهج الموازنات إلا انتصاراً لأهل البدع ؛ ليقول لهم: لكم منافذ إلى ذكر محاسن أهل البدع في حال نقدهم وبدائل:

الأول- جواز ذلك.

والثاني- وهو الأقوى أن ذلك من الأمور الحسنة والمستحسنة.

والثالث- وجوب ذِكر محاسنهم في حال التقويم» .

وبناءً على هَذَا الفهمِ المغلوط فقَدْ صرّح المعترضُ في (صيانته/ح٦) بأنّ الشيخَ الحلبيَّ(من أبعد الناس عن سلوك منهج السلف الصالح في هذه المسائل)!!

ولم يقفْ الأمرُ عند هذا الحد مِن التقوّل على شيخنا ؛ بل تعداه ليتقول في (صيانته/ح٧) على (السلفيين الصادقين) -مستنكرًا- :«هل المسائل التي تزعم أنها محل خلاف بينك وبين المشايخ الكبار تجهل أن الحق ما هم عليه ؛ فهل الثناء على أهل البدع القائم على منهج

الموازنات محل خلاف بين السلفيين الصادقين[١]» .

ثم خصص تجنّيه بالشيخ الألباني فزعم في (صيانته/ح٤) -موهمًا قرّاءَه- أن شيخنا الحلبي«هرب عن نقل إجابات الألباني التي دمغت هذا المنهج الباطل وأهله وألقمتهم أحجاراً» .

وأما مَا يظنّه المسكين(!) منهجًا للسّلف الصالح ؛ فيُفهم مِنْ قوله في (صيانته/ح٤) :

«سأناقش الحلبي في مسألة الموازنات؛ التي أوردها في كتابه المسمى بمنهج السلف الصالح، وقد خالف الحلبي الحقَّ في هذه المسألة، وقرر فيها ما يتوصل به إلى ذكر حسنات أهل البدع والأهواء» .

فَهذا القول منه صريح في دلالته على أنه لا يرى ذكر حسنات لأهل البدع والأهواء مطلقًا ؛ لا في حال التقويم، ولا في حال الترجمة، ولا في حال النقد-عند اقتضاء المصلحة لذلك-، هذا ما أكده بصنيعه الآتي :

حيثُ بَالغ في اعترَاضِه على كلامِ الشّيخِ ابن عثيمين –رحمه الله- فقالَ في (صيانته/ح٤، ح١٣):«أنه لا يوجد دليل من الكتاب[٢] والسنة ومنهج السلف الصالح على إيجاب ذكر الحسنات مع السيِّئات في حال التقويم وحال الترجمة».

وأما كلام الشيخ ابن باز –رحمه الله- في الحالات الثلاثة المتقدمة –آنفا- فاعترض عليه في (صيانته/ح٤) واصفا إياه بأنه « كلمة مرجوحة[٣] تخالف ما تضمنته كتب السلف».

بل نَسبَ في (صيانته/ح٤) إلى الشيّخين (الألبانيِّ وابن عثيمن) :« أنه في حال النقد لا تذكر حسنات المنتقد»!

---

(١) ومَن هُمْ –إذَنْ- السّلفيون غير الصادقين ؟!

(٢) إذا لم يجد المعترض دليلاً، أو لم يفهمه، أو لم يقبله ؛ فقد استدلَّ به، وقبله من هو خير منه؛ وهو الشّيخ ابن عثيمين –كما سيأتي بعد صفحات- .

(٣) لماذا لم يعامِل هَذَا (المعترِضُ) و(شيعتُه) الشّيخَ الحلبيَّ بهذَا الأدبِ الذي لا نُراه إلا مُتصَنَّعاً!!؟ أَمْ أنّ نفسَه تَأبَى عليْه ؟!!

وزاد هذا المعترض في غُلَوائه ؛ فوجّه في (صيانته/ح٤) كلام أهل العلم في مدح بعض من وقع بالبدعة بالقول :« غاية ما في الأمر أنه قد يذكر بعض أهل العلم شيئاً من حسنات بعض أهل البدع إلى جانب مساوئهم تسامحاً منه، لا أنه من باب العدل وأن ذلك من الواجبات.

ومثل هذا يُتسامح فيه إذا لم يؤدِ إلى مفسدة أو إلى اغترار الناس بهذا المدح والممدوح، وأما إذا أدى إلى هذا فلا».

نقض الشبهة...

ولنقض هذه الشبهة ؛ نقول :

المعترض يكذب على الشيخ الحلبي في وجوب الموازنة...

أولاً : إن شيخنا –حفظه الله- قد بين أن الإلزام بذكر حسنات المخالف غير واجب، بل قد يحرم في بعض الحالات، حيثُ قال :« (عدم وجوب) ذكر الحسنات والإلزام بذلك»، بل قال : «وقد يحرم ذلك في بعض الحالات» .

وأشار في موطن آخر إلى أن ما قيل في التقويم يختلف عمّا قيل في التحذير ؛ فقال «والقول في (التقويم) غير القول في (التحذير)؛ فلا تخلط..».

فما نسبه المعترض إلى شيخنا –أصلا- من أنه –حفظه الله- :«يجوِّزُ ذكر حسنات أهل البدع في حال نقدهم؛ بل يستحسن ذلك» –بهذا الإطلاق- كذب محض!!

وفتاوى أهل العلم التي نقلها الشيخ ربيع –حفظه الله- في كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال والجماعات والكتب» متوجهة إلى هذه الحالة، وهي حالة من أوجب ذكر حسنات المنقود حال الرد أو التحذير ؛ وسحبها على غيرها من الحالات من قبيل تحريف كلام أهل العلم عن مقصودهم به، وبالتالي فإن دعوى المعترض أن شيخنا خالف أقوال شيخه الألباني المتعلقة بهذا الفرع محض تقوّل وافتراء، مردود بما تقدم وما سيأتي في :

ثانياً : نص كبار علماء أهل السنة والجماعة –السلفيِّين- على مشروعية ذكر حسنات المنقود -إذا اقتضت الحاجة والمصلحة ذلك-، ومن هؤلاء:

أقوال الإمام ابن باز

الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله-، الذي بيّن أنه يشرع ذكر حسنات المنقود إن كان فيه مصلحة ودعت الحاجة إليه، كما في فتواه –رحمه الله- التي نقلها عنه الشيخ ربيع في مقدمة كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» (ص ٨) وفيها يقول:«المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية... المعتزلة... الرافضة... وما أشبه ذلك ؛ فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق يبين».

وقال –كذلك- في «مجموع الفتاوى والمقالات» (٩ ٣٥٢):« الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذكر حسنات المبتدع، ولكن متى ذكرها الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لمن وقعت البدعة أو المنكر منه تذكيرًا له بأعماله الطيبة، وترغيبًا له في التوبة، فذلك حسن، ومن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة».

وقال الشيخ ربيع –حفظه الله- مبينًا طريقة الشيخ ابن باز في نقد جماعة التبليغ كما في شريط «أسباب الانحراف وتوجيهات منهجية» : « ابن باز -رحمه الله-كان تصدر منه بعض الكلمات تشبه تزكية لجماعة التبليغ وإن كان إلى جانبها شي من لفتات الأذكياء إلى ما عندهم من ضلال وجهل ، فيستغل هؤلاء الكلمات التي فيها شيء من الثناء عليهم ، ويخفي أو يخفون ما فيها من طعن خفي في عقيدتهم ومنهجهم ، فيبرزون الثناء ويخفون الجرح».

وهذا تصريح واضح من الشيخ ربيع –حفظه الله- أن الشيخ ابن باز -رحمه الله- كان يعرف ما عليه جماعة التبليغ من الضلال والانحراف، ومع ذلك كانت تصدر منه عبارات فيها شيءٌ من مدحهم والثناء عليهم في بعض الجوانب، وهذا يوضح منهجية الشيخ ابن باز

في التعامل مع المخالف.

وهي على الضد مما ينسبه إليه من يزعم أن منهج الشيخ ابن باز كان رافضا لذكر محاسن اهل البدع والأهواء –مطلقًا–فتنبه! - .

أقوال إمامنا وشيخ مشايخنا الألباني...

ومنهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حيث أوضح –رحمه الله- كما في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٥٧٢)؛ أنه ينبغي أن يراعي في جانب ذكر محاسن المنقود اختلاف المجالس والمصالح، فإن اقتضت مصلحة النقد ذكر الحسنات فعل، وإن لم يقتضها فلا يفعل، كما قال –رحمه الله- جواباً عن السؤال التالي:« السؤال: هل من منهج السلف في الرد على المخالف [اعتماد] أسلوب الموازنة، أي: ذكر حسنات المخالف وذكر سيِّئاته، أم أنه تمحيص موضع المخالفة والرد عليها دون الالتفات إلى ما له من حسنات أخرى ؟

الجواب: ذكر السيِّئات لا أظن أنه أمر وارد في الموضوع، ولعلك تريد أن تقول: الأخطاء والمخالفات، وليتك قلت المخالفات بدل السيِّئات، فتذكر: الأخطاء التي تخالف الكتاب والسنة، أما [القول] بأنه أساء بقوله: كذا وكذا .. ؛ فهذا ليس من أسلوب الدعوة، وهذا يختلف باختلاف المجالس، **فإن وجد مجالاً بأن يذكر [الحسنات] حسناً يفعل**[1]، ومن الممكن أن يذكر الحسنات فتضيع الفائدة بذكر الحسنات عن الحسنة الكبرى».

أقوال إمامنا العلامة ابن العثيمين...

ومنهم كذلك الشيخ محمد بن صالح العثيمين –رحمه الله- كما في لقاءات الباب المفتوح (ش/١٢٧) حيث قال:«قلنا: إن الإنسان إذا كان يريد أن يقوِّم الشخص من حيث هو، فالواجب أن يذكر المحاسن والمساوئ؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾،

(١) تأمّل هذا القيْدَ وقارِنه بما نقلَه شيخُنا عن الشيخ ابن باز –رحمه الله- .

ولهذا كان العلماء عندما يتكلمون عن حياة الرجل، يذكرون محاسنه، ومثالبه.

أما إذا كنتَ في معرِض الرد عليه فلا تذكر مَحاسنه؛ لِمَا ذكرنا -فيما سَمعتم في السؤال- أنك إذا ذكرت المَحاسن ضعُف جانب الرد عليه، وربما يُعجب الإنسان بما عنده من المحاسن ويترك الأخطاء جانباً.

هذا هو الطريق في ذكر محاسن الناس ومساوئهم.

ولكن؛ إذا تحدثتَ عنه في أي مجلس من المجالس فإن رأيتَ في ذكر محاسنه فائدة فلا بأس أن تذكرها[1]، وإن خفتَ من مضرة فلا تذكرها».

المعترض يشغِّب على الأئمة، والشيخ الحلبي يوافقهم الرأي...

فهذه أقوال أئمة العصر (ابن باز، والألباني، والعثيمين -رحمهم الله-) واضحة وصريحة بمشروعية ذكر حسنات المنقود -إذا اقتضت المصلحة ذلك-، وهو يتماشى مع ما قرره شيخنا من (استحسان) ذكر حسنات المردود عليه -إذا كان ذلك باب ترغيب له للرجوع إلى الحق، و(جواز) ذكر حسنات المردود عليه -عند الحاجة- ؛ فشيخنا -بحمد الله- لم يخرج عن طريقة أركان الدعوة السلفية الثلاث المعاصرين، **وإنما المعترض هو الذي خرج عن طريقتهم بتشنيعه على شيخنا موافقته لهؤلاء الكبار** ؛ وتصريحه بتخطئة الشيخ ابن باز -في هذه الجزئية-، وجهله بموافقة الشيخين (الألباني والعثيمين) له بما جعله ينسب إليهما -كذبًا- القول :«أنه في حال النقد لا تذكر حسنات المنتقد»؛ فهل الشيخان يريان ذلك -فعلاً- ؟!!

الشيخ ربيع يُوزان (!) في حال الترجمة ...

الوجه الثالث : إنّ من قواعد الشرع العدل في الأقوال ؛ ولهذا ذهب أهل العلم إلى أنه في حال الترجمة والتوثيق لا بد من ذكر ما للمترجم من حسنات وممادح، وما وقع فيه من زلات،

(١) وهذا هو كلامُ الشيخ ابن باز -نفسُه- !

وهذا من تمام معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾.

قال شيخ الإسلام في«مجموع الفتاوى» (٢٠/٨٣-٨٤) مخبرا عن حقيقة العدل في الأخبار :« وأما باب العدل فقد قال تعالى : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ وقال تعالى : ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء للهِّ﴾ الآية وقال : ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ للهِّ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ﴾ وقال : ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُم﴾ فهذا العدل والقسط في هذه المواضع هو الصدق المبين وضده الكذب والكتمان.

وذلك أن العدل : هو الذي يخبر بالأمر على ما هو عليه لا يزيد فيكون كاذبا ولا ينقص فيكون كاتمًا .

والخبر مطابق للمخبر ؛ كما تطابق الصورة العلمية والذهنية للحقيقة الخارجية، ويطابق اللفظ للعلم ويطابق الرسم للفظ .

فإذا كان العلم يعدل المعلوم لا يزيد ولا ينقص، والقول يعدل العلم لا يزيد ولا ينقص، والرسم يعدل القول : كان ذلك عدلًا، والقائم به قائم بالقسط، وشاهد بالقسط، وصاحبه ذو عدل .

ومن زاد فهو كاذب، ومن نقص فهو كاتم، ثم قد يكون عمدا، وقد يكون خطأ ؛ فتدبر هذا فإنه عظيم نافع جدًّا» .

ومن أكمل مَنْ قام بهذا العدل المسلمون من أهل العلم المشتغلين بكتابة التواريخ والسير والتراجم ؛ فكل من له أدنى اطلاع على صنيع أئمة الفنون المتقدمة ليعلم صدق ما قلنا، ولهذا قال الشيخ الألباني –رحمه الله- كما في شريط «مَن حامل راية الجرح والتعديل في العصر الحاضر»:«النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المنتقد ترجمة تاريخية؛ فهنا لا بد من ذكر ما يحسن[1] وما يقبح بما يتعلق بالمترجم من خيره ومن شره».

وقال في الفتوى نفسها:«إذا أردنا أن نترجم للرجل فنذكر محاسنه ومساويه».

(١) والعجبُ مِنْ إخْواننا (الغلاة) أنّهم يأْخذون مِنْ هذا الشّريط شيئًا (!!)، ويخالفون أشياءَ!!!

وذهب الشيخ محمد بن صالح العثيمين –رحمه الله- في «لقاءات الباب المفتوح» (ش ١٢١) إلى وجوب ذكر الحسنات والسيِّئات حال الترجمة ؛ فقال :«أما من أراد أن يقوِّم الرجل ويذكُر حياته، فالواجب أن يذكر حسناته وسيِّئاته».

وقال فيه –أيضاً-:«وأما إذا كنا نريد أن نتكلم عن حياته فالواجب أن يُذكر ما له وما عليه».

وقال فيه –كذلك-:«وأما الإنسان إذا كتب عن حياة شخص فيجب أن يقول العدل، ما له وما عليه».

بل هذا الشيخ ربيع –نفسه- يصرح كما في شريط «النقد منهج شرعي» بالقول :«إن الإنسان إذا كان يؤلِّفُ في سِيَرِ الناس فيذكر كلَّ ما هبَّ ودبَّ من سيرهم من خير وشر لأنهم يروون تاريخاً وسيرة؛ لكن إذا كان فقط نقد هذا الرجل تحذيراً من بدعته ومن ضلاله ومن شره أومن فسقه فلا يلزمك إلا أن تبيِّن موضع النقد ويكفي .

إذا كان إنسان يريد أن يذكر تاريخ شعب من الشعوب، أو أمَّة من الأمم، أو شخصية من الشخصيات يذكر كل ما ورد عنه وكل ما يتصل بحياته من خير وشر ، مسلم يهودي نصراني حتى الشيطان لما عرَّفوا به قال بعضهم : كان من الملائكة ثمَّ مسخه الله تبارك وتعالى فصار شيطاناً - يقولون هكذا -! فإذا كنت تؤرِّخ حدِّث عن الناس ولا حرج، يذكرون للناس حسنات وسيِّئات، وأنت حدِّث عن المسلمين والكفار حتى فرعون إذا ترجمتَ له وجدت في الترجمة خيراً وشراً فيذكرون في ترجمته.

أنا أقرأ -وأنا صغير- أن قارون أو أحد ولاته خرج يتجول في أنحاء مصر ويجمع منهم العشور والضرائب وكذا وكذا، فأتى بأموال لا أول لها ولا آخر، فقال له فرعون : من أين أتيت بهذه الأموال ؟! قال : جمعتها من الضرائب وكذا ، قال : ما ينبغي لربٍّ أن يأخذ من عبيده أرجعها إلى أهلها !

فنذكر هذا من حسناته ؛ فإذا كنت مؤرخاً اذكر كلَّ ما هبَّ ودبَّ من خير وشر».

فهذا الشيخ ربيع يجيز ذكر حسنات المسلم واليهودي والنصراني -بل حتى فرعون والشيطان في حال الترجمة- (!!).

فهل الذي يمنع من ذكر الحسنات حالَ الترجمةِ قد وافق من تقدم ذكرهم من أهل العلم أم خالفهم ؟

وهل ذكر حسنات اليهود والنصارى وفرعون والشيطان ؛ يدخل ضمن باب ذكر حسنات أهل البدع والاهواء –حال الترجمة- أم هو خارج عنه ؟!!- .

العلماء يوجبون الموازنة في حال التقويم وشيخنا الحلبي يوافقهم...

الوجه الرابع : ذهب أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين إلى أنه في حال التقويم فلا بد من ذكر ما للرجل وما عليه للموازنة بينهما، ومعرفة حاله الراجح كما قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢٠٢/٢) :«وإذا اجتمع في أخبار رجل واحد معان مختلفة من المحاسن والمناقب والمطاعن والمثالب **وجب كتب الجميع ونقله وذكر الكل ونشره** ؛ لما اخبرني محمد بن الحسين أنا دعلج أنا أحمد بن علي الأبار نا علي بن ميمون الرقي العطار نا مخلد بن حسين عن هشام عن ابن سيرين قال : (ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه) .

ثم حكى عن الشعبي قوله : (كانت العرب تقول : إذا كانت محاسن الرجل تغلب مساوئه فذاكم الرجل الكامل، وإذا كانا متقاربين فذاكم المتماسك، وإذا كانت المساوئ أكثر من المحاسن فذلكم المتهتك)» .

وقال أبو يعلى القزويني في كتاب «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (ص ٤٠٨):«ويحتاج في هذا الأمر إلى الديانة والإتقان والحفظ ومعرفة الرجال ومعرفة الترتيب ويكتب ما له وما عليه، ثم يتأمل في الرجال؛ فيميز بين الصحيح والسقيم، ثم يعرف التواريخ وعمر العلماء حتى يعرف من أدرك ممن لم يدرك ويعرف التدليس للشيوخ».

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين –رحمه الله- في«لقاءات الباب المفتوح» (ش ١٢١):«أما من أراد أن يقوِّم الرجل ويذكُر حياته، فالواجب أن يذكر حسناته وسيِّئاته».

وقال –أيضاً- في «لقاء الباب المفتوح» (ص ٦٧) :«كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى فإنه لا يخلو من زلل، سواءً كان سببه الجهل أو الغفلة، أو غير ذلك؛ لكن المنصف كما قال ابن رجب (رحمه الله) في خطبة كتابه: القواعد: (المنصف من اغتفر قليلَ خطأِ المرء في كثير صوابه) ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيهاً بالنساء ؛ فإن المرأة إذا أحسنت إليها الدهر كله ثم رأت منك سيِّئة قالت: لَمْ أرَ خيراً قط! **ولا أحد من الرجال يحب أن يكون بهذه المثابة -أي: بمثابة الأنثى-** يأخذ الزلة الواحدة ويغفل عن الحسنات الكثيرة...

عندما نريد أن نقوِّم الشخص يجب أن نذكر المحاسن والمساوئ؛ لأن هذا هو الميزان العدل[١]... .

فمن أراد أن يتكلم عن شخص على وجه التقويم فالواجب عليه أن يذكر محاسنه ومساوئه -هذا إذا اقتضت المصلحة ذلك-، وإلا فالكف عن مساوئ المسلمين هو الخير».

وترجم –رحمه الله- هذا التأصيل منه بالفعل فقال في «لقاء الباب المفتوح» (ش ٦) في معرض تقويمه للأشاعرة :«الأشاعرة من أهل السنة والجماعة فيما وافقوا فيه أهل السنة والجماعة ، وهم مخالفون لأهل السنة والجماعة في باب الصفات؛ لأنهم لا يثبتون من صفات الله إلا سبع صفات، ومع هذا لا يثبتونها على الوجه الذي أثبتها عليه أهل السنة ، فلا ينبغي أن نقول : هم من أهل السنة على الإطلاق، ولا أن ننفي عنهم كونهم من أهل السنة على الإطلاق، بل نقول : هم من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة ، وهم مخالفون لـ أهل السنة فيما خالفوا فيه أهل السنة .

---

(١) وعكسهُ : الظلم .

فالتفصيل هو الذي يكون به الحق، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام:١٥٢]، فإخراجهم من أهل السنة مطلقاً ليس من العدل، وإدخالهم في أهل السنة بالإطلاق ليس من العدل أيضاً، والواجب أن يعطى كل ذي حقٍ حقه».

فمن لم يقف على ما للرجل واكتفى بما عليه جَرَحَهُ -ولا بد- .

ومن لم يقف على ما عليه واكتفى بما له مَدَحَهُ -قطعًا- .

ومن وَقَفَ على الأمرين ووازن بينهما علم الراجح من حال من يراد تقويمه !

فهذا الشيخ ابن عثيمين، ومن قبله أبو يعلى القزويني، ومن قبلهما الخطيب البغدادي كلهم نصوا صراحة على مشروعية بل وجوب ذكر الحسنات والسيِّئات حال التقويم .

وشيخنا على اختيارهم سائر، والمعترض لم ينقل لنا من قال -من أهل العلم المعتبرين- بعدم اعتبار ذكر الحسنات والسيِّئات حال التقويم ؛ فهل علمنا :

من هو المخالف للعلماء -واقعًا- ؟!

وشيخنا على فرض أنه كان مخطئا في تبنيه لقول هؤلاء الأعلام بوجوب ذكر الحسنات والسيِّئات حال التقويم ؛ فعذره أنه مسبوقٌ بهم[1] ؛ فما وجه التشنيع عليه دونهم ؟!!

لكن لو كان شيخنا مصيبا في ترجيحه -كما نتبناه- فما عذر المعترض في مخالفته لأقوال هؤلاء الأعلام، وهو لا يُعرف له موافقاً من أهل العلم المعتبرين على إبطاله لقول أولئك؟

المصلحة قد تقتضي العمل بالموازنة...

الوجه الخامس : إن مما هو من عدل الشريعة : **الإخبار عن المخالفين بما قام فيهم من أحوال موجبة للمدح -عند قيام المقتضى لذلك-**، والقاعدة في هذا الباب ما قاله شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (١ /٥٤٧) :«أهل السنة يخبرون بالواقع ويأمرون بالواجب ؛ فيشهدون بما وقع ويأمرون بما أمر الله ورسوله».

ومن هذا الباب قوله ﷺ في صفة الخوارج من حديث علي بن أبي طالب:«يَخرجُ قوم من

---

(١) مع أنَّ الأمر ليس كذلك !

أمُتَّي ، يقرؤون القرُآنَ ، ليس قراءتكُم إلى قِراءتهم بشيء ، ولا صلاتكُم إلى صلاتهم بشيء ، ولا صيامُكم إلى صيامهم بشيء ، يقرؤون القرآنَ يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا تُجاوِزُ صلاتُهم تراقيَهمُ ، يَمْرُقُون من الإسلام كما يمرُق السَّهم من الرَّمِيَّة ، لو يعلم الجيشُ الذين يصيبونهم ما قُضِيَ لهم على لسان نبيهم ﷺ لنَكَلُوا عن العمل» .

قال الشيخ العباد في «شرحه على سنن أبي داود» (ش ٥١٢) :«قوله: [(يقولون من قول خير البرية)]. هذا يوضح معنى ما سبق فيما تقدم من الأحاديث: (يحسنون القيل ويسيِّئون الفعل)، فهم يتكلمون كلاماً حسناً أو كلاماً جميلاً، وهو أن عندهم اشتغالاً بالقرآن، وعناية بالقرآن، ولكن حصل لهم الانحراف عن فهم القرآن، فصاروا بلاء على أهل الإسلام وحرباً لأهل الإسلام» .

فهو ﷺ ذكر بعض محاسنهم لبيان أنها لا تنفعهم بسبب انحرافهم عن الإسلام ومروقهم منه .

ومن هذا الباب حديث محمد بن جُبَير في «صحيح البخاري» عن أبيه -رضي الله عنه- : أن النبيَّ ﷺ قال في أسارى بدر :«لو كان المُطعِم بن عدي حيًّا ثمّ كلّمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له».

قلت : فهذا مدح واضح وثناء على المُطْعِم بن عدي الذي مات مشركًا، جراء مواقفه من الإيجابية من النبيﷺ كما قال العلامة العيني في «عمدة القاري» (١٥/٦٢) :«كان قد أحسن السعي في نقض الصحيفة التي كتبها قريش في أن لا يبايعوا الهاشميةَ والمطّلِبيَّةَ ولا يناكحوهم وحصروهم في الشِّعْب ثلاث سنين فأراد النبيُّ أن يكافيه .

وقيل: لما مات أبو طالب وخديجة خرج رسول الله إلى الطائف فلم يلق عندهم خيرًا ورجع إلى مكة في جوار المطْعِم» .

ومنه –أيضاً- حديث أم هانئ في الطبراني –الكبير- وحسنه إمامنا الألباني في صحيح الجامع : أن رسول الله ﷺ عدّد فضائل قريش فقال:«فضّل اللهُ قريشًا بسبع خصال لم يعطها أحد قبلهم ولا يعطاها أحد بعدهم: فضل الله قريشًا أني منهم، وأن النبوة فيهم، وأن الحجابة فيهم، وأن السقاية فيهم، ونصرهم على الفيل، وعبدوا الله عشر سنين لا يعبده غيرهم، وأنزل

الله فيهم سورة من القرآن لم يُذكر فيها أحدٌ غيرهم (لإيلاف قريش)» .

وبعضُ هذه الخصال كانت –حصراً- لقريش في حال كفرهم وشركهم بالله كنصرة الله لهم عام الفيل، ونزول سورة [لإيلاف قرش] فيهم حال شركهم .

فهذان النصّان ذَكَر فيهما النبيُّ ﷺ بعض ممادح أهل الشرك لمصلحة اقتضت ذلك .

وعلى هذا النهج سار أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام الذي قال في كلام جامع ماتع كما في «مجموع الفتاوى» (٤/١١-١٤) :«وكذلك المسائل الاعتقادية الخبرية ؛ لم ينبل أحد من الطوائف ورءوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسنة :

فالمعتزلة أولاً -وهم فرسان الكلام- إنما يُحمَدُون ويَعظُمُونَ عند أتباعهم وعند من يُغْضي عن مساوئهم لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث، وردهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السنة والحديث: من إمامة الخلفاء وعدالة الصحابة وقبول الأخبار وتحريف الكلم عن مواضعه والغلو في علي -ونحو ذلك- .

وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يَرْجُحُونَ على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة ونحو ذلك .

وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير علي وعثمان وغيرهما وما كفّروا به المسلمين من الذنوب .

ويُستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة من إدخال الواجبات في الإيمان، ولهذا قالوا بالمنزلة وإن لم يهتدوا إلى السنة المحضة .

وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل الكُّلَّابية والكَرّامية والأشعرية إنما قُبِلوا واتُّبِعوا واستُحمِدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع وصفاته وإثبات النبوة والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم .

وكذلك استُحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة ؛ والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة.

فحسناتهم نوعان:

إما موافقة أهل السنة والحديث .

وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم .

ولم يتّبع أحدٌ مذهبَ الأشعري ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كليهما، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له بذلك. فالمصنّفُ في مناقبه، الدّافع للطعن واللعن عنه -كالبيهقي، والقشيري أبي القاسم ، وابن عساكر الدمشقي- إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث أو بما رده من أقوال مخالفيهم -لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين-، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لألحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك كشيخه الأول (أبي علي)؛ وولده (أبي هاشم)، لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات ؛ والقدر والإمامة ؛ والفضائل والشفاعة والحوض والصراط والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية ؛ والرافضة والجهمية وبيان تناقضهم: ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك ؛ ويعرف له حقه وقدره[١] (قد جعل الله لكل شيء قدرًا) وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والأتباع ما صار .

لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله: هي من جنس المجاهد المنتصر .

فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقولُ:« الذَّبُّ عن السّنّة أفضل من الجهاد»، والمجاهد قد يكون عدلا في سياسته وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبيّ ﷺ:«إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم».

ولهذا مضت السنة بأن يغزى مع كل أمير بَرّا كان أو فاجِرًا، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا؛ ووجه شكره: نصره للسنة والدين ؛ فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه .

فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة

(١) أين حقُّ أهل السنة المحضة -اليوم- لّما خالفوا في بعضِ الاجتهاديّات بعضَ الشّيوخ ؟!

إنّه الظلم ...

رسوله وشرعه من جميع الأصناف ؛ إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره ، وهذا هو السنة ؛ فالخير كله - باتفاق الأمة - هو فيما جاء به الرسول ﷺ ».

وهذا هو عدل أهل السنة وإنصافهم وإخبارهم بالحق وحكمهم بمقتضاه، فقد روى الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٠/ ٢٦١) عن يعقوب بن يوسف المُطَّوِّعي قال:«كان عبد الرحمن بن صالح الأزدي رافضيًّا وكان يغشى أحمد بن حنبل فيقربه ويدنيه ؛ فقيل له: يا أبا عبد الله عبد الرحمن رافضي !! فقال: سبحان الله ! رجل أحب قوما من أهل بيت النبي ﷺ نقول له لا تحبهم !، هو ثقة».

وها هو كذلك –رحمه الله- يثني على إبراهيم بن طهمان مع أنه مرجئ جَلْد، فقال أبو زرعة كما في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢١٣) :« كنت عند أحمد بن حنبل ؛ فذكر إبراهيم بن طهمان -وكان متكئًا من علة- فجلس وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ» .

ووثّق –رحمه الله- من كان يقول بالقدر ما لم يتكلم فيه، كما في «العلل ومعرفة الرجال»(٣/ ٢٦٠) :«قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: سيف اختلفوا فيه ، ابن سليمان ، أو ابن أبي سليمان ، ثقة ، زكريا بن إسحاق ثقة ، شبل ثقة ، هؤلاء ما أقربهم ، سيف ، وزكريا ، وشبل ، وإبراهيم بن نافع، ثقة ، أصحاب ابن أبي نجيح قدَرِية عامتهم ، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام[1] ، إلا أن يكون شبل ، لا أدري» .

رأي شيخ الإسلام في بعض العلماء...

ومن ذلك ثناء شيخ الإسلام على ما قام به بعض علماء أهل الكلام من جهود في الرد على الباطنية، كما هو بيِّن في قوله –رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٩/ ١٣٤) :«وقد صنف المسلمون في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كتبًا كبارًا وصغارًا، وجاهدوهم باللسان واليد إذ كانوا بذلك أحق من اليهود والنصارى، ولو لم يكن إلا كتاب «كشف الأسرار وهتك

---

(١) حتى أهل البدع عنده –رحمه الله- متفاوتون ؛ لا أبيض أو أسود –فقط- !

الأستار» للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب، وكتاب عبد الجبار بن أحمد، وكتاب أبي حامد الغزالي، وكلام أبي إسحاق، وكلام ابن فُورَك، والقاضي أبي يعلى، والشهرستاني، وغير هذا مما يطول وصفه».

وقال –رحمه الله- في ابن جِنّي المعتزلي كما في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٨٦) :«فهذا الكلام لا يقوله من يتصور ما يقول، وابن جني له فضيلة وذكاء ؛ وغوص على المعاني الدقيقة في سر الصناعة والخصائص وإعراب القرآن وغير ذلك ؛ فهذا الكلام إن كان لم يقله فهو أشبه بفضيلته، وإذا قاله فالفاضل قد يقول ما لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس».

ويقول –رحمه الله- في وصف أبي حامد الغزالي الأشعري المتصوف المتفلسف كما في «مجموع الفتاوى» (٤/٦٣) :«له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك مع الزهد والعبادة وحسن القصد وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك».

وقال فيه –أيضاً- كما في «مجموع الفتاوى» (٤/٧٢) :«أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة».

وقال في ابن حزم الظاهري المعطل لصفات رب العالمين في «مجموع الفتاوى» (٤/١٨-١٩) :«وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، وإنما يستحمد بموافقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قول في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يستحمد فيه بموافقة السنة والحديث؛ لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف، وأئمة الحديث[1]، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن الكريم وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولو في بعض ذلك.

لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقةً للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في

(١) والحمدّ لله أننا –ومشايخنا- كذلك ؛ دون هذه المخالفات –كبيرها وصغيرها-.

مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك؛ فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى .

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهرٍ لا باطنَ له كما نفى المعاني في الأمر والنهي، والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب . مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر . وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر ؛ ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره . فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح . وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء».

وقال –رحمه الله- في موضع آخر واصفًا هؤلاء المتكلمين بعلماء الإسلام مادحًا بعضَ كتبهم ومصنفاتهم كما في «مجموع الفتاوى» (١٢٩/٣٥) :«صنف العلماء في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم».

وقال في بيان حال أهل الكلام كما في «مجموع الفتاوى» (١١٩/٥) :«أوتوا ذكاء وما أوتوا زكاء، وأعطوا فهومًا وما أعطوا علومًا، وأعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدةً ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآَيَاتِ اللهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦] ».

ويقول في «درء تعارض العقل والنقل» (١٥٦/١) مبينًا حال المنحرفين في باب الصفات إثباتًا ونفيًا:«وكل من طائفتي النفي والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ما هم متميزون به على كثير من الناس».

وقال مبينا حال بعض الفلاسفة كما «مجموع الفتاوى» (٣٧/٩) :«والقوم وإن كان لهم ذكاء وفطنة ؛ وفيهم زهد وأخلاق - فهذا القدر لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب إلا بالأصول المتقدمة: من الإيمان بالله وتوحيده وإخلاص عبادته ؛ والإيمان برسله واليوم

الآخر؛ والعمل الصالح، وإنما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن وقوة الإرادة ؛ فالذي يؤتى فضائل علمية وإرادية بدون هذه الأصول يكون بمنزلة من يؤتى قوة في جسمه وبدنه بدون هذه الأصول».

بل وقال في اليهود والنصارى كما في «الجواب الصحيح» (١٠٢/٣) :«والنصارى لهم عبادات وأخلاق بلا علم ومعرفة ولا ذكاء واليهود لهم ذكاء وعلم ومعرفة بلا عبادات ولا أخلاق حسنة، والمسلمون جمعوا بين العلم النافع والعمل الصالح بين الزكاء والذكاء ؛ فإن الله أرسل رسوله بالهدى ودين الحق».

ومن هذا القبيل -أيضاً- ثناء الشيخ ابن عثيمين على جماعة التبليغ -في المملكة العربية السعودية- لما لهم من تأثير دعوي كبير، كما جاء في معرض جوابه على السؤال التالي في «لقاء الباب المفتوح» (ش ١٠) : «السؤال: فضيلة الشيخ: جماعة الدعوة الذين يخرجون ثلاثة أيام، وهم جماعة التبليغ والدعوة، المهم -يا شيخ- أني بدأت الالتزام قريباً، ومضطرب في هذا الأمر، هناك بعض الشباب من الإخوان يقول: لا تتبع هذه الجماعة، وهناك بعض العلماء في المدينة نصحني بالخروج معها، فما رأي فضيلتكم؟

الجواب: الغالب أن كل المسائل يكون الناس فيها طرفين ووسطاً:

فمن الناس من يثني على هؤلاء كثيراً، وينصح بالخروج معهم .

ومنهم من يذمهم ذماً كبيراً، ويحذر منهم كما يحذر من الأسد .

ومنهم متوسط، وأنا أرى أن الجماعة فيهم خير، وفيهم دعوة، ولهم تأثير لم ينله أحد من الدعاة، تأثيرهم واضح، كم من فاسق هداه الله! وكم من كافر آمن! ثم إنه من طبائعهم التواضع والخلق والإيثار، ولا يوجد في الكثيرين، ومن يقول: إنهم ليس عندهم علم حديث أو من علم السلف أو ما أشبه ذلك؟ هم أهل خير ولا شك»[1].

فهل صنيع من تقدم من أهل العلم : خارج مخرج التسامح -كما يدعيه المعترض ؛ بغير بينة- أم خارج مخرج التأصيل، أو دال على تأصيل الحق الذي يعتقدونَهُ في هذا الباب ؟!!

---

(١) وللشيخ -رحمه الله- فتوى -بعدُ- في نقدهم، والتّحذيرِ منهم .

وما تقدم من أوجه كفيل لوحده بإبطال ما ألمح إليه المعترض من أنه لا (منافذ إلى ذكر محاسن أهل البدع)[1]؛ والله وحده العاصمُ!

(١) مع البراءة منهم، وعدم تعظيمهم !!
لكنَّ المسألة علمية محضة ...

الفصل السادس:

تهمةُ الطّعن في السّلفيين خواصِّهم وعوامِّهم عند (المعترض)!!

(من الحلقة الخامسة إلى الحادية عشرة)

خصّصَ الطّاعنُ سبعَ حلْقاتٍ –مِنْ الخامسةِ إلى الحاديةَ عشْرةَ- يتّهمُ فيها شيخَنا بأنّه يطعنُ في العلماء والسّلفيين –عامّة- ويستهزئُ بهم؛ هكَذا أمامَ مَنْ يقرأُ ويسمَعُ ظنًّا منه بأنّ العناوينَ الكبيرةَ التي تأتِي على طريقةِ المسوّقِين للمنتوجاتِ قدْ تَنطِلي على طلاّبِ العلْمِ النّبويِّ!

وهي حماقةُ الكُتّابِ الذينَ لا يعرِفون وزْنَ مَا يكتبون؛ كيفَ لهم ذلكَ؟! وَهُمْ أقلُّ مِنْ تِبْنةٍ في لِبْنةٍ!!

والعَجبُ أنَّ مثلَ هؤلاءِ الذينَ يُلْقونَ الكَلامَ على عواهنه ويختِمون عليه ختمَ المصادرةِ: (السّلفيَّ!) ليصدّوا عبادَ الله عنِ الحقِّ ؛ يعتقدونَ بأنَّ السّاكتَ عنْ حقّه ضعيفٌ لا يَمْلكُ مَا يُمكّنه مِنْ دَفْع هذا الظلمِ.

وَالواقعُ أنَّ الذِي ارتَضعَ ثُدِيّ الكرَمِ ليسَ كغيره؛ واللبيبُ تَكفيه الإشارةُ !!

ونزيدُه مِنْ قولِ شيخِ الإسلام عنْ أصناف النّاس –إنارةً- :« ولهذا كانَ النّاسُ أربعةَ أصنافٍ:

مَنْ يعملُ لله بشجاعةٍ وبسماحةٍ؛ فهؤلاء هُمْ المؤمنونَ المستحقّون للجنّة.

ومَنْ يعملُ لغير الله بشجاعةٍ وسماحةٍ؛ فهذا ينتفعُ بذلك في الدنيا، وليسَ له في الآخرةِ مِنْ خلاقٍ.

ومَنْ يعملُ لله لكنْ بلا شجاعةٍ ولا سماحةٍ؛ فهذَا فيه مِنَ النّفاق ونقصِ الإيمان بقدر ذلك.

ومَنْ لا يعملُ لله ولا فيهِ شجاعةٌ ولا سماحةٌ؛ فهذا ليس له دنيا ولا آخرة»[١].

ودائمًا نقولها كما قالها أئمّتُنا: (مَن حُرِم الأصول حُرِم الوصول)؛ فهذَا الكاتبُ ومَنْ وافَقَه -عامدًا- لم يُتْقِنُوا الأصولَ ولم يهتدُوا إليها؛ لِذلك تجدُهم يتخبّطون في كلام مَاله ثَعْدٌ ولا مَعْدٌ؛ وَلولاَ مَا ارْتكزُوا عليه مِنْ شخوصٍ معنوية لها ذِيْعٌ وصِيْتٌ(!) لاجترَفتْهم بليّةُ أقلامِهم مِنْ أوّلِ حرْفٍ؛ ولكنّ (الله يدافع عن الذين آمنوا)، الذين (إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلامًا)؛ والحقّ حينما يضربُ بجيرانه ويعودُ السّهمُ إلى النّزَعَة؛ فَحينئذٍ(سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)!!

ومَنْ يدري ؟! لعلّ حالَهم سيأتي على قولِ العرب: نَاوَصَ الجرّةَ ثم سالمها!! (وما ذلك على الله بعزيز) !

وقبلَ أن نبدأَ في دحضِ شُبهة المتهورين؛ سنستعرضُ مقتطفاتٍ مِنْ كلامِ شيخِنا مِنْ كتابه لنرَى هل تُهمةُ الطعنِ واقعةٌ حقاً أم هي منقلبةٌ على أصحابها؟!

ولنْ نطيلَ في هذا النّقلِ فغرضُنا هو الإشارةُ إلى أسلوبِ شيخِنا (صاحبِ الكتاب) عندمَا ينقلُ أو يعلّق على كلام العلماء؛ ولستُ بعملي هذا أقفُ مَوقفَ الذي يحاول إقناعَ الناس بعلمِ وخُلق شيخِنا[٢]؛ وإنّما مِنْ باب الإلزامِ والإلجامِ لمن كانَ حالُه حالَ جِلْفٍ يلتقط الحصى مِنْ هُنَا وَهُناك!!

مقتطفات أدبيات سلفيات...

فإلى بعضِ أقوال شيخنا -أعزه الله- وهو يستشهدُ بأقوال العلماء-:

مِنْ (فاتحة القول) (ص ٥): « قال **الإمام** ابن قتيبة ...».

---

(١) «الاستقامة»(٢/ ٢٨٥).

(٢) انظُرْ كتابَ «قرة عيون السلفيين» لأخينا الفاضلِ عليٍّ أبو هنية؛ ففيه ما يغني، وماذا بعد الحقّ إلا الضلال! ثمّ عرِّج -بارك الله فيك- على «الجواب الإعلانيّ» لأخينا الفاضل أبي طلحة عمر بن إبراهيم؛ لتكتمل الحلقة..!!

ثم ثنّى بخطبة الحاجة مُقِرًّا بأنَّ **خيرَ الهدْيِ هدْيُ محمّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ....**

وفي (ص ٨ حاشية ١): «من عناوين **الشيخ ربيع بن هادي –حفظه الله-**...».

ثمّ في حاشية (٢) : «قال **شيخ الإسلام –رحمه الله-**...».

وفي (ص ١٣):« فقدْ قلتُ –مشيرًا إلى واقعِ بعضِ **إخواننا** السلفيين-...».

وقبلها في (ص ١٢ حاشية ١):«وذلك فينا نحن –دعاة منهج السلف الحق، وأصحاب العقيدة السلفية الصحيحة- (لا عموم المسلمين)؛ فضلاً عن أهل البدع والمبتدعين –من (سروريين) و(قطبيين) و(تكفيريين) و..و..و..-».

وبعدها في (ص ١٥): «قال **الإمام** ابن قيم الجوزية ...».

وفي (ص ١٦):«وكل التعليقات والحواشي بقلمي، إلا ما كان مختوما بكلمة (منه)، فهي لصاحب النصيحة –وفقه الله، وسدد خطاه-...».

وفي (ص ١٧):« ...قال **الإمام الشافعي**...كما **قال الحافظ السخاوي**...».

وفي نفس الصفحة:«فإياك إياك –أخي السلفي الموفَّق- أن تدفع كتابي هذا –في نقوله، وأصوله، وفصوله- بشهب ظنونك ؛ وأوهامك، وتخرصاتك؛ فتقول: قصدتَ فلانًا!

أوْ:

أردت كيت وكيت!

أو:

قصْدك كذا وكذا!!

...فهذه -وربك- صنعة البطالين؛ ولكنْ:

-ماوجدت فيه من حقّ أصابك؛ فافرح به، وادع لكاتبه.

-وماوجدت فيه غير ذلك –ولا بدّ واجد-؛ فادع لكاتبه، وأد حقّ النصح والنصيحة..».

وفي (ص ٢٦):«قال **العَلاّمة الباجي**...».

وفي ص(٣١):«ولنكرر مع **شيخنا الوالد**، العلامة الإمام محمد ناصر الدين الألباني -تغمّدُه اللهُ برحمته-...».

وفي (ص ٣٦):«وفي رسالة «قواعد القواعد» **لفضيلة الأخ الصديق** معالي العلامة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -نفع الله به-..»...

موارد كتاب شيخنا...

وَلوأردنا استقصاءَ هذا الجنسِ مِنَ الكلامِ لنقَلْنا الكتابَ كلَّه؛ ولكنْ...وَليزدادَ الذين آمنوا إيماناً ولا يرتابَ الذين قرؤُوا الكتابَ أو حكَمُوا عليه دونَ أن يَقْرؤُوه -وكثيرٌ هم!-؛ أنقلُ -للمسترشد- مِنْ مقالٍ لشيخِنا نُشِرَ في منتدَى (كلِّ السّلفيين) -على شبكة الإنترنت- وهو المشرف العامُّ عليه- يبيّنُ فيه مواردَ كتابِه أهي سلفيّةٌ أم جاءَتْ على تُهمةِ الإخْوةِ(!) مِنَ المتربّصينَ! -هداهُم الله- :

«**وَهَاكُم**- أحبَّتِي فِي الله، وكذا (**المُتربِّصِين**)!مِن إخِوانِنا!- مَسْرَداً فيهِ مواردُ كِتابي «مَنْهَج السَّلفِ الصَّالِح- »جميعاً..- مِن الوحيِ المَنْصُوص، وقالاَتِ الشُّخُوصِ وَ«هُم القَوْمُ؛ لا يَشْقَى جليسُهُم»:

أولاً: آيات قرآنية كريمة:

ص ٧ ثلاث مرات ، ٩ ، ١٠ ، ١١ مرتين ، ١٨ مرتين ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ مرتين ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٦ مرتين ، ١٠١ خمس مرات ، ١١٧ مرتين ، ١١٨ ثلاث مرات ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ مرتين ، ١٢٩ مرتين ، ١٣٢ مرتين ، ١٣٤ مرتين ، ١٣٥ مرتين ، ١٣٦ مرتين ، ١٤٦ ، ١٤٧ مرتين ، ١٤٨ مرتين ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٨٣مرتين ، ١٨٥ مرتين ، ١٨٦ ، ١٩٥، ١٩٩ ، ٢٠٢ مرتين ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ مرتين ، ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣مرتين ، ٢٥٤ ثلاث مرات ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨مرتين ، ٢٨٩ ، ٢٩١ مرتين ، ٢٩٩ مرتين ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ مرتين ، ٣١١ أربع مرات ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٨..

ثانياً : أحاديث نبوية شريفة:

ص ١٠ ، ١١ مرتين ، ٢٠ ثلاث مرات ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ١١٦مرتين ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ثلاث مرات ، ١٥٣ ، ١٦٠ ثلاث مرات ، ١٦١ ، ١٦٧، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣مرتين ، ٢٤٨ ، ٢٥٨، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠مرتين ، ٣٠١ مرتين ، ٣٠٢ مرتين ، ٣٠٣ مرتين ، ٣١٥ ثلاث مرات ...

ثالثاً : آثار أئمة السلف الصالح:

الشافعي ١٧ و٤٢ و٢٢٨ و٢٣٥ و٢٥٤ و٢٥٧ مرتين ، ابن عباس ٢٥ و١٣٤ ، مالك ٥٣ و٧٨ و١٠٣ و١٧٧ و٢٥٥ و٢٥٧ ، ابن معين ٦١ و٧١ و٩٢ و٢٠١ ، ابن المديني ٦٣ و١٩٩ و٩٢ ، عمر ٩٦ و١٢٢ ، مسلمة بن علي ١٠٤ ، النسائي ١٠٤ و٣٠٣ ، شعبة ١٠٦ و١٩٧ و٢٢١ ، ابن خزيمة ١٠٧ و٣٠٣ ، ابن الشِّخير ١٢٩ ، سفيان بن حسين ١٣٤ ، قتادة ١٥٠ ، جعفر بن محمد ١٥٣ ، ابن سيرين ١٥٣ ، أبو قلابة ١٥٣ ، حمدون القصّار ١٥٤ ، عبد الله بن محمد بن منازل ١٥٤ ، عبد الله بن عون ١٥٥ ، بكر بن عبد الله المزني١٥٥ ، الفضيل بن عياض ١٥٦ ، الحسن البصري ١٧١ ، كعب بن مالك ١٨٤ ، عمرو بن العاص١٩٩ ، ابن المسيّب ٢٠٨ ، ابن أبي مليكة ٢٠٩ ، الثوري ٢٢١ ، الليث ٢٥٢ ، أبو بكر الصدّيق ٢٥٦ ، أبو حنيفة ٢٥٦ ، أبو يوسف القاضي ٢٥٦ ، الشعبي ٢٦٥ ، ابن مسعود ٢٧٦ ، مجاهد ٢٨١ ، مطرّف ٢٩٠..

رابعاً : ابن تيميّة:

ص٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥مرتين ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٤٩ مرتين ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٧ ثلاث مرات ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨مرتين ، ١٠١ ، ١٠٢ ثلاث مرات ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٦٠مرتين ، ١٦١ ثلاث مرات ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ مرتين ، ١٧٣ مرتين ، ١٧٤ ، ١٧٥ أربع مرات ، ١٧٨ ، ١٨٥ أربع مرات ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤١مرتين ، ٢٤٢ مرتين ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ،

٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ مرتين ، ٢٨٧ مرتين ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ مرتين ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ مرتين ، ٣٠٩ ، ٣١٠..

خامساً : ابن القيّم:

ص ١٥ ، ٣٣ ،٤٩ ، ٥٠مرتين ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ثلاث مرات ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٩ مرتين ، ١٨٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ثلاث مرات ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ مرتين ، ٢٦٥ مرتين ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ مرتين ، ٣٠٨ مرتين..

سادساً : أحمد بن حنبل:

ص ٢٨ ، ٢٩ ،٤٢ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٩٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ثلاث مرات ، ٣٠٣..

سابعاً : ابن باز:

ص ٢٥ ، ٢٩ ،٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٨٣ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥مرتين ، ٢٤٩ ، ٣٠٩ ..

ثامناً : الألباني:

ص ٢٠ مرتين ،٣١ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩مرتين ، ٦٤ ، ٦٨ مرتين ، ٧٣ ، ٧٧ مرتين ، ٧٨ مرتين ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٦ ، ١٢٠ ،١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥٢مرتين ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١ ٧٩مرتين ،١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠أربع مرات ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ، ٣٠٣ مرتين ، ٣١٥مرتين..

تاسعاً : ابن عثيمين:

ص ٣٩ ، ٤٣ ثلاث مرات ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٤٤ ، ١٦٠ ، ٢٤٣..

عاشراً : ربيع بن هادي:

أحد عشر : علماء آخرون:

السيف ٢٤٥ ، الحكمي ٢٤٦ ، ابن العلاء ٢٥١ ، الفاكهاني ٢٥١ ، الثعالبي ٢٥٥ ، ابن دقيق العيد ٢٦٣ و٢٦٤ ، ابن شاكر الكتبي ٢٦٤ ، ابن بطَّال ٢٦٦ ، ابن السبكي ٢٨٠ و٣٠٣ و٣٠٤ ، ابن سعد ٢٩٠ ، أحمد بن صالح الزهراني ٣٠١ ، ابن المحب ٣٠٢ ، تمالت الجزائري ٣٠٢ ، أحمد ٣٠٣ ، المناوي ٣٠٥ ، ابن شيخ الحزامين ٣٠٦ ، محمود شاكر ٣٠٧ ، ابن عقيل ٣١١ و٣١٣ ، عبد الرحمن آل الشيخ ٣١٣ ، الرحيلي ٣١٤ ، هنّاد ٣١٥ ، أبو داود ٣٠٣ ..

اثنا عشر : نقول مُهمَلة بدون اسم :

ص ١٢ ، ٤٩، ٥٦ ، ٦٢، ٢٥٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ثلاث مرات ، ٣٠٥ ..

ثلاثة عشر : أشعار:

ص ١٠ ،١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧مرتين ، ١٥٣ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ٢٠٥ ، ٢١٠مرتين ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ،٢٦٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩٧مرتين ، ٣٠٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ مرتين..

أربعة عشر: بعض النّاس : (!)

ص ٢١ ، ٢٣ ، ٣٢ مرتين ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٧٢ مرتين ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣..».

هَذِه هي المواردُ التي اعتمدَها شيخُنا في صناعةِ كِتابِه؛ ومَنْ يعترضُ علينا بقوله:

كلامٌ حقٌّ يُراد به بَاطلٌ...!!

نقولُ له: أخرجْ لَنا هذا الباطلَ الذي قرأتَه مِنْ بين سطورِ الحقِّ؟!!

أم أنَّ الحقَّ عندك هو غيرُ الحقّ الذي نعرِفه؟!

أم أنّ الباطلَ عندَك هو غيرُ الباطل الذي نعرِفه؟!

أم أنَّ الطّعنَ عندك هو غيرُ الطعنِ الذي نعرِفه؟!

ومِنْ خلالِ مناقشةِ المعترِضين المتربّصين لمقالاتِهم حَول تُهمةِ الطّعنِ في العُلَماء، سَنُوَضِّح بالبرهان بأنّ مصطلحات (الحقّ) و(الباطل) و(الطعن) فُهِّموها -وفَهِمُوهَا وأَفْهَمُوها غيرَهم- خَلافَ لُغةِ العَرَبِ والشَّرْعِ!!

من هم العلماء عند المتربصين...؟!

ثمّ إنَّ المتربصين ولِفَرطِ جهلِهم بمعنى العِلْم والعلماء حَصرُوا العلماء السّلفيين الذين بهم اتّهموا شيخَنَا الحلبيَّ بأنه يطعن في السّلفية وعلمائها حتّى وصلَوا إلى الصّحابةِ ولوْلا البقيّة الباقية مِنَ الحياءِ –ومِنْ قلّتِه- لاتّهموه في أمّه عائشةَ أمّ المؤمنين O ؛ حَصرُوهم في ثلاثةٍ مِنَ الفضلاءِ: الشّيخ ربيع والشّيخ الجابري والشيخ النجمي –رحمه الله تعالى- ثم بعض من وافقهم -!!

هؤلاء هُمُ –بلسان حالهم- : السّلفُ والسّلفيةُ وعلماءُ السّلفِ وكلّ السّلفيين عند هؤلاء الطاعنينَ المتربّصينَ، وسِوَاهم -عندهم- بحسَبِ الحاجةِ الْملْجِئة أو بحسَب الرّغبةِ والرّهبةِ؛ حتّى إذا احْتاجتْ أنفسُهم لواحدٍ مِنْ غيرِ هؤلاءِ تحاقَرتْ إِلَيْه!!

وقدْ قُلْنَا في بِداية الفَصْل أنَّ المعترضَ قدْ خَصّصَ سبْعَ حلقاتٍ حشَا فيها مِنْ كلِّ مستنقعٍ من مستنقعاتِ الجهلِ شوكةً! حتى لا يُبقي للقارئ فرصةَ تفكّرٍ ولا تدبرٍ في كلامِه؛ فما إنْ يَنْتهي مِنْ حلقةٍ حتى يُخرج الأخرى وبنفس الأسلوب؛ليتمكّن من تغطية الحقِّ والحقيقةِ عنْ ضِعاف البصرِ والبصيرة؛ فاستيقظ أيها النائم فإنما هي أحلامٌ!!

هل هناك معصوم في المنهج ...؟!!

ففي بدايةِ سِلْسِلَة هذه التّهمة صدَّر هذَا المعترِضُ كلامَه بمقدِّمةٍ إنشائيّة كانَ فيها هو الخَصم والحكَم؛ وكأنّ به عقدةً نفسيةً منذ صِغرَه فها هو الآن يريد فكّها! وأنّى له ذلك؟

واللّومُ ليس عليه وإنّما على المسلمين الذين لا يهتمّون بتوفير أطباء التّحليل النفسيِّ بشكلٍ يتناسبُ والحاجةَ؛ لا سيما وأنّ مشاكلَ ومشاغلَ الحياةِ فاقتْ جميع التصورات...!!

ثمّ أوْهم نفسَه –هذا المعترِضُ- بأنّه قد أتى ببراهين تثبت بأنّ الشيخَ عليًّا الحلبيَّ يطعنُ في الشيخ ربيعٍ؛ لِنأخذْ نماذجَ مِنْ أدلته المزعومة؛ قَالَ –في الحلقة الخامسة-: «

قال الحلبي فيما سماه بمنهج السلف ص ٥٥-٥٧:

«قلتُ: وقد يكون أشدّ من مصطلح العلماء الكبار –وما إليه!- وقد ظهر وجهه الحق:

كلمة أثبتها البعض ونفاها بعض آخر!- ذكرت بحق أحد المشايخ، وأنه (معصوم في المنهج)...».

ثم قال المعترض مستنبطًا التّهمَ وعقاربُه تَدِبُّ دبًّا زاعمًا بأنه يستعينُ بالله تعالى؛ ووالله! إنّه لبعيدٌ عن ذاك؛ فالله تعالى لا يعينُ على إقامةِ الشرِّ وإنّما حكمةٌ أرادَها الله تَعالى ﴿لِيَقْضِيَ اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال:٤٤] ؛ قالَ:

«أقول مستعينا بالله تعالى:

١- سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

ادعاء العصمة للشيوخ ليس من منهج السلف الصالح بل هو من منهج الرافضة وأتباع مشايخ التصوف وغيرهم من أهل البدع والأهواء...»؛ إلى أن قال:

« نسبة هذه الكلمة كذبًا وزورًا وبهتانًا للشيخ الدكتور محمد بن هادي المدخلي –حفظه الله- حيث قال المأربي في مقاله «النصوص حجتنا»:«صرح الشيخ محمد المدخلي بأن الشيخ ربيع المدخلي معصوم في المنهج والجرح والتعديل»»؛ ثمّ علّق على الجملة إلى أن قال:

«ويلاحظ القارىء الكريم أن الحلبي يكرر ما قاله أبو الحسن المأربي من كيل التهم والأباطيل على أهل السنة، وكلامه هنا موافق لكلام المأربي لكن بأسلوب جديد مزخرف ومبهرج...» ثمّ قالَ –وهيَ النّتيجةُ المقصودةُ- :

«ومع نكارة المتن واستبعاد صدورها من سلفي المنهج إلا أن الحلبي يريد إثباتها على السلفيين في حق الشيخ ربيع؛ ليتوصل بذلك على تنزيل كلمة شيخ الإسلام عليهم جميعًا؛ ليطعن فيهم».

ثمّ استمرّ هذا المعترضُ يحاورُ ويُغالطُ دونَ ورعٍ منه ولا ممّن وافقه؛ فَقَالَ في نفسِ الحلقة الخامسةِ:

«ومضى الحلبي مريدًا لتقرير هذا الأمر، بنسبته جزمًا بلا شك لأحد الأفاضل حيث قال الحلبي:«بل ثبت قطعًا عن أحد الأفاضل أنه قال في حقّ هذا الشيخ نقبل كلامه في الجماعات والأفراد دون تمحيص!!». أقول: مراده ببعض الأفاضل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله. كما

صرح بذلك شيخ الحلبي في الفتنة أبو الحسن المأربي» .

المعترض يختار ما تحبّ نفسه ...!!

فَهذَا نموذجٌ مِنْ نماذجِ التّحليل النفسيِّ الذي اتّبعه حاملُ لواءِ الفتْنةِ؛ ويُمْكن أن نلخّصَه فيما يلي:

اختيارُه لعبارةٍ مِنَ الكتابِ: مَعَ أنَّ الكتابَ يحوِي على المئاتِ مِنَ العباراتِ، وَمَا اختيارُه لها -هي بالذّات- وجعلُها أصلاً؛ دليلٌ على أنّه يَعْرِفُها جيّدًا ويعرفُ قائِلَها؛ بمعنى أنَّ لهذه العبارةِ أصلاً على قولِ الفقهاءِ؛ لذلك اضطرّ لذكرِ اسم أحدِ الأفاضلِ وهو الشيخ محمد المدخلي ونَفَى عنه (مقالةَ العِصمة) مع أنّ شيخَنا الحلبي لم يَذْكر اسمَه لا تلميحًا ولا تصريحًا، ثم ربَطَ هذا المعترضُ تخمينَه بكلامٍ لفضيلة الشيخ أبي الحسنِ السليماني؛ فنسأل الدكتور(!): ما دخلُ أبي الحسنِ هُنا والأمرُ لا يَعنيه لا مِنْ قريبٍ ولا مِنْ بعيدٍ؟

فما إخاله سوى الحقدِ والحسدِ اللذين إذا نَزلا بساحةِ قومٍ تَراهُم يتدّفقون في الباطل تدفّقًا وشعارهم التّلبيس والتّدليسُ؛ لِذَلك تجدُهم يخَلّطون ويُلَطّخُون هذا بذاك حتى تختلط أفكارُ القارئ أو السّامع؛ فيكونوا -بذَلك- قدْ دَفَنُوا مروءَتهم؛ فلْيبحثوا عنها!!

الطعن في النوايا والمقاصد ...!!

فبعْدَ أنْ ربَط هذا المعترضُ بالتّخمين والظنّ المسأَلتين، ارتحَلَ مِنْ مكانه لِيدخلَ صدرَ الشيخِ الحلبيِّ، ويا ليته دخلَه -حقًّا- لوجده طَويلَ الذّيلِ ليّنَ العَصا سَبْطَ اليدين واسعَ السِّربِ طَويلَ العِنان؛ ولكنّ النظر في عَطفيْه جعلَه يُلْقِي التّهم جِزافًا حتى رماه (بأنه يريد أن يثبت هذه العبارة على السلفيين في حق الشيخ ربيع)، ولم يَنْتَهِ ويُنهِ مسلسلَهُ مِنَ الظّنونِ والجُنونِ حتى ختمهُ باسمٍ آخر لفاضلٍ آخرَ وهو الشيخُ عبيدٌ الجابريُّ ؛ وَلسنَا ندري ما دليله على هذا وذاك وكلِّ ذاك!!

فهذَا هُو الرّدُّ السّلفيُّ العلميُّ الذي يقصدِه هذَا المعترضُ ومَنْ وَافقه وهُمْ لا يحسنون غيرَه: النّميمةُ والظّنُّ السيِّئ والتّقوّل على الغيرِ والاتّهامُ في النّوايا!!

هذا هو (مفهومُ الحقِّ) عندَ المعترضينَ الذِي وعدْناكم بالبَحثِ عنه في بدايةِ هذا الفصلِ؛ فَها قدْ وجدناهُ؛ فنسألُ الله تعالى لنا ولكم السّلامة!!

من هو حامل لواء التعصب والتقليد ...؟!!

فأمثال هذا الدكتور قدْ رَفعوا -بفعلِهم- رايةَ التّعصب مِنْ جديدٍ؛ لذلك لم يفْهم قولَ الشيخِ الحلبيِّ لما قال :«إذ حال (بعض) المتعصبة -والمقلدة- يدّل تمامًا على وجودِ هذا المعنى في الواقع»؛ فردّ عليه سائلاً: «هل يستطيع الحلبي أن يُثبت هذه الحال وهَذَا الواقع؟».

فقدْ جاءَه الجوابُ مقشَّرًا والمتمثلُ في فعلِ المعترضِ نفسِه؛ فهو قد أثبتَ هذه القاعدةَ بطريقةٍ عمليّةٍ أغنتْ عنْ حشْدِ الأدلّةِ لها!

وقد زادَ الأمرَ تأكيدًا مَا فعَله في سائرِ الحلقات المتمّمةِ لهذه التّهمة؛ ففي بداية السّادسة قالَ:«... وقد سبق في الحلقة الخامسة مناقشة الحلبي في طعنه في بعض علماء السلفية الذين لا يشك أحدهم في علمهم وورعهم وتقواهم بأسلوب ماكر...»؛ ولسْنا ندري! ما دخلُ العلمِ والتّقوى والورَعِ في تقريرِ ومُناقشةِ مسائلِ الخلافِ العلميِّ؛ فهَلْ نفهمُ مِنْ كلامِه –هذا- أنَّ هؤلاء (البعض!) الذين وصفَهم بالتّقوى والورعِ والعِلْم لا يخطئون، وأمّا غيرُهم فهذه الأوصافُ مسلوبةٌ عنهم؟!!

فإنْ جاء جوابُه بالإيجابِ فَعليْه أن يسارعَ بالتوبةِ والاستغفارِ وتجديدِ عهدِه مع الله -سبحانه وتعالى- لأنه يكون -بذلك- على مشارفِ الهلَكة.

وإنْ جَاءَ جوابه بالسّلب ولابدّ! فهل نردّ عليهم أم يَرُدّ –هو وأتباعه عليهم -حصرًا-؟!! على طريقةِ (حلالٌ لَنا حرامٌ عليكم)!!

هكذا...! يحرّمون على غيرِهم مَا أحلَّ اللهُ لهم؛ وهُوَ محضُ كذبٍ على الله تعالى وعَلَى عباده؛ فإلى الله المشتكى!!

استهزاء المعترض بالعلماء المعاصرين...

فبعدَ أنْ قرّرَ هذا المعترضُ ما قرّرَه وتأكّد مِنْ أنّ فريقَه قد شرِبَ وتشّربَ فتنتَه؛ حوّل هذه التهمةَ إلى مُسلّمةٍ يرتكزُ عَليها في باقِي حلقاته؛ مدّعيًا بأنَّ العلماءَ السلفيّين –وهم (البعض) أنفسهم!- قد زكّوْا مقالاتِه؛ فأيُّ استهتار هذا بالعِلْمِ وأهْلِه؟!

ولنا أن نقول لهذا المعترض: بحصرِكم السّلفَ والعلماءَ والسّلفيةَ في هؤلاء (البعض) هو نفسُه الطّعنُ فيهم وفي غيرِهم الذّي لا مفرّ منه!!

فكيف لكم أن تُهملوا البقيةَ مِنَ العلماء المعاصرين -وهم كثرٌ- ؟!

ألا يُعدُّ هذا طعناً فيهم واستهزاءً بالسّلفيين عامّة؟!

ثمَّ إنّ تأكيدَك بأنّ الحلبيَّ يطعنُ(!) في (بعض) العلماء أو الشباب السّلفيين هو اعترافٌ مِنك ببراءةِ الحلبيِّ مِنَ الطّعن في (كلّ) العلماء أو الشباب السّلفيينَ؛ إلا إذا كان هذا المعترضُ يعتقدُ بأنّ أولئكم (البعض) يمثّلون (الكلّ)؛ وهذا بعيدٌ جدّا يردّه الواقعُ والوقائعُ، ولا يقبله إلا مثلوجُ الفؤادِ!!

ألا ترى أيها -القارئ الكريم- بأنّ لنا أنْ نقلبَ على هذا المعترضِ كلامَه مِنْ واقعِ فعْله، ونُعامِلَه –هو- ومَنْ وافقه بمثلِ ما عَاملوا به شيخَنا الحلبيَّ وباقي الفضلاء؟!!

ولكننا –ولله الحمد- ننزّه أنفسَنا وأقلامَنا عنْ هذِه السّفالةِ والسّفاهةِ ولا نرضى بغيْر العِلْم والحِلْم طريقًا لمناقشة مسائلِ الخلافِ إنْ كانتْ خلافًا !!

رَاوغَ المعترض حتى سقط ...!!

ويواصلُ المعترضُ في سائِر الحَلقات بنفْسِ الطّريقة -فقدْ دَجَنَ في لُؤْمِه- يُناقشُ العباراتِ وينزّلها على مَنْ يشاءُ وكيفما يشاء ليُظْهِر التّهمةَ حقًّا؛ فليسَ مِنْ عبارةٍ لشيخِنا فيها ضميرُ الغائبِ إلا وأنزله على أولئكم (البعضِ)، وليسَ مِنْ عبارةٍ صدَرتْ مِنْ شيخِنا يلمّح فيها على فعائلِ بعض السلفيينَ إلا وأنزلها على أولئكم (البَعض).

وَمَا صنيعُه في الحلقات الأخيرة والمتعلّقة بتُهمة الثّناء على أهل البدع إلا حَاصلُ ما صنعه

في الحلقات السّبعة التي قبلها؛ لذلك تجدُه يصدّرُ حلقاتِه دوْمًا -لقلّة ما عنده مِنَ العبارات!- بعبارة (...وقد لا قتْ هذه الحلقات بحمد الله تعالى قَبولاً واستحسانًا مِنْ كثير من العلماء وطلبة العلم...)؛ وهُوَ تناقضٌ كبيرٌ مِنه عَلَيه؛ إذ هُو يدّعِي بأنّ (كثيرًا مِنَ العلماء) استحسنوا حلقاتِه، وفي نفس اللحظة يتهم الشيخ الحلبي بأنه يطعن في (بعض العلماء)، وإذا أخذنا هؤلاء (البعض) مِنَ ذاك (الكثير) وأنزلنا المعنى على لغة العرب؛ لخرج الشيخُ الحلبيُّ من هذه التهمة بريئًا لتُقلبَ على رأس صاحبها!!

هذا كلُّه على فرْض أنَّ الشيخ عليًّا -الذِي لا يُدالِسُ ولا يُوَالِسُ- يطعنُ(!) في هؤلاء (البعض) مِنَ العلماءِ؛ فإنَّ هذا المعترَض استعملَ هذه العبارةَ بمعنَى الْمدح وليسَ الذّمّ فتنبهوا..!!

فقَدْ عوّدونا على استعمالِ مصطلحاتٍ في غيرِ موضعِها!!

أمنية ليتها تتحقق...!!

وَيا لَيْتَ! مِنْ إخْوانِنا طلبةِ العلْمِ الموفَّقين مَنْ يتتبّع عباراتِهم ومصطلحاتِهم الجديدةَ بمعانِيها ويجمعها في مصنّفٍ –ولا يهمّ من يقدّم له!- تسهيلاً للبحثِ والنّقدِ، وبذلك نكونُ قَدْ حافظنا على أواصر الأخوة الإيمانية –للأجيالِ القادمة- التي قطعها أمثالُ هؤلاءِ...!!

تلاعب المعترض بعقول القرّاء...!!

ومِنْ أمثلة التناقضاتِ التّي وقع فيها هذا المتربّصُ؛ أنه في حلقته السابعة عَلّقَ على قولِ شيخِنا في كتابه (ولا أبيح لمميع أو مضيع أن يستغله أو بعضه للطعن في السلفيين ومنهجهم الأمين. فلا يزال الناس يخطئون ويصوب بعضهم بعضًا) علّقَ قائلاً:«أنت تتلاعب بعقول الناس...»!!

فيا لَلْعجب! لا بهذا الكلام أَخذُوا ولا بذاك!!

وإني أسأل كلَّ منصِفٍ: ماذَا في كلام الشيخ الحلبيِّ مِنْ مخالفاتٍ حتّى يتّهمَه هذا الذي لا

يعرفُ الحِيَّ مِنَ اللِّيِّ بأنّه (يتلاعب بعقول النّاس)؟!

ولكنْ كَما قلْنَا مِنْ قبلُ؛ فهو لما حوّلَ تهمةَ الطعنِ إلى مسلّمةٍ سَهُل عليه ما تَبَقّى؛ فَله -إذًا- بهواه- أنْ ينقضَ الكتابَ حرفًا حرفًا..!!

فما أسهلَه من عملٍ! ومَا أجبنَه مِنْ خُلُقٍ!

لذَلك نجدُه يتساءَلُ: «لماذا يحاول الحلبي جاهدًا في إسقاطِ هؤلاءِ المشايخَ؟».

ولَوْ تفكّر وتذكّر هذا المتربّصُ ورَجعَ إلى التّاريخ الحقِّ لعلِمَ هَل الحلبيُّ هو الذي يحاوِل أم غيرُه؟!

أو...

لماذَا نطلبُ منه جواباً على هذا السّؤالِ وهُوَ -آنذاك- لم يبلغ الحلُمَ ولم يكنْ يعلمُ صفةَ الاغتسالِ بعدُ؟!!

لذلك رأيناه تخبّط في جوابِهِ عن سؤاله(!)؛ فقالَ في نفس الحلقة السّابعة:«أن الحلبيَّ قدْ أدرَك منذُ ثناء العلماء على بعض المشايخ السّلفيين لجهادهم(!) الكبير ضدّ أهل البدع والأهواء(!) أن هؤلاء المشايخ قد تبوؤوا مكانة لدى السلفيين أجمعين...».

فكيفَ الجمعُ بين هذا الإدراك الحقّ، وذاك الإسقاط الباطل ؟![1]

طعن آخر من المعترض في العلماء المعاصرين...!!

فَنعودُ ونسألُ هذا المعترضَ: مَنْ هؤلاءِ العلماء الذِين أثنَوْا على هؤلاء (البعض من المشايخ)؟!

أيقصدُ ابنَ باز وابنَ العثيمين والألبانيَّ..؟!

فإن كانوا هم -رحمهم الله تعالى- فنُطْمئِنُ هذَا الشّابَّ بأنّهم -هُمْ- أنفسُهم قدْ أثنَوْا -

---

(١) نخْشَى أن يردُّوا علينَا بقولهم: هذِه فلسفة!!!

كذلك-على الشيخِ الحلبيِّ أضعافَ أضعافَ مَا أَثْنَوْا به على أولئكم (البعض) وقد نُشرتْ بعضٌ من هذه الثناءاتِ، وكتابُ (قرّة عيونِ السّلفيين...) لأخينا الفاضلِ عليٍّ أبو هنية فيهِ مَا يَكفِي، وإنْ لم يكْفِهِ؛ فعليْه بكتابِ (الجواب الإعلانيّ...) لأخيناالفاضل عمر بن إبراهيم -أبي طلحة-!!

فإنْ رجعَ عَلَيْنا بقوله -كعادتهم- بأنَّ الشيخَ الحلبيَّ تغيّر بعدَ وفاتهم؛ نقول له -إنْ كنتَ تَطْعنُ في ثناءاتهم على الشيخِ الحلبيِّ- فعليك إذًا بثناءاتِ العُلماء الأحياءِ -وهم كثرٌ-، ولا تتسرّع في الطّعنِ في تزكياتِهم بحجّة أنَّ الذِي عَلِمَ حُجّةٌ على الذي لم يعلمْ؛ فهو الطّعنُ بعيْنِه قدْ أحاطَ بك مِنْ حيثُ لا تدري!!

وَلَنا أن نقولَ بَعدَئذٍ: المعترضُ وجماعتُه وَمَنْ وافقَه -مِنَ الكبار والصّغار- يطعنُون في العلماءِ والسّلفيّين عامّة ويستهزئون بعُقُولهم!!

إذًا الكبار تناصحوا فما على الصغار إلا السكوت....

وليضفيَ هذا المتلصّص على تهمته (ثوبَ) الحقِّ نطقَ بعبارةٍ (عاريةٍ) عَن الأدلّة التّاريخيّة -التي لا يمكن إخفاءَها مهما طالَ الزّمنُ ومهْما طالَ الصّمتُ- فقال في الحلقة السابعة: «وكم ناصح الشيخ ربيع المدخلي عدنان عرعور، والمغراوي، والمأربي، وعبد الرحمن عبد الخالق، وفالحًا الحربي، بل وناصحك أنت: يا حلبيّ سنوات وسنوات[1]!».

فانظروا إلى هذا التعبير وأخرِجُوا منه تعابيرَ قائلِه !!

فكأنّه يمَثّل دوْر المتحسّرِ على هؤلاء، ولَوْ قَبِلْنَا وَقَلَبْنَا عليه المقولةَ لكانتْ أصوبَ وأحكمَ؛ ونَقول:(وكَمْ! ناصحَ الشّيخُ عليٌّ الحلبيُّ الشيخَ ربيعًا المدخليَّ وتباحثَ معه حوْل

---

(١) لم يُناصحه -كذا- إلا في أن يُتابعَه في تبديعِه لعرعور والمأربي والمغراوي !!

القصة نفسها، تتكرر، وتتكرر !!!

هذِه هي حقيقةُ النّصيحة التي يعنيها -هؤلاء- : (المطالبة) بالموافقة و(المتابعةِ) عَلَى التّجريح والتبديع، لا النّصيحة المعروفة عند أهل العلم؛ فتنبّه لمصطلحاتِ القوْمِ؛ فإنّها غيرُ محرّرة!!

هذه الفتنةِ سنوات وسنوات)!!

أم مثلُ هذا الكلامِ يُعَدُّ طعناً في الشّيخِ الرّبيع على حدِّ فهْم المتربّصينَ؟!

فالمناصحةُ عندَهم –على حدّ فهْمِهم وفعلِهم - لا يجبُ أن تكونَ صادرةً وصادِقةً إلا مِنْ (أولئكم البعض) -مصادرةً-، والتَّخْطئة لا يجبُ أن تصْدُرَ إلاّ مِنهم، ولو حاوَلَ محاوِلٌ(!) أن يناصحَ أو يخطّئَ أحدَهم لانهالتْ عليه رِماحُ وسِهام التّبديع مِنْ كلّ حدْبٍ وصوْبٍ؛ وقدْ حَدَثَ!!وهل ادّعاء (العصمة) إلا نحو هذا !!؟

وهو خلافُ ما جاءَتْ به نُصوصُ الشّريعةِ السّمحةِ؛ فأيُّ طعنٍ في النّصوصِ أشدُّ مِنْ طُعوناتِ هؤلاء المعْتَرِضينَ المتربّصينَ؟!

قاعدتان هامتان للمتربصين...

والغريبُ أنّ هذا الصنفَ مِنَ النّاسِ قد اتّفقوا على قاعدتيْن في الرّد على المخالِفِ لـ (هؤلاء البعض):

الأولى: إسقاطه أولاً قبلَ إقامةِ الحُجج؛ وذلك لانعدامها!!

الثانية: حشْدُ الكلام بأقوالِ السّلفِ في مسائلَ لا علاقةَ لها بالأمرِ لا مِنْ بعيدٍ ولا مِنْ قَريبٍ، ويقيمون لذلك الصّفحاتِ والصفحاتِ؛ كَما فعلَ المعترِضُ في حلقته السّابعة حيث نَقَلَ -مقتطعًا- قول شيخ الإسلام من «مجموع الفتاوى» (٢/١٣٢): « يجب عقوبة كلّ مَن انتسب إليهم، أو ذب عنهم ....»، وكلامُه رحمه الله تعالى موصولٌ بقوله (٢/١٣١):«وهكذا هؤلاء الاتحادية: **فرؤوسهم هم أئمة الكفر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم...**»!!

أرأيتم أينَ وصل الاستهزاء والطعن في أئمّةِ الدّينِ ومَنْ سارَ عَلى نَهجِهم؟!

شيخُ الإسلام يتحدّثُ عنْ أصحابِ البدعِ المكفّرة بينما المتربّصون ينَزِّلون كلامَه على غيرِ مرادِه –عمدًا وجهلاً-؛ فحقدُهم هو الذي أوقعهم في مأزقٍ لا يخرُجُون منه إلا بالتّوْبةِ الصّادِقة إلى الله تعالى، ورَدِّ الحقوق إلى أهلها وصَوْن أعراضِ الشرفاء!!

أوْنقولُ- ولنا ذلك-: المتربّصون يطْعَنون في شيخِ الإسلام ويستهزِئُون بطلاّبِ العلْم

النبويِّ؟!

هذا هو مبلغ المتربصين مِنَ العِلْمِ قَدْ بَانَ أمامَ كلِّ مَنْ نبذَ التّقليدَ وعبادةَ آراءِ الرجالِ، فهُم يعتقدونَ أنّ كلَّ مَنْ حشدَ موضوعَه بالأقوالِ فقدْ صنعَ علمًا؛ وَإِذْ به يزيدُ جهلُه جهلاً وغرورًا؛ مَثلُهم كمثلِ الذِي يُبارِي ظلَّ رَأْسِه...!!

هل ضمير الجمع أصبح جَرحاً... ؛ فأين ابنُ حجر؟!!

ومِنْ شدّةِ مَا أعيَاهُم الجهلُ أصبَحُوا يُنكِرون كلَّ شيءٍ فيه رائحةُ خصمِهم -وإن كان حقًّا-، وإليْكم مثالاً مِنْ ذَلكم ولا تضْحكُوا بَل ابكُوا على القوم ؛ فَقَدْ ضَحَا ظلُّهم-: «وعجيبٌ منك يا حلبيّ جعلُ نفسِك في مصاف العلماء الكبار فتقول: (اختلافنا)؛ فهذا فيه سوء أدبٍ معهم ورحم الله امرءًا عرف قدْر نفسه»!!

فَما الّذِي أنكره هذَا المعترضُ على الشيخِ الحلبيّ حتّى طارتْ عصافيرُ رأسِه؟!

أمِنْ قَولِه: (اختلافنا)؟! أم مِنْ ضمير الجمع؟!! أم من ماذَا ؟!!

نحن لا نريدُ مِنْ هذَا المعترض شيئًا سوى مساعدتِه على الفَهْمِ السّليم في غيابِ أطباء النّفس! مِنَ المسلمينَ أو بُعدُهم عنه!! لأنّ الذي يجعلُ هَذِه العبارةَ طعناً في العلماء وفي السّلفيين فقد أتى غريبةً مِنَ الغرائبِ التي لا يقبَلُها مَنْ أوتيَ عقلاً، ولا نقولُ: عقلاً أمينًا سَلِيمًا!!

مثالٌ ...وإلزامٌ... فتأملوه...!!

ولعلّ منشأَ الغلطِ عندهم أنّهم لم يحقّقوا بعضَ المصطلحات العلميّة كالقرين –مثلاً-؛ وهذا مأخوذٌ من جوابٍ -لأحدِ الفضلاء- لسؤالٍ نقلَه هذا المعترضُ مضمونه: هل الشيخ عدنان عرعور قرينُ الشيخِ ربيعٍ؟ فأجابَ الفاضلُ: « لا، لا، كما لا يقارن بين الثرى والثريا عدنان عرعور يظهر منه أنه حزبي ... وأما الشيخ ربيع معروف بجهاده في إظهار السُّنَّة والرد على المبتدعين»!!

فإني أسألُ مَنْ طلبَ العِلمَ: أهذا هُو تعريفُ القرينِ؟!

فَلَنَا الآن أنْ نعتبرَ –من خلال هذا التعريف- كلَّ مَنْ يجاهدُ في إظهارِ السّنّة ويردّ على المبتدعين –وكثيرٌ هم ولله الحمدُ- هُوَ قرينٌ للشّيخِ ربيعٍ وإنْ كان شابًّا في مقتبل العمر؛لأَنَّ الرّدَّ على أهلِ البِدَعِ قدْ يقومُ بِه الكبيرُ والصغيرُ –في السّنّ-؛ واللهُ يؤتي فضلَه مَنْ يشاءُ!

إذا كان هَذَا هُوَ فهمَ المعترضِ فَكيْفَ لَنَا ...أوْ... بِأَيّةِ طريقةٍ نجيبُه لِنقنِعَه بصحّةِ عِبارةِ قولِ الشّيخِ الحلبيِّ: (اختلافنا)؟!!

أرأيتُم كيفَ أنَّ مصطلحَ السّلفِ، والسّلَفِية، والسّلفيين، والعلماء، والطّعن –عند المتربّصين- غيرُ المصطلحاتِ التي تعرفُها لغةُ العَرَبِ ولا الشّرعِ؟!

فَلَنَا -إذًا –ولا مانعَ- أنْ نقولَ بأنَّ المتربّصينَ يطعنُونَ في العلماء والسّلفيينَ ويستهزئونَ بِهِمْ وبِلُغةِ العَربِ!!

ولنْ نغادرَ هذَا الفصلَ حتى نبيّنَ للقارئِ مدَى الحِقدِ الذي تحلّى(!) به المعترضون والمتربصون وهم يناقشون -بزعمهم- كلامَ الشّيخِ عليٍّ الحلبيِّ؛ لذا فَسنورد - وَلمزِيدٍ مِنَ الإيضاح - نماذجَ أخرى حرصًا منّا -كذلك- على إيصالِ الحقِّ لأصحابِه والبَاحثينَ عنْه.

آثار جرائم التبديع في البلدان...

ففي الحلقة الثامنة مِنْ سِلْسلته الموضوعة! التي بَنى أصْلَها هذا المعترض على كلمةٍ قالها الشيخ الحلبي –وهي حق-؛ وهي قوله (ص ٢٤٦):« وإلاّ بالله عليك –إن كنت منصفًا- سمّ لي بلدًا واحدًا ليسَ فيه هذَا التفرّق أو ذلك التشرذم بسببِ الغلوّ في التّبديع وعدمِ الانضباطِ بالرّفق...»؛ فأجابَ المعترضُ:«...يَرْمِي الحلبيُّ السلفيين بالتفرقة والاختلاف قاصدًا بذلك الطعن في منهج بعض مشايخ السلفيين وأنه أدّى إلى ذلك، وادّعى الحلبي أن هذا التفرق والاختلاف لا يخلو منه بلد مسلم، ولم يوضح الحلبي في أي المسائل وقع الاختلاف بين السلفيين»!!

فقدْ جاءَ جوابُ هذَا المعترضِ على ثلاثةِ محاورَ أثبتَ فيه –زيادةً- مدى الجهل الذي

يسبحُ في ظلماته، ولسنَا ندري! آلجهل الذي دخلَ هُوَ فيه أم هُوَ الذي دخل في الجهل؟! فهو لا يُحْسنُ حتّى الجوابَ على السّؤالِ فكيف بإقامة الحججِ؟!!

والمعترضُ –هداه الله ومَنَّ عليه بالتّوبة الصادقة- و-الذي وضعَ نفسَه على المِنصّة!- في جوابه لم يُلقِ بالاً للقسمِ الذي أتى به الشيخُ الحلبيُّ، فكانَ لازمًا على المعترض أن يجيبَ جواباً لائقًا صادقًا ، لِذا نذكّرُه بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩] ...

فَلْنَنظرْ في جوابِ المعترضِ وللمُنصفِ أن يجيبَ هو كذلك؛ فالمسائلُ ليستْ مسائلَ فقهيّةٍ معقّدة ولا رياضية، ولا فيزيائية؛ وإنما هي وقائعُ تاريخيّةٍ لازِلْنا نعيشُها إلى اليوم، وأخْرى مسلَّمات لم يهتدِ إليها هذا المعترضُ؛ ولا نلومه! فهو الآن يماقس حوتًا؛ فماذا عسانا ننتظر منه؟!!:

المحور الأول: (يرمي الحلبي السلفيين بالتفرقة والاختلاف قاصدًا بذلك الطعن في منهج بعض مشايخ السلفيين)...

المحور الثاني: (ادعى الحلبي أن هذا التفرق والاختلاف لا يخلو منه بلد مسلم)...

المحور الثالث: (لم يوضح الحلبي في أي المسائل وقع الاختلاف بين السلفيين)...

فالنّاظرُ في المحورَين الأوّل والثالث يجدُهما التقيَا فيما قلناه في بدايةِ هذا الفَصلِ وهُوَ أنَّ مصطلحات (الطعن) و(السلف) و(السلفية) و(العلماء) مفاهيمها عند المعترض ومَنْ وافقه مختلفة عن مَعناها اللغويّ والشّرعيّ وقدْ قدّمنا نماذج من ذلك فلاّ داعي للتكرار؛ وهذا مأخوذٌ مِنَ الجزْء الأول من المحور الأول؛ وهو قوله : (قاصدًا بذلك الطعن في بعض مشايخ السلفيين) فقدْ سبقَ وأنْ بيّنا بأنّ مآلَ حال المعترضين أنهم كالطاعنين في ربوبية الله تعالى؛ فهم يُنازِعونه علمَ الغيْب، ولولا إصرارُهم على ذلك في كلّ مقالٍ لما قُلْنا ذلك!!

فأيُّ طعنٍ أكبرُ جرمًا مِنْ هذا؟!!

والمحورُ الثّالث، ليس لَنا إلاّ أن نَقُولَ لهذا المعترضِ -ناصِحِين- : طالما أنّك لم تعرفْ مسائلَ الخلاف والتي أدّت إلى هذا الاختلاف، فلماذا تصدّرتَ الرّدود –إذًا- ؟!!

وعلى ماذا أقمتَ حلقاتِك؛ فلقدْ حيّرتَ القارئ ؟!

إلاّ إذَا كان المعترضُ يعتقدُ بأنَّ الشيخَ الحلبيَّ ليس مِنْ جملة السّلفيين ولا أولئك الفضلاء؟!

وهذا عينُ مَا قلناه سابقًا ونؤكّده الآن: إنَّ هذا الصّنفَ مِنَ النّاسِ أصبحَ لا يرى الحقَّ إلا في نفسِه وطريقَتِه، فَهُم –بفَهمهم السّقيمِ- قد ضَيّقوا العمل بحديثِ النّبيِّ ﷺ:«مثلُ مَا أنا عليه اليوم وأصحابي»...!!

فاستيقظ أيها النائم فإنما هي أحلام !!

والمحور الثاني وهو المحور التاريخيُّ والذي يُصدِّق أو يكذِّب هذا المعترض؛ وهو قوله: (ادعى الحلبي أن هذا التفرق والاختلاف لا يخلو منه بلد مسلم)؛ فنَجدنَا مضطرّين لِذِكْرِ بعضٍ مِنَ الأسْماء وهُمْ يَعرْفونها –ونقتصرُ على مَنْ كان عَلَما في بلده- وإلا فالواقع أكثر!-:

بلاد المغرب الأقصى: الشيخ أبو أويس التطواني...

بلاد الجزائر: الشيخ أبو عبد المعز فركوس الجزائري...

بلاد مصر: الشيخ أبو إسحاق الحويني...

بلاد الشام: الشيخ علي الحلبي بالدرجة الأولى ثمّ الشيخ مشهور آل سلمان....

بلاد اليمن!: الشيخ يحيى الحجوري، والشيخ أبو الحسن السليماني...!!

بلاد الحرمين!: الشيخ عبيد الجابري، والشيخ علي رضَا...!!

وأما (بلاد الغرب) ؛ ففي الفتنة بها في (بلاد الشرق)!!!

ومع هذا ؛ فلا تفرحوا أيها المتربصون...

والمُلاَحَظ أنَّ هذِه الفرقةَ التي حَصرَتْ علماءَها في ثلاثةٍ مِنَ الفُضلاء وهم: الشيخ ربيع والشيخ الجابريّ والشيخ النجميّ؛ قدْ ضربوا بهم العَشراتِ والعشرات مِنَ العلماء والمشايخ الفضلاء في كلِّ مكانٍ، مستعملين طرقًا للتّدليس والتلبيس عليْهم -كونهم من جملة البشر

يخطئون ويصيبُون-؛ فجاءتْ أحكامُهم وَفق أهوائهم؛ وَإلاّ فنحنُ لا نشكّ -لحظةً- في فضلِ هؤلاء الثلاثة –حفظ الله حيَّهم ورحم الله ميّتَهم-، ونحفظُ لهم مكانتَهم العلميّةَ كما نَحفظُها لغيرهم مِنَ الفضلاءِ لأننا نحبهم المحبّةَ الشرعيّة؛ فَلَا تفْرَحوا أيّها المتربصون...!!

حقيقة محل النزاع...

والذي يُدخل الأسى إلى قلوبِنَا؛ حُزْنًا على حالِ هؤلاء الإخوة (الغلاة) والمنتسبينَ إليهم! أنّهم في مقالاتهم لّما يبدؤونها بالطّعنِ في ضحّيتهم، تجدُهم يخصّصون بعدَ كلّ سطرٍ مِنَ التبديع والطعن في الأعراض أوراقًا مِنَ التّأصيلِ في مسائلَ لا خِلافَ فيها؛ يُحسنُ سرْدَها المبتدئ فضلاً عمّن كان حاملاً شهادة الدكتوراه!!

ومَنْ أرادَ أنْ يتأكّد مِنْ ذلك فلْيأخذْ حلقاتِ هذَا الدّكتور المعترضِ ولْينتزع منها مَا قُلْناه، ثمَّ لْيرَ الحجمَ الحقيقيَّ له ولحلقاته!! و لولا خَشيةُ التّطويلِ وإضاعةُ وقتِ القرّاء لنقلنا أنموذجًا مِنَ ذلك!!

ولا يظنّ القارئُ بأنّ هَذِه الفرقةَ غائبٌ عنها محلُّ النّزاع؛ بلْ هُمْ يعرفُونَه تمامَ المعرفةِ، ولكنّهم يُلبّسون عليكَ مكانَه بتِلْكم الأوراقِ التي يضْربون بِها الحقَّ، ويطعنُون فِيه وفي أصحَابه حتّى لا تدري أوله من آخره!

فانظر –رحمك الله- إلى كلام المعترضِ في أحدِ مواضعِ حلقَتِه الّثامنة، فقد ذكر فيه محل النّزاعِ الحقيقيِّ والواقعيِّ وهُمْ يكرّرونه عند لزومِ الحاجة حتّى تخرجَ مِنَ المقالِ وأنْتَ لاَزلتَ تُردّد ما يُردّدونه؛ قالَ المعْترضُ:«أن أسباب الفرقة والاختلاف ترجع إلى مخالفة الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة، وإلى نصرة أهل الباطل على أهل الحق، ومن الضربات الشرسة على السلفيين خصوصًا في هذا العصر ابتداءً من فتنة عدنان عرعور إلى المغراوي إلى المأربي إلى الحلبي، وإلى تقعيد القواعد المخالفة لمنهج السلف، وإلى الطعن في علماء السنة، وإلى تهمة السلفيين الأبرياء خصوصًا العلماء، إلى التحزب والتكتل كمنهج الإخوان ومنهج التبليغ

وكالجمعيات القائمة على الحزبية[١]، والدفاع عن الجمعيات التي تسعى لتفرقة كلمة السلفيين كجمعية إحياء التراث الإسلامي وجمعية البر بدبي ومن دار في فلكها[٢]».

هَذَا هُوَ محلّ النّزاعِ عندهم فاحفظه وأنتَ تقرأ مقالاتهم؛ وَ-والله- لو أقاموا هذا المحلّ ونازَعوا فيه –بالعِلْم والحِلْم- لكانَ أسْلم وأحكَم إلى إقامة العدْلِ كَما أمر الله تعالى، ولَمّا وَقعوا وأوْقعوا غيرَهم فيما اتّهموا به الناس ظُلما وعدوانًا؛ فخَرجُوا بذلك عنِ العدل إلى الفجورِ، ومِنَ الإحسانِ إلى الإساءَةِ؛ والله تعالى (يأمر بالعدل والإحسان)؛ فالتخطئةُ والتصويبُ من بابِ إقامة العدل، وحفظُ كرامةِ وأعراضِ النّاس مِنْ بابِ الإحسان؛ فتأمّله فإنه مهمّ جدًّا!!

شيء مِن فهم مَن تصدر للتبديع...

وما يزيدُ طينةَ جهلهم بِلّةً هو غيابُ مسلّمات التّأصيل العلميّ؛ كفعلِ المعترضِ في نفْس الحلقة الثامنة حيث قال:«ثمّ قولك يا حلبيّ هذا مصادم لحديث معاوية رضي الله عنه، قال سمعت النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس)، والاختلاف الذي ترمي به السلفيين هلاك ومن قال هلك الناس فهو أهلكهم، فعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم)...».

فانظُروا إلى هذِه الطريقة في الاستدلال ومِنْ ثَمَّ التّقوّل على عبادِ الله تَعالى !!!

فَهُو استَنْتجَ بأنَّ حديثَ معاويةَ رضي الله عنه يَنفي كلَّ خلافٍ بين السّلفيين؛ ومتى وُجدَ الخلافُ فإنَّ أحدَ الطرفين يكونُ قدْ خَرج مِنَ الدائرة!!

---

(١) إذن؛ هناك (جمعيات غير قائمة على الحزبيّة)، و(جمعيات لا تسعى لتفرقة كلمة السلفيين)!!

فلماذا فتنة الناس بـ(الجمعيات) –هكذا- مهملة-!؟

وسيأتي مزيد بيانٍ.

(٢) وكلُّ ذلك كذِبٌ على الشّيخِ الحلبيِّ –كما تقدّم، وكما سيأتي-.

فما عساه أن يقولَ في ما حدثَ بينَ الصّحابةِ في مَوقعةِ الجمَلِ وصِفّين؛ فهذا خلافٌ بينهم أدّى إلى الاقتتال حتّى قُتل مَنْ قُتل مِنَ الصّحابة ومعاوية -رضي الله تعالى عنه- كانَ أحدَ القادة؟!!

هل معنى هذا أن معاويةَ رضي الله تعالى عنه ليس مِنَ الطّائفةِ المنصُورة ؟!

فأيُّ طعنٍ أشدُّ مِنْ أنْ يطعنَ المسلِمُ في صحابة رسول الله ﷺ ؟!!

فلنا الآن أن نحشدَ هذَا الفصلَ بالنّصوصِ التي تحذّرُ مِنَ الطّعنِ في الصّحابة –كما يفعل الطاعنون-، ومِنْ ثَمّ نرمِي المعترِضَ ومَنْ وافقه بهذه التّهمة –سواءً بسواءٍ-!!

أرأيتم مَا أسهلَ عملَ الطّاعنينَ؟!!

ولكنّنا ننزّه أنفسَنا وأقلامَنا عن مثل هذه الأعمال الدّنيئة، ونحسِّن الظنّ بكلّ مَنْ يرفع شعارَ أهلِ السُّنةِ سَبَقَه قلمُه أو لسانُه لِيَظْهرَ كلامُه خلافَ مرادِه؛ ونُناقشُه بالعِلْمِ والحِلْمِ بعيدًا عن الطّعن في المقاصدِ والأعراضِ، وأجرُنا على ربِّنا؛ فَـ(اللهُ لا يضيعُ أجرَ المحسنين)!!

ونواصلُ فقطْ عرضَ النّماذج التي وَعَدْناكم بِها لتعلَمُوا –أيّها القراء- حقيقةَ الأمْر ومَا وراءَ القوم ومَنْ وراءَهم!!

المعترضُ أفلتَ هواهُ؛ فَعَضَّه... !!

ففي ساعةِ غفلةِ المعترضِ -وهُوَ يحلمُ بالانْتصار(!)- امتدتْ يدُه إلى ما (قدْ) يعينُه على الإحسانِ؛ لِتَأْتيَهُ بكتاب (برهان البيان بتحقيق أن العمل مِنَ الإيمان) –محسّنةً(!) الظنَّ بصاحبها لعلّه يستحيي –هذه المرّة- مِنْ أفعاله فيحقّقَ -واقعًا- شيْئًا مما هو مكتوب في هذا الكتابِ النّافع-؛ وإذ بِه يخيّب ظنّها وظنّ بقيةِ الأعضاءِ، حيثُ راحَ ينقّبُ عن كل ما قَدْ يُساعدُه على إخفاء الحقّ بالباطل؛ ولا تستغربوا ...!! فالكتابُ قدْ قدَّم له وعلّق عليه الشّيخُ عليٌّ الحلبيُّ.

فلمْ يجدْ سوى جُملةٍ واحدةٍ(!) قالها شيخُنا -مؤكّدًا مَا أصابَ الأمّة من فوْضى الفتوى بعد وفاةِ الأئمّة الثلاثة-، وبدَلاً مِنْ أنْ يقومَ هذا المعترِضُ –ولو لمرّة واحدة!- بتقدِيمِها لقَلْبه

ليعْقَلَها(!) أو -عَلى أقلّ الأحوال- أن يسأَلَ مَنْ هُمْ أعلَم منه؛ أَلْقَاهَا -كعَادَته- إلى هواهُ -مُدَاعبًا وملاعبًا-؛ فكانَ مآله عضّةً أخرى؛ فراحَ يصرخُ: الحلبيّ يطعن في العلماء...!! الحلبي يطعن في العلماء...!!

وسننقلُ لكم الكلامَ بنصّه مِنَ الكتاب المذْكور ونشير إلى موقع تعليق الشيخ الحلبيّ، ثمّ احكموا أيها العقلاء يا طلاب العلم النبويّ؟!

قالَ الأخوانِ محمّدٌ وَكَافِي -حفظهما الله تعالى- في كتابِهما «برهان البيان» (ص:١٦) :«فإن لم يكن أئمة العصر هم: الألباني وابن باز وابن العثيمين، فلا يُعرف لهذه الأمة -اليوم- أئمة يقتدى بهم، ولا أدلّ على ذلك مما حلّ بالأمة بعدهم من فوضى في الفتوى، واضطراب!»؛ وعند كلمةِ (اضطرابٍ) علّق الشّيخ الحلبيِّ بقوله:«ممّا لا يستطيعُ أحد مهما كان أن يشكك بهذا الواقع الخراب!!».

فظنَّ هذَا المعترضُ -على حسبِ فَهمِ(!) هواه- أنَّ تعليقَ الشّيخِ مُنصبٌّ على إمامةِ ابنِ بازٍ والعُثيمين والألْباني؛ فقامَ-يردّ عليه!- قائلاً:«لا يشكّ أحدٌ أنّ هؤلاء العلماء هم أئمة عصرهم، لكن هل ينفي هذا الوصف عن غيرهم من أهل العلم ممن عاصرهم الرسوخ في العلم والتأهل لوصول مرتبة الإمامة في العلم والدين؟» إلى أنْ قالَ -أعانه الله تعالى على التوبة-:«فهل هؤلاء الثلاثة أُثْنوا على الصغراء؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها!؟».

وَ-لمنصفٍ- أنْ يقولَ لهذَا المعترضِ: أنَا لا أخالفك بأنّ الإمامة في العِلْم والدّين قدْ ينالها غيرُهم؛ ولكنْ؛ مَا دخلُ هذَا الكلامِ بتعليقِ الشّيخِ الحلبيِّ؟!

وبِذلك يُعْلمُ بأنَّ تعليقَ المعترضِ على كلامِ الشّيخِ الحلبيِّ -في ذاك الموضِعِ- بعيدٌ لا محلَّ له من الإعراب!!

والهوَى إذا لعِبَ بأصحابِهِ أَتَى بالعُجاب...!!

هَذا هو الفهمُ (!)الذي يمتلِكُه هؤلاء المتربّصون الذي بِه يطعنون في مشايخ أهلِ السّنّةِ؛ ثمّ يُسمُّون ما عندهم بالمنهج السلفيِّ وما عند غيرهم بالخلفيّ أو البِدعي !!

فلَسْنَا ندْرِي أَنَلُومُهُمْ -هُمْ-؟! أمْ مَّنْ يقفُ وراءَهم مِنَ الفضلاءِ ممّن نحترِمُهم ولا نزالُ

نحفظُ لهم مكانتهم؟!

شبهة ودحضها...

ثمّ قالَ هذا المعترضُ في نفسِ الحلقة وبنفسِ ذَلِكُم الفهمِ(!) :«ولم يسلَمْ الشيخ أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله تعالى مِنْ تعرّض الحلبي له حيث قال فيما سمّاه بمنهج السلف الصالح (ص ٢٠٤) حاشية رقم (٢) :«وقد توفّي –قريبًا- رحمه الله، ووفقني الله تعالى لكتابة رثاءٍ وثناءٍ عليه- مع علمي ببعضِ ما ردّه عليَّ –رحمه الله- مما لا أراه صوابًا.

رحمه الله -تعالى- وعفا عنه.

أقولُ هذَا لأنّي أعلم -جيّدًا- أنّ (وقوعَ الاختلافِ بينَ النّاسِ أمرٌ ضَرُورِيّ...) ...»...».

والكَلَام مِنْ (وقوع الاختلاف...) إلى قوله (فإنه أمرٌ لابدّ منه في النشأةِ الإنسانيةِ) هو من قول ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة»(٢/٥١٩).

ومِنَ البداهةِ أنْ نَسأَلَ القارئَ المنصفَ –فقطْ!-:

أين تجدونَ تعريضَ الشّيخِ الحلبيِّ بالشّيخِ النّجميّ -رحمه الله-فضلا عن ذمِّه-؟!

فهل الذِي يعرِّضُ بشخصٍ يكتبُ فيه رِثاءً وثناءً؟! ويَدْعو له بالعَفْو والمغْفِرة -أيها الأذكياء!- ؟!

فَعَلى فَهمِ المعترض -الذي عوّدَنا عليه- كان لابُدَّ لَه مِنْ أنْ يلومَ ابنَ القيّم وليسَ الحلبيَّ؛ فَالحلبيُّ لم يكن سوى ناقلٍ والكلام ليس مِنْ صُنْعِه!!

أرأيتُمْ -الآن- مداخلَ القومِ في الطّعنِ في أعراضِ الشرّفاء؟!

أهَذَا هُوَ (المنهجُ السّلفيّ) الذِي يُنادِي بِه المتّربصون الطّاعِنُون؟!

فَصدَق مَنْ قَالَ: مَنْ باعَ عِرْضَهُ أنْفَقَ !!

ولا يفوتنا أن نجيبَ المعترضَ على سُؤَالهذلَكُم–تنزّلًا بصحّة مِوْقع تَعلِيقِه- :« لا يشكّ أحد أنَّ هؤلاءِ العلماءَ هُمْ أئمّةُ عصرِهم، لكنْ هَلْ يَنفِي هذَا الوصفُ عَن غيرِهم مِنْ أهلِ

العِلْمِ ممّن عاصرهم ...؟».

فَنَقُولُ لَه: لا! لا يَنْفِي ذلك لا ممّن عاصرَهم ولا ممّن لم يعاصرْهم؛ فلَذِلَك أنكَرْنا عليكُم حصرَكم العلماءَ في ثلاثةٍ أو أربعةٍ؛ تُوالون وتُعادون فيهم !!

فَلنا أنْ نقول -إذًا-: إنّ المتربصين يطعنون في علماءِ الأمّة؛ فهم لا يعتبرون سوى الثلاثةِ أو الأربعة علماءَ يُرجعُ إليهم في الفتوى -عندَ الشّدائد- ويؤخذ عنهم العلم النبويّ!!

وأمّا قولُ المعترضِ في نفس الحلقة:«وهذا استنتاج قبيح فيه إساءة إلى رسول الله ﷺ...» -والعياذ بالله- ؛ فَلا يلتفتُ إليه؛ فهي تهمةٌ لا يقودُها ويتولّى أمرَها إلا مَنْ خَلَا الحياءُ منه، وندعُ الجوابَ يَأتيهِ مِنْ حيثُ لا يدْري !!

دخول المعترضِ الفتنةَ دون إذن العلماء...

وقولُه:«استجاب الكثير من الشباب السلفيّ بحمد الله تعالى لنصيحة العلماء بأن لا يدخلوا في الفتنة ويتركوا علاجها للعلماء ومن خالف نصيحتهم وقع في الفتنة...»!! هو جوابه على نفسه؛ فهو أوّل مَنْ سعّر نارَ الفِتنة ودَخلَها ولم يخرجْ منها ولن يخرجَ مِنها إلا بلُطفٍ مِنَ الله تعالى ورحمة!! بسببِ أنّه خالف نصيحةَ العلماءِ بالابتعادِ عن هذِه الفتنة؛ إلاّ إذا كانَ العلماءُ قد استثنوْا هذَا المعترضَ مِنْ النّصيحة فكان هذا هو جزاءَه؛ فاللهم سلّم سلّم!!

فلم يفهم المعاني...!!

وهو معنى كلام الشيخ الحلبيّ:«أنّ لنفرٍ من الشباب –وبعض الجهلاء-وللأسف- تأثيرًا على بعض المشايخ الأفاضل؛ بحيث يكاد يكون لهم حكم ظاهر عليهم، وأثر بالغ فيهم!!»؛ الذي لم يفْهَمه المعترضُ وعدّه طعناً؛ لأنه لا يفهمُ مثلَ هذه العبارات المأخوذةِ مِنْ منهل النبوّة؛ فالنبيُّ ﷺ يقولُ:« إنَّ اللهَ لم يبعث نبيًّا ولا خليفةً إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر وبطانة لا تألوه خبالا ومن يوق بطانة السوء فقد وقي»، ولو نزّلْنَا فَهْمَ المعترضِ على هَذَا الحديثِ لَقَالَ مَنْ فَقَدَ حَياءَه وإيمانَه بأنَّ النبيَّ ﷺ يَطعنُ في الأنبياء والحكّام

والعلماء!!

بَلْ إنَّ مِن المعترضين مَنْ لم يُعْجِبْه هَذَا الحديثَ واعتَبرُه انتقَاصًا في العُلماء؛ فردّوه قائلين: كيفَ تقولون بأنّ للشيخ (الفلاني) بطانةَ سُوءٍ ؟!!

فلَنا أنْ نقولَ بأنّ المتربصين -بفهمِهم- هُم الذينَ يَطعنُون في سُنّةِ الحبيبِ المصطفَى ﷺ!!

أرأيتم -الآن- مَن الذِي يَطعنُ في المنهج السّلفيِّ وفي الحاملين لواءَه؟!!

وهَلْ عَرفتُم معْنى(الطّعن) عند هؤلاء وآليةَ الطعنِ عندَهم؟!!

التهم صارت مسلّمات ... فيا للعجب..!!

والفعلُ نفسُه كرّره هذا المعترضُ في الحلْقات التّاسعةِ والعاشرةِ والحاديةَ عشْرةَ فالطّريق أمامه أصبح سهلاً جدًّا؛ لأنّه صارَ يَعْتَمِدُ في إلقاءِ التُّهم على تُهَمٍ حوّلها مسلَّماتٍ؛ فَله -إذًا- أن يأخذَ مَا يشاءُ مِنَ الكتابِ ويُنزّله على مَنْ يشاءُ وكيفَما يشاءُ؛ ودَوْرُنا هُنَا -في هذَا الكتاب- ليس إلزامَ النّاس بما نكتبُ؛ وإنما بيانُ الحقّ كَيلاَ ينخدِعَ بِهم وبِكلَامِهم مَنْ يحسّن الظنَّ بِهم!!

حوار ومحاورة...!!

ونكتفي بنقلِ أنموذَجٍ واحدٍ مِنْ حلقةِ المعترضِ التّاسعةِ وكَلَامُه لا يزال موصولاً بتهمة الطعن في العلماء السّلفيين وهُمْ: الشيخ ربيع المدخلي!!

نَقلَ المعترضُ كلامَ الشّيخِ الحلبيِّ (ص ٧٢): « وقدْ يصلُ الحدّ ببعض الناس(!) -لمجرّد مخالفته!- إلى التشكيك بسلفية من يخالفه!! كأن يقول: (سلفيتك غير سلفيتنا)!!

متناسيا -هذا- غفر الله له أن السلفية واحدة -أبدًا- ...

ولقد ذكّرتني هذه الكلمة(!) بما قاله بعض الناس قديماً -بحقّ شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- :«سلفيتنا أقوى من سلفية الشيخ الألباني!!»....ولم نددن حولها إلا يسيرًا».

فعلّقَ المعترضُ على هذا الكلام:«١- أثار الحلبي في هذا التعليق وأراد بدسيسة الطعن

ظلمًا وعدوانًا على الشيخ ربيع المدخلي –حفظه الله تعالى-».

وقَال في أخرى:«٦- أما المسألة الثانية فيه مسألة قديمة قد أثيرت وانتهت ولكن عاد الحلبي لفتحها بأسلوب ماكر مخادع ليطعن بها على الشيخ ربيع المدخلي ويؤلّب الناس على الشيخ ربيع المدخلي...».

إلى أنْ قالَ:« ... لأن الشيخ ربيعًا المدخلي أورد هذه الجملة في سياق الثناء على الشيخ الألباني والاستفادة من علمه...».

فهذَا المعترضُ ومَنْ وافقَه مِنَ المتربصين –ولشدّة تعصّبهم- ادّعَوْا بأنّ عبارةَ (سلفيتنا أقوى من سلفية الألباني) هي عبارة مدحٍ وثناءٍ!! وهم بذلك يتلاعبون باللغةِ وأهلِها –خاصّةً- وبعقول النّاس –عامّة-!!

فلنفرضْ -جدلاً- أنّنا قُلنا : «الشيخ الربيع مِنَ العلماء العاملين والسّلفية عَرفنَاها مِنْ قبل أن نَعرفه؛ وسلفيتنا (أقوى) من سلفية الشيخ ربيع »!!

ماذا يفهم القارئ لهذا الكَلامِ مِنْ هَذَا الكلام ؟!

إنْ كانَ مدحًا؛ فلا لوم -إذًا- أن نتركَ قائلاً يقولُ مَا شاءَ عن العلماءِ وهو يفاضل فِي شيءٍ لا يعلمُ حقيقتَه إلا علاّمُ الغيوبِ؛ هذا مِنْ جهة.

ومِنْ جهةٍ أخْرَى؛ قولُ القَائلِ: (سلفيتي أقوى من سلفية فلان) هو كقوله : (إيماني أقوى من إيمانه)؛ فكلَّما قوِيَ إيمانُ العَبدِ قَوِيْتْ سَلفيتُه، وكَما أنَّ للإيمان درجات فللسّلفية دَرجات؛ فَإنْ لم يكن لها سوى هذا المعنى فعلام تُحمل إذًا؟!

فنحن نأخذُ معنى المصطلحات مِنَ الشّرْعِ لا مِنْ فهمِ الرّجال!!

ثمّ لمعترضٍ أنْ يقولَ: مثلُ هذه العبارات لا بدَّ أن تُقيَّد بالمشيئة –على أقل الأحوال- لما فيها مِنْ تزكيةِ النّفْس؛ والله تعالى يقول ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النَّجم:٣٢] .

وإنْ كانَ ذمًّا؛ فعلامَ هذَا التّعصبُ والشّدةُ في الاتّهام؟!

فلِمَ لا يقول المعترض -معترفًا-: قالها الشيخ ربيع وأَخْطأ فيها ومكانته العلمية تبْقَى هي هي؛ بل الاعترافُ يزيده فضلاً فوْق فضلٍ!!

أمْ أنّ المعترِضَ المتربّصَ وفرقته نسَوْا بأنّهم لازالوا يقولونَ أخطأَ عمرُ وأصابَ أبوبكرٍ؟!!

وهما مَنْ هما ! وهم مَنْ هُمْ ؟!

أرأيتم مَنْ هو الطّاعن الحقيقيُ في المنهجِ السّلفيِّ وفي عُلمائه؟!!

وقول المعترض : (...ولكن عاد الحلبيُّ لفَتْحِها..)؛ هو مِنْ بابِ الذّكرى بأنّ الإنكارَ لا يلزمْ منه الاسقاطُ؛ فَمعَ أنَّ الشّيخَ المدخليَّ قالها –وهي كلمة فيها معنى الانتقاص؛ ونظنّ أن الشيخ ربيعًا لا يقصده- في حقّ الشيخِ الألبانيِّ إلاّ أنَّ مكانَته ما زالتْ محفوظةً عندَ الشّيخِ الحلبيِّ وَعندَ غيْره مِنَ العلماء وطُلابِ العِلْمِ؛ وَعَلى مِثلِ هذَا أقامَ الشيخُ الحلبيُّ كتابَه «منهج السلف الصالح...»؛ فتنبّه!

الحلبي تلميذ الألباني حقيقةً وسلوكًا ... فلا تنازعوا...!!

وأمّا قولُ المعترضِ (وقد طعن الحلبي في الشيخ ربيع المدخلي في هذه الكلمة؛ لأنها كشفت براءة حال الشيخ الألباني من أوحال الحلبيّ) فيها مِنَ التّقول على الأمواتِ بما لم يقولوه!!

فكيف له معرفة أنَّ حالَ الألبانيِّ البراءةُ مِنَ حالِ الحلبيِّ؟!!

أهي قراءةٌ في فنجانٍ (!) أم استراقٌ للسمعِ!!

ويُعَدُّ فعلُ هذا المعترضِ مِنْ أفضلِ الأمثلة الواقعيةِ لحديثِ (البطانة) الذِي لَم يستوعبْه الطّاعنونَ؛ فَطعنوا فِي -عفوًا- فَرَدُّوا... معناهُ وبشدّةٍ!!

ومِنْ حُمق المتربصين –لشدة ما أصابَهم مِنْ جُنونِ الحقدِ- صَارُوا يلْتقطون الكلامَ مِنْ هنا وهناك -وإن كان بذيئًا- لا يخرجُ مِنْ مُؤمنٍ لقولِ النّبيِّ ﷺ:«**ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان، ولا بالفاحش ولا بالبذيء**»؛ يقول المعترضُ ناقلاً لكلام أحدهم(!):« ولقد سميتهم بالـ (تلاميذ!) اعتبارًا لما كان؛ وإلا فإن الخائن الأثيم، والكذاب اللئيم منقطع الصلة بمن

يزعم أستاذيته عليه...»[١]؛ فحالهم ينطبق عليه قول العرب:«إنّ عندك ديكاً يلتقط الحصى»؛ وهو يقال في حقِّ مَنْ يلتقطُ الكلامَ قصْدَ النّميمةِ وإشْعالِ الفِتَن والمعترض ليس بعيدًا عن هذا!!

المعترض ينادي بالعودة إلى التقليد...!!

وبتمام الحلقة التاسعة يكون المعترضُ قد أنْهى نسجَ هذه التهمة في حقّ الشيخ الحلبيّ؛ لتصبحَ –كما قلنا- مسلّماتٍ لما يستقبلُ مِنَ الحلقاتِ وغيرِها؛ ولِكي يُضفِيَ هذا المعترضُ على كلامِه(!) شيئًا مِنَ الحقّ خصّصَ حَلقتين بعد التاسعة يُظهِرَ فيهما حِرْصَه وعطفَه على الشّبابِ السّلفيّ؛ كيف لا؟! وقد لقِّب-الآن- بفضيلةِ الوَالِدِ!!

وهي خاتمة الألقاب العلميّة في هذا العصر -الذي كثُر فيه العلم وقلّ الفهم -مع أنّه مَا يَزالُ شَابًّا تعمُّه نصيحةُ العلماءِ بأن لا يحشرَ أنفَه في هذِه الفتنة بجامع السنِّ!!

ومِنْ جَهْلِه بمعاني الألفاظ والكلام؛ فالشيخ الحلبيّ كانَ يتكلّمُ عن وجودِ صنفٍ مِنَ الناس ينتسبُ للسّلفية وهو يتتبّع الزّلاّتِ ويتصيّد الأخطاءَ، والمعترض يجيبُ بأنَّ هؤلاء الذين يتصيدون هم الذين اتبعوا العلماء(!)؛ فلا لَوْم عليْهم!!

وهو مأخوذٌ مِنْ قولِه في الحلقة العاشرة:«وما ذنب الشباب السلفي عند الحلبي إلا أنهم سألوا العلماء عن ضلالات من يدافع عن الحلبي عنهم كأبي الحسن وغيره»؛ فالمعترضُ يعترفُ بأنَّ هناكَ صنفاً مِنَ النّاس مَنْ يتصيّدُ الأخطاءَ، ولكنّه اعتذَر لهم –مُغَيّراً وصف فعلهم!- بِأنّهم قلّدُوا العلماء في أحْكَامِهم!!

فالمعترضُ قدْ جاءَ علَى قولِ الإمام ابنِ القيّم –وهو يصفُ أصحابَ البَصائرِ- :«القسم الثاني: أصحابُ البصيرةِ الضّعيفةِ الخُفّاشيّة الذين نسبة أبصارهم إلى هذَا النّور كنسبةِ أبصارِ الخُفّاش إلى جِرْمِ الشّمس؛ فَهُم تبعٌ لآبائِهم وأسْلافهم؛ دينُهم دينُ العادَةِ والمنشأ»[٢].

---

(١) وهذا الكلام –بتجريده عن سياقه- حقٌّ!

(٢) «مفتاح دار السعادة»(٢/ ٣١١) بتحقيق شيخنا العلامة أبي الحارث الحلبيّ.

فإذا كان هذا هو الواقعَ؛ فكيفَ يتّهم الشيخَ الحلبيَّ بأنّه يطعنُ في الشّباب السلفيِّ؟!

وهو تناقضٌ مِنه لم ينتبه له ولم ينبّهه قرناؤه!

ربّما لم يعرضْ عليهم هذه الحلقةَ قبلَ نشرِهَا أو عرضَهَا عليهم ولم يقْبل مِنْهم؛ لذلك كانّ الرجوعُ إلى الحقِّ مِنْ أعظمِ الفضائلِ!!

وقدْ فعل شيئًا من ذلك هذا المعترض لما قال :«ولكن كان ينبغي للحلبي أن يوجه كلامه **لصنف من الناس** ممن يسعى جادًّا لضرب كلام العلماء بعضه ببعض وزرع الشكوك والفوضى في أوساط الشباب السلفي»؛ وقد فعلَ ذلك الشيخُ الحلبيُّ فكان أنْ أخرجَ كتابَه!!

فَغريبٌ أمرُ هذَا المعترض! يطلبُ مِنَ الشّيخ الحلبيِّ هذا الأمرَ بعدَ أنْ مضتْ عشرُ حلقات ملأها بالطّعنِ والتّجهيل فيما طلبَه هُوَ؛ فأيُّ تناقض بعدَ هذَا ؟!! وأيُّ خيانةٍ أكبر؟!!

التشغيب على ابن القيم وابن تيمية...

ولم يُعجبْه هذا المعترضُ ما نَقله الشيخُ الحلبيُّ في كتابه مِنْ تشبيهِ هذَا الصّنفِ مِنَ النّاسِ الذينَ يتتّبعون الزلاّتِ ويتصيّدونها بالخنازير والذّباب مِنْ حيثُ قضاءُ الشّهوة؛ وهو كلامٌ للإمام ابنِ القيّم؛ لم يعجبْه هذا المعترض وراح يشغّب بكلامٍ بعيدٍ -كعادته- عن محلِّ النّزاعِ؛ فيقولُ:«والسّلفيّون براء مِنْ هذَا الوَصف وهذه الحال الشنيعة.

وإنما هم دعاة إلى الله، آمرون بالمعروف، ناهون عن المنكر....».

وهُنا نقفُ معَه وقفةً قصيرةً سائلينه:

هل كلّ السّلفيينَ دعاةٌ إلى الله؟!

وأينَ وضعتَ العوامّ مِنَ السلفيينَ الذين يطلبون السّنّة ليتعبّدوا بها -فحسْب-؟!

ثمّ هل كلُّ سلفيٍّ يأمُرُ بالمعروفِ وينْهى عنِالمنكَرِ؟!

ألا يوجدُ مَن يوصفُ بأنّه سلفيٌّ (!) يكذِبُ أو يسرقُ أو يزْني أو...أو...؟!

وقدْ غابَ عن هذا المعترضِ بأنّ التشبيهَ بالحيوانات والتّمثيلَ بطباعها هو منهجٌ نبويّ؛

فالنبي ﷺ نهى عن الإقعاءِ، ونهى عن نُقرة الديك، وعن افتراش السَّبُع، والتفاتة الثّعلبِ، وشبَّه الذي لا يتم ركوع الصلاة ولا سجودها بالسّارق؛ وكثير مِنْ ذلك في القرآن والسنة.

ولكنْ...!

كما قُلْنا -ولا زلنا- فإنَّ الفهمَ غابَ عن المتربصين وهم ينشرون للناس ألاعيبهم!! فهداهم الله تعالى وبصّرهم الحقّ!!

حتى إنّه لم يفْهَمْ قولَ شيخِ الإسلام الذي نقلَه؛ وهُو قوله:«فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير، ولا يقع على الصحيح والعاقل يزن الأمور جميعًا هذا وهذا، وهؤلاء الرافضة من أجهل الناس...»؛ فقال هذا المعترضُ :«ثمّ كلام شيخ الإسلام كان على الرافضة الذين يطعنون في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم....» وغاب عنه أنَّ شيخَ الإسلام أتى بقاعدةٍ عامّة ثمّ نزّلها على الرّافضة؛ لأنهم مِنْ أجهل الناس؛ فَهُمْ -بذلك- أشدّ مِنَ الذّباب لو (!) يفْقَه –فقَطْ- هذَا المعترضُ!!

فما بالُه يريدُ أن ينفيَ عن السّلفيين عامّة- وهم مِنْ جملة البشر- ما فيهم مِن بعض الطّبائع والغرائز ؟!

هل يريدُ أن يقولَ بأنه لا يوجدُ سلفيٌّ جاهلٌ ؟!

فإنْ كانَ كذلك فلماذا يوجدُ العلماءُ -إذًا-؟!

فالظاهرُ أنَّ منشأَ الغلطِ عنده وعندَ مَنْ يُوَافقه هو عدَمُ فهمِهم لمعنى السّلفية كمَا أشَرْنا إلى ذلك في بداية هذا الفصل؛ فلذلك طلَبنا مِنهم أن يحرِّروا المصطلحات أولاً ثمّ يبدؤوا في النقد(!)؛ ولو فعلوا ذلك لما أتعبَ نفسَه وأثقلَ كاهله بما قد يكون وبالاً عليه يومَ الحسرةِ والنّدامة...

وهل البعض عند العرب هو الكل - مطلقًا- ...!!

ثمّ كرّر المعترضُ اعترافَه في موضعٍ آخرَ -مِنَ الحلقة العاشرة- لما علّق على كلامٍ للشيخِ الحلبيِّ:«ترى الآن الذين يكتبون كأنه ليس تشفيا كأنه تعطش، كأن الواحد صار والعياذ بالله

كأنه مصاص للدماء ينتظر الفريسة وإذا وقعت لا رجعة لها وإن تاب لا توبة له»؛ فقالَ المعترض:« فالله حسيبك في ظلمك للمشايخ السلفيين. فالمشايخ...».

والسّؤال: كيف عرَف هذا المعترضُ بأنّ الشيخَ الحلبيَّ يقصِدُ المشايخَ السّلفيّين؟!

وهلْ قولُه (في ظلمك المشايخ...) هو اعترافٌ مِنه بوجودِ هذا الصنف مِنَ النّاس بالوصف الذي وصفه الشيخُ الحلبيُّ؟!

ومَنْ هُم هؤلاء المشايخ الذينَ ظلَمهم الشيخُ الحلبيّ؟! هل كلّ السلفيين أم (بعض) السلفيين؟!

وأسئلةٌ أخرى كانَ لابدّ أن يجيبَ عنها هذا المعترضُ قبل أن تخطّ يمينُه ما كتب في شماله!! والله وحده العاصم!

فالمعترض –أصلحه الله!- في بداية كلامه(!) كان يتّهم الحلبيَّ بِالبَعْضِ(!)، وفي نهاية مقالاته جرَّ التهمة إلى الكل(!)؛ فهو مثالٌ لذلكم الرّجل الحائر البائر!!

فهذا -كذلكم-مِنَ التناقضات التي يَقعُ فيها مَنْ كان همّه وغمّه حُبَّ الظهورِ والرّياسةَ؛ فَلا تعجلْ أيها الدّكتور! فإنَّ الرياسةَ قَبولٌ مِنَ الله تعالى وإنْ أبْغضَك النّاسُ –والعكْس-!!

ومَنْ يتنبّه لفعلِ الشّيخ الحلبيِّ في كتابه وفعل هذَا المعترضِ في مقالاته يترجَّحُ له(!) بأنَّ المعترض كان همُّه إرضاءَ نفسِه و(بعض النّاس) في سخط ربه تعالى؛ لأنَّ الشيخَ الحلبيَّ أقامَ كتابَه كأمثلةٍ علَى تصرفات بعضِ السّلفيينَ وليس كلَّهم؛ لذلك تجده يقول: (بعض الناس) و(من الناس) و(منهم) (وبعض السلفيين)...وهكذا.

ولْنأخذْ أنموذجًا أخيرًا مِنَ الحلْقة الحاديةَ عشْرةَ نختم به هذِه النماذج فهي كثيرةٌ -وما نقلناه مِنَ القليل يدلّ عليها- :

قالَ المعترضُ بعدَ أنْ نقلَ قولَ الشيخِ الحلبيِّ-وهو يتحدث عن بعض السلفيين-: «...بلْ ما غاظهم(!) منّا –ووجه زنابيرهم (أي:دبابيرهم علينا!)- إلا عدم سلوكنا مسالكهم الردية، وصنائعهم الغضبية، وطرائقهم الحزبية...»؛ فردّ المعترض –أصلحه الله-: «هذا من الحلبي طعن في بعض العلماء السلفيين وفي الشباب السلفيين»؛ فانظروا

وتنبّهوا:(بعض العلماء السلفيين) و(الشباب السلفيين)!

ثم قال:«أما العلماء السلفيون فجعل ثمار دعوتهم عوسج...» والآن (العلماء السلفيون)!

ثمّ قال:«لكن هذه الصفات التي رميتهم بها هي بك وبأتباعك يا حلبي أليق، وأصدق، وألصق، وأوْفق: فأنت الذي زرعت الشوك في طريق السلفيين»؛ والآن (طريق السّلفيّين) بدونِ استثناء...!!

ثم قال مخصّصًا ومُفَصِّلاً وموضّحًا مَنْ هُم هؤلاء العلماء؟! ومَنْ هُمْ هؤلاء الشّباب السلفيين-:«...هكذا يقول الحلبي بكل سفاهة وعدم احترام: الشيخ ربيع حوله دبابير...ثمّ الشباب الذين حول الشيخ ربيع المدخلي بحمد الله تعالى معروفون بالعلم والأخلاق المستقيمة...».

فهذا المعترض زوّرَ وحوّرَ الكلامَ -ليُسقِط به قائله- فأسقطَه على (كل الناس) و(كل السلفيين) بانيًا على أصلٍ هو: أنّ الشيخ ربيعًا -حفظه الله-تعالى- هو (كلّ الناس) و(كلّ السلفيين) ومَنْ حَوله هُم (كلُّ الشباب السلفي)؛ وهو ما يُسمّى في علم الأصول: خاص أريد به العموم!!

ولكن هذا المعنى مردودٌ لعدَمِ الدّليل؛ وهذا كلُّه على فرْض أنَّ الشيخَ الحلبيَّ يقصدُ الشيخ ربيعًا أو غيرَه؛ وليس هذا هو محلَّ النزاع؛ فقد علَّمَنا النبيُّ ﷺ-وهو خير معلم- أن نستعملَ مُصطلحَ (بعض الناس) حيث تكون المصلحةُ لحكمةٍ يعرفها كلّ طالب علمٍ حكيمٍ؛ وهي ليستْ مِنْ بابِ الغِيبَة ولا مِنْ باب النّميمة، ومَنْ يقولُ خلافَ ذلك فقدْ طعنَ في منهج النبوّة من حيث لا يدري!!

فلنا أن نقول -إذًا- إنَّ المتربّصين يطعنون في سُنّةِ رسول الله ﷺ؛ بردّهم لبعضِ أفْعالِه ﷺ أو باستعمالها عَلى هواهم وليس على ماجاء به ﷺ!!

ولنا كذلك أنْ نحشدَ هذا الفصلَ بالنّصوص التي تحذّرُ مِنْ مخالفةِ مَنهجِ النّبوّة -سواءً بسواءٍ-!!

هكذا هو الطعن في الشيخ ربيع...!!

وكرّر هذَا المعترضُ رفضَه مِنَ الحلبيِّ الحقَّ -وإنْ كانَ مِنْ غيرِه-؛ فهو لمّا نقلَ كلامَ الشيخ الحلبيِّ: «...وهذا الوصف يشبه جدًّا ما قاله -في هذا الصنف!- فضيلة الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- في مجلس له عنواه «الحب في الله والاعتصام بحبله»: «يوجد عند بعض الشباب السلفي شدة تشبه (الحدادية)!! فهذه تترك...»»؛ علّقَ المعترضُ: «لم يكتف الحلبي بالأوصاف الشنيعة التى رمى بها الشباب السلفي، ولم يكتف بتشبيههم بالحدادية...»!

فكان لازمًا على المعترضِ -إقامةً للعدلِ- إذَا لم يعجِبْه الكلامَ أن يتوجّه بالطّعن في الشيخ ربيعٍ وليسَ في الحلبيِّ؛ لأن الشيخ الحلبيَّ كان هُنا في موضع النّاقل!!

فلَنا أن نقولَ -إذًا- إنَّ المتربّصين يطعنون في الشيخِ ربيعٍ رضيَ مَنْ رضِي وكَرِه مَنْ كَرِه!!

ولّما أرادَ هذا المعترضُ أن يُدَافع عنِ الشّيخ ربيعٍ، ويُبعدَ عنه (الوصف بالحدّادية لبعض الشباب السّلفيِّ) زادَ الطّينَ بِلّةً، وأكّد المعترضُ بأنّه جاهلٌ بمعاني الألفاظِ وكأنّه يرَى بأنَّ الكلامَ هو (اللّفظ المفيدُ) -كما عرّفه بعضُ النَحْويين- سالبينَ مِنه المعَاني!!

فقَالَ المعتَرضُ: «وأمّا قول الشيخ العلامة ربيع: «يوجد عند بعض الشباب السلفي شدةٌ تشبه الحدادية»؛ فهو لم يصفهم بالحدادية مطلقًا أو بأنهم أفراخ الحدادية؛ وإنما شبه شدة بعض السلفيين بشدة الحدادية ومعلوم أن التشبيه لا يقتضي مطابقة المشبه بالمشبه به من كل وجه. ومراد الشيخ ربيع -حفظه الله تعالى- ما وقع فيه بعض السلفيين المتأثرين بفتنة فالح الحربي»!!

أرأيتم أيها المنصفونَ كيفَ يحاول جاهِدًا أن ينصفَ (!) مِنْ جهةٍ واحدةٍ؟!

فلِم لم يقلْ هذا الكلام في حقّ الشيخ الحلبيّ؛ وجميعُ الأوصاف التي أتَى بها في كتابه كان ناقلاً مِنْ شيخيْ الإسلامِ ابن القيم وابن تيميةَ ومِنَ الشيخ ربيعٍ نفسِه؟!!

ثمّ هل الشيخ الحلبيُّ كانَ يقصِدُ مِنَ التّشبيه التشبيهَ مِنْ كلّ وجهٍ أم بعضَ الأوصاف؟!!

ثمّ مَنْ يعلمُ لغةَ العرب يعلمُ بأنّ قوْلَ القائل: فلانٌ بحر؛ لا يعني بأنه يشبه البحر من جميع الأوجه! وكذلكم وصفَ الخنزيرِوالكَلبِ والذّباب والثّعلب والسّبُع والجمل..؛ ولكنّ

الحقد والحسدَ وحبَّ الظهور والرياسةِ جَعلتْ مِنْ هذا المعترضِ يظهر بمظهرٍ غيرِ متزنٍ؛ والله تعالى يقول: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطَّففين:١]!!

ثمّ -وأخيرًا- نقولُ لهذَا المعترضِ ولمن وافقه في إخراجِ الحلبيِّ مِنَ السّلفية التي نَعرِفُه ونعرِفُها -واللهِ- قبلَ أن نَعْرِفَ الشّيخَ ربيعًا:

لماذا فعلتم ذلكم؟!

ألأنَّ الحلبيَّ خالفَ منهجَ السّلف في توحيد الألوهية والرّبوبية؟!

أمْ لأنه خالفَ منهج السّلف في توحيدِ الأسماء والصفات؟!

أم لأنه خالفَ منهج السّلف في السّنّة والحديث؟!

أم...وأم...وأم... ؟!

أم لأنّه –فقط- لم يبدّعْ كما بدّعتم : أبا إسحاق الحويني، وأبا الحسن السّليماني، وأبا سهل المغراوي وغيرهم ؛ فأخرجتموهم مِنَ السّلفية لكثيرٍ من القيل والقال ؛ بعيدًا عن التحقيق العلميِّ؟!!

جملة معترضة!: (والغريب! أنهم لم يضيفوا لا الحجوري ولا الجابري مع أنَّ كلَّ واحد منهما يطعن في صاحبه بكلام لا يقلّ عن الذي صدر في حقّ أولئكم!!)...

فماذا لو أن الحلبي بدّع؟!

وبمعنى آخر-ونسألكم بالله تعالى-: لوْ أنّ الحلبيَّ وافقكم (!)، وبدّع أبا إسحاق الحويني ومحمد حسّان والمغرواي والسليماني؛ هل كنتم ستعاملونه بهذه الطريقة أم سترشِّحُونه لأن يكونَ هو الخليفةَ في العلْمِ، وتجعلون كتابه أصلاً ؟!

والجواب متروك لمن كان حالُه حالَ هؤلاء المتربّصين-هداهم الله-، لأنّنا نعلمُ بأن محلّ النزاع ليستْ تلكم المسائلَ التي ينازعونَ فيها؛ فالحلبيّ لم يأتِ ببدعٍ مِنَ القَوْلِ؛ وإنّما هو كلام محرّر خَرَجَ مِنْ علماءَ جَمَعَهُ في كتابٍ، مُنَزّلاً أصولَه على الواقع المرّ الذي تمرّ به الساحة العِلْمِيّة

العَمَلِيّة.

ومنْ يرجعُ إلى التاريخ ويراجُعُ وقائعَه رابطًا هواه في مربط الفرس –هذا إن وجده!-؛ سيتيقن كلّ اليقين بأنّ المسألةَ مسألةُ إسقاطٍ –حسْبُ-!!

ولا أحدَ يستطيعُ أن يُنكرَ هذَا ولا ذَاك لأنّها كلمةٌ خرجَتْ ولنْ تعودَ وسُجّلتْ ولنْ تمُحى مادام الإصرارُ هو قائدَ هذه الحملةِ الهوجاءِ؛ فالتآريخ لا يكْذِب بل يُكَذِّب، ولا يُدَاهن ولا يُهادن، والتاريخُ ليس هو المتّهمَ بل هو الشّاهد؛ لذلك جعل الله تعالى ملائكةً يكتبون أعمالَ البشرِ وهو غنيٌّ عنهم، لتشهدَ أنفسُهم على أنفسِهم؛ هكذا هو التاريخ؛ أحَسنْتُم أمْ أسأتم؛ والله هو الموفِّق لا ربَّ سواه !!

الفصل السابع:

الموقف من الجمعيات

- الحلقات (١٢ ـ ١٤) من (صيانة المعترض)-

موقف الشيخ الحلبي منها من خلال كتابه:

يرى شيخنا –حفظه الله- أن الكلام في الجمعيات –عمومًا- ذو محاور عدة من أهمها :

«**المحور الأول** : لا بد -قبل البحث في التفصيل- من العناية بالتأصيل ولا بد من تقعيد كليات شرعية تضبط الخلاف في هذه المسألة –كما في غيرها- وهذه الكليات –هنا- لا يختلف عليها أحد من أهل العلم -فيما نعلم- ومنها:

أولاً : أن العبرة في مسألة الجمعيات وغيرها من التجمعات –الحادثة- بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني، وأن الأسماء لا تغير من حقائق المسميات؛ فلا فرق بين تسميات (الجمعية) و(المركز) و(المنتدى) و(الملتقى) –وأمثالها-فحقيقتها –جميعًا- واحدةٌ من حيث واقعُها –أصلاً- .

ثانياً : الاجتماع أصل شرعي وضرورة بشرية وحاجة فطرية لا تقوم مصالح بني آدم إلا بها، والاجتماع المحمود –شرعًا- هو ما كان على مقتضى الشرع وسيلة وقصدًا وعليه يعقد الولاء والبراء، وأما ما كان على خلاف ذلك فهو من قبيل الاجتماع المذموم؛ فإن كانت الموالاة والعطاء والتقريب والمناصرة فيه، والمعاداة والمخالفة والمنع والإبعاد عليه كان اجتماعًا حزبيًّا ممنوعًا شرعًا وعقلاً وعُرفًا .

ثالثاً : أن الأصل هو مشروعية أيِّ عملٍ جماعيّ قائم على الاجتماع والتعاون والتناصر والتواصي؛ وهي مطالب شرعية دلت عليها نصوص الكتاب والسنة كقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالعُدْوَانِ﴾، وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾، وقوله: ﴿وَلْتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾.

رابعاً : لا تتعلق الحرمة في مسألة الجمعيات الحادثة بذاتها –اسما وبناءً- وإنما بما تقع به الجمعية –المعينة- من مخالفات شرعية؛ فالتحريم فيها –إن كان- فلغيرها لا لذاتها، وهذا يختلف من جمعية إلى أخرى .

ولما تقدم من أصول شرعية كلية؛ فقد جاءت فتاوى كبار العلما : كالرئاسة العامة للإفتاء والشيخ ابن باز، والشيخ الألباني ، والشيخ ابن عثيمين، كلها دالة على جواز تشكيل الجمعيات والمراكز وغيرهما من المؤسسات الحادثة الداخلة في باب الوسائل الدعوية -دون الوسائل والطرق الحزبية الباطلة- .

المحور الثاني: إن القول بجواز تشكيل الجمعيات وَفْق الضوابط الشرعية -والتي من أهمها النزول على أقوال ونصائح وتوجيهات العلماء المعتبرين ودوام الرجوع إليهم لمعرفة أحكام ما يستجد من أحداث– ليس معناه ولازمه أن يجوّزَ ذلك في كل وقت وكل مكان؛ فمثلاً بالنسبة لواقع السلفيين في العراق –وفق ظرف البلد الحالي- لا نرى جواز إقامة جمعية للسلفيين فيه[1] ؛ فإذا تغيرت الظروف والأحوال فيصار إلى مناقشة أهل العلم –مجددًا- للفتوى إما بالجواز أو بالمنع ؛ فلا يصح القول بالجواز مطلقًا، ولا بالمنع المطلق؛ ذلك أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، وما كان منها مبنيًّا على اعتبار الموازنة بين المصالح والمفاسد فقد يقال بحرمته في ظرف ،وبِمَشروعيته في ظرفٍ آخرَ!

المحور الثالث : إن الجمعيات الإسلامية –القائمة- ليست على درجةٍ واحدة –واقعًا- ؛ فلا يصح القول أنها -كلها- بدعية، ولا أنها –جميعًا- حزبية، ولا أنها سلفية؛ والعبرة –في الحكم عليها- بنظامها الداخلي، وبتوجهات وسلوكيات وممارسات القائمين عليها وولاءاتهم وبراءاتهم ؛ ثم يكون الحكم عليها –مدحًا أو قدحاً- بحسب ما قام فيها من موجبات ذلك –شرعًا-.

المحور الرابع : وأما التعاون والتعامل مع هذه الجمعيات فالأصل أنه من باب التعاون على البر والتقوى، وَلا يُقال بجوازه -مطلقًا-، ولا بمنعه مطلقًا –أيضاً-؛ بَلْ لا بدّ مِن اعتبار النظر في جملة من الأمور قبل الحكم عليه ؛ إذْ لا بدّ أن يُنظر في حال الجمعية، وفي نوع المخالفة

---

(١) وقد ينازُعنا غيرُنَا؛ ولكن! لِتبقَ الرّحمةُ بينَنَا ...!!

الواقعة فيها وحجمها إذا وُجدتْ-، وَإلى الدّوافع والعواقب والمآلات،وإلى نوع التعامل والتعاون ومقداره وحجمه ومصلحته ومفسدته ؛ ثم يعطى لكل صورة ما يناسبها من حكم»[١].

وقال شيخنا في كتاب «منهج السلف الصالح» (ص ٣٩) :« انظر في تجويز الجمعيات -لمشايخنا الكبار-: «الأسئلة الشامية» (رقم:١) –لشيخنا الألباني-، و«مجموع فتاوى ابن باز» (١٩٤/٥)، و«مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٣٩/١٦).

وفي «جماعة واحدة لا جماعات..» (ص٥٢) -للشيخ ربيع بن هادي-: الإقرار بالجمعيات «القائمة على منهج الكتاب والسنة»؛ مما يدل على أن التحريم والمنع متعلق بمنهجها وطريقتها، لا بصورتها ونظامها؛ فتنبه!» .

كلام شيخنا في (جمعية إحياء التراث)...

وأما ما كان متعلقاً بخصوص جمعية إحياء التراث ؛ فإن شيخنا –حفظه الله- يرى (ص/٤٠) أنها :«جمعية ترفع -في جلي أمرها- شعار الدعوة السلفية، والعقيدة السلفية؛ (مجتهدة) في تطبيق ذلك؛ مما يجعلها (تصيب) أحيانًا، و(تخطئ) أحيانًا أخرى!

وسبب هذا الخلاف -ثمة- طعن (بعض) أهل العلم السلفيين فيها، ونقدهم إياها...، وبعض هؤلاء العلماء مصيبون في شيء من نقدهم -وبخاصة فيما وقع من تفريق وفرقة في عدد من البلاد -بسببها-؛ والبعض الآخر في كلامه نوع غلو».

وليس معنى أنها ترفع -في جلي أمرها- شعار الدعوة السلفية، والعقيدة السلفية أنها سالمة من الأخطاء الموجبة لنقدها بسبب مفارقتها في بعض سلوكياتها للدعوة السلفية النقية، وهذا ما قرره شيخنا في كتابه (ص ٣٩-٤٦) –مختصرا- فقال:«أنني لست معها، ولا تابعًا

---

(١) http://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread.php?t=١٢٣٠٢

لها، ولا محسوبا عليها[1]! مع إبدائي مجموعة من الملحوظات -المتضمنة عددا من النصائح والمناصحات- ... .

وإني لأذكر -تمامًا- أني انتقدت هذه (الجمعية) -عند بعض رؤوسها، وكبار أفرادها - منذ أكثر من عشرين سنة- ثلاثة انتقادات كبرى :

أولها : انشغالهم الكبير بالعمل السياسي -واستغراقهم فيه-.

وثانيها : بعض المسالك الحزبية فيهم -وقد اعترف بها كبير من كبرائهم أمامي!-.

وثالثها : عدم تبرئهم من رأس من رؤوسهم السابقين -وهو (عبد الرحمن عبد الخالق)- وقد انحرف منهجه! -نازعًا منزع التكفير!- وهم يعرفون- !!

وهذه فرصة أكرر فيها نصحي لهؤلاء الإخوة -رغم مخالفتي لهم في أشياء-: بلزوم التبرؤ من هذا الرأس؛ لما ينتج من عدم التبرؤ -منه- من شديد البلاء والبأس!!

فضلا عن الملاحظات الأخرى التي فتحت عليهم أبواب شر كثيرة -عافانا الله وإياهم منها-؛ هم -لدعوتهم- في غنى عنها ... .

ومع هذه الانتقادات -جميعًا- إلا أني لا أرى معاداتها، ولا ومخاصمتها..

ولا أقر -البتة- ادعاء أنها (قطبية)، أو (تكفيرية)! بل أنا على (يقين) أنهم على عكس ذلك .

فأنا -كما تقدم- لم أزر (الجمعية) -قبلاً-، مع تكرر دعواتهم لي -جزاهم الله خيرًا، ووفقهم.

وللأمانة أقول: صلاتي العلمية بمشايخها -كما أشرت قبلا- حسنة؛ أناصحهم، وأتواصى وإياهم بالحق والصبر؛ من غير تبديع ولا تضليل..

نعم؛ قد أنتقدهم برفق، وأناصحهم بشفقة.

---

(١) ومع ذلك اتهمه (الغلاة) –فيها- بشتى التهم التي هو منها بريءٌ .

و ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤].

وقد يقع الانتقاد - والمناصحة - منهم إلي؛ فكلنا ذَوُو خطأ».

ثم إن شيخنا –حفظه الله - عرّج على ذكر المواقف الإيجابية لبعض كبار العلماء من هذه الجمعية ؛ موجهًا لها بما لا يقدح في طريقتهم ومنهجهم فقال (ص ٤٣-٤٧) :«ولست في هذا الموقف بدعًا من الناس -وأي ناس!-:

١ - فهذا فضيلة الشيخ صالح الفوزان -وفقه الله- يقرظ كتاب «حكم العمل الجماعي في الإسلام» للشيخ عبد الله السبت -وهو من كبار مشايخ هذه (الجمعية)-.

٢ - وهذا فضيلة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- يسأل- في «لقاء الباب المفتوح» (رقم: ١١/١٠٤): «بخصوص الدعوة عندنا بالتنظيم خاصة؛ فنوزع المنطقة عندنا -خاصة (جمعية إحياء التراث)-، حيث تتوزع على عدة قطع، وكل قطعة لها مسؤول، وهذا المسؤول يرجع إلى مسؤول أعلى منه، كتنظيم دعوي -من ناحية دروس وغيره-، فالسؤال هنا:

هل هذا المسؤول طاعته واجبة؟

فأجاب فضيلته -رحمة الله عليه-: «إذا كان هذا التنظيم من قبل ولي الأمر: فإنه يجب التمشي بما يقول؛ لأنه نائب عن ولي الأمر الذي تجب طاعته في غير معصية الله.

وأما إذا كان تنظيماً داخليًّا؛ لا علاقة للحكومة فيه؛ فهؤلاء إن رضوا أن يكون هذا أميرهم: فطاعته واجبة؛ وإن لم يرضوا: فلا يجب طاعته».

٣- وهؤلاء أئمة الحرم المكي -وفقهم الله- يزورون (الجمعية) -مثل الشيخ محمد السبيل ...، والشيخ عبد الرحمن السديس - ويثنون عليها.

من ذلك: كلام الشيخ السديس -وفقه الله- في (الجمعية)،وأنها: «علم من أعلام المنهج السلفي المتميز، والعقيدة السلفية..» -كما هو مقطوع به عنه-.

٤ - وأما تزكيات الشيخ ابن باز، والشيخ العبيكان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح آل الشيخ -للجمعية-: فمشهورة لا تدفع...

ومع أني ذكرت هذه النقاط الأربعة؛ إلا أني -بنفسي- أعلّق عليها، وأجيب عنها -واحدة واحدة-:

أما الأولى: فقد طلب مني الشيخ عبد الله السبت -نفسه- تقريظ كتابه هذا -قبل طلبه من الشيخ الفوزان-، ورفضت -وذلك في (دبي)-.

فموقفي من العمل الجماعي التنظيمي -المبني على الولاء والبراء!-معروف .

وقد كتبت رسالتي «البيعة بين السنة والبدعة- عند الجماعات الإسلامية-» قبل أكثر من ربع قرن! ومثلها -بعدها بيسير- كتابي: «الدعوة إلى الله بين التجمع الحزبي، والتعاون الشرعي».

أما الثانية: فكلام الشيخ ابن عثيمين -في فتواه- لا يخرج-تفصيلاً- عما ذكره الشيخ السبت في رسالته -تأصيلا-، وقرظها له الشيخ الفوزان!، وما قلته هناك أقوله هنا!

وإني على يقين بأنه: لا واجب إلا ما وجب بالنص الشرعي، والدليل المرعي...

ولم يدخل الحزبيون على أشياعهم -بالتعصب- إلا من باب الرضا بالإمارة، ووجوب طاعة أربابها!!

نعم؛ قد يكون تجويز الشيخين الفاضلين لهذا الأمر من باب الترتيب، والتنسيق، والنظام الإداري.. لا من باب الإمارة الحزبية، أو البيعة غير الشرعية، والإلزام بها لا يلزم!! فتنبه...

أما الثالثة : فأنا -كما تقدم- لم أزر (الجمعية) -قبلاً-، مع تكرر دعواتهم لي -جزاهم الله خيرا، ووفقهم-.

وللأمانة أقول: صلاتي العلمية بمشايخها -كما أشرت قبلا- حسنة؛ أناصحهم، وأتواصى وإياهم بالحق والصبر؛ من غير تبديع ولا تضليل..

نعم؛ قد أنتقدهم برفق، وأناصحهم بشفقة، وقد يقع الانتقاد-والمناصحة- منهم إلي؛ فكلنا ذوو خطأ...

أما الرابعة: فلم يصدر عني تزكية مطلقة (!) للجمعية -قط-؛ بل انتقدتها عدة انتقادات -من غير تبديع ولا تضليل-كما قدمت-.

ولكني -للحق- (قد) أدافع عنها- كما (قد) أدافع عن غيرها -بالحق-؛ وذلك إذا سمعت ما تُظلم به، أو يقال فيها بغير صواب -كتهمة (القطبية)، و(التكفير) -وما أشبههما-

...

وهذا -عندي- أقرب إلى الحق من إعلان المعاداة لها، وإشهار المخاصمة معها، وجعل الموقف منها امتحانًا بين أهل السنة، وفتنة لهم؛ مما يزيد الفتنة، ويعظم البلاء، وليس هذا من مقاصد الإسلام في شيء، بل الشرع يحث -دائماً- على الأُلفة، والوحدة، والتعاون، والاعتصام -ضمن ضوابط الشرع-».

ولأجل ما تقدم فقد قال شيخنا في كتابه(ص ٥١) مبينًا عدم موافقته لتبديع من بدّع جميع القائمين على جمعية إحياء التراث، أو بدّع المتعاملين معها :« ولم أقل هذا -كلاً وبعضًا- دفاعًا عن مبتدعة، ولا ترويجًا لبدعة! مع التخطئة لبعض ممارساتهم التي (أرى) فيها مخالفة الحق والصواب-كما تقدم-...، أما أن نبدعهم! ثم نبدع من يتعامل معهم (!) -أو نسقطه!-: فهذا أمر لا نضعه في أعناقنا، ولا نرتضيه لأنفسنا: أن نقابل به ربنا، و«الظلم ظلمات» ...

ومن أبى ذلك منا؛ فليفعل هو ما يريد -كما يريد-!!، ﴿وَكُلُّهُمْ آَتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[مريم:٩٥].

ورسولنا –صلى الله عليه وسلم- يقول: «من ذب عن عرض أخيه بالغَيبة: كان حقاً على الله أن يعتقه من النار» -«غاية المرام» (٤٣١)-؛ وظننا بربنا حسن».

وجعية دار البر الإماراتية..

وأما جمعية (دار البر الإماراتية) فموقف شيخنا منها واضح معلوم، سطره –كذلك- في كتابه «منهج السلف الصالح» حاشية (ص/٤٩) حيث قال :«وما قيل في هذه «الجمعية» قيل مثله -وللأسف- في «جمعية دار البر» -في دبي-!!!

مع أن القول (الحق) -في هذه (الجمعية)- أوضح -بكثير-: فالله يعلم أننا خالطنا هذه «الجمعية» -عن قرب-؛ وعايشنا القائمين عليها -سفرًا وحضرًا-، وعرفنا أفكارهم، وتوجهاتهم -مطالعة ونظرًا-؛ فلم نر إلا الدعوة إلى السنة، ولم نر إلا الحرص على العقيدة الصحيحة، ولم نر إلا الحق وأهله، والرفق، واللين، والحكمة..

فعجبًا.. هل هكذا يكون الاتهام للكرام -بمحض الخصام-؟!!».

الشبهة...

لم يرق للمعترض كلام شيخنا المتعلق بجمعيتي (إحياء التراث، ودار البر) ؛ فذهب يزعم في (صيانته/ح١٢، ح١٥، ح١٩) –بناء على سوء فهم أوقصد منه- أن هذا الموقف من شيخنا الحلبي يدخل ضمن باب (دفاعه عن جمعية إحياء التراث وجمعية دار البر دفاعاً مستميتاً) .

فأما ما كان متعلقاً بجمعية إحياء التراث فقد زعم المعترض في (صيانته/ح١٢) أن موقف شيخنا المتقدم يصب في خانة (دفاع الحلبي المستميت عن جمعية إحياء التراث، وجلبه لخيله ورَجِله في سبيل نصرتها) .

واعتبر في (صيانته/ح١٣) أن شيخنا الحلبي واقفٌ (في صف المدافعين عن جمعية إحياء التراث، وهي على هذا المنهج المنحرف منذ أكثر من عشرين سنة) .

وقال في (صيانته ١٢) حاكماً على قول شيخنا الحلبي الذي نقله عنه –بواسطة صاحب تنبيه الفطين[1]- :«وهذا الدفاع المستنكر على الحلبي قد صرّح به الحلبي في جلسة (٦٩-٧٠- تنبيه الفطين) حيث قال :«أما أن يقال : التراث تكفيريون ! والله هذا غير صحيح، والله التراث إنهم من أكثر من دافع عن عقيدة أهل السنة، ونصرة منهج الشيخ الألباني في مسائل الإيمان. كيف يقال تكفيريون ؟! هذا لا يقال، لكن في ملاحظات، في ملاحظات ... ومع ذلك نحن نقول : ليس لنا صلة بالتراث حتى لا يؤخذ كلامي على أساس بأنه دفاع . ولكنه دفاع عن الحق» . انتهى .

(١) والذي نَرْجُو أن يكونَ قدْ تفطّنَ بما هو مزبور في كتاب «قرة عيون السلفيين..»...!!

سمِّه ما شئت يا حلبي في الأخير : هو دفاع عنهم، فأنت منهم [١]!» .

لا بل ونسب إلى شيخنا أنه (يستدل على سلفية الجمعية بشعارها، ضارباً عرض الحائط بأقوال وأفعال الجمعية التي تدينها) .

ثم هو يستدل(!) في (صيانته /ح١٣) على طعنه في الجمعية بنفس ما أخذه شيخنا عليها فقال :«ثم هل وجود عبد الرحمن عبد الخالق هو المشكلة الوحيدة أم أن هناك مخالفات كباراً، مثل الفكر التكفيري والحزبية والإمارة والبيعة والبرلمانات وغيرها من الضلالات التي أصّلها عبد الرحمن عبد الخالق في فكرهم وخطة سيرهم في الدعوة» .

ثم اعترض في (صيانته ح١٣) على تزكيات أهل العلم لهذه الجمعية بالقول :«ومن زكى الجمعية من العلماء السلفيين فتزكيتهم صدرت على حسب ما جاءهم من الوصف لهذه الجمعية ولم يطلعوا على ما فيها من خبايا، أو أنهم زكوها قبل أن تعرف حقيقتها أو ينقلب حالهم».

وقال في (صيانته/ح١٢) :«ومن أثنى على جمعية إحياء التراث من مشايخ السلفية؛ فثناؤه بناء على ظاهر حالها، ولم يقف على ما فيها من أمور تقتضي الجرح والتضليل، بدليل أن المشايخ السلفيين الذين زكوا جمعية التراث : يبدّعون المنهج الإخواني، وهو ما تسير عليه[٢] جمعية إحياء التراث الإسلامي» .

بل ونسب إلى الشيخ الألباني قولاً محتجًّا به على شيخنا فقال في (صيانته/ح١٤) :«صدق الإمام الألباني رحمه الله تعالى حين قال:« الجمعيات أستار الحزبيات» ؛ فلا أدري هل الحلبي سيعمل بقول العلامة الألباني أم يفارقه كما فارقه في أمور كثيرة[٣]؟!».
وأخيرا : فقد أنكر المعترض على شيخنا في (صيانته/ح١٢) بالقول :«كيف تكون علاقتك

---

(١) انظروا هذا اللازم الباطل –جداً- : (دفاع عنهم ؛ فأنت منهم) هذه من مسائل الرياضيات المعاصرة !! عجباً ثم عجباً ...

ومن عرف مقدمات القوم وأصولهم لن يستغرب استنتاجاتهم !!!

(٢) وهذا كذب : شاء من شاء وأبى من أبى !

(٣) وهذا كذب أعظم من سابقه! فما هذه الأمور -أيها المغرور- ؟!

حسنة[1] مع أناس هم حرب على المنهج السلفي، وكيف تتواصى مع المخالفين، وكيف مثلهم لا يُبدّع ولا يضلل !!» .

وأما ما كان متعلقاً بجمعية دار البر ؛ فزعم المعترض في(صيانته/١٤) قائلا :«وأما جمعية دار البر التي يدافع عنها الحلبي فالمشهور والمنتشر في أوساط السلفيين أنها فرع لجمعية إحياء التراث الإسلامي، وتسير على خطاها، وقد كان الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في آخر حياته يحذر من جمعية دار البر، ويقول عنها حزبية، ويذكر عنها أموراً تجرحها وإليك بعض أقواله رحمه الله تعالى ... »، ثم ساق بعضا من أقوال الشيخ مقبل –رحمه الله- في جمعية البر (!!!!) .

نقض الشبهة ...

ولنقض هذه الشبهة نقول:

فرق بين حكاية القول وإطلاق الحكم

أولاً : إن قول شيخنا عن جمعية إحياء التراث أنها (جمعية ترفع -في جلي أمرها- شعار الدعوة السلفية، والعقيدة السلفية) ؛ هو من باب حكاية القول عن صاحبه، لا من باب الحكم عليها ؛ حيث نسب إلى الجمعية أنها (ترفع) لا أنها كذلك –بإطلاق- .

ومثل هذا –نفسه- قد أقر به المعترض –نفسه- حيث وجه تزكية كبار العلماء فقال في الحلقة (١٢):«ومن أثنى على جمعية إحياء التراث من مشايخ السلفية؛ فثناؤه بناء على ظاهر حالها».

فظاهر حال الجمعية مما يوجب أن تمدح به، ولهذا مدحها مشايخ السلفية ؛ فشيخنا لم يخبر بخلاف الواقع ؛ حتى يقال: إنه يدافع عن هذه الجمعية دفاعاً مستميتاً !!

(١) تقدم الكلام في مثل هذه المسألة –حول التعاون مع (اهل البدع)-!

انتقادات الشيخ الحلبيّ على جميعة إحياء التراث

ثانياً : إن شيخنا قد انتقد جمعية إحياء التراث بثلاثة انتقادات كبرى، وهي :

أولها : انشغالهم الكبير بالعمل السياسي -واستغراقهم فيه-.

وثانيها : بعض المسالك الحزبية فيهم، والتي رفضها شيخنا –كما تقدم- .

وثالثها : عدم تبرئهم من رأس من رؤوسهم السابقين -وهو (عبد الرحمن عبد الخالق)- وقد انحرف منهجه! -نازعًا منزع التكفير!- وهم يعرفون- !!

وهذه الأمور الثلاثة هي من أكبر ما أخذه أهلُ العلم السلفيّون على جمعية إحياء التراث، وذلك بإقرار المعترض نفسه، حيث قال :«ثم هل وجود عبد الرحمن عبد الخالق هو المشكلة الوحيدة أم أن هناك مخالفات كباراً، مثل الفكر التكفيري والحزبية والإمارة والبيعة والبرلمانات، وغيرها من الضلالات التي أصلها عبد الرحمن عبد الخالق في فكرهم وخطة سيرهم في الدعوة» .

فأما الموقف من عبد الرحمن عبد الخالق، والحزبية والإمارة والبيعة والبرلمانات ؛ فقد تقدم أن شيخنا –حفظه الله- قد أخذ على هذه الجمعية هذه الأمور –أيضاً- ؛ **فكيف يصح أن يقال أن شيخنا الحلبي يثني على هذه الجمعية، ويدافع عنها دفاعًا مستميتًا ؟!!**

الإمامان ابن باز والألباني زكيّا منهج الجميعة:

ثالثاً : إن اتهام الجمعية بأنها سائرة على نهج الإخوان المسلمين، من أبطل الباطل ؛ فمنهج الجمعية قد قرأه وزكاه الشيخ عبد العزيز بن باز، وقرأه وعلق عليه الشيخ الألباني تعليقات يسيرة، كما قال شيخنا في كتابه (ص ٤٧-٤٨) :«واستكمالاً للبيان -وأداءً للأمانة- أقول:

أرسلت (الجمعية) -قبل ثلاثة عشر عاماً- ورقات مجموعة إلى سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز -رحمه الله- فيها بيان «منهج (الجمعية) في العقيدة، والدعوة»، وبعض المسائل المنهجية -يستنصحونه-.

فكتب لهم -رحمه الله- جواباً بتاريخ ١٤١٦/٤/٢٨هـ، برقم ٨٦٠/خ؛ أقرهم على

منهجهم ، وأيدهم فيه -سوى (ملاحظات يسيرة) -كما قال-.

وقد أرسلت (الجمعية) -بعد- نسخة (مطبوعة) من هذه الرسالة -«المنهج»-نفسها- لشيخنا الإمام الألباني -لإبداء الرأي فيها-.

فكتب -رحمه الله- على نسخته الخاصة ورقتين؛ تضمنتا (ملاحظات يسيرة) -أيضاً-، دون نكير على أصل إنشاء (الجمعية) -وما هي عليه-»[1] .

فهل الشيخان الإمامان الألباني وابن باز قد أقرا منهجًا إخوانيا، جهلاه وأدركه المعترض؟!

أم ماذا نقول في فريته أن جمعية إحياء التراث على نهج الإخوان سائرة ؟!

منهج جمعية الإحياء ليس تكفيرياً:

رابعاً : إن اتهام جمعية إحياء التراث بأنها تكفيرية ؛ تهمة ردها شيخنا بما تقدم من قوله: «ولا أقر -البتة- ادعاء أنها (قطبية)، أو (تكفيرية)! بل أنا على (يقين) أنهم على عكس ذلك»، وزاد الأمر وضوحا فيما نقله صاحب «تنبيه الفطين» –الذي اعتمده المعترض كمرجع(!)-، حيث قال شيخنا :« أما أن يقال: التراث تكفيريون والله هذا غير صحيح والله التراث أنهم من أكثرمن دافع عن عقيدة أهل السنة ونصرة منهج الشيخ الألباني في مسائل الإيمان كيف يقال تكفيريون هذا لا يقال» .

والمعترضُ لم يُقم دليلاً واحدًا معتبرًا على كونها تتبنّى الأفكار التكفيرية، بل الثابتُ عَن الجمعية هو سيرُها على المنهج السلفي النقي المتعلق بالموقف من الأعمال الإرهابية، والتكفير المنفلت، والخروج على ولاة الأمر، كما جاء في (نهج الجمعية في الدعوة إلى الإسلام) – واضحًا- والذي نشرته جريدة (الأنباء) –الكويتية- بتاريخ (١٦/٧/٢٠٠٨) :

«**الأعمال الإرهابية** :

(١) انظر ملحق الوثائق (وثيقة : ١)، (وثيقة: ٢) .

وعدد ملاحظات الشيخ الألباني (سبعة) –فقط- في مسائل فرعية ليست من أصول المنهج السلفي !!

الجمعيةُ تعتقد أن أعمالَ التفجير أعمال إجرامية محرمة، لما فيها من هتك لحرمات الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة، من قتل للأنفس المعصومة الدم، وهتك لحرمات الأمن والاستقرار، وحياة الناس الآمنين، وتضييع للمصالح العامة للدول، وعدم التفريق بين الرجال والنساء والأطفال .

تحرّم الجمعيةُ الاعتداءَ على الأنفس البريئة، سواءٌ في الدم أو المال أو العرض؛ لما في ذلك من تهديد لحياة الناس الآمنين المطمئنين في مساكنهم ومعايشهم، والإضرار بمصالح الأفراد والأمم عامة.

منهج الجمعية تجاه التكفير :

التسرّع في التكفير يترتّب عليه أمورٌ خطيرةٌ، من استحلال الدم، ومنع التوارث، وفسخ النكاح، فلا يجوز التساهلُ فيه أبدًا، لما فيه من الظلم والتعدي على الغير، ومن خطورة التكفير أنه يرجع إلى قائله إذا حكم على شخص ليس بكافر، كما قال رسولُ الله ﷺ:«أي امرئ قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت إليه » -متفق عليه- .

نُصح ولاة الأمور وتحريم الخروج عليهم :

منهجها في ذلك منهج أهل السنة والجماعة، وهو تقديم النصح لهم والإخلاص في ذلك ويحرمون التشهير بهم في المجالس والمنتديات أو على المنابر، ويحرّمون –أيضاً- الخروجَ عليهم بالقوة والسلاح -وإن حصل منهم قصورٌ أو ظلم أو معصية-؛ لأن الفساد في قتالهم والفتن الحاصلة بذلك أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم من دون قتال ولا فتنة.

أعمال التخريب :

نرى حُرمة أعمال التخريب على اختلافها، كإشعال الحرائق في الممتلكات العامة، ونسف المساكن، أو الجسور والأنفاق، وتفجير المصالح العامة والخاصة كمحطات الكهرباء، أو الوقود وأنابيب البترول ونحو ذلك، وأنها جرائم يستحق أصحابها العقوبة الرادعة لهم.

المظاهرات :

لا نرى المظاهراتِ الرّجاليةَ أو النسائيةَ حلاًّ للمشكلات أو إنكارًا للمنكرات، وإنما نرى

أنها من البدع المحدثة والمستوردة من الغرب، وأنها من أسباب الفتن والشرور، ومن أسباب التعدي على أموال الناس، والتعرُّض لمزيد من الشرور.

العمليات الانتحارية :

نرى حُرمة ما يفعله بعض الناس من حمل المتفجرات وشدِّها على نفسه، ثم تفجيرها بنفسه في الأسواق العامة،أو المجمعات او الحافلات وغيرها ؛ لأن هذا من قتل النفس، ولأن هذه الافعال لا مصلحة للإسلام والمسلمين فيها، بل يزداد بها العدوُّ شدّةً على المسلمين، وتنكيلا بهم».

قلنا :

وللجمعية نشاطاتٌ متعددةٌ تمثلت بإصدار النشرات والكتب والمطويات والأشرطة، وعقد الندوات، وإصدار البيانات النابذة للفكر التكفيري، وما نجم عنه من إرهاب وخروج.

بل لو أنصف المعترضُ من نفسه لنسب الجمعية إلى الإرجاء -من باب أولى !- مع قطعناً ببطلان النسبتين!!-، وذلك بسبب نصرتها وتأييدها لاختيارات الشيخ الألباني في مسائل الإيمان والتكفير –كمثل الشيخ ربيع تمامًا-، فضلا عن صلتها الوثيقة بالشيخ (عدنان عبد القادر) –فهو أحد كبار مشايخها- صاحب كتاب (حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة) والذي أصدرتْ اللجنةُ الدائمة للإفتاء فيه بيانَ إنكار، واعتبرته بفتواها المرقمة (٢١٤٣٥) «ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمّى الإيمان وحقيقته وأنه عندهم شرط كمال» ...

ولكن ؛ أين العدل والإنصاف ؟! –رحمهما الله- .

أئمة الحرم وعلماء آخرون يزورون الجمعية

خامساً : قد أقر المعترضُ أن جمعية إحياء التراث قد أثنى عليها طائفةٌ من المشايخ السلفيين، وليس هذا فحسبُ ؛ فممن زارها أو أثنى عليها –كما قال شيخنا في كتابه (ص

٤٤)- :«وهؤلاء أئمة الحرم المكي -وفقهم الله- يزورون (الجمعية) -مثل الشيخ محمد السبيل ...، والشيخ عبد الرحمن السديس - ويثنون عليها.

من ذلك: كلام الشيخ السديس -وفقه الله- في (الجمعية) ، وأنها: «علم من أعلام المنهج السلفي المتميز، والعقيدة السلفية..» -كما هو مقطوعٌ به عنه-.

وأما تزكياتُ الشيخ ابن باز، والشيخ العبيكان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح آل الشيخ -للجمعية-: فمشهورة لا تدفع» .

وممَّنْ زارَ الجمعيةَ وزكّاها فضيلة الشيخ صالح السدلان –أخيرًا- حيث قام بزيارة إلى جمعية إحياء التراث الإسلامي فرع الجهراء ، وأثنى الشيخ السدلان على الجمعية ودورها في الدعوة إلى الله تعالى ، وفي أعمال الخير وأكّد بأن الجمعية كسبت ثقة المسلمين ، وما تقدمه من أعمال -ولله الحمد- جاءتْ بفضل الله-جل وعلا-، وبفضل الإخوان القائمين عليها ، ولها أثرٌ بيّن في الكويت وخارج الكويت .

وأضاف الشيخ السدلان أن الجمعية معروفةٌ بعراقتها ونشاطها وبسلامة منهجها ، وهي تمد يدها لمناطق كثيرة في العالم ، ويذلك من خلال نشاطاتها وتوجهاتها»[1].

والشيخ الحلبي لم يزرها! والمتربصون لم يعْدِلوا!؟

وشيخنا –حفظه الله- كما أكّد: لم يزر الجمعية –يومًا- بخلاف صنيع أهل العلم المتقدمين، ولم يصدر منه تزكية مطلقة للجمعية، بل انتقدها عدة انتقادات ؛ بخلاف من تقدم نقلُ ثنائهم وتزكيتهم ؛ مع أن شيخنا لو زار هذه الجمعية وزكاها –كما فعل من تقدم ذكرهم- لما كان في ذلك عليه أدنى غضاضة! بل الذم والعيب واقعان على من يتكلم فيه بسبب ذلك، كما قرر هذا المعنى الشيخ العباد–حفظه الله- في رسالته «رفقًا أهل السنة بأهل السنة»؛ قائلاً :

«إنَّ مِنْ أهل السنة في هذا العصر من يكون ديدنه وشغله الشاغل تتّبعَ الأخطاء والبحث

(١) انظر : موقع فرع الجمعية في الجهراء :
http://www.torathjahra.com/index.php?action=pages&id=٢

عنها، سواء كانت في المؤلِّفات أو الأشرطة، ثم التحذير ممن حصل منه شيءٌ من هذه الأخطاء.

ومن هذه الأخطاء التي يُجرح بها الشخص ويحذر منه بسببها : تعاونه -مثلاً- مع إحدى الجمعيات[١] بإلقاء المحاضرات أو المشاركة في الندوات ، وهذه الجمعية قد كان الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين رحمهما الله يُلقيان عليها المحاضرات عن طريق الهاتف، ويُعاب عليها دخولُها في أمر قد أفتاها به هذان العالمان الجليلان، **واتهام المرء رأيه أولى من اتهامه رأي غيره، ولا سيما إذا كان رأياً أفتى به كبار العلماء**[٢]، وكان بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعدما جرى في صلح الحديبية يقول: يا أيها الناس! اتهموا الرأي في الدين» .

... هذا هو موقف كبار العلماء في السلفيين المتعاملين مع هذه الجمعية، لا كموقف المعترض الذي شنّع على شيخنا بالقول :«كيف تكون علاقتك حسنة مع أناس هم حرب على المنهج السلفي، وكيف تتواصى مع المخالفين، وكيف مثلهم لا يُبدّع ولا يضلل !!».

فهل يستطيع أحدٌ ممن هم على شاكلة هذا المعترض أن يوجه لأهل العلم المذكورة أسماؤهم -وغيرهم- من المتعاونين مع (جمعية إحياء التراث) القول لهم :«كيف تكون علاقتك حسنة مع أناس هم حرب على المنهج السلفي، وكيف تتواصى مع المخالفين، وكيف مثلهم لا يُبدّع ولا يضلل !!»؟!

أم أنّ على شيخنا الحلبي ميزاناً وعلى غيره موازين ؟!!!

المعترض لا يثق بالعلماء الكبار:

سادساً : إن أهل العلم -الذين زّكوْا هذه الجمعية-وأثنوْا عليها- كان ذلك بعدَ مخالطتهم للجمعية وزيارتهم لها، واطِّلاعهم على أحوالها؛ فدعوى باطلة -تلك- من

---

(١) ويقصد : (جمعية إحياء التراث)!

(٢) فلا يُقال : الشيخ العباد لا يعرف !

بل هو -حفظه الله- لم يؤلِّف كتابه (رفقا أهل السنة) إلا لأنه يعرف!!

المعترض : أن من مدح الجمعية وزكاها فإنما يعذر! بأن ثناءه جاء «بناء على ظاهر حالها، ولم يقف على ما فيها من أمور تقتضي الجرح والتضليل»!!!

وقوله :«ومن زكى الجمعية من العلماء السلفيين فتزكيتهم صدرت على حسب ما جاءهم من الوصف لهذه الجمعية ولم يطّلعوا على ما فيها من خبايا، أو أنهم زكوها قبل أن تعرف حقيقتها أو ينقلب حالهم».

فهذا منه قول فاسد –معارض للحقيقة والواقع-، وما ينبغي اعتباره من إحسان الظن بفتاوى أهل العلم وتثبُّتهم فيها-، بل هذا البابُ لو فتح لأمكن لكل من شاء أن يرفض تزكيات أهل العلم لبعضهم البعض؛ فقد يأتينا –مثلاً- من يقول : أنا لا آخذ بتزكيات أهل العلم للشيخ ربيع المدخلي لأن تزكياتهم كانت مبنية على ظاهر حال الشيخ ربيع -فقط-، وهم لم يقفوا في حاله على أمور تقتضي الجرح، وَمَنْ زكّاه فإنما بنى تزكيته على حسب ما جاءه من وصف للشيخ ربيع ولم يطلع على ما فيه حاله من خبايا (!) أو أنهم زكّوه قبل أن تعرف حقيقته أو ينقلب حاله !!

وهو مما لا نَرْتَضِيهِ أبدًا...!!

ولهذا ردَّ شيخُنا هذا الزعم في كتابه (ص ٤٨) بالقول : «ولا يقال: هؤلاء المشايخ -وهم الكبار الكبار: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين-: لا يعرفون (!)، ونحن نعرف !! ؛ فهذا (قد) يكون غمزًا خفيًّا!! ومع ذلك: فالأمر ليس بهذه السهولة!!

إذ يمكن أن يقال -بالمقابل-: عرفوا، ولكن: رأوا المصلحة في عدم فتنة الناس بذلك، أو أن ما أوخذوا به لا يصل إلى أن يكون سبيل تبديع وتضليل لهم!!!» .

كلام الشيخ عبد الله العبيلان في الجميعة:

وقد أجاب بنحوِ ذلكَ فضيلةُ الشيخ عبد الله العُبيلان جواباً على السؤال التالي :

السؤال :«فضيلة الشيخ: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يعلم الله إني أحبكم في الله، ولكن ومن خلال زيارتي اليوم لموقعكم، وجدت عليه مادة وهي بعنوان: (الدعوة الإسلامية

واقع وطموحات)، ومن خلال استماعي لبداية هذه المحاضرة، وجدت أنها تلبية لدعوة جاءتكم من (جمعية إحياء التراث)، وقد عرفت هذه الجمعية أنها حزبية ومناصرة للحزبيين، فأرجو من فضيلتكم بيان هذا الأمر الذي التبس عليَّ، لأني سمعت من غير واحد من العلماء السلفيين أنهم بدَّعوا هذه الجمعية، ومن المشايخ الذين بدَّعوها: **الشيخ ربيع المدخلي، وكذلك الشيخ مقبل الوادعي، وكذلك الشيخ عبيد الجابري، وكذلك الشيخ فلاح إسماعيل مندكار** وغيرهم كثير؟!

الجواب: هذه من الأمور الاجتهادية(١) التي يختلف فيها أهل العلم، فالمشايخ الكبار مثل **سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد العثيمين، والشيخ عبد المحسن العباد، والشيخ صالح الفوزان، وغيرهم؛ يرونها جمعية سلفية**، والذي وجَّهني لإلقاء المحاضرات والدروس التي تنظمها الجمعية في الكويت هو سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، حين كان هو المسؤولَ عن الدعوة في المملكة، وكنت حينها مديراً لمركز الدعوة في حائل، وذهبت عدة مرات ولم أرَ إلا الخير.

وأما وجود بعض الدعاة المتعاونين مع الجمعية وعليهم ملاحظات؛ فهذا يوجد عندنا -أيضاً- من ينتسبون إلى بعض الجهات العلمية كالجامعات أو الجمعيات الدعوية، وهم ليسوا على طريقة كبار العلماء، ومع ذلك لم نقل: إن الدولة تبنَّت المنهج الإخواني! وخرجت عن الطريقة السلفية!!

فهذه من الأمور الاجتهادية(١) التي لا يدركها إلا من خاض غمار الدعوة، وعرف طريقة الشريعة في المصالح والمفاسد، فليس الفقه أن تعلم الشر والخير، ولكن أن تعلم خير الخيرين وشرَّ الشرَّين.

وإلى ساعتي هذه لا أعلم أن (جمعية إحياء التراث) تبنَّت أو دعت -من خلال مطبوعاتها ونشراتها- غير الدعوة السلفية.

ثم ينبغي أن يُعلم أن (جمعية إحياء التراث) لا تعمل مستقلة، بل هي ضمن الجمعيات الخيرية في دولة الكويت، وهذا أمر ينبغي مراعاته، ونشاطها وجهودها في مكافحة التَّنصير

---

(١) أي: التبديع، فتنبه!

ونشر التَّوحيد والسنة في عشرات الدول: في آسيا، وإفريقيا، وغيرها، لا ينكره إلا جاحد، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه»[١].

وكذلك في جوابه –حفظه الله- على السؤال الآتي :

السؤال :«فضيلة الشيخ: عبد الله العُبيلان! السلام عليكم ورحمة الله، ألا ترى يا شيخ -سلّمكم الله- أن تزكية الشيخ ابن باز و ابن عثيمين -رحمهما الله- قديمة، ومرت عليها عدة سنوات، وربما أن الأمور تغيرت، وخاصةً أن كثيراً من المشايخ في الوقت الحالي ينتقدونها، وكما جاء في السؤال: أن من بينهم الشيخ فلاح إسماعيل، وهو كويتي قريب منهم، والمسموع عنهم أنهم أصبحوا يميلون أو يتبنَّون فكر الإخوان المسلمين، والله أعلم.

الجواب : قال شيخ الإسلام: «وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة؛ علمائها، وعبادها، وأمرائها، ورؤسائها؛ وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الجهمية على المُسْتَنَّة في محنة الصفات والقرآن؛ محنة أحمد وغيره، وكما بغت الرافضة على المُسْتَنَّة مرات متعددة، وكما بغت الناصبة على علي وأهل بيته، وكما قد تبغي المشبِّهة على المنزِّهة، وكما قد يبغي بعض المُسْتَنَّة إما على بعضهم وإما على نوع من المبتدعة بزيادةٍ على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قولهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾.

وبإزاء هذا العدوان تقصيرُ آخرين فيما أُمِروا به من الحق، أو فيما أُمِروا به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الأمور كلها، فما أحسن ما قال بعض السلف: ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين -لا يبالي بأيهما ظفر- غلو أو تقصير.

فالمعين على الإثم والعدوان بإزائِه تاركُ الإعانة على البرِّ والتقوى، وفاعلُ المأمور به وزيادة منهي عنها بإزائِه تاركُ المنهي عنه وبعض المأمور به.

والله يهدينا الصراط المستقيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله».اهـ «مجموع الفتاوى»

---

(١) من فتاوى الشيخ على موقعه على «شبكة الإنترنت »تحت عنوان: (جمعية إحياء التراث والاختلاف فيها) بتاريخ: (يوم الأحد ١٥/٠٣/٢٠٠٩ م - الموافق ١٩/٣/١٤٣٠ هـ).

(٤٨٢/١٤).

وقال: «ومما ينبغي -أيضاً- أن يُعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام: على درجات[1] منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد ردَّ على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محموداً فيما ردَّه من الباطل وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في ردِّه بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد ردَّ بدعةً كبيرة ببدعةٍ أخفَّ منها؛ وردَّ بالباطل باطلاً بباطل أخفَّ منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين؛ يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ[1]، والله -سبحانه وتعالى- يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك».اهـ «مجموع الفتاوى» (٣٤٨/٣).

والمقصود أن تعلم أن الخير والشر درجاتٌ، والفقيه هو الذي يعلم خير الخيرين وشرَّ الشرَّين، وهذا من الأمور التي لا يكاد يتفطَّن لها إلا من عرف مقاصد الشريعة، وقواعدها العامة، والفساد العقدي والأخلاقي انتشر في بلاد المسلمين؛ **فليس من الحكمة في مثل هذا الواقع أن نتعامل مع الناس على ما كان في زمن الإمام أحمد**[2]، قال الإمام عبد العزيز بن باز:

---

(١) دقائق مهمة لا تَغِب عنك!

(٢) وبنحو هذا قال الشيخ ربيع في شريط (السبيل لنصر المؤمنين) :«إذا رجعنا إلى أحمد بن حنبل فإنه يصعب جداً علينا تطبيق المنهج الذي كان يسيرُ عليْه هو وأمثاله -رضي الله عنه ورحمه- لكن نحن في زمان اشتد فيه الضعف، والانحطاط، ومحاربة هذه الأحكام ولو كانت صواباً، وكَمْ أبطلوا من الأحكام على المستحقين أن يحكم عليهم بالبدع والضلال المبتدعين الذين عندهم كفريات لا بدع إذا قلت فيهم: مبتدع قامت الدنيا وقعدت!

فهذا دليل على غربة الإسلام وغربة سنة نبيّنا محمد (عليه الصلاة والسلام)؛ فأحمد بن حنبل يكون الرجل من أئمة الإسلام في الحديث والفقه والعلم -فيقع- يتوقف في القرآن يبدعه، ويضلله، كما حصل للحارث حَكَم

«هذا العصر عصر الرفق والحكمة، وليس عصر الشدة، الناس أكثرهم في جهل، في غفلة وإيثار للدنيا، فَلا بد من الصبر، ولا بد من الرفق، حتى تصل الدعوة، وحتى يُبلَّغ الناس، وحتى يُعلَّموا، ونسأل الله للجميع الهداية». «فتاوى الإمام عبد العزيز» (٣٧٦/٨)»[١].اهـ

فهذا هو تخريج بعض أهل العلم لمأخذ أهل العلم المُثْنين على (جمعية إحياء التراث) المجوّزين للتعاون معها، لا تخريجات الأغمار لمواقف العلماء بما يستلزم الطعن بهم والانتقاص منهم!!

هل المعترض يكذب على الإمام الألباني؟!:

سابعاً: وأما ما نسبه المعترض إلى الشيخ الألباني –مشنعًا به على شيخنا- بالقول:«صدق الإمام الألباني رحمه الله تعالى حين قال:« الجمعيات أستار الحزبيات» ؛ فلا أدري هل الحلبي سيعمل بقول العلامة الألباني أم يفارقه كما فارقه في أمور كثيرة ؟!».

فأقول: إن نسبة هذا القول إلى الشيخ الألباني تحتاج إلى بينة، و(قد) لا تصح بإطلاق –على غالب الظن!- ؛ فالمعترض لم ينسب هذا القول الذي حكاه عن الشيخ الألباني إلى مصدر.

ولو صحَّ هذا القول –أو مثلُه- عن الشيخ الألباني –رحمه الله- ؛ فإنه محمول –ولا بدَّ-

---

عليه بالبدعة، وحذّر منه (الحارث المحاسبي) ويعقوب بن شيبة ممن توقف في القرآن، هَلْ هو مخلوق أو غير مخلوق؛ بدّعه وضلله، وأهل الحديث في أصلهم كلهم يؤيدونه ولا يخالفونه، إذا قال مثل هذا الكلام لا يعارضه أحد، بَلْ كلهم يقولون الحق كما أشار إلى ذلك الذهبيّ لما ذكر يعقوب بن شيب لما ذكر أن القرآن كلام الله وذكر عدداً ممن توقفوا في القول بأن القرآن كلام الله؛ قال: قد سبقه فلان وفلان وفلان ويعقوب بن شيبة، وفي الوقت الذي كان فيه أحمد ويعقوب كان هناك ألف إمام من أئمة الحديث يؤيدونه على هذا المنهج».

(١) من فتاوى الشيخ على موقعه على «شبكة الإنترنت »تحت عنوان: (سؤال عن جمعية إحياء التراث) بتاريخ: (يوم الأربعاء ١٨/٠٣/٢٠٠٩ م - الموافق ٢٢/٣/١٤٣٠ هـ).

على غالب أحوالها، لا على جميع أحوالها –بدليل ما سيأتي- .

وقد سألْنا(١) شيخنا الحلبي عن هذه المقالة ؛ فقال –حفظه الله- : «أنا لم أسمع بها، أنا أذكر أن الشيخ الألباني لما جاء طارق العيسى –قبل نحو ربع قرن- إليه حوّله إليّ، قال : اذهب عند (علي) ونسق أنت وإياه.

لكنْ أنا منذ ذلك الوقت قلت لهم الأردن لا يتحمل جمعيات، أنا أعرف الأردن وظرف الأردن لا يتحمل جمعيات، فالشيخ الألباني لو كان عنده تحريم للجمعية بذاتها ما حوّل طارق العيسى وقال له : اذهب إلى (عليّ)».

فدفعنا جواب الشيخ (عليّ) –هذا- إلى البحث في اختيار الشيخ الألباني لمسألة الجمعيات فوجدنا –بحمد الله- أن فهم الشيخ علي الحلبي لموقف الشيخ الألباني من أنه –رحمه الله- لا يرى تحريم الجمعيات لذاتها- كان صحيحًا، وهو متوافق مع فتاوى كبار العلماء كسماحة الشيخ ابن باز والعثيمين –رحم الله الجميع-، حيث **يرى الشيخ الألباني** أن أي جمعية تقوم على أساس من الإسلام الصحيح المستنبطة أحكامها أساسًا من كتاب الله ومن سنة رسول الله ومما كان عليه سلفنا الصالح فلا مجال لإنكارها واتهامها بالحزبية، كما قال الألبانيّ–رحمه الله- في معرض جوابه عن سؤال متعلق بإحدى الجمعيات اليمينة- :

«أي جمعية تقام على أساس من الإسلام الصحيح المستنبطة أحكامها أساسًا من كتاب الله ومن سنة رسول الله ومما كان عليه سلفنا الصالح، فأي جمعية تقوم على هذا الأساس فلا مجال لإنكارها واتهامها بالحزبية .

لأن ذلك كله يدخل في عموم قوله –تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة:٢] ، والتعاون أمر مقصود شرعًا، وقد تختلف وسائلُه من زمن إلى زمن ومن مكان إلى مكان ومن بلدة إلى أخرى، ولذلك اتهام جمعيةٍ تقوم على هذا الأساس بالحزبية أو بالبدعية فهذا لا مجال إلى القول به، لأنه يخالف ما هو مقرر عند العلماء من التفريق بين البدعة الموصوفة بعامة بالضلالة، وبين السنة الحسنة، السنة الحسنة: هي طريقة تحدث وتوجد لتوصل المسلمين إلى أمر مقصود ومشروع نصًا.

---

(١) والسائل هو: أبو العباس عماد طارق.

فهذه الجمعيات في هذا الزمن لا تختلف من حيث وسائلها عن الوسائل التي جدّتْ في هذا العصر لتسهل للمسلمين الوصول إلى غايات مشروعة، فما نحن الآن في هذه الجلسة من استعمال المسجّلات على أشكالها وألوانها إلا من هذا القبيل، إنها وسائل أحدثت؛ فإذا استعملت فيما يحقق هدفًا وغرضًا شرعيًّا فهي وسيلة مشروعة وإلا فلا، كذلك وسائل الركوب الكثيرة والمختلفة اليوم من السيارات والطيارات ونحو ذلك هي أيضاً وسائل ؛ فإذا استعملت في تحقيق مقاصد شرعية فهي شرعية وإلا فلا»[1].

وقال في موضع آخر -مبيناً أن الحكم في الجمعيات عام لكل بلاد المسلمين وليس مختصًّا ببلد دون آخر-، وذلك في معرض رده على السؤال التالي :«س/ما رايك بالجمعيات الخيرية التي تقام على أساس ديني -أساس مساعدة الفقراء والمحتاجين- ومن أجل أعمال خيرية، ولا علاقة لها بالدولة ولا بالحكم ولا بالبرلمانات ؟ هل هذا جائز ؟

ج/ إذا كانت الجمعية الخيرية كما تقول، وهذا يعود بنا إلى أن نقول أن القضية واحدة في كل البلاد الإسلامية، إذا كان عندكم جمعية خيرية، وعندنا أيضاً يمكن أكثر من جمعية خيرية، في سورية أيضاً وهكذا، والجوابُ يشملُ كلَّ هذه الجمعيات في كل بلاد الدنيا وبخاصة الذين يعيشون في بلاد الكفر في أوربا في أمريكا ... إلخ، إذا كانت هذه الجمعيات قائمة على الأحكام الشرعية فهي جائزة وهي داخلة في عموم قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ اليَتِيمَ وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ المِسْكِينِ﴾ [الماعون:١-٣]، إذا الحض على طعام المسكين، هذا أمر مشروع .... .

ونحن ننصح أن يكون في كل جمعية خيرية صندوقان : صندوق لأموال الزكاة حتى تصرف لأهل الزكاة، وأهل الزكاة منصوص عليهم في القران الكريم: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ ...﴾ الآية [التوبة:٦٠] .... .

وصندوق ثانٍ : مبرّات تُصرف في سبل الخير، وهي أعم من صرف الزكاة في المصارف المعروفة .

(١) (ش/٥٩٠، د/٣٠:٧-٥٦:١٠) .

هذا مثال .

فإذا كانت الجمعية الخيرية قائمة على الأحكام الشرعية فنعمّا هي، وإلا فلا فرق حينذاك بين جمعية الهلال الأحمر وبين الصليب الأحمر!»[١].

بل **وكذَّب –رحمه الله-** من ينسب إليه القول بحرمة العمل الدعوي المنظم –بغير تحزب –كمثل (مركز الإمام الألباني)- وذلك في معرض جوابه عن سؤالٍ حول حكم تنظيم المسلمين أنفسهم بعامة والسلفيين بخاصة للقيام بالأعمال الدعوية –فقال بعد مقدمة طويلة- :«لذلك أنا أقول كلمة قد يستغربها بعض إخواننا ولكني أعتقد أنه الحق وهو : لا أرى مانعًا من أن يكون هناك جماعات متعددة لكن ضمن منهج واحد[٢]، إلا أن كل جماعة لها عملها الخاص بها بحيث أنه تجمعهم الدعوة الواحدة والغاية الواحدة، ولا يتباغضون، ولكن باختصاص كما في الأفراد ففي الجماعات، **ونسبة القول أننا لا نجيز ذلك هو من الكذب الذي ينسب إلينا**»[٣].

فماذا يقولُ هذا المدّعيّ المخذول –أحمد بازمول-؟!

ومع أن **الشيخ–رحمه الله-** يرى جواز العمل الدعوي المنظم، وجواز تشكيل الجمعيات إلا أنه وضع قيودًا على قيام الجمعيات الإسلامية عمومًا والخيرية على جهة الخصوص لا ينبغي إغفالها، ومن تلك القيود :

أولاً : يجب أن يكون عنوان الجمعية معبّرًا عن توجهها وهدفها ودينها ومخططها.(ش/٦٢٠) .

ثانياً : أن تكون الجمعيات قائمة على مراعاة الأحكام الشرعية (ش/٣٥٨)، (ش/٧٩٢) ، (ش/٧٧٨) .

ثالثاً : أن يكون القائمون عليها على قدر من العلم إما علماء أو فقهاء او طلبة علم

---

(١) (ش/٣٥٨، د/١٧:٥٤-٢٠:٥٠) .

(٢) وهو منهج السلف الصالح –اعتقاداً، وسلوكاً، وعبادةً- .

(٣) (ش/٣٧١، د/٣٠:٤٠ – ٣٨:١٠) .

(ش/٧٧٨).

رابعاً : أن لا تعامل قرارات رئيسهم أو أميرهم أو مديرهم كما تعامل قرارات الإمام الأعظم، فيعتبر مخالفها آثما –شرعًا- (ش/٧٣٦) .

خامساً : أن لا توضع الأموال التي تجبى إليها في البنوك الربوية (ش/٥٩٠) .

وقد كان الشيخ –رحمه الله- يتعاون مع بعض الجمعيات القائمة على نشر الدعوة إلى الله، كما في تعامله مع (جمعية إحياء التراث) –نفسِها- وإجابته دعوتهم لزيارة الكويت، وإلقائه المحاضرات التي جرت بترتيبهم وتنظيمهم، كما جاء في الشريط المرقم (١٩٧) من المتفرقات الصوتية للشيخ الألباني في القرص الحادي عشر من (سلسلة أهل الحديث والأثر) .

فهل يعرف اختيار الشيخ الألباني في هذه المسالة من خلال المنقول بصوته، أم من خلال ما نقله المعترض منسوبا إليه عاريًا عن السند ؟!

وهل شيخنا الحلبيّ على طريقة شيخه الألباني سائر –في هذه المسألة-؟ أم هو مفارق له كما يدّعيه المعترض؟!

الكلام في جميعة دار البر:

ثامناً : وأما ما كان متعلقاً بجمعية دار البر واعتبارها حزبية ؛ فلهذا الاعتبار قصة، وهي: أن هذه الجمعية كان الشيخ ربيعٌ –نفسه- يقول عنها **(لا أعلم جمعية سلفية غير جمعية دار البر)** –كما في شريط (سلفيتنا أقوى من سلفية الألباني شبهة والرد عليها).

وهو كان مستمرًّا على هذا الرأي والموقف حتى وقعت الفتنة بينه وبين الشيخ المأربي واستمرت جمعية دار البر بدعمِ أبي الحسن متجاهلة تحذير الشيخ ربيع من هذا الدعم، ورافضة قطع العلاقة الدعوية الخيرية معه، مما جعل الشيخ ربيع يحذر من هذه الجمعية ويصفها بالجمعية الحزبية[1] (!!!) .

---

(١) أهذَا الحدّ وَصلَ الإلزامُ...؟!

وهذا ليس دعوى؛ وإنما هو ما قاله الأخ أبو عمر أسامة بن عطايا العتيبي –وهو يعرِف أمورهم (جيداً)- :«فقد كانت جمعية دار البر فيما يظهر للناس -والله أعلم بخبايا الأمور- من الجمعيات السلفية، التي تطبع كتب المشايخ السلفيين، وتحاول مساعدة السلفيين ؛ فلما وقعت فتنة المأربي وظهر فساده وضلاله[1] ؛ استمرت جمعية البر في دعمه بالأموال الكثيرة، فحذّرهم المشايخ من دعمه وشددوا عليهم في ذلك فلم يستجيبوا، مما جعل الشيخ ربيع -وغيره من المشايخ- يحذرون من هذه الجمعية ويصفونها بالجمعية الحزبية»!!

وأما أنها تكفيرية وأنها فرع لجمعية إحياء التراث الإسلامي ؛ فهذا باطل من القول، ولم يُقم المعترض دليلاً عليه.

والدّعـــاوى مَا لم تُقيمــوا عليــها بيّناتٍ أصحـــابُها أدعيـــاءُ

وأمّا أنّ الشيخ مقبلاً –رحمه الله- تكلّمَ في هذهِ الجمعية فنعم، لكن كلامه فيها الذي نقله (المعترض) مجمل مبني على ما نُقل إليه .

أما من خالط الجمعية وعايشها فلهم رأي آخر، بل لهم شهادة قالوها مسجلة بأصواتهم، كما في شريط (جلسة حول الجمعيات) في منزل شيخنا مشهور وبحضور مشايخنا في مركز الإمام الألباني –مع مجموعة من طلبة العلم العراقيين- ؛ وفي هذا المجلس **قال شيخنا الحلبي**:«أنا عرفت جمعية إحياء التراث الإسلامي، ونعرف جمعية دار البر، ونعرف جمعية التربية البحرينية، من يستطيع أن يجرؤ أن يقول: الجمعيات الثلاثة سواء ! أنا أقول : من جرؤ على ذلك فهو مخطئ، لأنها والله ليست سواء، بحكم التجربة وبحكم الخبر الصادق، وأشرفها عندي وأحسنها دار البر، ما شممنا منها رائحة الحزبية سنوات ... .

وأنا أقول: وجود هذه الجمعية في بيئة صوفية شديدة، فالعقل والمنطق والمصلحة والمآرب البعيدة والنظرة المستقبلية، تجعلنا لا نهاجمهم ونقول: هؤلاء مبتدعة .

أنا سمعت بأذني من بعض من نعتز بهم من أفاضل المشايخ يقول : جمعية دار البر

---

(١) هذا مِنْ وجهةِ نظرِ الأخ العتيبيّ؛ وإلاّ فنحن نخالفه فيها؛ لكنّنا لا نجعل خلافنا في غيرنا سببًا للاختلاف بيننا!!

تكفيرية! والله الذي لا إله إلا هو ليست تكفيرية، هم لو يشمّوا واحدًا [تكفيريا] ينفوه نفياً، هم من طبع كتاب «التعريف والتنبئة» –ضد التكفير-، هم الآن أخذوا كمية كبيرة من كتاب أحمد الجبوري [جهود الإمام الألباني في بيان عقيدة السلف] هذا ضد التكفير، كيف يقال: هؤلاء تكفيريون؟!».

وقال شيخنا مشهور –حفظه الله-:«في حسبي أن (البر) أصفى من (التربية) بكثير، وأُشهد الله والملائكة وعباده الصالحين أن الذي يقول عن (البر) حزبية مخطئ، أشهد الله وملائكته وعباده الصالحين أن الذي يقول عن (البر) أنهم حزبيون مخطئ خطأ شديدًا، (البر) نعرفهم جيدًا بأشخاصهم، (البر) جمعية حكومية رسمية بعض القائمين عليها لهم صلة بأمير البلاد، وأخوة فضلاء محبون للدعوة وللشيخ حبًّا شديدًا، وهم ليسوا طلبة علم، وليس لهم غاية ولا فضل على أحد، ولا يعرفون اللعب، هم أخوة كبار، كبار، كبار، والله، وعندهم إمكانيات والدولة سمحت لهم بالعمل، وأما من يقول عنهم: حزبيون أو تكفيرون والله إنه مخطئ كائنًا من كان».

وقال شيخنا فتحي عبد الله سلطان –حفظه الله- :«الحقيقة ذكرت جمعيات، ونحن في مجلس علمي فلا بد من البيان كشيء نتقرب به إلى الله تبارك وتعالى، أنا عملت في الجمعيات ومن قبل كنت معكم في (مركز الإمام الألباني)، وقبل أن أبتدئ أقول:

إن الحزبية سلوك وظاهرة وليس مبنى أو عمارة ؛ إمام المسجد أو المحاضر والخطيب إذا انعقد الحب والبغض على من يحضر عنده دون غيره فهذه في الحقيقة حزبية، فالحزبية سلوك وظاهرة لا ترتبط بالمكان أو الزمان .

فبالنسبة للجمعيات التي ذُكرتْ، أقول كشهادة أتقرب بها إلى الله تعالى، أنا عملت في جمعية (دار البر) كمستشار علمي –كما يعلم الشيخ علي الحلبي- خمس سنوات وجميع القضايا العلمية والدعوية كانت من اختصاصي، والباقون هم إداريون ما لهم صلة بالعلم والدعوة، والله خمس سنوات ما جاءتني قصاصة ورق ولا أقول : كتاب بتوجيه معين -لا باستقدام فلان ولا بإعطاء فلان- أبدًا البتة، القضية كانت قائمة فقط على التشاور العلمي .

أشهد أن (جمعية دار البر) –وأنا على اطلاع على واقع الإمارات- قطعاً- لها نصرة عظيمة

للدعوة السلفية، ويكفي أن الكتب المطبوعة للشيخ الألباني وابن باز وابن عثيمين والعباد والشيخ علي الحلبي، والشيخ ربيع ومشايخ الدعوة تجاوزت المليون –مع المصاحف- تجاوزت بكثير، وأنا أقول هذا قبل ثلاث سنوات بالإضافة إلى الأشرطة بالإضافة إلى كفالة طلبة العلم ...ولاء المجموعة [القائمة على دار البر] كانت لمنهج السلف وللعلماء –والله- مطلقًا ما عندهم تقديم أو تأخير».

الشيخ الحلبي إذا دافع فهو مِنْ باب إقامة العدل:

تاسعاً : إن نسبة الاستماتة في الدفاع عن جمعيتي (إحياء التراث)، و(دار البر) إلى شيخنا الحلبي لا تصح ؛ فشيخُنا لم يزد –في كتابه- على أن برّأ الجمعيتين من تهمة التكفير والإخوانية المنسوبة إليهما ظلما وزورًا؛ ودفع التهم الباطلة عمن رُمي بها ظلما –ولو كان من المخالفين- هو مما يحمد عليه العبد لا مما يوجب أن يذم بسببه؛ كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»(١٩/ ٤٩):

«يجوز بل يستحب، وقد يجب أن يُذَبَّ عن المظلوم وأن يُنْصَرَ؛ فإن نصر المظلوم مأمور به بحسب الإمكان، وفي «الصحيحين» حديث البراء بن عازب قال :«أمرنا رسول الله ﷺ بسبعٍ، ونهانا عن سبع؛ أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبرار القسم -أو المقسم-، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام، ونهانا عن خواتيم أو تختم الذهب، وعن شُرْب بالفضة، وعن المَيَاثِر، وعن القِسِّيِّ، ولُبْس الحرير، والإستبرق، والديباج» .

وفي «الصحيح» عن أنس قال : قال رسول ﷺ :«انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا »،قلتُ: يا رسول الله، أنصره مظلومًا فكيف أنصره ظالما ؟ قال :« تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»» .

وهذا الدفع داخلٌ في باب عدل أهل السنة مع مخالفيهم، ولا يدخل في باب الدفاع عن باطل أهل البدع، فضلاً عن أن يدخل في باب الثناء عليهم .

وقد ضرب شيخ الإسلام العالم الرباني أروع الأمثلة في دفع البغي والظلم ليس عن مبتدعة المسلمين فحسب، بل وحتى عن الكفار، كما قال –رحمه الله- في «مجموع الفتاوى»

(٦١٧/٢٨-٦١٨) في رسالته إلى سرجواس النصراني حاكم قبرص:

«ومع هذا فإنا كنا نعامل أهل ملتكم بالإحسان إليهم والذب عنهم . وقد عرف النصارى كلهم أني لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى وأطلقهم غازان وقطلوبشاه وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين .

قال لي : لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون .

فقلت له : بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا، فإنا نفتكهم ولا ندع أسيرا لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة، وأطلقنا من النصارى من شاء الله . فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله».

ومن ذلك –أيضاً- دفاع شيخ الإسلام –رحمه الله- عن الأشاعرة فيما نُسب إليهم من مقالات الفلاسفة، كما في «الفتاوى الكبرى» (٥٣٩/٦) :«كل مسلم بل كل عاقل إذا فهم قولهم حقيقة علم أن القوم جاحدون للصانع مكذبون بالرسل والشرائع مفسدون للعقل والدين وليس الغرض هذا الكلام فيهم فإن الأشعرية لا تقول بهذا وحاشاها من هذا، بل هم من أعظم الناس تكفيرًا، ومحاربة لمن هو أمثل من هؤلاء وإنما هؤلاء من جنس القرامطة والباطنية».

بل وكذلك دَفَعَ شيخ الإسلام ابن تيمية عن الشيعة الإمامية بعض ما ينسب إليهم مما لا يقولون به، كما جاء في «منهاج السنة النبوية» (٥٧/١) :«ومما ينبغي أن يعرف أن ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال والأفعال المذمومة وإن كان أضعاف ما ذكر؛ لكن قد لا يكون هذا كله في الإمامية الاثنى عشرية، ولا في الزيدية، ولكن يكون كثير منه في الغالية وفي كثير من عوامهم مثل ما يذكر عنهم من تحريم لحم الجمل، وأن الطلاق يشترط فيه رضا المرأة، ونحو ذلك مما يقوله بعض عوامهم، وإن كان علماؤهم لا يقولون ذلك لكن لما كان أصل مذهبهم مستندًا إلى جهل كانوا أكثر الطوائف كذبًا وجهلاً».

و منه –أيضاً- دفعه عن ابن كُلَّاب ما افترته عليه الجهمية كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٥٥٥/٥) :«وكان ممن انتُدب للرد عليهم أبو محمد عبد اللهّ بن سعيد بن

كُلّاب، وكان له فضل وعلم ودين[١]، ومن قال : إنه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى في المسلمين كما يذكره طائفة في مثالبه! ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك!! فهذا كذبٌ عليه.

وإنّما افترى هذا عليه المعتزلةُ والجهميةُ الذين رد عليهم؛ فإنهم يزعمون أن من أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى .

وقد ذَكَرَ مثل ذلك عنهم الإمام أحمد في «الرد على الجهمية»، وصارَ ينقل هذا من ليس من المعتزلة من السالمية، ويذكره أهل الحديث والفقهاء الذين ينفّرون عنه لبدعته في القرآن، ويستعينون[٢] بمثل هذا الكلام الذي هو من افتراء الجهمية والمعتزلة عليه، ولا يعلم هؤلاء أن الذين ذمّوه بمثل هذا هم شر منه، وهوخير وأقرب إلى السنة منهم» .

وبين –رحمه الله- أنّ كثيرًا مما ينسب إلى بعض كبار المتصوفة من اعتقاد علم الباطن مدافعا عنهم بتكذيب كثير مما نسب إليهم كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٥٧):«وأما ما يروى عن أبي سعيد الخراز وأمثاله في هذا الباب، وما يذكره أبو طالب في كتابه وغيره، وكلام بعض المشايخ الذي يظن أنه يقول بباطن يخالف الظاهر، وما يوجد من ذلك في كلام أبي حامد الغزالي أو غيره فالجواب عن هذا كله أن يقال : ما علم من جهة الرسول فهو نقل مصدق عن قائل معصوم، وما عارض ذلك فإما أن يكون نقلاً عن غير مصدق، أو قولا لغير معصوم . فإن كثيرًا مما ينقل عن هؤلاء كذب عليهم، والصدق من ذلك فيه ما أصابوا فيه تارة وأخطؤوا فيه أخرى، وأكثر عباراتهم الثابتة ألفاظ مجملة متشابهة، لو كانت من ألفاظ المعصوم لم تعارض الحكم المعلوم، فكيف إذا كانت من قول غير المعصوم ؟

وقد جمع أبو الفضل الفلكي كتابًا من كلام أبي يزيد البسطامي سماه « النور من كلام

---

(١) فهل هذا من (منهج الموازنات) –المذموم-؟!

(٢) فهنا انتقاد (لأهل الحديث والفقهاء) –من أهل السنة- في معرض الدفاع عن (ابن كُلّاب) –من أهل البدعة- !

فهلّا قال (المعترض) –أو أحد من شيعته- إنَّ ابن تيمية يطعن في أهل الحديث، ويمدح أهل البدع والضلال؟!

أم أنه تعدُّدُ الموازين والمكاييل؟!

طيفور » فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد -رحمة الله- عليه وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد .

وكل أحد من الناس[1] يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ» .

ومِنْ ذلك –أيضاً- دفع الشيخ ربيع –حفظه الله- عن الجُوزْجاني بدعة النصب ؛ لقناعته بعدم تلبّسه بها، رغم أن جمهرة من أكابر المحققين قد وصموه بها ؛ بل نصَّ الحافظ ابن حجر –رحمه الله- على ابتداعه؛ فقال في «هدي الساري» (ص/٥٥٦):«الجُوزْجاني كان ناصبيًّا منحرفًا عن عليّ ؛ فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ؛ والصواب موالاتهما جميعا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع» .

ومع ذلك فالشيخ ربيع –حفظه الله- في« بيان فساد المعيار» (ص ١٣٠) يقول:«أبو إسحاق الجُوزْجاني لم يثبت عنه ما رمي به من النصب -وأنا أعلم هذا والحمد لله-...»، ثم ذكر مستنده في عدم تبديعه .

فهل يصح أن يقال : أن الشيخ ربيعًا –حفظه الله- يستميت في الدفاع عمّن بدعه بعضُ العلماء ؟!

(١) هذا عند أهل الإنصاف .

أمّا أهل الاعتساف ؛ فأهل ظلم ومصادرة !!

الفصل الثامن:

تهمة الثناء على (أهل البدع)!

- من الحلقات (١٥ ـ ١٩) وهي آخرُ (صيانة المعترض)-

موقف الشيخ الحلبي من أهل البدع

إنَّ موقفَ شيخِنا من البدع وأهلها قديم مشهور لا يسع مطّلعاً إنكاره، وقد أوجزه – حفظه الله- في كتابه «منهج السلف الصالح» (ص/٢٣٤) بقوله :«وقد وفّقَني الله -تعالى- منذ بواكير طلبي للعلم، وبداياتي في التأليف والتحقيق -للرد على عدد من المخالفين (المبتدعين) -استقلالًا، أو تضمّنًا-؛ منهم: الغماري، والغزالي، وأبوغدة، والكوثري، وسيد قطب -ولي في الرد عليه كتابان مستقلان -مطبوعان-، وسلمان العودة، وسفر الحوالي، ومحمد أبو رحيم، وأبو بصير، والسقاف.. و.. و...، فضلًا عن ردودي على الجماعات، والأحزاب، والفرق، والأفكار المنحرفة.. و... و...-والتي قاربت العشرين[١] كتابًا-!!» .

وقال في (ص ٧١):«وقد تنبهت لخطر (البدع) و(المبتدعة) -قديماً -ولله الحمد-، وألّفتُ في ذلك: «علم أصول البدع»، وحقّقتُ: «الحوادث والبدع» -للطرطوشي-».

وحَكَم في كتابه «منهج السلف الصالح» –كذلك- على بعض الطوائف والأفراد بأنهم من أهل البدع فقال في(ص ١٢) :« أهل البدع والمبتدعين -من (سروريين) و(قطبيين)، و(تكفيريين)، و.. و.. و..-».

واستغرب –حفظه الله- في (ص ٧٦-٧٧) مِنْ صنيع (بعض الناس) في عدم تبديعه لاثنين هما مشعّلاَ أول شرارة من نار الفرقة والاختلاف، والتكفير، وفتنة الخروج والإرجاء؛ مع تبديعهم لكثير ممن هم دون هذين في الشر ؛ فقال :

«والعجب الذي لا يكاد ينقضي -مما سمعته (شخصياً) -قريبًا- مِنْ (بعض الناس!) عند إنكاره عليّ عدم موافقته على تبديعه بعضهم!-: أنه لا يبدع هذين! ؛ مع أنهما -بدون مثنوية-

---

(١) بل زادتْ !

مشعلا أول شرارة من نار الفرقة والاختلاف، والتكفير، وفتنة الخروج والإرجاء، و.. و.. -وهو مقر لهذا كله أنه من باطل هؤلاء-!! ؛ فما ضوابط التبديع -إذن-؟!

وهلا أنكرنا عليه ما أنكره علينا؟! أم أن (الخروج)، و(التكفير) ليسا من البدع؟!

لا أظن ذلك كذلك! -وبخاصة أنه قد بلغني نفيه لما صدر عنه!-؛ فكأنه -سدده الله- لم يتذكر الأولى! أو نسي الثانية!!-! مع أن (كثيراً!) ممن يبدعهم ليسوا أكثر شرًّا من هذين!! ؛ فأَيْشٍ -إذن-؟!!» .

بل هو قد رد في كتابه (ص/٢١٦-٢١٧) على من قال : إن الكلام في أهل البدع لا يسمى جَرحاً؛ فقال:« نعم؛ هو (جرح) -بيقين-، وإن قال بعض (العلماء) غير ذلك - أو ما يفهم منه عكس ذلك!-؛ فقد نقل اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٥) عن العلامة ابن المرابط -توفي سنة (٤٨٥هـ)، ومترجم في «العبر» (١/ ٢٥٤)- قوله : «قد دونت الأخبار؛ وما بقي للتجريح فائدة»!

ومن مشهور «فتاوى» الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- قوله -كما في موقعه الرسمي على «الإنترنت» (رقم ١٣٤١٥)-: «المبتدع يذكر ليحذر؛ ما هو من باب الجرح والتعديل».

وفي كلام آخر -له -وفقه الله- قوله : «ما نعلم أحدا من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر! علماء الجرح والتعديل -الآن- في المقابر..، ولكن؛ كلامهم موجود في كتبهم -كتب الجرح والتعديل-، والجرح والتعديل في علم الإسناد، وفي رواية الحديث، وليس الجرح والتعديل في سب الناس وتنقصهم: فلان فيه كذا! وفلان فيه كذا! ومدح بعض الناس، وسب بعض الناس!! هَذَا من الغيبة والنميمة، وليس من الجرح والتعديل».

قلت: والصواب: ما فوق -بيقين-، وهو الأول، والذي عليه المعول ؛ فقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٨-بتحقيقي) : «ولا فرق بين الطعن في رواة حفاظ الحديث -ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل- وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة، وتأول شيئا منها على غير تأويله، وتمسك بما لا يتمسك به، ليحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه .

وقد أجمع العلماء على جواز ذلك –أيضاً-»».

وليس معنى هذا أن شيخنا ينصر منهج التبديع المنفلت ويدعو إليه ؛ بل هو –وفقه الله- حريص على دفع البدعة عمّن نُسبت إليه ظلماً وعدوانًا ؛ فقال في (ص/٢٣-٢٤) :«وبعض الناس ينقل عني (!) -دون روية ولا تثبت- أني أقول عن هذا الأخ -غلوا!-: إمام في السلفية! وهذا لم يكن -قط!-؛ والواقع: أنني أعرفه منذ سنين -عن قرب- واعظا ناجحا؛ داعيا إلى منهج السلف، وعقيدة السلف -بارك الله فيه-، وإنما أدفع عنه -البدعة والتبديع؛ وذلك من باب «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» -كما رواه البخاري (٢٣١٢) عن أنس-».

وقال في (ص/٢٤) :«وبالرغم من أن ما أُوخذ عليه ذاك الداعي إلى الله -تعالى-مما هو سبب تبديعه له!- قد ناصحناه به؛ فرأينا منه -والفضل لله-وحده- تجاوبًا واستجابة.

وإن كنا نطمع منه -سدده الله- المزيدَ من الوضوح، والمزيد من البيان -مطلبًا شرعيًّا صادقًا».

أصول الشيخ الحلبي في هذ الباب:

وهذا الموقف من شيخنا في الحكم على أهل البدع بما يستحقون، وإعذار أهل السنة بما يخطئون ؛ قد بناه على أصول سلفية محكمة قررها، وَأشار إليها في كتابه، ومنها :

أولاً : التفريق بين الوقوع في البدعة، وبين الحكم على مَنْ واقعها بالابتداع ؛ فقال في (ص/٢٨٣) :«ومن المقرر -عند محققي علماء أهل السنة-: أنه ليس كل من وقع في بدعة صار مبتدعًا..، إلا عند غلاة التبديع، والمتشددين -بغير حق- في التجريح!» .

ثانياً : وقال في (ص/١٣) مُجملاً طريقة السلف في التعامل مع البدع وأهلها :«طريقة السلف : التفصيل والبيان في نقد أهل البدع والأخطاء؛ حتى يتبين خطأ المجتهدين، وتستبين سبيل المفسدين» .

ثالثاً : وقال في (ص/٢١٣) مقررًا حكم الأخذ عن أهل البدع :«ونحن -هنا- في هذا الزمان!- لسنا في وارد (الرواية عن ثقات أهل البدع!)؛ فإننا (متفقون) على عدم الرواية عنهم، ولا الأخذ منهم، ولا النقل من كتبهم -إلا بضوابط معينة-، ولا الإشادة بهم!!».

رابعاً : وقال في (ص/١٤) مقررًا لزوم هجر المقلد لأهل البدع –هجرًا وقائيّاً- :«على المقلد أن يهجر أهل البدع هجرًا وقائيّاً، ولا يعني هذا أن يجعل الجرح والتبديع شغله الشاغل» .

وقال –أيضاً- في (ص/٢٤٧) مبينا من له أهلية عدم هجر أهل الأهواء والبدع، ومن الذي يلزمه هجرهم -معلقا على القول :« الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي -رحمه الله-؛ فقد ساعد في نشر الدعوة السلفية شيخه القرعاوي -رحمه الله-؛ بهذه الأخلاق، وبالعلم الذي بثه، وكانا لا يسبان، بل ولا يهجران»- ؛ ناقلًا قول الشيخ ربيع –ومُقِرّاً- : «هذَا لمن كان عالماً قوي الشخصية، مؤثرًا في أهل الأهواء .

أما الجاهل -أو الضعيف الشخصية- الذي تخطفه الشبه؛ فعليه أن يبتعد عن أهل البدع -ولا سيما دعاتهم- حذرًا من الوقوع في فتنتهم -كما حصل لكثير من ضعفاء النفوس- (منه)».

ثمّ قالَ:«وهذا الابتعاد من باب (الهجر الوقائي) -كما يقول العلماء- وانظر -له- «التمهيد» (٦/١١٩) -لابن عبد البر-» .

وضربَ على ذلك مثالًا في (ص/٢٩) :«بل ماذا سيقولون -أصلحهم الله- فيما ذكره فضيلة الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- في بعض «أجوبته» -في (مسألة نصيحة أهل البدع، والجلوس معهم للنصح)-؛ لما قال : «... فأنا لا أذهب إلى بيوتهم ومجالسهم، فإذا جاءني أحد منهم إلى بيتي : ناصحته، وبينت له الحق! وهذا ليس بعيب؛ فقد كان المنافقون يحضرون مجالس النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيناصحهم، ويبين لهم الإسلام والحق .

وهذا الشيخ ابن باز -رحمه الله- يأتيه أهل البدع، وأهل التحزب إلى مجلسه، فيناصحهم، ويبين لهم الحق.

وهذا المفتي، و(هيئة كبار العلماء)[1] يأتيهم أهل البدع في (رابطة العالم الإسلامي)، وفي

---

(١) مع أن إخواننا (الغلاة) غير راضين (!) عن عدد ليس بالقليل مِنْ (هيئة كبار العلماء) !!

بل هم –فيما بينهم- يبدِّعون عدداً منهم ...

مجالسهم -أيضاً-، وينصحونهم -فيما أعتقد-.

ولا أعرف أحدًا من العلماء قال لي: أنت تجالس أهل البدع! ولا أحد رد علي من العلماء في هذا الأمر!»» .

الشيخ الحلبي يوافق العلماء في هذا الباب:

خامساً : وقرر شيخنا –حفظه الله- ما قرره من سبقه من أهل العلم من أن الموقف من البدع وأهلها مشروط بأمور؛ فقال كما في (ص/٢٩٣) : «هل نلزم (كل أحد) في (كل بلد) أن يتكلم في (كل منتقد)!!؟ ... دون مراعاة لفوارق الزمان، والمكان، والأعيان!!

ودون النظر إلى ما (قد) يترتب على هذا القول -أو ذاك- من مفاسد أو مصالح!!

وما (قد يترتب على الكلام في شخص) من (مفاسد) مما قد يكون (أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه): هو الدافعني (في بعض الحالات) إلى أن لا أرى الصواب فيها تبديع -أو انتقاد!- هذا الداعي، أو هذا الطالب للعلم، أو هذا العالم -ممن هم من دعاة المنهج السلفي-!

وأرى أن إبقاءه على أصل (السلفية) هو الأصل بلا ملامة، بل هو باب الحيطة والسلامة...

فلئن خالفني -في هذا- غيري؛ فلا أقلَّ من أن يعذرني!!».

أي : المعذرة الشرعيّة .

ولم يكتف شيخنا بإجمال الكلام في هذا الشرط، بل تعداه إلى تفصيل الشروط:

الشرط الأول : أن يكون في إنكارها وهجر أهلها مصالح راجحة متحققة، ومفاسد راجحة مدفوعة ؛ فقال (ص/٤٩-٥١) :«إن في تنصيص شيخيْ الإسلام -ابن تيمية، وابن القيم- ما يدل على خلاف دعاوى غلاة التبديع -أولئك-:

أولاً: قال شيخ الإسلام -كما في «مجموع الفتاوى» (٢١٢/٢٨)- مبينًا أنّ الهجر مشروط

بتحصيل المصالح ودفع المفاسد- : «فإذا تعذّر إقامة الواجبات من العلم والجهاد -وغير ذلك- إلا بمن فيه بدعةٌ مضرّتُها دون مضرة ترك ذلك الواجب؛ كان تحصيل مصلحة الواجب -مع المفسدة المرجوحة معه- خيرًا من العكس، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل».

ثانياً: قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/٣٠٣-مؤسسة الرسالة) : «ومن فوائد يوم الحديبية: أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمرا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-؛ أُجيبوا إليه، وأعطوه، وأُعينوا عليه - وإن منعوه غيره-؛ فيعاونون على ما فيه تعظيم حرمات الله؛ لا على كفرهم وبغيهم، ويُمنعون ما سوى ذلك.

فكل من التمس المعاونة على محبوب لله -تعالى- مُرْضٍ له؛ أُجيب إلى ذلك -كائنًا مَنْ كان-؛ ما لم يترتب على إعانته على ذلك المحبوب مبغوضٌ لله أعظم منه.

وهذا من أدق المواضع، أو أصعبها، وأشقها على النفوس».

قلت : هذا كلام هذين الإمامين الجليلين؛ أحدهما يتكلم على التعاون مع (من فيه بدعة)، والآخر يتكلم على التعاون مع (أهل البدع)!! ؛ فلئن لم نقبل الأخيرة -مع قوله لها وإقراره لها؛ فلن نرد الأولى -لمجرد التهويش! -مع حرصنا على الضوابط الشرعية لذلك- ما استطعناً إلى ذلك سبيلاً- فيما نحن فيه-».

ولهذا فقد قال شيخنا (ص/٢٥) :«ومن أراد نصرة السنة، ورد البدعة لا يلزم -بحال- أن يؤول صنيعه «تمزيقًا لشمل الأمة؛ ولا تفريقًا لصفها»».

الشرط الثاني : مراعاة اختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال .

قال شيخنا مبيناً أثر اعتبار اختلاف الأزمنة في الحكم على الأعيان (ص/١٧٥-١٧٧):«وفي «مجموع الفتاوى» (١٣/٣١٣) -بعد ذكر شيخ الإسلام ضرب عمر -رضي الله عنه- لصبيغ -لما سأله عن معنى (الذاريات)-؛ قال -رحمه الله- : «وقد تكلم الصحابة في تفسيرها؛ مثل: علي بن أبي طالب مع ابن الكَوَّاء -لما سأله عنها-؛ كره سؤاله لما رآه من قصده؛ لكن علي كانت رعيته ملتوية عليه، لم يكن مطاعًا فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه» ... .

قلت : ولعل أوضح من ذلك -كله- كلام لشيخنا الإمام العلامة المحدث الفقيه الألباني

-رحمه الله- وهو من هو-؛ حيث قال في بعض «أجوبته»-: «إذا وجدنا في بعض عبارات السلف في الحكم على من واقع بدعة بأنه مبتدع؛ فهو من باب التحذير، وليس من باب الاعتقاد .

ولعله يحسُنُ -بهذه المناسبة- ذكرُ الأثر المعروف عن الإمام مالك، لما جاءه سائل، قال: يا مالك: ما الاستواء؟ قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، أخرجوا الرجل؛ فإنه مبتدع».

فهو ما صار مبتدعًا بمجرّد ما سأل عن الاستواء! ؛ إنما أراد أن يفهم شيئًا، لكن خشي الإمام مالك أن يرميَ من وراء ذلك مخالفة العقيدة السلفية ، فقال: أخرجوا الرجل؛ فإنه مبتدع .

وانظروا -الآن- كيف الوسائل تختلف:

هل ترى أنت وأنا -وبكر، وعمرو، وزيد -إلى آخره- لو سأَلَنا واحدٌ من المسلمين -أو من خاصة المسلمين- مثل هذا السؤال؛ نجيبه بنفس جواب مالك؟! ونلحقه بتمام كلام مالك؟! فنقول: أخرجوا الرجل فإنه مبتدع؟

لا؛ لماذا؟!

لأن الزمن اختلف، فالوسائل التي كانت -يومئذ- مقبولة، اليوم ليست مقبولة؛ لأنها تضر أكثر مما تنفع».

قلت : وهو كلام فصل جزل.. لا لهو ولا هزل!- لو فهم حق الفهم، وما صودر بسوء الوهم-! ... .

ولْنقارن بين زماننا -هذا- وقد عمّتْ فيه الفرقة، وتشتتت فيه الكلمة، وتفتتت فيه الوحدة-، وبين زمان مشايخنا (الكبار) -الثلاثة- وما كان فيه من اتفاق وارتفاق!!

... إن فرق ما بين الزمانين هو -نفسُه- فرق ما بين (الرفق) و(العنف)!!! -في الاتجاهين!» .

وقال -وفقه المولى- مبينًا أثر اعتبار اختلاف الأمكنة في الحكم على الأعيان (ص/ ١٧٤-

١٧٥):«وقال شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٨٧/٢) –متكلماً عن الأشاعرة-: «... في كلامهم من الأدلة الصحيحة، وموافقة السنة[١] ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف؛ فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يُعَدُّون من (أهل السنة والجماعة) عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة -وغيرهم-.

بل هم (أهل السنة والجماعة) في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة -ونحوهم-».

قلت: فما الذي جعل (أهل البدع) -في مكان- هم -أنفسهم- (أهل سنة) في مكان آخر؛ إلا النظر في المصالح والمفاسد؟!، ولكن؛ أين المتّعظون؟! وأين المعتبرون؟!

وانظر -في تفاوت مراتب أهل البدع-: «درء التعارض» (١/١٥٣-١٥٥)، و«مجموع الفتاوى» (١٧/٤)» .

الشرط الثالث : ضرورة اعتبار حال المخالف، ولزوم التفريق بين السني المجتهد، **والمبتدع المخالف**، كما قال شيخنا (ص/٢٣٠-٢٣١) :«فهل يسوى بين (السني المجتهد) -إذا أخطأ-، وبين (المبتدع المخالف) -إذا غلط-؟!

وهل -ابتداءً- أصول هذا كأصول ذاك؟! ﴿**هَلْ يَسْتَوِيَانِ مثلاً**﴾ [هود:٢٤] ؟!

ولكن؛ أين واقع (الحال) -في كثير من الأفعال والأحوال- من لسان (المقال)؟!

وما أجملَ كلامَ فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- في محاضرة له -بعنوان-: «اللين والشدة، في الرد على المبتدعة»؛ قال: «إذا كان الرجل سُنّياً وأخطأ: يحكمون على فعله بأنه خطأ -إن لزم-.

نعم؛ إذا كان بدعة: حكموا على فعله بأنه بدعة، ولا يحكمون عليه بأنه مبتدع.

وإذا كان الرجل فاضلا وأخطأ -أو ابتدع بدعة-؛ فينبغي أن تُغمر فيما له من فضائل[٢].

(١) أين دعاة إنكار (منهج الموازنات) –بالفهم المغلوط- من هذا الكلام المضبوط؟!

(٢) وهذا ما نكافح (الغلاة) دونه!! فأين هم من إشارات (العُلَماء)، وتوجهات (الكُبَراء) ؟!!

لكن؛ إذا كان الرجل فاسقا -أو كان الرجل مبتدعًا-، يدعو إلى البدع، ويؤيدها، وينفق عليها: فهذا يحذّرون منه».

وقال الإمام ابن القيم في «المدارج» (٢/٣٩): «فلو كان كل من أخطأ -أو غلط- ترك جملة، وأهدرت محاسنه: لفسدت العلوم والصناعات، وتعطلت معالمها»».

ليس كلُّ مَنْ تعلّمَ تكَلّمَ!

سادساً : ولصعوبة اعتبار مثل هذه الشروط ؛ فضلًا عن النظر في أحوال الرجال بما هو معتبر شرعًا، فإنَّ شيخنا يرى أن الكلام في نقد الرجال مردُّه لمن كان منهم يمتلك أهلية الاجتهاد في ذلك؛ فقال (ص ١٠٨-١١٠) : «وأما الأقوال والأفعال التي لم يُعلم -قطعًا- مخالفتُها للكتاب والسّنّة، بل هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهلُ العلم والإيمان: فهذه الأمور قد تكون قطعيةً عند بعض من بين الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بان له ولم يبن لهم» . كما في مجموع الفتاوى (١٠/٣٨٣-٣٨٤) .

قلت: وحتى لا يأتي معترض -أو مؤول!- فيجعل هذا الكلام العدل الحق غير شامل لباب (الجرح والتعديل)، والكلام في (الرجال): أنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- قوله في «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص ٧) :«وللعلماء بالرجال -وأحوالهم في ذلك- من الإجماع والاختلاف- مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم».

وقال الحافظ عبد العظيم المنذري في «جواب أسئلة في الجرح والتعديل» (ص٨٣) : «واختلاف هؤلاء [المحدثين] كاختلاف الفقهاء؛ كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في: أن ذلك القدر مؤثر [١] أم لا؟

وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص، ونُقل إليه فيه جرحٌ؛ اجتهد فيه : هل هو مؤثّرٌ أمْ لا؟

ويجري الكلام عنده فيما يكون جَرحاً، وفي تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في

(١) وهذا باب النظر في (تفسير) = (الجرح المفسَّر) ؛ هل هو مقبول أم لا؟!

ذلك -كما يجري عند الفقيه-.

ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرًا بذلك للمحدث مشافهة، أو ناقلًا له عن غيره بطريقه -والله -عز وجل- أعلم».

قلت: ولعلَّ أجلَّ مِنْ هذَا -وذَاك- قال الإمام الترمذي في «العلل الصغير» (٥/ ٧٥٦): ملحق بـ «سننه» : «وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال؛ كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم»».

من تمام العدل إعمال الشروط السابقة:

سابعاً : يرى شيخنا أن عدم اعتبار ما تقدم من الشروط لا يَمَتُّ بِصِلَةٍ إلى أيّ عقل، أو نقل، أو عُرْف، أو معاملة ؛ فقال (ص/ ٢٨٤-٢٨٥) :«هل المصالح والمفاسد -وجودًا وعدما- في درجة واحدة؟

وهل إدراكها والوقوف على مآلاتها ذو نمط واحد؟

وهل ما جاز للعلماء يجوز لطلاب العلم -بحسب وقائعهم وظروفهم-، أم لا يجوز؟

أليس جوازه لهؤلاء -من باب أولى- مع التدقيق المنهجي، والتأني العلمي؟

وهل المسائل التي تراعى فيها المصالح والمفاسد محدودة؛ أم أنها تتجدد -وتتعدد- بحسب الأحوال؟

وهل البلدان، والظروف لها دور في هذا الباب؟!

وهل ظروف (مكة) كظروف (الرياض)؟!، وهل ظروف (جيزان!) كظروف (عمان!)؟!، وهل ظروف (تونس) كظروف (دمشق)؟!.. كظروف (العراق)؟!.. (فلسطين)؟!.. (ليبيا)؟!.. (مصر)؟!. (أمريكا)؟!.. (أوروبا)؟!

وهل محاسبة (الجميع) -بنمط واحد، وظرف واحد، و(أحكام) واحدة- تلتقي -من قريب أو من بعيد- قاعدة المصالح والمفاسد -العظيمة- هذه؟!

وهل يسوِّغ الاختلافُ في الحكم على شخص -ما- بأنه (مبتدع) -مثلاً- إقامةَ الدنيا وعدمَ إقعادها -كما يقال!-؟!

ثم يُنصبُ على ذلك الاختلاف -أو المخالفة-، الولاء والبراء، والهجر والعداء، والبغض والبلاء، والسراء والضراء؟!

ذو الحزم لا يبتدي أمرًا يَهُمّ به حتى يطالع ما تبدو عواقبه

مع التنبيه -مكرّرًا- إلى أن المختلفين في هذه الجزئية -فيما أردت- متفقان -تمامًا- في أصول المنهج السلفي، والعقيدة السلفية -جميعًا-!!!

اعذروني -إذا سارعت بالإجابة- قائلا :

لا أقول: إن ذلك -كذلك- ليس هو ذا صلة بموضوع المصالح والمفاسد -فقط-؛ بل أقول : إنه ليس ذا صلة بأي عقل، أو نقل، أو عرف، أو معاملة!!!» .

قاعدة مهمّة في الخلاف بين أهل السنة:

ولهذا يرى شيخنا أن الخلاف الاجتهادي في الحكم على من خالف السنة لا ينبغي أن يكونَ سببا للخلاف بين أهل السنة أنفسهم[١] فقال (ص ٢٠٧) :«لا يجوز أن نجعل خلافنا[٢] (الاجتهادي المعتبر = نحن أهل السنة) في غيرنا (ممن خالف السنة: من مبتدع، أو سني وقع في بدعة): سببا في الخلاف بيننا (نحن أهل السنة)»[٣]؛ بل نتناصح بالعلم والحق، ونتواصى بالصبر والمرحمة».

---

(١) انظر كلام الشيخ عبد الله العبيلان -فيما تقدم-.

(٢) وما شوّش به البازمول (الأصغر) على استعمال شيخنا الحلبي كلمة (اختلافنا) -وقد تقدم نقضه- يكشفه ما هُنا -مما حذفه البازمول- من المقصود بـ(نا) من كلمة (اختلافنا) : (نحن أهل السنة) !!

ولكنها الأهواء المصطنعة المصطرِعة!

(٣) ولكنّ (المعترض) حرّفَ عبارةَ شيخِنا لتوافقَ هواهُ الذِي أدمنَ الطّعن؛ فأسعِفُوه فإنه يبحث عن الدواء!!

ثامناً : ولما كان الأصل في الحكم على الأعيان أنه من المسائل الاجتهادية التي لا توجب هجرا ولا إسقاطا ولا تبديعا ؛ قال (ص ٧٥) :«توكيداً لما كررته -مرارًا- من أن الاختلاف في التبديع -في إطار (أهل السنة)- اختلاف سائغ؛ لا يوجب هجرًا، ولا إسقاطًا، ولا تبديعًا» .

فقد اشتد نكير شيخنا على من خالف تلك الأصولَ وهذه الشروطَ في الموقف من للبدع وأهلها؛ قال (ص ٢٠٩) :«ومِنْ أبطل الباطل -كما هو حال (البعض!) -اليوم- أن يُلْحقَ هذا (المنصِف) بذاك (المبدَّع!)؛ لمجرد أنه خالف جارحًا، أو لم ير رأيه!!

مع أنه موافقٌ للمبدِّع -ذاك- في نوع البدعة التي بَدّع بها؛ لكنه يخالفه في تنزيلها على عين هذا المبدع -أو ذاك-!!

فهل هكذا كان السلف؟!

وهل هكذا كانت أخلاقُهم، وعلومُهم، ومناهجُهم؟!».

وضرب لهذا الأصل مثالًا بصنيع من تقدم من أهل العلم فقال (ص ٢٢٠-٢٢١): «نعم؛ لكن؛ هم -على اتفاقهم في الأصول السلفية- قد يختلفون فيما بينهم في تنزيل الحكم ببدعة -ما- معروفة مقررة- على عين شخص معين -بذاته-.

وهذا معروفٌ مشهورٌ، وهو كثيرٌ -جدًّا-.

وليس هذا -قط- بابًا يبدِّع فيه بعضُهم بعضًا-، أو يطعن بعضهم في بعض -فضلًا عمّا هو أكثر من ذلك!-.

ومن أمثلة ذلك : تبديع الإمام أحمد للكرابيسي -وهو مشهور جداً-؛ حتى قال -ناصحًا لبعض من سأله عنه-: «إياك، إياك، إياك، إياك وهذا الكرابيسي! لا تكلّمه، ولا تكلّم من يكلمه». كما في «تاريخ بغداد» (٨/٥٦٥)، و«الكامل» (٢/٣٦٥).

مع كون هذا الكرابيسي -مع أحمد-نفسه!- زميلي تلمذة عند الإمام الشافعي، ومن الرواة عنه، كما ذكر ذلك البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص١٠١).

بل قال ابن حجر في «التهذيب» (١/٤٣٢): «من كبار أصحاب الشافعي».

وقال المعلمي في «التنكيل» (رقم:٨٤) : «أما الرواية؛ فلم أر من غمزه فيها».

وبعكس خبر (الكرابيسي) -هذا-: ما رواه الإمام ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (رقم:٤٢١): أن سفيان الثوري لما قيل له في الربيع بن صبيح: إن بطانته القدرية؛ قال: «إذن؛ هو قدري».

مع أن الإمام أحمد يقول في الربيع -هذا-: «لا بأس به، رجل صالح».

وكذا قال الإمامان أبو زرعة، وأبو حاتم، وقال شعبة بن الحجاج : «الربيع من سادات المسلمين» -وعظّمه-، وكذا قال العقيلي، وانظر «تهذيب الكمال» (٩/٨٩-٩٤)» .

وأوضح -رعاه الله- أن هذا الموقف من الخلاف لا زال بين أهل العلم قديمًا وحديثًا، يوافق بعضهم بعضًا ويخالفه في أحكامه النقدية وغيرها، أو يعرض البعض عن الموافقة أو المعارضة -من غير موجب نكير- فقال (ص/٢٦٨) :

«ففي بعض الخلافات (الحادة = الحارة) -هذه الأيام- بين (بعض المشايخ) -من إخوان الأمس، أعداء اليوم!- وقد بدع بعضهم بعضا! -وقف مشايخ آخرون -ممن لهم بهما كبير صلة!- موقف الحياد، ولم يتدخلوا بينهما، ولم ينتصروا لأحد منهما -رضا بالسلامة-!! ؛ فما موقف (الغلاة = المتشددين) من هذا الصنيع؟!، ولماذا الانتقائية؛ فيسكت عن أحد، ويتكلم في آخر؟!، وما ضوابط كلٍّ؟!» .

الاجتهاد عند المعترض يُسمّى تمييعاً...!!

وقال -حفظه الله-ردًّا على من يرميه وإخوانه بتهمة (التمييع) بسبب مخالفته لهم في مثل هذه الأحكام النقدية الاجتهادية (ص ٢٥٠-٢٥١):«وهي التي نرمى بها -اليوم!- من (البعض!)- بسبب مخالفتنا (الاجتهادية) في عدم الحكم على بعض الأعيان -من (أهل السنة) المواقعين لبعض الخطأ، أو البدعة-: بأنهم مبتدعة!!

وإذ نفعل ذلك -أحيانا-؛ فمن باب الرضا بالسلامة، واحتمال الخطأ -ولو بالعفو-!

ورحم الله الإمام الليث بن سعد -القائل-: «إذا جاء الاختلاف أخذنا فيه بالأحوط» -

كما في «جامع بيان العلم» (١٦٩٦)-.

و«استعمال التوقّي أحوط من فَرَطات الأقدام» -كما في «أدب المفتي والمستفتي» (١/ ١٢) -لابن الصلاح-.

وهذان النصان ينزَّلان فيما إذا تساوت الحجج، ولم يظهر الراجح؛ فكيف إذا ظهر الراجح، ثم ألزم صاحبه بنقيضه!!؟؟.. .

فأين ذاك الغلو: من منهج السلف ذي السداد والعلو؟!

والله، وتالله، وبالله: ليس ذاك من منهج السلف في شيء .

ومن كان عنده بينة علمية، أو حجة شرعية أن مخالفة أحد لأحد في الحكم على سني وقع في بدعة: أنه -بذا- يبدع[1]!! فليأتنا بها؛ ونحن للحق مذعنون، ولأنواره منقادون.

وليس بيننا وبين الحق عداوة -والله يشهد-، وملائكته يشهدون..» .

أين مكانة المقلّد في باب الهجر والتبديع؟!

سابعاً : وأما ما كان متعلقاً بالضعفاء المقلدين ؛ فقد أوضح شيخنا أن التبديع والتجريح والأمر بالهجر ليس إليهم؛ فقال (ص/٢٤٧) :«ولا يجوز -والحالة هذه- لذاك الضعيف [المقلد] (!) أن يجعل شغله الشاغل الجرح، والتجريح، والتبديع؛ والهجر؛ ثم الهجر والتبديع لكل من لم يبدعه!!

بل يقال لمثله: ليس هذا بعشِّك فادْرُجي...

فحسب الضعيفِ -وهو مقلّد- بلا ريب- أن يظل مقلدًا؛ لا مقلدًا ومجتهدًا -في آن-!!

فإن ترقى إلى درجة (الاتباع)؛ فهذا شأن آخر..» .

---

(١) بل كان هذا -أصلا في إنكار الشيخ ربيع على (الحدادية)-كما في (منهج السلف الصالح) (ص٢٥٠)-.

وقال –حفظه الله- في وصف الكثيرين من المشتغلين بتبديع أهل السنة (ص ٢٤٤-٢٤٥) –موافقا وصف الشيخ ربيع لمن (شدّته على أهل السنة)-:

«هم كذلك -والله- مراهقون، مشبوهون!!

وقد بدأوا يكثرون -ويتكاثرون!-؛ وذلك لما وجدوا ترحيبًا بهم، وتأييدًا لهم من قِبَلِ بعض أفاضل أهل العلم، فباضوا، وفرّخوا! وتعاظموا وشمخوا!!

ولست بحاجة لذكر الأسماء (!) -هنا-؛ فإن ساحات (الإنترنت) تُعُجّ بصفحاتهم، وقبيح صفاتهم.. ؛ فانظر: ترا! ؛ فلا للسنة (هؤلاء) نصروا، ولا للبدعة -بصنيعهم!- كسروا..، بل أعانوا -واللهِ- أهل البدع على أهل السنة!!

فضلًا عن سكوت (كثير) منهم عن (أهل البدع)، وانشغالهم -ليل نهار- بتعقب أهل السنة، والتعصب عليهم!!، ولو لزموا جادة الشرع لأفلحوا، وأنجحوا...، هدانا الله وإياهم سواء السبيل...» .

وقال مبينًا الأثرَ السلبيَّ للتبديع المنفلت(ص ٢٤٦):« نحن نرى -الآن-وللأسف- أقولها بكل أسى!- أن دعوة السلف في تقهقر واندحار؛ بسبب هذا الذي أصابها من تفرق، واختلاف، وتدابر، وانهيار!

وإلا -بالله عليك- إن كنت منصفا- سمّ لي بلدًا واحدًا ليس فيه هذا التفرقُ، أو ذلك التشرذم -بسبب الغلو في التبديع، وعدم الانضباط بالرفق- من الحجاز ونجد، إلى الخليج، إلى الشام، إلى الشرق الأقصى، فأوروبا، وأمريكا-!!، وإني لأتكلم عن خبرة ودراية، لا عن جهل، وتسرع، وغواية...، وربي يشهد» .

الشبهة...

وهذا الموقف من شيخنا لم يُرُقْ للمعترض؛ فعدّه في (صيانته ح٢) مِنْ باب تمتين علاقته بـ (أهل الأهواء الذين يدافع عنهم، وألّف [كتابه] هذا من أجله وأجلهم)!!! بلْ ذهب إلى

الزعم بأنّ : مِنَ الملاحظات على كتابِ «منهج السلف الصالح» وجودَ (الثناء والتمجيد لأهل البدع ويصفهم بالموحدين[١])كما في(صيانته/ح ١٩)!!!

وأهل البدع ورؤوس المبتدعة الذين يَعنيهم المعترضُ هم ليسوا (الجهم بن صفوان، ولا بِشرًا المريسي، ولا الجعد بن درهم، ولا واصل بن عطاء، ولا الحلّاج، ولا ابن عربي، ولا من ماثلهم أو قاربهم) وإنما هم شيوخ الدعوة السلفية في أمصارهم ممن بدّعهم المعترض سيرًا على اختيارات من يقلدّهم!

كما قال في (صيانته/ح١) مخاطبًا شيخَنَا :« أثنيتَ ودافعتَ عن رؤوس مبتدعة في هذا العصر، مثل المغراوي والمأربي والحويني وغيرهم من التكفيرين وتسميهم وتصفهم –للأسف- بأنهم دعاة إلى العقيدة الصحيحة، وأنهم الأصحاب ، بل وخالفتَ قولك هنا فوصفتهم أيضاً بأنهم دعاة إلى منهج السلف -كما في ص (٢٤، ٤٩، ١٨٩)-».

وحتى يقطع المعترضُ الطريقَ على مَنْ يعترض عليه بأنّ شيخنا لم يسمّ أحدًا من المذكورين في كتابه قال –متمما الكلام السابق- :«نعم هو لم يصرح بأسمائهم وأبهمهم لكن اختلافه مع المشايخ السلفيين[٢] كان فيهم وعليهم، وجلساته المسجلة بصوته فيها الثناء عليهم والدفاع عنهم، وأنه يتقي الله في تبديعهم».

وعاد ليؤكد مرارا في (صيانته ح١٥-١٩) أنّ من مخالفات شيخنا الحلبي :« الثناء والتمجيد لأهل البدع ويصفهم بالموحدين[١] ؛ فهو وإن لم يذكرهم بأسمائهم إلا أنه معروف عنه الدفاع عنهم والثناء عليهم في مجالسه وفي أشرطته من أمثال عدنان عرعور والمغراوي والمأربي ومحمد حسان، وغيرهم[٣]» .

والمعترض قد صرح في (صيانته/ح٦) مخاطبا شيخنا:«فها أنت وإخوانك تقفون إلى جانب كل من أثار فتنة على السلفيين تنافحون عنهم مثل عدنان عرعور والمغراوي وأبي

---

(١) فهل هم –عنده-إذن- مشركون-؟!

(٢) ولو قال المعترض (بعض)؛ لكان أصوب؛ إلاّ إذا كان قصده بـ (المشايخ) مَنْ هُمْ في ذهنه –بأعيانهم- الثلاثة-!!

(٣) الحمد لله أن دفاع شيخنا الحلبي لم يكن عن النبهاني، ولا حسن البنا، ولا سيد قطب !!!

الحسن المصري المأربي ومحمد حسان وغيرهم، ولم يبدعك[١] أحد من السلفيين لا من العلماء ولا من الطلاب، وهذا منك على امتداد ما لا يقل عن عشر سنوات».

ثم التمس تأويلا عجيبا لعدم تسمية شيخنا لأي واحد منهم بالقول في (صيانته/ح٧) :«الحلبي لم يذكر في كتابه كله من هم هؤلاء المبتدعون **الذين اختلف مع كبار العلماء في تنزيل البدعة عليهم**[٢] ؛ لأنه يعلم أنه لو ذكر أسماءهم لانفض الناس من حوله ولتركوه ومنهجه الجديد المخالف لمنهج السلف الصالح ، وهؤلاء الذين يدافع عنهم الحلبي معروفون عند طلبة العلم بأنهم من المخالفين للمنهج السلفي مثل عدنان عرعور ومحمد المغراوي وأبي الحسن المأربي ومحمد حسان وغيرهم من المخالفين للمنهج السلفي وعلمائه» !!

ثم بين وجه إنكاره على شيخنا فقال في (صيانته/ح٦) :«فالمنكر عليك أيها الحلبي ثناؤك على المبتدعة الذين تعرف حالهم وتعلم حقيقتهم ولكنك تدافع وتتمحل عنهم بالباطل[٣]».

ثم رد في (صيانته/ح٧) على تعجبه من إنكار (بعض الناس) بلسان مقاله قول : (لاَ نُبَدِّعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ الْمُبْتَدِع)، مع مباينة حاله ؛ فقالَ المعترض :«تعجب الحلبي وطالب الفرق بين قولهم : (لاَ نُبَدِّعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ الْمُبْتَدِع)، وبين موقف أهل العلم لحاله مع أهل البدع! والفرق واضح جداً : فمن لم يبدع المبتدع وسكت ليس كمن يماشي أو يدافع أو يثني على المبتدع، فالفرق واضح جداً[٤] لكل ذي بصيرة، وأخذته في دين الله الغيرة»!!

ثم رد المعترض في (صيانته/ح ١٥) على شيخنا لما قال (ص ٢٠٧) :«لا يجوز أن نجعل

---

(١) وهذه الحرب الضروس -على الشيخ الحلبي- التي قد تكون أشدّ من التبديع !! ماذا تسميها -أيها المعترض- ؟!

بل ماذا تسمي وصف بعض (من تعظمهم!!) بأنها (أشدُّ من فتنة خلق القرآن) -عياذا بالله- ؟؟!

ولتعرف تناقضه وكذبه أنظر ما سيأتي -قريبًا- .

(٢) ولسْنَا ندْري! منذُ متى كانَ الاختلافُ في الحكم على المعيَّنِ مِنْ مسائلَ التّبديعِ؛ أم هِيَ على طريقة الإلحاق؟!!

(٣) أيَّ تألٍّ أشدُّ من هذا -بربكم- ؟!

(٤) بل لا وزن له :إلا المماحَكَة -كما سيأتي-!

خلافنا (الاجتهادي المعتبر = نحن أهل السنة) في غيرنا (ممن خالف السنة: من مبتدع، أو سني وقع في بدعة): سببا في الخلاف بيننا (نحن أهل السنة)»؛ بل نتناصح بالعلم والحق، ونتواصى بالصبر والمرحمة».

قائلاً:«وقول الحلبي (خلافنا الاجتهادي المعتبر) .

أقول : سبق بيان أن الخلاف مع الحلبي ليس اجتهادياً معتبراً».

فهو ماذا –إذن- ؟!

وسبب هذَا التعنّت من هذا المعترض هو أنه يرى كما صرح في (صيانته/ح٩) أن(المسألة ليست اجتهادية إنما هي مسألة سنة أو بدعة، مسألة حق أو باطل، مسألة التزام بمنهج السلف أو مخالفته) ثم ذكر عقبها –مباشرة- (الدفاع عن رؤوس أهل البدع بالأكاذيب والخيانات).

وكل هذا تهويل بالباطل ...

وقد لمح المعترض في (صيانته/ح١٥) إلى تبديع شيخنا جَريا على قاعدة (ألحقه به) فقال: «وأما قول الحلبي (فلئن خالَفَنِي في هذا غيري؛ فلا أقلَّ مِن أن يعذِرَني) .

أقول : .. فهل يعذر أهل الباطل ومن يدافع عنهم ومن يماشيهم، بل يلحق بهم ولا كرامة[1] كما هو منهج السلف الصالح».

وكل ذلك في غير محله –لو كان يعقل هذا (المعترض)- !!

ثم صرح المعترض في ختام (صيانته/ح١٩) أن السبب الحقيقي لخلافه هو ومن يصفهم بمشايخه السلفيين بالقول :«خلافنا معك أيها الحلبي في أهل البدع الذين تزعم أنهم أهل سنة وعقيدة ومنهج سلفي!

---

(١) جملةٌ حُفِّظُوها؛ فهانت عليهم كرامةُ المسلمِ...!!

ثم هو يقول –كما تقدم- قبل صفحتين- :«ولم يبدعك أحد من السلفيين، لا من العلماء ولا من الطلاب»!!!

فماذا هذا –يا هذا- ؟!

فإن من يصف أهل البدع بهذه الأوصاف مع علمه بحالهم فإنه يلحق بهم ويعتبر منهم شاء أم أبى !

وهذا هو موطن الخلاف بين مشايخنا السلفيين وبين منهجك الجديد الأفيح الواسع : تزكية أهل البدع واعتبارهم أهل السنة».

نقض الشبهة...

أوّلاً : إن شيخنا –بإقرار المعترض نفسه مرات ومرات- لم يتطرق لذكر أسماء أحد من الرجال –إلا في معرض الاستشهاد بأقوالهم وصنيعهم-، دافِعُهُ في ذلك ما صرح به –حفظه الله- (ص/١٥-١٦):«ولقد ارتأيت لزوم حذف أسماء (جميع) الأشخاص المذكورين طي هذه الرسالة؛ حرصًا على أن تكون عامة التوجيه، شاملة البيان؛ مستوعبة لكثير من الزمان والمكان والأعيان .

وحتى تأخذ مضامين (النصيحة) ملحظ العموم؛ فلا يظن (!) أنها موجهة لأحد بعينه، أو لجهة بذاتها؛ فتمنع الأسباب، وتغلق الأبواب...

ولعل هذا -هكذا- أدعى للقبول، وأقرب للقلوب:

قال الإمام ابن قيم الجوزية في «مفتاح دار السعادة» (١/٤٤٤-٤٤٥-بتحقيقي): «فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى -حق أو باطل-: فجرّدَهُ من لباس العبارة، وجرد قلبك من النفرة والميل، ثم أعط النظر حقه، ناظرا بعين الإنصاف.

ولا تكن ممن ينظر في مقالة أصحابه -ومن يحسن ظنه به- نظرا تاما بكل قلبه! ثم ينظر في مقالة خصومه -ومن يسيء ظنه به- كنظر الشزر والملاحظة!!

فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه!، وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته، وارتضاه لقبول الحق.

وقد قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلةٌ ... كما أن عين السُّخط تبدي المساويا

......

وقال الآخر:

نظـــــروا بعـــــينِ عـــــداوةٍ لـــــو أنهـــــا عـــينُ الرضـــا لاستحـــسنوا مـــا اســـتقبحوا

... ...

فإذا كان هذا في نظر العين الذي يدرِك المحسوسات، ولا يتمكّن من المكابرة فيها؛ فما الظن بنظر القلب الذي يدرك المعاني التي هي عرضة المكابرة؟!

والله المستعان على معرفة الحق وقبوله، ورد الباطل وعدم الاغترار به».

هل المعترض لا يعلم بأن الله –تعالى- هو الخافض الرافع!؟

فزعْمُ المعترض بأنّ شيخنا لم يذكر أسماء أحد ممن انتقدهم شيوخ المعترض لأنه بعلم بـ(أنه لو ذكر أسماءهم لانفض الناس من حوله ولتركوه ومنهجه الجديد المخالف لمنهج السَلف الصالح)؛ هو مجردُ زعمٍ كاسدٍ لا دليل عليه! وقائم على تهويل أحكام شيوخه المؤثرة في الناس لحدّ الإيهام بأنّ مجردَ مخالفتها يفضي إلى انفضاض الناس عن المخالِف!

والواقع يشهدُ بنقيض هذا،فكَمْ من أناس قد انفضوا عن شيوخه بسبب أحكامهم هذه ؛ بل هؤلاء المذكورون قد وضع الله تعالى لمعظمهم القبول أكثر بكثير مما وضع لشيوخ المعترض .

وأما شيخنا الحلبي فهو بشهادة المعترض وشيوخه –أنفسهم-، ما كان يومًا موافقًا على تبديع شيوخ المعترِضِ للمذكورة أسماؤهم (مثل عدنان عرعور ومحمد المغراوي وأبي الحسن المأربي ومحمد حسان)! بل المعترض نفسه صرح في (صيانته/ح٦) مخاطبًا شيخنا بالقول :« فها أنت وإخوانك تقفون إلى جانب كل من أثار فتنة على السلفيين تنافحون عنهم مثل عدنان عرعور والمغراوي وأبي الحسن المصري المأربي ومحمد حسان وغيرهم، ولم يبدعك أحد من السلفيين لا من العلماء ولا من الطلاب، وهذا منك على امتداد ما لا يقل عن عشر سنوات» .

بل إنّ شيخَنا لم يتحرّج يومًا أن يُثنيَ على المذكورة أسماؤهم ويدفع عنهم التبديع –فيما إذا اقتضى المقام ذلك-، وهذا بشهادة المعترض نفسه حيث قال مؤكدا مرارا في (صيانته ١٥-

١٩) بأن شيخنا :«معروف عنه الدفاع عنهم والثناء عليهم في مجالسه وفي أشرطته من أمثال عدنان عرعور والمغراوي والمأربي ومحمد حسان، وغيرهم» .

وهذا يؤكد -قطعًا- أن شيخنا اختار حذف جميع الأسماء للدافع الذي ذكره، لا للمانع الذي توهمه المعترض، وأن ما توهمه لا وزن له ولا قيمة له عند شيخنا –أصلاً- حتى يصيّره –بالباطل- سببًا يحول دون ذكره لأي اسم!

العبرة بموافقة الحق لا الخلق...!!

ثانياً : إن ما فهمه المعترض لا علاقة لشيخنا به ؛ فكلام شيخنا مجمل عام شامل لكل من تنطبق عليهم معاني كلام شيخنا سواء كانوا المذكورين أو غيرهم ؛ فالعبرة بموافقة كلام شيخنا العام وتأصيلاته للحق، لا بتعلق هذه التأصيلات بالخلق ؛ فإن كان كلامه حقاً قُبل منه سواء أفضى إلى مدح أو قدح المدخلي أو المغراوي أو الحويني أو محمد حسان أو عدنان عرعور أو غيرهم، وإن كان كلامه باطلاً رُدّ سواء كان متعلقاً بهؤلاء أو لم يكن متعلقاً بهم ؛ فأهل السنة يعرفون الحق بنفسه لا بقائليه، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية لمّا قال في «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٨٠-٢٨١) :

«فإن كثيرا ممن سمع ذم الكلام مجملاً، أو سمع ذم الطائفة الفلانية مجملاً؛ وهو لا يعرف تفاصيل الأمور من الفقهاء، وأهل الحديث والصوفية والعامة، ومن كان متوسطاً في الكلام لم يصل إلى الغايات التي منها تفرقوا واختلفوا؛ تجده يذم القول وقائله بعبارة، ويقبله بعبارة، ويقرأ كتب التفسير والفقه وشروح الحديث وفيها تلك المقالات التي كان يذمها فيقبلها من أشخاص أُخَر يُحسن الظن بهم، وقد ذكروها بعبارة أخرى أو في ضمن تفسير آية أو حديث أو غير ذلك.

وهذا مما يوجد كثيرًا والسالم من سلمه الله حتى إنَّ كثيرًا من هؤلاء يعظم أئمة ويذمّ أقوالاً قد يلعن قائلها أو يكفره وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم، ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل وكثير منها يكون قد قاله النبي ﷺ وهو لا يعرف ذلك».

ثالثاً : ولما كانت العبرة هي بكلام شيخنا العام المطلق، لا بما قام في ذهن المعترض، وكان

شيخنا قد ترك الكلام عن الشخوص -الذين سماهم المعترض- قصدًا لتحقيق النفع العام من الكتاب ؛ فلن أتعرض كذلك للكلام في هذه الشخوص والدفاع عنها –جريًا على الأصل الذي سار عليه شيخنا- ؛ لكني سوف أكتفي بالقول: إن شيخنا لم ينفرد بتزكيته للمذكورة أسماؤهم أعلاه ؛ بل هو موافق في هذه التزكية لأناس هم بالاتفاق –أعلم وأعدل في الأحكام- :

بعض تزكيات الشيخ عدنان عرعور

أما الشيخ عدنان عرعور فقد زكاه **الشيخ عبد العزيز بن باز** بعدَ أن نُقل إليه تحذير الشيخ ربيع منه وطعنه فيه ؛ فلم يعتبر لهذا الطعن والتحذير وقال فيه :« لا أعلم عن الشيخ عدنان إلا خيراً، وهو عندنا من أهل السنة والجماعة»[١].

وكذلك زكاه **الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني** حيث قال جواباً على من استفسر عن حكم التحذير من عدنان عرعور لأنه حزبي مبتدع كما في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٧٥٢) فقال الشيخ:«أحذركم من أن تتبرءوا منه، ففيما علمت هو معنا على الدرب منذ كان أو كنا في سوريا، وهو لا يزال معنا إن شاء الله إلى آخر رمق من حياتنا جميعا، فهو شاب متحمس وسلفيّ وعنده نسبة معينة من الفقه في الكتاب والسنة ولا نزكي على الله أحدا، والتبرؤ منه تبرؤ من دعوته الحق وهذا لا يجوز».

بل قال في تزكية له موقعة بخط يده –رحمه الله-:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فإن الأخ عدنان عرعور هو أحد أخواننا الذين عرفناهم قبل ربع قرن أو يزيد بالعقيدة السلفية والمنهج القويم، وطلبه للعلم والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وكان قد فتح بيته لذلك منذ أن عرفناه، وما يزال على ما عهدناه، ولا نعيب عليه في خُلُق ولا دين .

---

(١) ينظر في ملحق الوثائق (وثيقة ٣).

ولذلك ننصح إخواننا بسماع أشرطته وحضور دروسه وعدم الالتفات إلى مشاغبة المخالفين، وافتراء المفترين مما هو اختلاق وكذب، إنما قصدهم صد الناس عن الدعوة الصحيحة، والعلم النافع، والله من وراء القصد .

محمد ناصر الدين الألباني / ٦ ربيع الآخر /سنة: ١٤١٤ .

شاهد أول: محمد عبد الرحمن الخطيب /٦ ربيع الثاني/ ١٤١٤هـ .

شاهد ثانٍ: سامي بن محمد خليفة / ٦ ربيع الثاني/ ١٤١٤هـ»[1].

بل وهذا **الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله-** يكذب من نسب إليه أنه حذر من عدنان عرعور وأنه منع من حضور دروسه أو استقدامه لإلقاء محاضرات –وذلك بعد شيوع تحذير الشيخ ربيع منه وطلب الشيخ عدنان من الشيخ ابن عثيمين أن يكون حكما بينهما- ؛ فقال –كما في شريط (تكذيب الشيخ ابن عثيمين لمن زعم أنه جرح عدنان عرعور) –جوابًا على السؤال التالي :«السائل : يا شيخ نحن لدينا هنا دورات –أحيانًا- علمية، وندعو فيها أمثال الشيخ عدنان ؛ فهل تنصحنا بدعوة الشيخ عدنان ؟

الشيخ : من قال لك أني أجرح الناس[2]؟هذا غلط منك، هل أنا أقول للناس: لا تدعو فلانًا ولا تدعو فلانًا؟! اقبل الحق ولو من الشيطان[3].

السائل : يا شيخ أنا أسأل هذا السؤال لأن بعض الأخوة في مناطق أخرى قالوا أنكم تجرحون الرجل، ولا تنصحون باستدعائه واستقدامه لإلقاء محاضرات ودروس، هل هذا صحيح ؟

الشيخ : **هذا كذب علينا، وما أكثر ما يكذب علينا**[4]» .

وكذلك الشيخ ابنُ جبرين أثنى عليه، ورفض الأخذ بقول من جرحه، وذلك جواباً منه

---

(١) انظر ملحق الوثائق (وثيقة/ ٤) .

(٢) وهذا إبطال –من الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- لأصل منهج إخواننا (الغلاة) ؛ فتأمل..!

(٣) وكلامُ العلاّمة ابنِ العُثيمين مُنزّلٌ على فِقْه حديث النبي ﷺ: «صَدَقك وهو كذوبٌ»؛ فتدبّر...!

(٤) **نعم! مَا أكثرهم وما أسرعَهم!!**

على السؤال التالي:«السؤال: من المعلوم(١) أنَّ الشيخَ ربيعَ بن هادي المدخلي هو شيخ الجرح والتعديل، وقد استمعت له شريطًا بعنوان «موقف أهل السنة من البدعة» وقد حذر في هذا الشريط من الشيخ عدنان آل عرعور الشيء الذي أحدث ضجة عندنا بالجزائر فما تعليقكم على هذا يا فضيلة الشيخ؟

الجواب: ربيع المدخلي ليس هو مقبول الكلام في الجرح والتعديل (٢)؛ فإن له أخطاء في

---

(١) انظُرْ كيفَ يخاطِبُون العُلَماء بأمُورٍ وكأنّها مسلّمات -(من المعلوم!)- مَع أنَّ مِنَ العُلماء مَنْ (قدْ) لا يَعْرِفه ! إذ هذه المسلّمةُ ليست آية أو حديثًا! فهَلْ نسمّي هذا العالمَ جاهلاً؟

حتى أضحى العِلْمُ بهَذِه الجزئية مِنَ الضّرورات! ولعلّ -غدًا-مَنْ يُنكرُها يكْفر؛ شَأنُها شأن الصّلواتِ الخَمْس!! طالما المتعصبون نزّلوا أقواله وأفعالَه منزلةَ أقوال النبيِّ ﷺ وأفعاله ؛ ويوالون ويعادون فيه بدلاً مِنَ النّبيِّ ﷺ.

والشيخ ربيع لا يرضى منهم ذلك-قطعًا-!!

ولوقال -لهم- قائلٌ: إن الشيخ ربيعًا –حفظه الله- ليس نبيّ الجرح والتعديل؟!

لقالوا: أتطعن فى ربيعِ السّنّة ربيع ؟!

ولو قيل: وهل يجوز أن نلقّبَ غيرَه بربيعِ القرآن؟! (والربيع هو المطر الذي ينبت النبات؛ ففيه معنى الإحياء)؛ فمن الذي يُحيى القرآن؟! أم إنّ القرآنَ هو الربيعُ الذي يحيى القلوبَ؟! -كما في دعاء سيد الاستغفار النبويِّ- .

أرأيتم أيّها المسلمون إلى أينَ وصلَ الغلوّ في الرِّجال؟؛ والشّيخ ربيع -قطعًا- لا يَرْضى بمثل هذه المهاترات والسّفاهات؛ بلْ هذه التّزْكيات غير السّلفِياتْ!!

ولوقالوا: ربيعُ السّنة بمعْنى : إحياءِ السّنُن؟!

قيلَ لهم: عملُ المحيى للسّنَنِ بعدَ انْدِثَارها؛ لا تطلق عليه العربُ وصفَ الربيع؛ ولو فعلوا لصار المعنى موتُ السّنّة بِمَوْتِ العاملِ المحيى لها؛ وهذا محالٌ -عقلاً وشَرْعًا-!!

فالسّنّة هيَ ربيعُ القلوبِ –أيضا-!؛ لما فيها مِنْ معْنَى البَقاءِ والإحْياءِ!!

(٢) وهذا القول من الشيخ –حفظه الله- غير مقبول بهذا الإطلاق، وقد ردَّ عليه شيخنا الحلبي في كتابه (ص ١٩٢-١٩٣) ؛ فانظره.

ونخشى أن يقبله –على إطلاقه- –بعدَ حين!- بعض (الغلاة) بحجة أنه من (الجرح المفسر) !!!وإلا

كتبه تدل على جهله أو تجاهله بما يقول!!! وله مؤلفات يطعن فيها على الكثير من الدعاة والعلماء المشاهير ومنهم عدنان العرعور الذي هو من علماء أهل السنة، ولا نعلم عنه إلا خيرًا، ولا نزكي على الله أحدًا. وقد ذكر أهل العلم أنه لا يجوز قبول المطاعن من أهل الزمان المتقارب إذا كان بينهما منافسة كما حصل بين ابن إسحاق ومالك بن أنس وبين ابن حَجَر والْعَيْني وبين السَّخاوي والسُّيوطي وأمثالهم، فلا يُقبل قول بعضهم في بعض، وعلينا أن نسعى في الأصلاَح بينهم، والله الموفق. والله أعلم »[١].

وكذلك الحال مع **الشيخ المغراوي** فقد زكاه وأثنى عليه وحكم بسلفيته وسلامة معتقده ومنهجه كبار العلماء ومنهم:

الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله- حيث كتب تزكية للشيخ المغراوي وجمعيته سنة (١٤١٧هـ)، وجاء فيها: «حامل هذه الرسالة هو فضيلة الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي –رئيس جمعية الدعوة إلى الكتاب والسنة في مراكش من المغرب الأقصى، ورئيس جمعية دور القرآن الكريم-، وهو معروف لدي بحسن العقيدة والسيرة، وهكذا جمعيته»[٢].

وكذلك زكاه الشيخ الألباني بقوله: «أخونا السلفي القائم بالدعوة ».–كما نقل ذلك

فكلام الشيخ ربيع في أهل البدعة والضلالة كأمثال سيد قطب والغزالي والحوالي ونحوهم مبني على أدلة وبراهين وحجج تصوب كلامه فيهم، وقد أقره على كلامه في أمثال هؤلاء أعلام الأمة كأمثال الشيخ الألباني وابن باز، والوادعي والعباد، وغيرهم.

بل إنّ الشيخ الألباني –رحمه الله- وصفه –لأجل ذلك- بأنه: (حامل راية اجرح والتعديل)، فكيف يقال أنه: ليس مقبولَ الكلام في الجرح والتعديل ؟!

نعم؛ ما غلب على الظن أن الشيخ ربيعًا –أو غيره- أخطأ فيه فلا يقبل قوله فيه، ومن انتقده الشيخ ربيع في عدة مسائل فأصاب في بعضها وأخطأ في بعضها؛ فخطؤه لا يوجب رفض ما أصاب به من نقد .

وأمّا القول بأنه: لا يقبل قوله في الجرح والتعديل –الخارج عن باب الرواية- مطلقًا، فهذا القول هو المردود مطلقًا، والقولُ بأنّ قوله في الجرح والتعديل مقبول مطلقًا؛ فهو كذلك مردود –مطلقًا-..!!

(١) http://ibn-jebreen.com/ftawa.php?view=vmasal&subid=1108&parent=3225.

(٢) انظر ملحق الوثائق (وثيقة ٥) .

الزندي[1] في كتابه (صعقة المنصور (ص/٣٣٣) عن تسجيل صوتي مع شيخنا مشهور)- .

وهذا الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين قال جواباً على سؤال وُجّه إليه في يوم الجمعة التاسع والعشرين صفر لعام ١٤٢١ هـ، ونصه: «شيخنا، وقع عندنا في المغرب في الآونة الأخيرة أن بعض الشباب قاموا بتتبّع كتب وأشرطة الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، وأخذوا بعض الجمل، وبدؤوا يعرضوها على [بعض] العلماء هنا في المملكة وخارجها، وأنتم فضيلة الشيخ من بين هؤلاء العلماء، وقد حذرتَ منه بناءً على ما عُرض عليك في الهاتف، وجمعوا أشرطة بدؤوا ينشرونها في المغرب ويثبطون الطلبة عن أخذ العلم منه، فماذا ترون في ذلك؟ ولو تفضلتم بنصيحة لهؤلاء الشباب الذين صار تتبع الأخطاء منهجهم، وتبديع الناس ديدنهم، وجزاكم الله خيرا؟.

الشيخ: الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

نصيحتي لهؤلاء: أن يتقوا الله عز وجل، وألا يتتبعوا عورات المسلمين، فإن ذلك من صفات المنافقين، ومن تتبع عورة أخيه، تتبع الله عورته وفضحه ولو في بيت أمه.

نصيحتي لهؤلاء: أن يدَعُوا الفتن، وأن يُقبلوا على ما ينفعهم في دينهم ودنياهم ؛ أن يُقبلوا على دراسة الكتاب و السنة ومنهج السلف الصالح، وما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك، فالرجل المشار إليه في السؤال -وهو المغراوي- قد يخطئ وقد يصيب، وكل أحد منا يخطئ ويصيب.

ولا يجوز لأحد أن يتتبع الخطأ الواقع من العلماء، ويشيعه ويترك الصواب، الخطأ مردود لا شك غير مقبول لكن لا يجوز أن نشهّر بالمخطئ، اللهم إلا أن يكون صاحب بدعة خارجة عن منهج السلف الصالح ويدعو إلى بدعته، فحينئذ لا بد من التحذير منه لئلاّ يقع الناس في الضلال».

---

(١) انظُرْ في الرّدّ عليه: كتاب «اجتماع جيوش التوحيد...» لأبي أسامة نزال، وكتاب«الرّدود» لأخينا الفاضل أبي طلحة عمر بن إبراهيم، وكتاب «وقفات مع كتاب صعقة المنصور» لأبي العباس عماد طارق .

ونفى رحمه الله في اتصال صوتي معه أن يكون قد جرح الشيخ المغراوي، فقال –رحمه الله- جواباً عن السؤال التالي:«السؤال: يا شيخنا، بعض الشباب عندنا هنا في المغرب، يُروّج عنكم أنكم جرّحتم الشيخ المغراوي جَرحاً مفسرًا، فهل هذا ثابت عنكم؟

الشيخ: لا ! أبدًا، ليس بصحيح، هذا الكاذب له هوى، هذا الكاذب عليّ له هوى، نصيحتي له أن يتوب إلى الله، وليس منِّي في حِلٍّ حتى يُكذبَّ نفسه»[1].

وكذلك زكى المغراوي وأثنى عليه ودافع عنه الشيخ مقبل الوادعي، حيث قال –رحمه الله- جواباً على السؤال التالي في مكالمة صوتية مسجلة منشورة على الشبكة العنكبوتية :

«يطعن كثير من الناس في الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي ؛ لانه كثير الرد على أهل الأهواء والمبتدعة ؛ فهل الشيخ المغراوي من العلماء الذين يرجع إليهم في أمور الدين؟

الجواب: الشيخ محمد –حفظه الله- المغراوي أعرفه من الجامعة الإسلامية، وأيضاً بعض كتبه المفيدة وصلت إلينا جزاه الله خيرا ؛ فالحمد لله لا نعرفه إلا سنياً محباً للسنة ولأهل السنة، فننصحكم بالاستفادة منه، فعنده من الخير الكثير، فأنا أنصحكم بأن تستفيدوا منه، وأن تُقرئوه السلام –إن شاء الله- من قِبَلي –حفظه الله تعالى-، أنا أنصحكم بالاستفادة من أخينا في الله محمد بن عبد الرحمن المغراوي –حفظه الله تعالى-، والمبتدعة في كل زمان ومكان، هم ينفّرون[2] عن أهل السنة، من كل زمان ومكان، حتى قال بعض المبتدعة في الزمن القديم قالوا –في ذم أهل السنة-:

زوامُل للأخبار لا علم عندهم ... ... بجيِّدها إلا كعلم الأبـاعر

لعمرك ما يدري المطي إذا غدا ... ... بأحماله أو راح ما في الغرائر».

وكذلك زكاه وأثنى عليه–مؤخراً بعد شيوع الطعن فيه- الشيخ عبد المحسن العباد في

---

(١) ينظر في الرابط –المشار إليه سابقا-: http://rodod.darcoran.net/ على الإنترنيت ففيه من الوثائق والصوتيات عن العلماء ما فيه غنية لمن أراد معرفة مواقف أهل العلم من الشيخ المغراوي ومن الطعن فيه، ومنه نقلنا كلام الشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل، والشيخ ربيع .

(٢) فأشبه حال إخواننا (الغلاة) –في بعض شأنهم- حال هؤلاء!!

مقدمة الطبعة الثانية من كتابه الماتع «رفقا أهل السنة بأهل السنة»[1] وقال فيها:«وأوصي أيضاً أن يستفيد طلاب العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنة في ذلك البلد، مثل تلاميذ الشيخ الألباني (رحمه الله) في الأردن، الذين أسسوا بعده مركزًا باسمه، ومثل الشيخ محمد المغراوي في المغرب، والشيخ محمد علي فركوس، والشيخ العيد شريفي في الجزائر، وغيرهم من أهل السنة».

بل قد كان قال الشيخ ربيع –سابقاً- جواباً عن السؤال التالي:«يا شيخ بالنسبة لموضوع الشيخ المغراوي أخبرنا بعض الشباب أنهم اتصلوا بكم فقلتم لهم: أن المغراوي ضال مضل قطبي تكفيري وأحببنا ان نتثبت، فهل هذا صحيح يا شيخ ؟

الجواب: أبدًا، اتقوا الله أنا ما أقول هذا الكلام في غيره كيف أقوله فيه ؟!، إذا أخطأ يجب أن يرجع، يعني إذا قلت فيه: أنه أخطا معناه ضال مضل قطبي ؟!!، هات لي مصدرك وأنا أتفل! في وجهه[2] الخسيس الكذاب الأفاك، الأفاكون تصدقونهم، يا أخي لا تخلوا [تجعلوا] شغلتكم هذه، هذه أمور ساقطة يا شيخ».

وأما الشيخ **أبو الحسن المأربي** فقد زكاه طائفة كبيرة من العلماء المعتبرين منهم :

الشيخ الألباني حيث قال في «سلسلة الهدى والنور» (ش/٨٥٠) : «أخونا أبو الحسن أولى بأن يستجاب لدعوته، ولذلك فأنا مسرور جدًّا، مسرور جدًّا لأنني كما قلت مرارًا (سنشد عضدك بأخيك) فنحن هنا وأنت [المأربي] هناك ويعاون أحدنا الآخر رغم المسافات البعيدة –إن شاء الله- وأهلًا وسهلًا ومرحبًا».

ومنهم الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -شيخ أبي الحسن- والذي قال فيه في مقدمته لكتاب «اتحاف النبيل »(ص ٥-٦) :«أما مؤلف الكتاب الأخ أبو الحسن، فإن الله –سبحانه-

---

(١) والذي صنّفه بسببِ ذيوعِ الكلامِ –جرحًا وتجريحاً- في أهل السّنّة من المشايخ والدعاة وطلبة العلم الفضلاءِ؛ ففرحَ به البعضُ، وحَزِنَ البعضُ الآخر؛ بل سمّوه كتابَ فتنةٍ؛ ولولاَ قوةِ صاحبِه –العلمية والشخصية- لكانَ مصيرُه مصيرَ غيره من الناصحين !! ولكنَّ اللهَ سلّم!!

(٢) فَلا يأخذ بعض من يتربص هذه العبارة –الصادرةِ مِنَ فضيلةِ الشّيخِ- على أنّها مِنَ الكلام الفاحشِ؛ بلْ هِي مِنْ باب (فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا)!

قد أعطاه بسطة في علم الحديث[1]، وله بحوث مفيدة غاية في الجودة والإتقان ....، والأخ أبو الحسن –حفظه الله- قائم في مأرب بتعليم إخوانه والدعوة إلى الله على بصيرة، وقد نفع الله –سبحانه وتعالى- به، في مأرب وغيرها، نسأل الله –سبحانه وتعالى- أن يوفقه لمواصلة السير في خدمة السنة النبوية إنه على كل شيء قدير».

ومنهم الشيخ عبد المحسن العباد، والذي لا زال يدافع عنه ويثني عليه –حتى بعد شيوع الطعن فيه-، بل إنَّ أصلَ تأليفه كتابه «رفقًا أهل السنة بأهل السنة» إنما هو بسبب الخلاف الذي وقع بين أبي الحسن المأربي وبين الشيخ ربيع .

ومنهم الشيخ ربيع –قبل أن يغير[2] رأيه فيه!- حيث قال في «كتاب النصر العزيز» (ص ٩٤) :«إن علماء السنة المعاصرين: كسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، والمحدِّث الناقد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، **وتلاميذه**[3]، والشيخ صالح الفوزان، وعلماء السنة في اليمن، ولا سيما نابغتهم المتخصِّص في الجرح والتعديل أبو الحسن المصري المأربي، كلهم يسيرون على هذا المنهج في حياتهم، وفي مؤلفاتهم وفتاواهم...».

وأما **الشيخ أبو إسحاق الحويني**[4] فحسبه ثناء الشيخ الألباني عليه كما قال في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» تحت الرقم (٣٩٥٣) :«ولقد كان من دواعي تخريج حديث الترجمة بهذا التحقيق الذي رأيته: أن أخانا الفاضل (أبا إسحاق الحويني) سئل في فصله الخاص الذي

---

(١) ولا يزال كما هو!!

(٢) اجتهادًا..!!

(٣) فلئن كانت لهم –أو لبعضهم- أقوال يخالفون فيها –باجتهاد سائغ- غيرَهم من (بعض) علماء السنة –جرحًا أو تعديلاً- ؛ فهل هذا يسوِّغ الطعن بهم، وتجريدهم من مكانتهم العلمية ؛ بلْ وصُحبتهم لشيْخِهِمْ التّاريخية ؟!!

(٤) والذي عانَى الويلاتِ والويلاتِ منهم ليُبعدُوا طلبةَ العلْم عنه؛ ولكن (الله يدافع عن الذين آمنوا)؛ فحربهُم عليه لم تزده إلا ثباتًا وإصرارًا على مواصلةِ دعوةِ النّاس إلى منهجِ خيرِ القُرونِ؛ لا منهجَ فلانٍ أوْ آل عِلاّن!

نعم هو يخطئ ويخطئ –كغيره-، ويناصَح –كغيره- !!

تنشره له مجلة (التوحيد) الغراء في كل عدد من أعدادها، فسئل- حفظه الله وزاده علماً وفضلاً- عن هذا الحديث في العدد (الثالث- ربيع أول- ١٤١٩) ؟ فضعفه، وبين ذلك ملتزماً علم الحديث وما قاله العلماء في رواة إسناده، فأحسن في ذلك أحسن البيان، جزاه الله خيراً، لكني كنت أود وأتمنى له أن يُتْبِعَ ذلك ببيان أن الحديث بأطرافه الثلاثة صحيح؛ حتى لا يتوهمنّ أحدٌ من قراء فصله أن الحديث ضعيف مطلقاً سنداً ومتناً، كما يشعر بذلك سكوته عن البيان المشار إليه. أقول هذا؛ **مع أنني أعترف له بالفضل في هذا العلم**، وبأنه يفعل هذا الذي تمنيته له في كثير من الأحاديث التي يتكلم على أسانيدها، ويبين ضعفها، فيتبع ذلك ببيان الشواهد التي تقوي الحديث، لكن الأمر- كما قيل-: كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه».

ووصفه إياه بالقول:«أخانا الفاضل»–أيضاً- في نفس «السلسلة» تحت الحديث المرقم (٣٣١٦)، وأيضاً تحت الحديث المرقم (٣٢٤٦) .

وقال فيه –كذلك- في نفس الكتاب تحت الحديث المرقم (٢٤٥٧) :«صديقنا الفاضل أبو إسحاق الحويني».

ووصفه في «السلسلة الصحيحة» (٢\٧٢٠) -مع شيخنا الحلبي وثالث- بـ **(بعض إخواننا الأقوياء في هذا العلم)**.

وحسبه –أيضاً- ثناء الشيخ العبيلان الذي وقف على ما انتقد به الحويني من أخطاء؛ فقال جواباً عن السؤال التالي:«السؤال : أطال الله عمرك يا شيخ برمجت الدولة الجزائرية زيارة لأبي إسحاق الحويني في الأيام المقبلة لكي يتكلم، **وينصح الشباب بطاعة الحاكم وعدم الخروج عليه**[١]، و هذا في إطار توعية الشباب المغرر بهم.

غير أنه سمعنا كلامًا في أبي إسحاق؛ فكيف نعمل فنحن في حيرة من أمرنا؟ حيث إنّ معظم

---

(١) ومع ذلك يقولون عنه : تكفيري!!

سبحانك ربي هذا بهتان عظيم .

الشباب الجزائري فيه خير لكنه يجهل مسألة الحويني، أو غيره حيث أنه في الأيام القليلة الماضية جاء عائض القرني إلى الجزائر فلقي ترحيبًا شديدًا من طرف الشباب لكنه في أول محاضرة له التي ألقاها طعن في المنهج السلفي علانية ورماه بالتعصب فغرس هذه الفكرة في أذهان الشباب ومدح الإخوان؛ فبما تنصحونا بارك الله فيكم و في علمكم ؟

الجواب: لامانع من الاستفادة من الشيخ أبي اسحاق الحويني فهو من أهل العلم بمنهج السلف وعنده أخطاء[١] لا تمنع من الاستفادة من علمه مثله مثل بقية أهل العلم ، وأما الشيخ عايض فلا أعرفه إلا بالوعظ ، فينبغي أن يقتصر على الاستفادة منه بالوعظ، وأما العقيدة والمنهاج فلا تؤخذ منه، والله اعلم»[٢].

بل و-كذلك- قال فيه وفي محمد حسان ومحمد حسين يعقوب ؛ جواباً على السؤال التالي:« السؤال : شيخنا بارك الله فيكم أنا فتاة ملتزمة منذ فترة و قد هداني الله إلى أن أتابع شروحًا لشيوخ ربانيين في التلفاز أمثال: شيوخنا أبو إسحاق الحويني و محمد حسان و محمد حسين يعقوب؛ لكني أخيرًا علمت أن هناك من الشيوخ السلفيين من يطعن في عقيدتهم بأنهم تكفيريون و أصحاب فكر خارجي.... وهو ما أدخلني في دوامة –صراحة-؛ وقالوا أنّ من طعن فيهم قد زكاهم شيوخ كبار أمثال شيوخنا الأفاضل الألباني وابن باز وابن عثيمين رحمهم الله جميعًا... وقالوا أيضاً أنه لا يجوز الأخذ عنهم؛ لأنهم قد انحرفوا عن المذهب السلفي و يوالون أهل البدع، و الله يا شيخ أنا في حيرة من أمري افتوني في هذا الأمر بارك الله فيكم؟

الجواب : لاحرج أن تتابعي دروسهم فهم خير من يظهر على الفضائيات المصرية من أهل العلم»[٣].

فهؤلاء الأعلام وقفوا على أن الشيخ ربيعًا أو غيره قد تكلموا في الأسماء المذكورة آنفًا،

ومع ذلك مدحوهم وزكَّوْهم، ورفضوا الأخذ بموجب تجريح الشيخ ربيع أو غيره ؛ فهل ينطبق عليهم كلام المعترض، أم أن ميزانه خاص بشيخنا الحلبي، ولغيره من أهل العلم موزاين أخرى ؟!

دفاع الفضلاء عن أنفسهم...

رابعاً : إن المذكورةَ أسماؤهم –أعلاه- قد دافعوا عن أنفسهم بمؤلفات وأشرطة وبيّنوا زُيوفَ كثيرٍ مما يُنسب إليهم، ووجّهوا ما هو ثابت عنهم، وبعضهم صرّح بتراجعه عما تبين له أنه أخطا فيه !!

فأما الشيخ عدنان عرعور فقد دفع عن نفسه اعتراضات شيوخ المعترض، وذلك في كتاب مفرد مستقل بعنوان «منهج الاعتدال»!

وأما الشيخ المغراوي فقد كفانا –كذلك- مؤنة الدفاع عن نفسه بنفسه، فقد ألف كتابا أسماه «أهل الإفك والبهتان الصادون عن السنة والقرآن»؛ وهو مشهور مشاع في المكتبات والمواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)؛ استعْرضَ فيه لما يشاع عنه من مآخذ(!) بِأنّه (قطبي، يكفر المجتمعات ويرى إعمال السيف فيها، وأنه يكفر بالمعاصي، ويكفر حكام بلاد المسلمين، ولا يعترف ببيعة الإمام الجائر، ويطعن في خلافتي بني أمية وبني العباس، ويطعن في العلماء، ويلمز اللجنة الدائمة في قضية الاستعانة، ولا يرد على أهل البدع، ويثني عليهم، ويقول بعدم الصلاة خلف أهل البدع) !!

ولينظر لزاماً في ذلك –أيضاً-: شريط «كشف الشبهات» للشيخ المغراوي، وكذلك: شريط «سؤالات زين العابدين للمغراوي فيما اتهم به»، وكذلك شريط«جلسة في مكة»، فكلها تدور حول توضيح الشيخ المغراوي لأقواله واختياراته وبيان ما فيها من حق، وما

---

(١) وغيره -كذلك- له أخطاء؛ فمَنْ مِنَ البشرِ مَنْ –عنده الشجاعة الأدبية!- أن يقولَ: أنَا ليسَ لديَّ أخطاء!

(٢) http://obailan.net/news.php?action=show&id=404

(٣) http://www.obailan.net/news.php?action=show&id=849

لحقها من تلبيس وحذف وبتر، فضلاً عن تراجعه عن بعض إطلاقاته.

وهذه الأشرطة وغيرها مما له صلة وثيقة بإبراز حقيقة منهج المغراوي للراغبين بالبحث ومعرفة الحقائق غير مكتفين بالتقليد الأعمى الجامد[1] فلينظر فيها –لزامًا- كلُّ منصف راغب بالوقوف على حقيقة ما يطعن به الشيخ المغراوي، وليقارنه مع مآخذ الطاعنين فيه .

وأما الشيخ أبو الحسن المأربي فمن أراد الوقوف على حقيقة ما ينتقد عليه فلينظر في كتابه «الدفاع عن أهل الاتباع» وهو في مجلدين، مع عشرات الأشرطة الصوتية الموجودة في موقعه؛ ثم ليقارنه مع ما أخذه عليه غيره، والحكم متروك للقارئ اللبيب المنصف .

وأما الشيخ أبو إسحاق الحويني ؛ فقد دفع –كذلك- عن نفسه كثيرًا مما اتُّهم به، وجمع بعض طلابه دفوعاته عن نفسه وزادوا في الدفاع عنه أوجهًا وأمورًا ونشرت في العديد من المواقع الإلكترونية بعنوان «تبيين كذب المفتري على الشيخ الحويني» ؛ فمن أراد الحق فلينظر فيها ولْيقارنها مع الانتقادات التي أُخذت عليه ثم لْيحكم .

وللْعاقلِ المنصفِ نفسِه -قبلَ غيره-، أنْ ينظرَ في القولين ويوازن بينهما، وأما من اكتفى بالنظر في قول واحدٍ وبعينٍ واحدةٍ! فأنّى له أنْ يدْرك خطأه فيه، فقد روى الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٩/٣) عن حماد بن زيد، قال: قال لنا أيوب [السختياني]: «إنك لا تبصر خطأ معلمك حتى تجالس غيره، جالس الناس».

فلا يتمكّن الطالبُ مِنْ معرفة خطأ شيخه إذا ما اقتصرَ على السماع منه دون النظر في أقوال غيره من أهل العلم، وكيف يكون غير ذلك (والناس عند علمائهم كالصبيان في حُجُور أمهاتهم؛ ما نهوهم عنه انتهوا وما أمروهم به ائتمروا) كما قال ربيعة -فيما حكاه عنه سفيان بن عيينة- .

فإذا أردتَ –يا طالب العلم- أن تعرف أخطاء شيخك فجالس غيره، ولو كان مخالفًا له فتسمع من هذا وذَاكَ، وسيتبين لك -عندئذٍ- ما عندَ الشّيخ مِنْ صوابٍ فتتمسّك به، وما عنده من خطأ فتطرحه!!

---

(١) هذه الوثائق تجدها على الرابط: http://rodod.darcoran.net .

فإن لم يُجالس غير شيخه ويسمع لما عنده ؛ فليس له أن يحكم بأخطاء غير شيخه –إلا على جهة التقليد-، فإن كان مقلدًا فليلتزم آدابَ التقليد، ويتبنى قول شيخه -ولا يدعو إليه ولا يوالي ويعادي عليه- فضلًا عن إنكاره على من خالفه –فهذه هي أحكام المقلِّد-، فكيف بالطعن فيه وجرحه والانتقاص منه؛ وغاية أمره أن يكون مقلداً، والمقلد من غير العامة كما قال عبيد الله بن المعتز: «لا فرق بين بهيمةٍ تُقاد وإنسان يقلد»، كما في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٤) .

ورحم الله ابن عبد البر حيث يقول مِنْ نظمه في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٥) :

«يا سائلي عن موضعِ التقليد خذ ... عني الجواب بفهم لبٍّ حاضرِ

وَأَصِخْ إلى قولي وَدِنْ بنصيحتي ... واحفَظْ عليَّ بوادري ونوادري

لا فرق بين مقلدٍ وبهيمةٍ ... تنقادُ بين جنادلٍ ودعاثرِ »

أقوال العلماء في كلام العلماء...

فمن أصرّ على إشاعة الطعن في المذكورين –وغيرهم- من غير مقارنة بين أقوال الطاعنين وأقوال المطعون فيهم –من جهة-، وأقوال الطاعنين وأقوال المدافعين عنهم –من جهة ثانية- فقد أساء وتعدى وظلم؛ ذلك أن الكلام في العلماء مفتقرٌ إلى وزنٍ بالعدل والورع، كما قال الذهبي –رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء» (٨/٤٤٨) :«إذا كان مثل كبراء السابقين الأولين قد تكلم فيهم الروافض والخوارج، ومثل الفضيل يتكلم فيه؛ فمن الذي يسلم من ألسنة الناس ؟! لكن؛ إذا ثبتت إمامة الرجل وفضله لم يضره ماقيل فيه؛ وإنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع».

ورحم الله الإمام الذهبي حيث يقول في «تذكرة الحفاظ» (١/٤) :«ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقله الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان؛ **وإلا تفعل** :

فَدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ولو سوّدتَ وجهَك بالمداد!!

قال الله تعالى -عز وجل-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣] ؛ فإن آنستَ يا هذا من نفسك فهماً، وصدقاً، وديناً وورعاً؛ وإلا فلا تتعنّ وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي والمذهب؛ فبالله! لا تتعب وإن عرفتَ إنك مخلّط مخبّط مهمِل لحدود الله؛ فأرحنا منك؛ فبعد قليل ينكشف البهرج وينكبّ الزغل؛ ولا يحيق المكر السيّئُ إلا بأهله فقد نصحتك؛ فعلم الحديث صَلِف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدتُ أن لا أَرَاهم إلا في كتابٍ أو تحتَ ترابٍ».

ذلك أن أهل العدل والإنصاف هم:«الذين أعطَوْا كل ذي حق حقه، وأنزلوا كل ذي مَنْزلة منزلته، فلم يحكموا للصحيح بحكم السقيم المعلول، ولا للمعلول السقيم بحكم الصحيح، بل قبلوا ما يُقبل، وردوا ما يُرد» -كما في «مدارج السالكين» (٢/ ٤٠)-.

وقال ابن القيم -أيضاً- في «إعلام الموقعين» (٣/ ٩٤-٩٥) :«والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حِلية تَحلّى بها الرجل،خصوصًا من نصَّب نفسه حَكَمًا بين الأقوال والمذاهب، وقد قال -تعالى- لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، فورثة الرسول ﷺ منصبهُمُ العَدْلُ بين الطوائف، وألاَّ يميل أحدهم مع قريبه، (وذي) مذهبه، وطائفته، ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه[1]، يسير بسيره، وينزل بنزوله،يدين بدين العدل والإنصاف، ويُحكِّم الحجة، وما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، فهو العَلَمُ الذي شمَّر إليه، ومطلوبه الذي يحوم بطلبه عليه، لا يثني عنانه عنه عَذْلُ عاذل،ولا تأخذه فيه لومة لائم،ولا يصده عنه قول قائل».

فحرامٌ! أنْ نظلمَ (العدلَ والإنصافَ) ونلصقَهُ بهؤلاءِ المقلّدة المتعصبة؛ فما هم منه ولا هو مِنهُم، بل حسبهم الطّعن والانتقاص؛ وعند الله تجتمع الخصوم، ونعوذ بالله من البغي والعدوان !!

المعترض لا يعلم الأصول...!!

(١) أين أين (أنتم) منه -يا إخواننا-؟!

خامساً : إن الكلام في نقد المعيَّنين من الرجال مما لا ينبغي أن يكون محور اختلاف بين ذوات المجتهدين فيما لو اختلفت اجتهاداتهم ، وبالتالي لا ينبغي أن يكون محور اختلاف بين مقلّديهم، فالحكم على الرجال مرده إلى الاجتهاد في تحقيق المناط، والقول بخلاف هذا مخالف لما اتفق عليه المسلمون، بل لما اتفق عليه عقلاء العالم –كما مضى تقريره- ونقل منه قول شيخ الإسلام في«مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٦) :

«اتفقوا على تحقيق المناط وهو : أن يعلّق الشارعُ الحكمَ بمعنى كليٍّ ؛ فينظر في ثبوته في بعض الأنواع أو بعض الأعيان؛ كأمره باستقبال الكعبة، وكأمره باستشهاد شهيدين من رجالنا ممن نرضى من الشهداء، وكتحريمه الخمر والميسر، وكفرضه تحليل اليمين بالكفارة وكتفريقه بين الفدية والطلاق، وغير ذلك، فيبقى النظر في بعض الأنواع : هل هي خمر ويمين وميسر وفدية أو طلاق ؟ وفي بعض الأعيان: هل هي من هذا النوع؟ وهل هذا المصلي مستقبل القبلة ؟ وهذا الشخص عدل مرضي؟ ونحو ذلك؛ فإنّ هذا النوعَ من الاجتهاد متفق عليه بين المسلمين بل بين العقلاء».

فبان –بهذا- فساد زعم المعترض من أن «المسألة ليست اجتهادية إنما هي مسألة سنة أو بدعة، مسألة حق أو باطل، مسألة التزام بمنهج السلف أو مخالفته»!! بالرُّغم مِنْ أنّه تناقض ونقضَ قولهَ ورجع إلى الحقّ مِنْ حيثُ لايدْري! فقال في (صيانته/ح٣) :«وأهل السنة لا يطلبون من الحلبي وأمثاله إلا القيام بواجب نصرة الحق وأهله ورد الظلم والبغي على أهل السنة في أمور اجتهاديةٍ لكنَّهُ نقض غزله –بعد-قائلاً- : «ولكنه يفعل العكس بمناصرة أهل الباطل والمحاماة عنهم...الخ» .

سادساً: قال المعترض في الحكم على (من خالف السنة: من مبتدع، أو سني وقع في بدعة):« أن الخلاف مع الحلبي ليس اجتهادياً معتبراً».

وقال –كذلك- في (صيانته/ح ٨) مؤكدا أن الخلاف مع شيخِنا ليس من باب الاختلاف الاجتهادي :«أما الاختلاف فإن كان في المسائل الاجتهادية فيسوغ الاختلاف فيها؛ لكن هل مخالفتك للحق(!)[1] من باب الاختلاف الاجتهادي أم من باب مخالفة الأدلة الشرعية

---

(١)انظروا إلى جهل المعترضِ؛ يحكُم -أولاً-ثمّ يناقش(!)..!!

والأصول السلفية».

وهذا المعترض -على ما يبدو- يجهل معنى الاجتهاد المعتبر، ومعنى الاجتهاد غير المعتبر؛ فالاجتهاد غير المعتبر هو الاجتهاد المعارض للنص أو الإجماع، أو الصادر ممن ليست له أهلية الاجتهاد، وما سواه فهو اجتهاد معتبر إن توافرتْ في صاحبه شروط الاجتهاد- .

ومثله -كذلك- الخلاف ؛ فكما قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في شرحه على السفارينية (ص٣٤٥) :«الخلاف إذا كان له حظ من النظر؛ فهو معتبرٌ ؛ فما خالف إجماع السلف -مثلاً- فهو غير معتبر ، الخلاف غير المعتبر معناه ألا ننظر فيه إطلاقاً لأنه غير معتبر .

الخلاف في فناء النار ليس في صلب العقيدة ، كلهم يؤمنون بأن النار موجودة ولا بد من عذاب فيها، لكن الخلاف: هل تبقى أو لا تبقى ؟

كلهم يؤمنون أن الرسول رأى ربه لكن هل رآه حقيقة أو رآه بفؤاده وهكذا».

وهل يدري هذا المعترض شيئا عمّا قاله الشاطبي -رحمه الله- في«الموافقات» (١/ ١٠٥) من أن «الخلاف المعتد به موجود في أكثر مسائل الشريعة، والخلاف الذي لا يعتد به قليل؛ كالخلاف في المتعة وربا النساء ومحاشّ النساء وما أشبه ذلك» .

فهل الخلاف في المشايخ (عرعور، والمغراوي، والمأربي، والحويني، ومحمد حسان، وغيرهم) هو خلاف النص والإجماع ؟!

أمْ أنه خلاف لا حظ له من النظر ؟!

أم هو أخص من الخلاف الموجود في أكثر مسائل الشريعة ؟!

أمْ لعلّه مِنْ جنس الخلاف في ربا النسيِّئة، ومحاشّ النساء، والخلاف في المتعة ؟!

حتى يصح أن يقال : أن الخلاف فيهم غير معتبر ؟! -نعوذ بالله من الجهل وأهله- .

وقد نقلنا أقوالَ العلماء في هذا المعنى -في فصل (الإلزام بأقوال المجرحين المُفَسَّرة)- بما يغني عن الإعادة؛ ونكتفي بنقل قول العلامة ابن العثيمين؛ قال قال في شريط (تكذيب الشيخ ابن عثيمين لمن زعم أنه جرح عدنان عرعور) -جواباً على السؤال التالي :«إذا اختلف بعض العلماء وبعض الدعاة في تجريح شخص أو تعديله -يعني: البعض عدل، والبعض

الآخر جرح- هل يلزم من ذلك تجريح من عدل ؟

الجواب : لا ما يلزم ؛ لأن الذي عدّل ؛ عدّل على حسب اعتقاده ؛ فإن أصاب فله أجران، وإن أخطا فله أجر .

السائل : شيخَنا ؛ نحن الآن نمرُّ بمرحلة ؛ كثير من المساجد الآن الأخوة أصبحوا يطلقون علينا أننا مبتدعة وأننا ضُلّال ؛ لأننا لم نبدع من أرادوا أن يبدعوه، أو نجرح من أرادوا أن يجرحوه ؟

الجواب : إن كان ما قلته حقاً فهؤلاء اتبعوا أهواءهم ؛ فالمسائل الاجتهادية ما يجرح بها الإنسان ؛ إلا إذا خالف السلف، إلا إذا خالف السلف .

السائل : القضية هي متعلقة بعين رجل وأظنك تعرفه ؛ الشيخ عدنان عرعور ! .

الجواب : نعم، أنا أقول: القضية –بارك الله فيك- أن نجعل أشخاصًا رموزًا نوالي من والاهم ونعادي من عاداهم ؛ هذا غلط، غلط عظيم، لأن الإنسان يخطئ ويصيب».

المعترضون ليسوا على منهج واضح..أو أنهم –حقا- متشددون

سابعاً : إن شيخنا -بإقرار المعترضِ- قد صرّح بأنّه كان على هذا المدح وهذه التزكية والدفاع عن المذكورة أسماؤهم منذ عشر سنوات، وهو فيها موافق فيها لأئمة العلم المعتدلين –كما تقدم حكايته-، بينما هم كانوا طوال السنوات التسعة الماضيات يزكون شيخنا ويمدحونه، ويثنون عليه ويدافعون عنه ؛ حتى وقع الخلاف بين شيخِنَا وبينَ (بعضِ المشايخ) ممن لا يخالِفُهِم المعترضُ –طرفة عينٍ!-؛ فانقلب المدح قدحاً، وصارت التزكية طعناً ؛ مع أن سبب الخلاف الحقيقي –من وجهة نظر المعترض- هو ثناءُ الشيخ الحلبيِّ ودفاعِه عن الفضلاء من أهل السّنّة، مع أن هذا كائن منه قبل عشر سنوات!

فلمَ طعن به بعد وقوع الخلاف لا قبله ؟!

فهل كانوا يجهلون موقف شيخنا؟

فلم كانوا ساكتين عليه مزكِّين إياه، مدافعين عنه، ملتمسين له الأعذار في مخالفته

اجتهادات شيوخهم ؟!

ومثله –تمامًا- قد وقع للمشايخ : المغراوي، والمأربي، وفالح الحربي ؛ فكان المعترضون يثنون عليهم ويمدحونهم ويزكونهم ؛ فلما وقع الخلاف معهم؛ صاروا يطعنون فيهم ويقدحونهم، ويرمونهم بأشنع الأوصاف!

وهذا –كله- يؤكد أن الدافع لإثارة الكلام والطعن في شيخنا وتتبعه إنما هو الثأر للشيخ ربيع[1] لا غيرة على المنهج –كما يزعمون!- ؛ ومثل هذه الأحكام التي صدرت عمن عُرف بتشدده تجاه من اختلف معهم لا تقبل منهم كما قال ابن المديني: (عفان [ابن مسلم] وأبو نعيم، لا أقبل قولهما في الرجال ؛ لا يَدَعون أحدًا إلا وقعوا فيه)، وقال الذهبي عَقِبَه في «السير» (١٠/ ٢٥٠) :«يعني: أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما ؛ فأما إذا وَثَّقا أحدًا: فناهيك به».

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ١٦) :«وممن ينبغي أن يُتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ؛ فإنّ الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجُوزْجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ؛ فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة ؛ حتى إنه أخذ يليّن مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان، الرواية فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثّق رجلا ضعَّفَهُ قُبِلَ التوثيق .

ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش المحدث الحافظ ؛ فإنه من غلاة الشيعة بل نُسب الى الرفض فيُتَأَنَّى في جَرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد .

ويلتحق بذلك ما يكون سببه **المنافسة في المراتب** فكثيرًا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره فكل هذا ينبغي أن يتأنّى فيه ويتأمل».

وقال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»(١٣/ ٢٦٠) عند ترجمة أبي حاتم الرازي:«إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلًا صحيح الحديث، وإذا

---

(١) ولكنْ مِنْ مَاذا؟!

لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به ؛ فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثّقه أحد، فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال ؛ قد قال في طائفة من رجال «الصحاح»: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك».

فَجَرْحُ هؤلاء –ممّن نحسبهم من المتشددين- للمذكورة أسماؤهم –قبلاً- قد تعارض مع تعديل الأعلام المعتدلين كالشيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين والشيخ العباد، وغيرهم .

والمتعين –وَفق قواعدِ علْم (الجرح والتعديل)- تقديم قول المعتدلين المعدّلين على المجرّحين؛ ورحم الله علي بن المديني، حيث قال كما في« تاريخ بغداد» (١٠//٢٤٣) :«إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أَقْصَدُهُما، وكان في يحيى تشدد».

ضرورة العلم بأحوال الناس –عن قُرب!- قبل الحُكم عليهم!

ثامناً : إن هذه التزكيات من شيخنا والدفوعات عن المذكورة أسماؤهم قد صدرت منه بعد مخالطة ومعايشة وسماع ومناقشات مع كثير ممن زكاهم ؛ فوقف على حقيقة حالهم وحقيقة ما أُخذ عليهم مما قيل فيه أنه جرح مفسر(!) ؛ فنظر فيما يثبت منه وما لا يثبت، وما يدل على مرادهم مما ثبت وما ليس كذلك، وما تراجعوا عنه من أخطاء، وما استمرُّوا عليه ؛ فخرج بنتيجة مفادها أن ما هم عليه من اجتهادات خاطئة لا توجب إخراجهم من دائرة الدعوة السلفية ؛ ولهذا هو –حفظه الله- يرفض أن يبدعهم تقليدا لمن تكلم فيهم لأن غالب ما تُكُلِّم فيهم بسببه لا يخرج عن أمور:

١ - إما مسائل مفتراة عليهم، لم يقولوا بها أصلاً، بلغت الجارح فتكلم بموجبها من غير تثبت ولا توَقٍّ .

٢ - أو مسائل نُسبت إليهم ظلمًا أخذت أو قُطعتْ من كلام لهم ؛ ففُهِم على أسوأ محامله؛ لسوء القصد السامع أو ضحالة فهمه، خرج منها بمعنى موجب للطعن وهو غير مراد من المتكلم أصلاً لا مطابقة ولا تضمّنًا، بل ولا حتّى التزامًا، فأُشيعَ عنْهُم المعنى الباطل –زورًا

وبهتانًا- .

٣- أو مسائل قالوا بها لكنها أُشيعت عنهم مبتورةً مجردةً من سياقها وسباقها ولحاقها فأفهمت القارئ أنهم يقولون بخلاف الحق؛ وهي مِنْ جنسِ التى قبلها!

٤- أو مسائلَ عامة مجملة مطلقة، قد جاء في كلامهم –ولو في مكان آخر- ما يخصّصها أو يفصّلها أو يقيّدها فيؤخذ بالإجمال ويترك البيان.

وهذا من أعظم الظلم والبُهتان؛ بدعوى فارغة عن الدليل تتضمّن نبذ هذا النوع من الحَمْل !!

٥- أو مسائل ثبت أنهم أخطأوا فيها، لكنهم تراجعوا عن الخطأ، فَيُعرض المجرحون عن التراجع، ويستمرون متمسكين بالقول القديم الخطأ؛ مطالبِينَهم بالتّوبةِ بطريقةِ أهل البدع والأهواء وعبّاد القبور..!!

٧- أو مسائل قالوا بها –اجتهادا أو تقليدا- وهم مخطئون فيها، لكنها مغمورة مطمورة في بحر أشرطتهم ومؤلفاتهم، فيأتي من ينبشها ويزيل الغبار عنها ويثيرها وينشرها، ويزعم أنهم يَدْعُون إليها بذريعة وجودها في كتاب أو شريط!!

ولو عَاملْناهم بالمثل –ولنا ذلك- لرأَوْا العجابَ!!

٨- أو مسائل هم مخطئون فيها، يدْعون إليها، فهذه هي التي تستحق الرد عليها، ولكن على طريقة أهل العلم بالحجة والبيان والأسلوب الحسن، لا بالتبديع والتشهير .

فشيخنا –بعد هذا النظر- خرجَ بنتيجةٍ مفادُها: خطأ معظم هذه الأحكام الجائرة في أولئكم الفضلاء من أهل السنة؛ بل ولم يملك إلا أن يدفع عنهم التجريح المنفلت، والتبديع الجائر–حيث اقتضى المقام رد البغي عنهم- ؛ فلا وجه لاستنكار المعترض على شيخنا بقوله (والفرق واضح جداً : فمن لم يبدع المبتدع وسكت ليس كمن يماشي أو يدافع أو يثني على المبتدع !!

فالفرق واضح جداً لكل ذي بصيرة، وأخذته في دين الله الغيرة)؛ ذلك أنّ شيخنا لا يسَلّم -أصلاً- أنهم مبتدعة، بل يراهم سلفيّين سنيّين أثريّين، أخطأوا كغيرهم من البَشر، كما أنّ

أخطاءَهم لا توجبُ الإخراجَ عنْ دائرةِ الدّعوةِ السّلفيةِ الحقّة!!

فبانَ بذلك –أيضاً- فسادُ قول المعترض في (صيانته/ح ١٦) :«فموطن المخالفة منك أيها الحلبي هي تزكيتك لمحمد حسان الإخواني! ولو صدرت منك التزكية لمحمد حسان مرة واحدة ولم تتراجع عنها : لكان كافياً في إدانتك بها!!!، فكيف وأنت قد زكيته في مجالس متعددة؛ لا لتزكيه فقط بل لتدفع عن نفسك تهمة تزكية أهل البدع».

ثمّ إنّ الموقفَ الذِي أظهرَه الشيخ الحلبيُّ مِنَ الدّفاع عن هؤلاء الثلّة من أهل العلمِ كان دافعُه التديّن والتقرب إلى الله تعالى لا إلى أيِّ أحد ؛ لا بدافع التشهّي والإنتقام من أيِّ أحد ؛ فالمسألةُ مسألةُ دينٍ ومنهجٍ، وليستْ مسألة دفاع عن النّفس –محضةً- !

وقوع كبار المعترضين فيما بدّعوا به غيرهم!

تاسعاً : إن باب الطعن في هؤلاء الأعلام بما ذكره المعترض عنْ شيوخه الأفاضل؛ لو أخذ به؛ لألزمَنا بأن نطعن –أو ما نطعن- في أكابرِ المعترضين أنفسهم ؛ فقد تابع كثيرٌ من مخالفيهم –ولسنا منهم!- أشرطتهم وكتبهم، فصنفوا عشرات الكتب والمقالات والأشرطة في إبراز أخطائهم وفَلَتات لسانهم، والتي هي من جنس أخطاء المذكورة أسماؤهم –بل وبعضها أشد- ؛ فطعنوا بهم لأجل ذلك بجنس ما طعنوا به في المذكورة أسماؤهم –أعلاه- .

وهؤلاء الطاعنون منطقيون مع أنفسهم وأصولهم أكثر بكثير من المعترض مع أصوله وشيوخه ؛ فإن كان المأخذ الذي طعن بهم لأجله موجباً لذلك، فهو كذلك موجبٌ للطعن فيمن انتقدهم، وموجب للطعن في غيرهم ممن تلبس بجنس هذا المأخذ، ولئن يعذر الطاعن والعالم، فما هو المانع من أن يعذر العالم المطعون فيه، فالموجب للطعن واحد، والمانع من إيقاعه مشترك بين الجميع، وإذا قبلت توبة الطاعن، فما المانع من قبول توبة المطعون فيه وقد صرح بالتراجع!!

ولنضرب على ذلك أمثلة:

١- **الانتقاص من الصحابة**: انتقد البعض من أهل العلم مخالفيهم بأنهم ينتقصون من منزلة بعض الصحابة، ثم وُجد للطاعنين أقوالٌ تنتقص من صحابة آخرين، بل وعبارات -لا

تليق- أُطْلقَتْ في حق رب العالمين! .

٢- **مدح أهل البدع**: وانتقد بعض أهل العلم غيرهم بأنهم يستشهدون بأقوال أهل البدع، ويثنون عليهم كأمثال سيد قطب وغيره، ثم وُجد لهم أقوالٌ في مدح غيرهم من أهل البدع والاستشهاد بأقوالهم، بل وأحيانًا لنفس المبتدعة الذين تم انتقاد الاستشهاد بأقوالهم ومدحهم -وبخاصة سيد قطب- .

٣- **الانتقاص من بعض أهل العلم**: فقد انتقد بعض العلماء غيرهم بأنهم ينتقصون من مكانة بعض العلماء، ووجد للطاعنين من عبارات التجريح والانتقاص لأهل العلم أضعاف أضعاف ما اتهموا به غيرهم .

٤- **عبارات يفهم منها التكفير**: فقد انتقد بعض أهل العلم غيرهم على عبارات موهمة صدرت منهم فهم منها تكفيرهم للمسلمين من غير اعتبار ضوابط التكفير، ثم وجد لهؤلاء الطاعنين عبارات أشد، ومُفهِمة بصورة اكبر للتكفير من عبارات من تم انتقادهم من قِبَلِهم .

٥- **مخالفة العلماء**: وشنع بعض أهل العلم على مخالفيه أن أهل العلم قد انتقدوا مقالاتهم، فأبى الله تعالى إلا أن يظهر مخالفات العلماء لهم في مقالاتهم وانتقادهم لها، بل وانتقادهم لهم بشخوصهم .

وكأنّ ذلك -والله أعلم- فيما لوْ كانَ حقًّا- عقوبةٌ من الله لمن فتَّش عن عيوب الخلق وأذاعها بُغْيَةَ التشهير بهم وإسقاطهم، فعاقبهم الله تعالى في الدنيا وفي حال حياتهم بجنس صنيعهم، ورحم الله ابن عمر لما قالَ: «كان بالمدينة أقوام لهم عيوب فسكتوا عن عيوب الناس فأسكت الله الناس عنهم عيوبهم فماتوا ولا عيوب لهم، وكان بالمدينة أقوام لا عيوب لهم فتكلموا في عيوب الناس فأظهر الله عيوبًا لهم فلم يزالوا يعرفون بها إلى أن ماتوا».

وقاله نحوَه إمامُ دار الهجرة ملك بن أنس:«أدركتُ بهذه البلدة -يعني : المدينة- أقوامًا لم تكن لهم عيوبٌ فعابوا الناس فصارت لهم عيوب، وأدركت بها أقواما كانت لهم عيوب فسكتوا عن عيوب الناس فنسيت عيوبهم».

ولا نرى مصير هؤلاء -مع الإصرار!- إلا كمصير أبي شامة -رحمه الله- فيما حكاه عنه السخاوي في«فتح المغيث» (٤/٤٣٦) -بعد ثنائه عليه- قال:«كان كثير الوقيعة في العلماء

والصلحاء، وأكابر الناس -والطعن عليهم، والتنقص لهم، وذكر مساويهم، وكونه عند نفسه عظيما-: فصار ساقطا من أعين كثير من الناس، ممن علم منه ذلك، وتكلموا فيه».

وهذا غيض من فيض، فليتأمل فيه المتعصبون لشيوخهم، فما من موجب للطعن في أهل العلم إلا وموجود مثله في شيوخهم بل بصورة أكبر وأظهر! والواجب أن يحاكم الجميع بأصول العلم، ولا أحد فوق الحجة والدليل .

الاجتهاد السّائغ لا يصير فتنة إلا مع بغي..!!

عاشراً : إن مثل تلك الأصول الفاسدة التي تَعتبرُ الخلافَ في الأحكام الاجتهادية على الرجال تعديلاً وجَرحاً، تزكية وتبديعا؛ مِنْ جنس الخلاف في مسائل أصول المنهج السلفي، وعقد راية الولاء والبراء، والتقريب والهجر على الموافقة أو المخالفة لهذه الأحكام؛ هو من جنس صنيع أهل البغي لا من جنس صنيع السلف -كما قال شيخ الإسلام في «الاستقامة» (٣١/١)-:

«ولكن الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغَ الفتنة والفرقة إلا مع البغي لا لمجرد الاجتهاد، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوْا الكِتَابَ إلاّ مِنْ بعدِ مَا جَاءَهُمُ العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾، وقال:﴿إنَّ الذِينَ فَرّقوُا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، ﴿وَلَاتكُونُوْا كَالذِينَ تَفَرّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهَمُ البَيِّنَات﴾ .

فلا يكون فتنةً وفرقةً مع وجود الاجتهاد السائغ، بل مع نوع بغي»..

وهذَا البغي كان هو السببَ الأبرزَ فيما أَلَمّ الدعوة السلفية المعاصرة من فُرقة واختلاف بين أبناء المنهج الواحد المتّفِقَةِ أصولُهم العلمية ؛ فهل من معتبر؟!

الباب الثاني:

أحاسن التعقُّبات في إبطالِ ما بَدَرَ مِنَ البازمول وشيعتهِ مِنْ تشغيبَات...

قال شيخنا الحلبي في مقاله (تصويب النصح الأمين لأساليب التشغيب المشين) :

«(التشغيب) : كلمة مطاطة، يدحرجها قائلها كيفما يريد، على وفق ما يريد، تجاه من يريد!!

مما يجعل السامع -أو القارئ- يطيش ذهنه -بغير بينة-إلى "فلان الحضرمي! أو فلان الحلبي! أو فلان اليمني!"، أو فلان الجنوبي! أو فلان الشمالي!!

و(قد) لا يكونه! ... مما يعمق الهوة، ويعظم الفجوة!!

وكم شغب مخالفو أهل السنة ودعاة منهج السلف -عليهم- بمثل ذا، مدعين عليهم الشغب والتشغيب!!!

فلا يجوز أن يشغب أهل السنة بعضهم على بعض بمثل هذا؛ فَيُطمعوا أعداءهم، ويُشَمتوا خصماءهم!! -وهم على منهج واحد، واعتقاد واحد-:

وفي «سؤالات المروذي لأحمد» (٢٤٢)، قال: «سمعت أبا عبد الله: سمعت مؤملاً يقول:(شغّب أصحاب الحديث بمكة على سفيان، وكان فيهم شعيب بن حرب، حتى عزلوا المستملي!!)» .

فهل هذا (العزل) -أو ذاك (الإسقاط)-! وأشباههما- نافع للدعوة، ومفيد للأمة؟!

أم أنه سبب لاهتزازها، وباب لرد إعزازها؟!

نعم؛ قد ينتقد أهل السنة ودعاة المنهج السلفي بعضهم بعضًا، أو يخطّئ بعضهم بعضًا؛ فهذا أمر مشروع لا شية فيه -إذا كان ضمن إطار العلم والحلم؛ بغير بأو ولا استكبار-، ودونما وعيد ولا استنفار-!

قال ابن حزم في «الفصل» (١٠٢/٢) : «فكل ما ثبت ببرهان؛ فعورض بشيء: فإنما هو تشغيب -بلا شك-».

وعرَّف الجويني في «البرهان» (٨٤٣/٢) (التشغيب) بأنه :«الكلام غير المستند إلى مأخذ».

وما أجملَ ما قاله العلامة السّراج البُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص١٧٦): «الانتهاض بمجرد الاعتراض: من جملة الأمراض».

وهذا -على وجه التمام- هو معنى (التشغيب)!! الذي هو -في حقيقة حاله-(مراوغات جدلية) -فارغة- كما في "شرح الكوكب المنير" (٣/٣٣٨) -لابن النجار-.

أما (المنع) أو (المعارضة) -وهما قسيما (التشغيب) -كما في«البداية والنهاية»(١/١٤٨-المعارف) -وهما من مصطلحات (علم الجدل)-: فهما قائمان -أساسًا- على الدليل والبرهان، والعلم والبيان -ولو قصر صاحبهما عن إقامة الحجة، وإبداء الإقناع -عليهما- .

وليعلم الجميع أن التشغيب بادعاء التشغيب(!) مفسد للقلوب والعقول؛ إذ لا حجة فيه، ولا بينة عليه؛ بل إجمالات، وعمومات، قد يطير كل ذهن إليها على وجه مخالف لغيره -ومعاكس! -بياناً واتجاهاً-!!

وكفى بهذا تشغيبًا، وتشويشًا!

والأصل –بيننا - نحنُ السلفيين- على الأقل -: أن نعلو بخطابنا، وأن نرتفع بحوارنا؛ فلا نخرج عن مواجهة الحجة بالحجة، والدليل بالدليل؛ نقاشاً علمياً خالصاً، وبحثاً حراً نزيها؛ من غير استسفاه، ولا تسقط، ولا تلقط -إخلاصاً للرب، وصدقاً مع العبد-...

... وما حال المشغب -بشغبه وتشغيبه!- إلا كما قيل- قديما-:

كشيــش أفعى أجمعــت لعــضٍّ فــهي تحـك بعضها ببعــضِ!

فالمشاغبة -طُرّاً-: تهويل بلا تحصيل...فافهم.

لذا؛ وصفها العلامة ابن حزم في «الإحكام» (٣/٣٥٥) بأنها : (كلام الجهل، والتكلم بغير علم) .

وقال في موضع آخر -منه- (١/٣٧): (الشغب: تمويه بحجة باطل، بقضية -أو قضايا- فاسدة؛ تقود إلى الباطل).

وعليه؛ (فإن المشغب لا يستحق جواباً : فإن لَجّ وتمادى في غيه: أعرض عنه؛ لأن أهل العلم إنما يتكلمون على ما فيه حجة أو شبهة؛ فإذا عري الجدل عن الأمرين إلى الشغب لم يكن

فيه فائدة، وكان الأولى بذي الرأي الأصيل والعقل الرصين: أن يصون نفسه، ويرغب بوقته عن التضييع معه، ولا سيما إذا كان الاشتغال به مما يوهم الحاضرين أن صاحبه سالكُ لطريق الحجة! فإنه ربما كان ذلك بما يرى منه من حسن العبارة، والاغترار بإقبال خصمه عليه بالمناظرة!

فحق مثل هذا: أن يُبَيّن له: أنه على جهة المشاغبة، دون طريق الحجة أو الشبهة) -كما في «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٣٨٢) ».

ولما كان المشغب ومَنْ شَايَعَهُ لا يستحق جواباً، اكتفينا في هذا الفصل أن نضربَ أمثلةً لبعض تشغيباته على بعض المسائل التي أثارها شيخنا في كتابه؛ مما ليس له تعلّق جوهريّ بمضمون كتابهِ -وهي كثيرةٌ!- ؛ فنقول -وبالله التوفيق- :

مشروعيّة (النّقد) و(حكم) النّاقد (الثقة)..!!

مِنَ الأصولِ التي اعتمدَها واعتمدَ عليْها المعترِضُ -ومن وافقه-في نسجِ حَلْقاته الضعيفة؛ هو القبولُ المطلقُ لخبرِ الثّقةِ؛ مهْما كانَ نوعُ الخبر!؛ فضيّقوا بذلك دائرة الاعتراضات على مَن يبحثُ عنِ الحقّ؛ حتى أغلَقُوهَا بقوّة إعلامِهم لا بقوة الحُجّة.

ولمّا رأيْنا ضعفَ هذَا الأصْل وآثاره السَّلبية إذَا مَا وُضع في غيرِ مَوْضعه؛ أحبَبْنا أن نُعرّج عليه لنبيّنَ مدَى بُعدِهم عنِ الأصول إمّا جَهْلاً أو تجاهُلاً؛ فنقُول:

استدلّ بعض أهل العلم ومن تبعهم بأنَّ آية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦] ؛ وفي قراءة سبعية (فَتَثَبَّتوا)؛ نصّ في مشروعية (الجرح والتعديل) -عبارةً-، وأنّ (خبر الثقة) إنْ جاءَ؛ فهو مقبولٌ- دلالةً-؛ أي بدلالة المفهوم.

فنودُّ مِنْ خلال هذه الأسطر أنْ نُحرّكَ الذهنَ لمزيدٍ منَ التفكير والإمعان. لا لردّ أصلِ المسألة؛ ولكنْ لطريقة استدلالٍ أدّتْ بأصحابها إلى تجريح وتبديع(!) منْ قالَ بأنّ قواعد علم (الجرح والتعديل) ليستْ منصوصةً في (الكتاب والسنة)! إذْ يُعدّ كغيره من العلوم الخِدْمية؛ كعلم النحو وأصول التفسير وغيرها من العلوم الجليلة.

وعلى فرض أنّ قواعدَه منصوصة؛ فإنَّ الخلافَ في مسائله لا يمكن بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، أن تكونَ سَببًا للهجر والتبديع والتضليل والطّعن في الأعراض(!)؛ فأسْلافنا من الأئمة والعلماء؛ وبالرّغم من أن المسائل العقائدية منصوصة؛ إلاّ أنهم اختلفوا في بعضها، ولم نرَ منهم سوى العذر والاعتذار!

فلماذا- يا ترى- لا يأخذ هؤلاء بفهمِ العلماءِ كما أخذوا علُومَهم؟!

فلوْ قالوا-مستدلين-: إنَّ الفَهْمَ اجتهاديٌّ!!

قلْنَا لَهُمْ: دليلُكم علَيكم !!

فبالنّظر إلى(فهم وعمل) علماء (الجرح والتعديل) في (علم الرّواية) ؛ نجدهم كانوا يردّون أخبار بعض الثّقات(**العدول=غير الفاسقين**) لمخالفتهم الجادة؛ وما اصطلاح (الشاذ والمنكر) إلا ضربٌ يعالج أوهام (**غير الفاسقين**) سواءٌ أكان الرّواي العدلُ: ثقةً خالف من هو أوثق منه أمْ كانَ: صدوقًا خالفَ ثقة؛ فكلاهما لا يُعدّ فاسقًا؛ إذ إنَّ لقبَ الصّدوقِ أوالثقةِ يخصُّ- فقطْ- جهة الحفظ والضبط لا جهةَ الدّيانة؛ كون العدالةِ شرطًا في قبول النظر في الحديث- أصالةً.-

ولْنعد- بعد هذه المقدمة- إلى الآية، ولْنمعن النظرَ فيها مِنْ جهة العبارةِ والدّلالةِ: فالآية- كما هو جليّ -نصّ قاطع في حكم : (لا بدّ أن نتثبتَ في خبر مَنْ عُلمَ فِسقُه)؛ **والعلة:** (حتى لا نصيبَ قومًا بجهالة)؛ **فتكون العاقبة** : (النّدم على هذا الفعل!) ومن هنا نبدأ بطرح جملة من التساؤلات- وهو المقصود وبالله الاستعانة:-

أولاً: لو انتفت العلّةُ المنصوصة في خبر الفاسق؛ فهل نقبلُ حينئذٍ خبرَه؟!

ثانياً: لو أخذنا بمفهوم الآية: بأن خبرَ الثّقةِ مقبولٌ بقطع النّظر عن وجود تلكم العلة؛ فماذا نفعل بحديث النبيّ ﷺ: (البيّنة على المدّعي)؛ والّذي هو عام في كلِّ مدعٍ من الثّقات وغيرهم؟!

فهلْ نقول- دفعًا للاعتراض- بأنّ الآية قدْ خَصّصت الحديثَ؛ وعليه فإنَّ **البينةَ لا تُطلبُ إلاّ من الفاسق؟!**

أوْ نقول : بأنَّ الحديثَ خاصّ في (باب الشهادة) والآية في (بابِ الرّواية)؟!

فَلوسلَّمنا بالجوابِ الأوّل؛ نكون- بلا ريْبٍ- قدْ خَالفنا ما جاء في الأصولِ؛ والفاسقُ -عند الخصومة- قد تصدق- مع فسقِه- دعواه -كما هو معلوم-!

ولو قُلنا بالجواب الآخر بأنّ الآية هي منْ (باب الرواية)؛ فكيف نفسّرُ عملَ علماءِ (الجَرح والتعديل) **لمـّا رَدُّوا** روايات العديد مِنَ (العدول) –لمخالفة أو اضطراب أو نحو ذلك-؟!!

والذي يُعْملُ النّظر- جيّدًا- فيما قدّمناه يجد أنه لا تعارض البتة بين (الآية و الحديث)

وبين فهمِ وعملِ سلفنا الصالح -رحمهم الله تعالى- في باب (علم الرّواية)؛ لو فرّقنا -فقط- بين باب (**الرّواية والشّهادة**) **وبين باب (الحُكم)**.

إذ لا خلافَ بأنَّ الفاسقَ شهادتُه مردودةٌ بنصّ الكتاب﴿تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور:٤] ؛ وأمّا روايته؛ فيلزم فيها التثبّت **مظنة ظلم الغير**؛ وأمّا الحديث فهو خارج عن دائرة النّزاع إذْ هو خاص في باب الدعاوى والخصومات؛ وهو إلى الشّهادة أقرب.

وأمّا **العدْلُ**؛ فإنَّ روايته مقبولةٌ -على تفصيلٍ-؛ وهي- بالجملة- على ثلاثةِ أقسامٍ: عدلٌ ضابط =محله الثقة، وعدلٌ خفيف الضبط= محلّه الصدق، وعدلٌ ضعيف الضبط= محله الضعف.

وعلماء (الجَرح والتعديل) لزِمُوا العدلَ في(**الحكم**)على مروياتهم منْ حيث الرّدُّ والقبولُ؛ فمن كان محله الثّقة أوالصَّدق؛ فمروياته مقبولة- أصالةً-؛ إلاّ إذا خالفَ منْ هم أضبط منه أو مثله في الضبط؛ فالثقة يوازَن معَ من هو أوثق منه أو مثله؛ والصّدوق مع الثقة أو مع من هو مثله في الضبط، وأمّا **الضعيف- وإن كان عدلاً -فرواياته غيرُ مقبولةٍ** إلا إذا جاء ما يعضدها عنْ مثله أو أعلى منه ضبطًا.

فخبرُ العدلِ- بهذا التفصيل-لا يخرج- بالجملة- عنْ دائرة القَبول –كأصلٍ-؛ وهو –هكذا- موافقٌ لمفهوم الآيةالسّابقة؛ وأمّا ما خرج عن ذلك فلا عبرةَ به؛ إذ الحكْمُ الأغلبِيُّ هو المحَكَّم!

ثمّ- كذلك- لو أمعنّا النظر أكثر-وإنْ أصابَنَا السَّهَر-؛ في عمل العلماء في ردّهم لرواية العدول من الثقات بسبب المخالفات؛ نجدهم لم يردُّوا أصلَ الرّوايات وإنّما بعض أوصافها؛ فرواية زواج النبيﷺ من ميمونة -رضي الله عنها-مثلاً- جاءتْ عن ابنِ عباس بلفظ: (وهو حرام)، وأمّا عن ميمونةَ فبلفظ: (وهو حلال)؛ والعلماء- في الواقع- قَبلوا أصل المسألة من الرّاوييْن؛ والذي هو زواج النبيّ ﷺ، ولكنّهم رجّحوا وصفًا آخر جاء في رواية أُمِّنَا ميمونة -رضي الله تعالى عنها-؛ لأدلّة قويّة معروفة في مظانّها.

وهنا قدْ يسألُ سائلٌ :

أفلاَ يُعدّ- إذًا -**ردُّ رواية العدْل -الضّعيف الضبط** -مطلقًا؛ كالشّديد الضّعف والمتروك

الذِي لم يخالف غيرَه؛ معارضًا لمفهوم الآية مِنْ **جهةِ كونه عدْلاً**؟!

فلا أحدَ- مثلاً- يمكن أن يطعَن في عدالة حفص بن سليمان القارئ؛ كيف؟ وهو إمامٌ في القراءة- رضي الله تعالى عنه!- ومعَ هذا فإنَّ رواياته في الحديثِ متروكة !

فهذَا السّؤال وغيرُهُ مِنَ الأسئلة التي قد تأتي -كلّما تعمّقنَا في التفاصيل-؛ كمَنْ يَردّ رواية (الثقة العدل) –مثلا- بسبب تبيّن ضعفه (عندَه)؛ والعكس بالعكس؛ فهذا يجرّنا إلى الحديث عن **مسألة (إصدار الحكم)** والذي هو- في الواقع- مِنْ أهمّ أسباب النزاع!

وهي تتّضح مِنْ واقع معرفة عَلَى أيِّ نوعِ تخرّجُ (صِيغُ الحكم)؛ **كحكم القاضي** على فلان بأنّه سارق، **وحكم المحدِّثِ** على الحديث بالضّعف أو بالصّحة، **والحكم على فلانٍ** بجَرحٍ أو تعديلٍ.

وبصيغة أخرى :هل (صيغ الحكمِ) على القضايا تخرَّجُ من باب (الرّواية والشّهادة) أم على أصل آخر؟!

وهذا لا يمكن تحديده إلا إذا بحثنا في (نوعِ جُملِهِ)؛ أهي من باب الخبرِ أم الإنشاء؟ !

فأبواب (الرواية والشهادة) تختص فقط بالجمل الإخبارية دون الإنشائية منها؛ وإذا ثبتَ بأنّ (صيغَ الأحكام) إنشائيةٌ؛ فحينئذٍ سيكون الحكمُ على (مرويات الثّقات) أو على (الرّوَاة) مِنْ حيث الرّدُّ والقبولُ اجتهاديًّا خارجًا عنْ مفهوم الآية- ابتداءً!!- ومنطلقُنا لإثبات ذلك؛ هو معرفة تصرّف ذلكم الفرع الذي لا بدّ من وجوده كلّما وُجد الحكمُ؛ ألاَ وهو :**المنفّذ للحُكْمِ**.

فأنت تجدُ- على سبيل المثال- المخرِّجَ للأحاديث حينما ينقل حكْمـًا مَا على حديثٍ مَا ؛ تجده يقولُ: (صحّحه الترمذيّ أو الألباني)؛ وتقديرُ كلامه: إنّ الترمذيَّ -أو الألبانيَّ- قدْ حكَم عليه بالضّعف، وهَا أنا أنفّذ حُكمَهما بنقْلِه؛ ولو غيّر هذا المخرِّجُ حكمَهما؛ فإنه **سيُنشِئ** حكمًا آخر للحديثِ؛ ربّما يستعمله غيره.

ولوْ أسقطتَ تصرّف المنفِّذ للحكمِ على حكمِ القاضي أوحكم المجرّح؛ فستجده لا يخرج عن هذه القاعدة؛ إلاّ أنّ حكمَ القاضي إلزاميٌّ- كما هو معلوم.-

فيكون- بذلك- تَقديرُ كلامِ المحدِّث: (احكُم على هذا الحديثِ بالضّعفِ).

وكلام المجرّح أو المعدِّل: (احكُم على هذا الرجل بالفسق أو العدالة).

وكلام القاضي: (احكُم عليه بثبوت السرقة؛ وبذلك القطع).

وعليه؛ فقدْ بات واضحًا بأنّ إصدارَ الأحكام (صيَغُها) طلبيّة إنشائية؛ شأنها في ذلك شأن صيغ العقود منْ حيثُ الإيجاد، وهي- في حقيقة الأمر- لم تأت عبثًا؛ بل إنّ أصحابَها نَظروا في الأسباب والحيثيات قبل النّطق بها وإصدارها.

وبما أنَّ مدارَك النّاس وأنظارهم متفاوتة؛ فإنّ أحكامهم ستأتي تبعًا لذلك.

وإذا عرفنا ذلك؛ فإنّ وجودَ الخلاف في هذه المسائل باتَ أمرًا لا بدّ منه؛ وهو ما لا يكذّبه الواقع؛ ومن اعترض على ذلك فإنّه كمن ينفي شيئًا معلومًا بالضرورة- عقلاً-؛ وهو ضربٌ من السّفاهة!

فوجودُ العشرات؛ بل المئات من المسائل في كتب (العلل) و(الرجال) و(التخريج)، و(الفقه) المختلف في (**أحكامها**)؛ لهو أوضح دليلٍ على ذلك.

وإلى هنا ينتهي ما أردنا إيراده- باختصار-؛ وخلاصته :

إنَّ الخلاف الدائر في هذا العصر- في الواقع- ليس في مسألة (خبر الثقة) كما توهّمه الكثير؛ وإنما هو في (**الحكم الذي يصدر عن الثقة**)؛ والذي لا يتعدى كونه :**أمْرًا بإعطاءِ صفةٍ (ما)لقضية (مَا) مِنْ واقع جزئياتٍ اجتهدَ في جمعها؛ ليصل بها إلى الحُكم الكلّي.**

وهذا الصّنفُ مِنَ الجملِ خارجٌ عنْ أبواب الأخبار؛ وبالتّالي عنْ أبواب (الرّواية والشهادة)؛ لأنّ أبواب (الرواية والشهادة) -كما أشرنا سابقًا- لا تنطبق إلا على الجمل الإخبارية بينما (**صيغ الأحكام) إنشائية**؛ كما تبين!!

وبذلك يتبين أن التشغيبَ من المعترضِ حَوْلَ هَذه المسائل مرتكزًا عليها في جميع حلْقاته؛ مصدره: فهمٌ سقيم، وحقدٌ مستديمٌ..!!

حولَ رسالةِ (المِنَحُ الصَحيحَة)

اعترض (بعض المشغبين)[1] على رسالة (المنح الصحيحة في أصول النقد والصيحة) - وهي مختصرة من كتاب شيخنا الحلبي- بشبهة مفادها أن شيخنا الحلبيَّ قال في حاشية (ص/٣٠) :«أرجو أن يكون كتابي هذا وشرحه الكبير من هذا النوع» ، وفي (ص/٣٨) قال :«فلعلّ كتابي هذا يكون فاتحًا لِبابِ هدى» .

فاعترض بالقول :«فهل هذا كتابك؟ أم كتاب صاحب النصيحة من ألفه إلى يائه ما عدا المقدمة؟!».

---

(١) إنَّ صنيع هذا البعض –من غير المعترض- في مقاله الذي رد به على شيخنا ؛ كفيل –لوحده- بالاستعلام عن حاله ؛ فهو :

أولاً : انتقد –جهلاً- تعبير شيخنا (كتابي) من غير أن يتثبت من حقيقة صنيع الشيخ في هذا الكتاب .

ثانياً : نسب –ظلماً- كتاب شيخنا (المنح الصحيحة) إلى الشيخ ربيع بن هادي –من ألفه إلى يائه- .

ثالثاً : نسب –وهْماً- إلى شيخنا مشهور أنه قال في كتاب شيخنا الحلبي (المنح الصحيحة) بأنه (الكتاب القنبلة)، والصحيح أن شيخنا مشهورًا قال هذا التوصيف في كتاب شيخنا (منهج السلف الصالح) ؛ لا في كتاب (المنح الصحيحة) .

رابعاً : نسب –تدليسًا- إلى شيخنا القول –في وصف بعض المتربصين- : (إن من حماقتهم أنهم يسمعون كلام أهل العلم على غير وجهه!، ويفهمون غير ما سمعوه من غلطه!، ويكتبون غير ما فهموه -مغلوطا-!، ويقرؤون غير ما كتبوه ممسوخا! ؛ فيمسخ كلام أهل العلم- من طريقهم - أربع مرات كاملاًت!!!) .

مع أن شيخنا لم ينسب هذا القول إلى نفسه، بل نسبه (ص ١٧) صراحة- إلى غيره من (بعض أفاضل أهل علم عصرنا –أعانه الله-)، قلت : وهو الشيخ : (محمد سعيد رسلان –حفظه الله-) ؛ قاله في مقال (الحدادية المصريون قوم بهت!!).

خامساً : أخبر –كذباً- بأن (الإخوان المسلمين) قاموا باستنساخ وتوزيع كتاب (المنح الصحيحة) -في بعض المناطق في العراق-، وأوهموا الناس أن شيخنا الحلبي يوافقهم في الطعن في الشيخ ربيع وفي أنه متشدد!!

وقال مستنكراً :«وهل يجوز لك أن تكتب اسمك على غلاف هذا الكتاب على أنك الكاتب له؟ أم الواجب شرعاً أن تذكر في الغلاف أن هذا الكتاب لصاحبه فلان ثم تكتب وقدم له وضبط نصه مثلاً الحلبي الأثري».

وجواب هذه الشبهة من وجوه :

الأول : إن رسالة المنح الصحيحة مؤلفة من شطرين :

الشطر الأول : مقدّمة شيخنا على هذه النصيحة ؛ وتقع في (٣٩ صفحة)، أي بنحو ربع حجم الرسالة .

الشطر الثاني : متن النصيحة، وهي بالأصل –كما قال شيخنا- (ص/٤) : "نصيحة مباركة كتبها بعض العلماء الأفاضل" .

وجهد شيخنا في المتن تمثل بما يَلي :

أولاً : حذف الأسماء حيثما وردت في النصيحة .

ثانياً : تهذيب متن النصيحة بحذف ما لا فائدة من ذكره، وربط الجمل بتعابير وسياقات جديدة اقتضاها حذف الأسماء –كما قال شيخنا في حاشية (ص/٤) : «فقد اقتضى حذف بعض الأسماء –منها- تغيير شيء من السياق أو الأسلوب –حسب- دون المساس بجوهر النصيحة –مطلقا-».

ثالثاً : نقل شيخنا –بصنيعه- الرسالة من قصد صاحبها الرد الخاص على معين ؛ إلى النصح لعموم السلفيين .

رابعاً : وضع العناوين وتفقير المواضيع بالأرقام .

فلأجل هذا نسب شيخنا رسالة (المنح الصحيحة) إلى نفسه بقوله (كتابي) ؛ إذ هو من (هذَّبَ[1]، وحرر، وربط، وفَقَّرَ، وصاغ) ؛فالرسالة المنشورة ليست هي –بعينها- الرسالة الأصلية ؛ فالمحذوف منها –لوحده- قرابة (الثلث) ؛ ناهيك عن العبارات المضافة، أو

(١) ولو تأمل (المشغب –هذا-) المهذبات من الكتب، ومناهجها، ونسبتها : لعرف بطلان نقده ورده !

المعدلة، فنسبتها إلى صاحبها بالقول في «الغلاف أن هذا الكتاب لصاحبه فلان» (نسبة باطلة)، وعدم الإشارة إلى أصلها (صنيع ظالم)[1].

وشيخنا لو نسب رسالة (المنح الصحيحة) إلى صاحب الأصل لقال (المغرضون) : (أن الشيخ الحلبي يحرف كلام العلماء، وينسب إليهم كلاماً محرفاً) !!!

كما أنه لو أغفل نسبة الأصل إلى صاحبه لقال (المغرضون) أن شيخنا [تشبع بما لم يعط]، ونسب إليه ما ليس له! وبمثل هذه الأفهام تطلق الاتهامات بحق شيخنا!

ولهذا صنع شيخنا –لإنصافه وعدله- التالي :

الوجه الثاني : إن شيخنا قد عَنْون لجهده في هذه النصيحة على طُرَّتِها بالقول :« أعده، وضبط نصه، وقدم له : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري»، وهذا لوحده كفيلٌ ببيان أن هذه الرسالة ليست لشيخنا تأليفًا، وإنما له فيها (الإعداد، وضبط النص، والتقديم) ؛ فلا هو نسب أصل الرسالة إليه، ولا هو تجاهلَ بأن ينسب فضل الأصل إلى صاحبه، ولا هو أغفل الإشارة إلى صنيعه فيها، ولا هو [تشبع بما لم يعط] – كما زعم المشغب-!!

الوجه الثالث : قال شيخنا في مقدمة رسالته (المنح الصحيحة) (ص/٤) :«هذه أصول علمية وقواعد منهجية ؛ حررتها من نصيحة –مباركة- كتبها بعض العلماء الأفاضل، ليس لي فيها إلا يد الجمع، والضبط والربط والتحرير».

وقد وقف المشغّب –بما تقدّم- على ما تقدّم فقال –عقبه- :«ذكرت أنك حَرّرْتها وجمعتها! فالنصيحة هي بالأصل محرّرة ومجموعة لا أنك حرّرتها وجمعتها!!».

وقوله : «الواجب شرعاً أن تذكر في الغلاف أن هذا الكتاب لصاحبه، فلان، ثم تكتب : وقدم له وضبط نصه مثلاً الحلبي الأثري».

وقوله :«فهل هذا كتابك أم كتاب صاحب النصيحة مِن ألفِهِ إلى يائِه ما عدا المقدمة؟!".

فهذا الاعتراض إنما يدلل على أن المشغب قد أقام اعتراضه على الجهل بأوجه الاشتراك

---

(١) ماذَا عسَاهُم أنْ يقُولُوا في ابنِ حجرٍ S مع كتابه(!) «تهذيب التهذيب»!! أو أصله «تهذيب الكمال»؟!.

والافتراق بين الرسالتين ؛ فزعم أن رسالة (المنح الصحيحة) هي للشيخ (ربيع المدخلي) من (ألِفها إلى يائها)؛ ولو(!) أنه فقط تكلف عناء المقارنة بين الصفحة الأولى من الرسالتين لعلم مقدار الجهد الذي بذله شيخنا في (تهذيب) رسالة الشيخ ربيع –(الأصل)–حذفاً وإضافة وتعديلاً-، ولَعلِمَ مقدار الفرق بين (الأصل) و(المهذب) ولكن الأمر -كما قال-تعالى- ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ .

الوجه الرابع : لقد اضطرب بعضُ أقران هذا (المشغّب) في مسألة(!) (نسبة كتاب المنح الصحيحة) ؛ فألمح (هو) إلى أنه لا يجوز لشيخنا أن ينسب كتاب (المنح الصحيحة) إليه ؛ لأن الكتاب من ألفه إلى يائه هو للشيخ ربيع !

بينما قال آخر :«ولسنا بحاجة لذكر الأمثلة فكتابك! المسمى بـ(منهج السلف)، و(المنح الصحيحة) ...، طافحة بالشواهد على ذلك [التنقص من العلماء]».

وقال ثانٍ :«ومن قبلُ في كتابه الذي سماه زورًا وبهتانًا بـ(منهج السلف ....) ، وكذا كتابه (المنح الصحيحة) ! وهو بالمُعْوَجّة أشبه!».

والغريب الطريف : أن المصفق(!) لجميع المضطربين –بإضافة حرف الضاد !- واحد (!!!) ؛ فعلى ما يبدو –عندهم!-: ليس المهم إصابة الحق ؛ لكن المهم : انتقاد (شيخنا الحلبي) والانتقاص منه –كيفما اتفق- !!

الوجه الخامس : إن كان كتاب (المنح الصحيحة) من ألفه إلى يائه هو للشيخ ربيع –كما يقوله المشغب - ؛ فليعلم –هو ومن يصفق(!) له - أن كتاب الشيخ ربيع قد قال فيه بعض أقرانه الغلاة أنه : بـ(المنح المعوجة أشبه)، وأنه (طافح بالشواهد على الطعن بالعلماء والانتقاص منهم) ؛ فليتحِفْنا هذا المشغبُ بحكمٍ عليْهم وعلى مَنْ صفّق لهم!!

هل (المنح الصحيحة) ردّ على الشيخ ربيع؟!!

زعم (بعض المشغبين) أنّه وقفَ(!) على كتاب شيخنا (المنح الصحيحة في أصول النقد والنصيحة)؛ فقرأ الكتاب وفهم -بسبب تصرف شيخنا فيه- أنه يرد على الشيخ ربيع بن هادي ؛ وزعم -أيضاً- بالقول :«وكذا فهم الكثيرون مثل فهمي» .

وهذه الشبهة مردودة من أوجه :

الأول : إن هذا المشغب لم يُقِمْ قرينة واحدة لاَ على فهمه، ولاَ على ما يزعمه مِن فهمِ الكثيرين غيرِه ؛ فمِن أين -إذًا- فَهِم مِنْ كلام شيخنا الحلبي أنه يرد على الشيخ ربيع ؟؟!

فإما أن يكون المشغّب ومن كان على شاكلته -ممن فهموا فهمه- قد لُقِّنوا فهماً وتوجيهاً لكلام شيخنا فقبلوه مجرداً عن القرائن المعينة ؛ فهم به يتكلمون ويخوضون ، أو أن يكونوا قَدْ أساءوا الفهم، وبَنَوْا فهمهم على سوء الظن ؛ فحكموا به !!

فَهُم في كلّ الاحتمالات ممن يدخل تحت عموم قوله -تعالى- ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا﴾ .

الوجه الثاني : إن شيخنا قد نسب (الأصول العلمية) و(القواعد المنهجية) التي حوتها رسالة (المنح الصحيحة) إلى «نصيحة مباركة كتبها بعض العلماء الأفاضل» ويعني به الشيخ ربيعًا -قطعًا-، بل وقال مبيناً أهمية هذه الأصول والقواعد (ص/٣) :« وإنني أعتقد -جازماً-: أننا -نحن السلفيين- لو التزمنا هذه القواعد الشرعية -التي وردتنا في الكتاب والسنة، ومنهج سلف الأمة-، واتبعنا هذه الأصول العلمية -التي وصلتنا من طريق العلماء والأئمة -علماً وحلماً، قولاً وفعلاً- مع الإخلاص لله، وصدق النفس-: لانقشعت عنا غيوم الفُرقة، وزالت منا ذيول المحنة» .

فهل من ينظر إلى نصيحة الشيخ ربيع بهذا المنظار يرى في الكتاب رداً على الشيخ ربيع -حفظه الله- أم هو دعوة لالتزام الأصول والقواعد التي قررها الشيخ ربيع -بنفسه- ؛ فهذا

صريح لفظ شيخنا ؛ فعلى من يدعي خلاف ما دل عليه ظاهر لفظه أن يأتي بالقرينة من لفظه، وَلا يكتفي بسيِّئ فهمه .

الوجه الثالث : مع عجز المشغب عن الإتيان بقرينة لفظية واحدة من كلام شيخنا الحلبي تدلل على أنه يريد الرد على الشيخ ربيع المدخلي، لم يبق له إلا أن يدلل على صدق دعواه بمطابقة حال الشيخ (ربيع المدخلي) لما انتقده (شيخنا الحلبي) في رسالة (المنح الصحيحة) ؛ فإن استدل على دعواه بهذا ؛ فعند ذاك يلزم بأن يقول أن رسالة (المنح الصحيحة) -التي نسب -أصلها- شيخنا الحلبي إلى الشيخ ربيع المدخلي- من ألفها إلى يائها هي داخلة في باب (رد الشيخ ربيع المدخلي على الشيخ ربيع المدخلي) ؛ لأن الشيخ ربيعًا -صاحب الرسالة- (كأنه) ينتقد حاله -فيما لو فهم المشغّب ذلك- !!

وإن لم يقل بذلك أو يسلّم به؛ علمنا بطلان فهمه: بأن شيخنا يرد على الشيخ ربيع بن هادي.

الوجه الرابع : إن شيخنا إن كان -وهو كائن- قد ضبط لفظه، وقيده بما يوضح مقصوده صراحة ؛ فهو غير مسؤول عن سوء فهم القارئين لكلامه أو قِصَر إدراكِ المستمعين للفظه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «الرد على البكري» (٢/٦١٥) :«وكلام الله ورسوله وكلام العلماء مملوء بما يفهم الناس منه معنى فاسدا ؛ فكان العيب في فهم الفاهم لا في كلام المتكلم الذي يخاطب جنس الناس كالمصنف لكتاب أو الخطب على المنبر ونحو هؤلاء؛ فإن هؤلاء لا يكلفون أن يأتوا بعبارة لا يفهم منها مستمع ما معنى ناقصاً فإن ذلك لا يكون إلا إذا علم مقدار فهم كل من يسمع كلامه ويقرأ كتابه، وهذا ليس في طاقة بشر».

الوجه الخامس : على فرض أن شيخنا أراد -فعلا- التَنَقُّص من الشيخ ربيع -حفظه الله- أو من غيره من أهل العلم ؛ فإنّنا لا نجِدُ في كلامه تنقّصًا منه، بل الظاهر منه هو التوقير والتبجيل، ونحن -شرعًا- مأمورون بأن نُعمل الظواهر دون الالتفات إلى البواطن.

ويظهر ذلك جليًّا في محاورة رأس الخوارج مع النبي ﷺ ؛ فعن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- في قصة الرجل الذي اعترض على قسمة رسول الله ﷺ وقوله له : اتق الله ؛ فقال النبي ﷺ :«ويلك أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟!، قال : ثم ولى الرجل، قال خالد

ابن الوليد : يا رسول الله ألا أضرب عنقه، قال : لا ؛ لعله أن يكون يصلي ؛ فقال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله ﷺ :« إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم»، قال : ثم نظر إليه وهو مقف ؛ فقال:« إنه يخرج من ضِئضِئِ هذا قومٌ يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وأظنه قال : لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود»[(١)].

فالأصل حمل كلام المحاور على ظاهره وجريانه على أحسن الأحوال حتى يثبت العكس، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- :«ومن أعظم التقصير نسبةُ الغلط إلى المتكلم مع إمكان تصحيح كلامِه، وجَرَيانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر»[(٢)].

بل على فرض أن كلام شيخنا الحلبي في مقدمة (المنح الصحيحة) محتملٌ للتنقص من الشيخ ربيع ؛ لكن فيما تقدم ذكره من مدحه والثناء على كلامه قرينة مبينة لعدم إرادته تنقصه.

فلا يصح أن يحمل كلامه على المعنى الفاسد مع قيام القرينة المرجحة للمعنى الحسن، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- في «الرد على البكري» (٢/٧٠٢-٧٠٣) :«الواجب أن يعبر عن المعنى باللفظ الذي يدل عليه فإن كان اللفظ نصاً أو ظاهراً حصل المقصود، وإن كان اللفظ يحتمل معنيين أحدهما صحيح و الآخر فاسد تبين المراد، وإن كان اللفظ يفهم منه معنى فاسد لم يطلق إلا مع بيان ما يزيل المحذور، وإن كان اللفظ يوهم بعض المستمعين معنى فاسداً لم يخاطب بذلك اللفظ -إذا علم أنه يوهم معنى فاسداً- لأن المقصود بالكلام البيان والإفهام، وأما إذا كان اللفظ دالا على المراد، وجهل بعض الناس معناه -من غير تفريط من المتكلم- فالدَّرَك على المستمع، لا على المتكلم» .

الوجه السادس : أن يقال : هب أن شيخنا أراد التنقص من الشيخ ربيع فعلاً، وتكلم صراحة بما فيه طعن وانتاقص من الشيخ ربيع أو غيره ؛ فهذا الكلام –المفترض- منه ليس مسوغًا لردِّ قوله وعدم النظر في حجته .

---

(١) البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) .

(٢) مجموع الفتاوى (١١٤/٣١) .

بل هذا المسلك في التشغيب على قبول الحق الظاهر المؤيد بالبراهين بدعوى الطعن في المعظمين، هو مسلك شيطاني اعتمده المشركون -من قبل- في الطعن بدعوة النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص:٦].

وفي معنى قوله سبحانه -المتقدم- قال الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله- :«أي: له قصد ونية غير صالحة في ذلك، وهذه شبهة لا تروج إلا على السفهاء؛ فإن من دعا إلى قول الحق أو غير حق، لا يرد قوله بالقدح في نيته؛ فنيته وعمله له، وإنما يرد بمقابلته بما يبطله ويفسده من الحجج والبراهيم»(١).

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (٦/٤٠٨-٤٠٩).

قالوا: إنّ (المنحَ الصّحيحةِ) هو تعدٍّ على صاحبِ (النصيحة)!!

زعم المعترض في (صيانته/ح٥) أنَّ شيخنا الحلبي مُتَعَدٍّ في كتابه (منهج السلف الصالح) على كتاب الشيخ ربيع المدخلي ؛ فقال :«هذا تعدٍّ منك على كتاب الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله -تعالى- ؛ فأنت أخذت كتابه وطبعته وغيّرت فيه بعض الجمل وحذفت منه أخرى من دون أن تستأذن منه ؛ بل لم ترسل له الكتاب إلا بعد تجهيزه للطباعة النهائية».

ورد هذه الشبهة من أوجه :

الأول : لا يلزم شيخَنا الحلبيَّ -شرعًا- أن يستأذن الشيخ ربيعًا ولا غيره في نشره لأي كتاب من كتب الشيخ ربيع ؛ ذلك أن الشيخ ربيعًا قد بذل كتبه على شبكة الأنترنت -جزاه الله خيراً- وجعلها مفسوحة للتداول والنشر في مختلف أرجاء الأرض، بل هو –حفظه الله- قد وجّه كتاب شكر للمشرف على موقعه جاء فيه :«أشكره على اهتمامه بكتبي ورسائلي حيث بذل جهداً كبيراً في نشرها عبر موقعي في الإنترنت، والإشراف عليه حيث سهّل وصولها إلى الأعداد الكثيرة في مختلف أرجاء الأرض، وكل ذلك منه بعد إذني له في كل دقيقة وجليلة تتعلق بكتبي» .

الوجه الثاني : إن شيخنا الحلبي لم ينسب الرسالة التي طبعها وغيّر في جُملها وحذف منها إلى الشيخ ربيع ؛ بل أشار بالقول (ص/٨-٩) إلى أن كتابه (منهج السلف الصالح) هو : رسالة علمية ناصّة «متضمنة أصول (نصيحة) خاصة ؛ كتبها بعض أفاضل أهل العلم المعاصرين، لأخ له في العقيدة والدين».

فهو أشار إلى أن كتابه تضمن (أصول نصيحة الشيخ ربيع لأخيه الشيخ فالح الحربي) لا أنه تضمن حروف الشيخ ربيع في كلماته وجمله .

وقد تقدم في الرد على التشغيب الأول ما له متعلق بهذا الوجه –فلينظر- .

الوجه الثالث : إنّ الشيخ ربيعًا نفسه كم قد أخذ من رسائل، وأشرطة مفرغة،

ومقابلات، ونشرها للرد عليها –من غير استئذان من أصحابها- ؛ ولا أدل على ذلك من رده -حفظه الله- على ما سمي بـ(النصيحة الذهبية) للشيخ بكر عبد الله أبو زيد، والتي نشرت من غير إرادة من الشيخ بكر S في نشرها، فأخذها الشيخ ربيع ؛ ونشرها -بعد أن نشرها المتربصون- ورد عليها، وبين ما فيها، ولم يستأذن الشيخ بكرًا أصلاً ؛ مع أن الشيخ بكرًا S صرح أنه لم يكن راغباً بنشر ما في النصيحة، كما قال الشيخ ربيع بن هادي في مقدمة «الحد الفاصل» :«قد صدرت أربع ورقات قبل سنوات نُسبت إلى الشيخ بكر أبو زيد فلما سألته عنها تبرم بها وبمن نشرها، وقال لي: هؤلاء يريدون أن يفرقوا بين الأحبة.

وسأله عنها الشيخ زيد بن محمد بن هادي المدخلي فسبَّ من ينشرها .

واعتذر لدى آخرين أنها سُرقت منه ونُشرت من غير رضاه.

وإلى الآن لم يعترف بها رسمياً ولم يرض عن طبعها ونشرها، فهي إذن بمثابة لقيط ليس لها أب شرعي».

الوجه الرابع : إن في تصرف شيخنا ببعض أحرف الرسالة ؛ وبخاصة فيما كان متعلقاً بحذف الأسماء؛ وسيلةً شرعية معتبرة ألا وهي العمل بالقاعدة الشرعية [ما بالُ أقوامٍ!] وقد بيّن ذلك -حفظه الله- ونبّه عليه -قاطعاً الطريق على المتصيدين للعثرات- بقوله في مقدمة كتابه (ص/١٥) :« ولقد ارتأيت لزوم حذف أسماء (جميع) الأشخاص المذكورين طي هذه الرسالة؛ حرصا على أن تكون عامة التوجيه، شاملة البيان؛ مستوعبة لكثير من الزمان والمكان والأعيان.

وحتى تأخذ مضامين (النصيحة) ملحظ العموم؛ فلا يظن (!) أنها موجهةٌ لأحد بعينه، أو لجهة بذاتها؛ فتمنع الأسباب، وتغلق الأبواب...، ولعل هذا -هكذا- أدعى للقبول، وأقرب للقلوب» .

وأكد هذا المعنى في نهاية كتابه (ص/٣٠٨) بالقول :«وحرصت في هذا الكتاب -سواء في المقدمة، أو التعليقات- عند النقد- على تجنب ذكر أسماء الأعيان؛ حرصا على أن لا أجرح أحدًا، أو أسيء إلى أي إنسان!، ولو (فهم) أيٌّ من الطاعنين-وقد بدأوا ينفثون سمومهم عبر نشرات مكتومة! أو مواقع (عنكبوتية) -معلومة!-: كلامي، وقارنوه بتاريخي، وضبطوه على

واقعي، ومؤلفاتي، وردودي: لعرفوا -موقنين- كم كانوا لي ظالمين، ولكلامي ومقصدي محرفين مغيرين!!" .

وقال -أيضاً- (ص/١٦) : "وقد اقتضى نشر هذه (النصيحة) -كما أردت- بعض التعديل -اليسير-، وحذف شيء مما لا يمكن ضبط لفظه إلا بذكر اسم (زيد) أو (عمرو) -وسرد حكايتهما!-؛ مما لو فعلته لأضعت مقصود الرسالة، ولُبّ (النصيحة)!!

ولكن هذا -كله- لم يغير شيئا -لا قليلا، ولا كثيرا- من مضمون هذه (النصيحة) وروحها، وحقها وحقيقتها".

وشيخنا في هذا كله على نهج السلف سائر، ولطريقة أمير المؤمنين في الحديث مقتف، حيث قال -حفظه الله- في كتاب منهج السلف الصالح (ص/٣٢) :«ولم أصرح بالأسماء -هنا- في مواضع كشف الانتقاد-؛ مكتفياً بهذه الإشارة!!حرصاً على الستر -من جهة، وعدم الإثارة، ولو بأدنى إشارة -من جهة أخرى-!!

ولي في ذلك سلف جليل؛ وهو الإمام البخاري -رحمه الله-، حيث ذكر في «صحيحه» -العظيم- الردَّ على بعض أهل العلم مكتفياً بقوله: (وقال بعض الناس!)!وذلك في نحو من ثلاثين موضعاً..» .

وحتى العنوان لم يسلَمْ هو كذلك..!!

أثار البعض شبهة حول عنوان كتاب شيخنا (منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح، وتطويح المفاسد والقبائح، في أصول النقد والجرح[1] والنصائح) ؛ فزعم : أن عنوان شيخنا لكتابه منتقد لأن (قضية التعديل لم يذكرها في العنوان ! ، مع أنها داخلة في النقد!) .

وإبطال هذا التشغيب إنما يكون بأوجه :

الأول : إن لكل مؤلف طريقته في بيان وعرض ما يراه مناسباً، وشيخنا قد بين مضمون كتابه في مسائله وحواشيه؛ وهو إرادته من (النقد): التجريح الذي عمّ وطمّ في زمن أصبح التعديل فيه عزيزاً من أناس همهم تسقيط أهل الفضل، لتَرْتفعَ مكانة أهل الجهل !!

ومع ذلك فقد تطرق –شيخنا- لبعض مسائل التعديل؛ كقوله في المسألة العاشرة (ص/١٢١-١٢٣) :« ومن أعجب تصرفات هؤلاء (!) -هداهم الله- في هذا الباب-: أنهم -في أحيان كثيرة- يأخذون بقول من يجهل ضد من يعلم، وبقول الحدثاء ضد القدماء! وبقول المجاهيل ضد المعروفين!! وبقول الصغراء ضد الكبراء!!! وبقول المبتدئين ضد المتقدمين!!!!

فيجعلون (الفطين)= (مسكيناً)، و(المسكين)=(فطيناً)!!! -على حسب اصطلاحاتهم ، وتقسيماتهم-!

المهم -عندهم!-: أن يدور في فَلَكهم، ولا يتجاوز إطارهم، ولا يتعدى ركابهم!

... وهذه مسالك رديّة -خطيرة-، تناقض أحكام السيرة والسريرة..

والله -تعالى-يقول-: ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾ ؟!

---

(١) وفي الطبعة الجديدة –من كتابه- حذف شيخنا الحلبي كلمة (الجرح) من العنوان ؛ لأنَّ كلمة (النقد) تشمل الجرح، و(التعديل) كليهما.

وفي هذا قطع لأصل التشغيب –مع سلامته منه-!

نعم؛ العبرة بمن صدق، وليست بمن سبق... ولكن: كيف السبيل إلى التحقق من هذا -وتحقيقه- إلا بالسبر، والتتبع، والمعرفة القوية الجادة؟!!

وتذكر -أخي طالب العلم- موقف الإمام ابن معين من توثيقه بعض الكذابين الذين غرّروه بظواهرهم!! -كما تقدم (ص١٠٥)-.

قلت: ولعل مما يقنع (هؤلاء!) ببطلان هذه التزكيات (السريعة=الطيارة!) -وما يشبهها-: ما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢٥)، و«الصغرى» (٤/ ١٣٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦٠٣٦)، والخطيب في «الكفاية» (٢١٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٥٤) أنه: (شهد رجل عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فقال له عمر: إني لست أعرفك -ولا يضرك أني لا أعرفك-، فائتني بمن يعرفك؟

فقال رجل: أنا أعرفه -يا أمير المؤمنين-، قال: بأي شيء تعرفه؟ فقال: بالعدالة، قال: هو جارك الأدنى؛ تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟! قال: لا، قال: فعاملك بالدرهم والدينار الذي يستدل بهما على الورع؟! قال: لا، قال: فصاحبك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟! قال: لا، قال:فلست تعرفه.

ثم قال للرجل: ائتني بمن يعرفك) .

قلت: وصححه شيخنا في «الإرواء» (٢٦٣٧)، وابن السكن -كما نقله الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٧)-.

ونقل العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٥٤٩) عن العلامة النجم الغزي -(توفي ١٠٦١هـ)- تحسين سنده.

ولعل أصل هذا التحسين منقول عن الإمام ابن كثير في «الإرشاد» -كما في «سبل السلام» (٤/ ٢٥٩) -للصنعاني-.

قلت: ومما ينقض هذه التزكيات (السريعة!)، ويبطلها: قول النبي ﷺ :«السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد: جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة» -«صحيح الترغيب» (١٦٩٦)-: فالسمت الحسن ينافيه: الطيش!

والتؤدة تنافيها: العجلة!

والاقتصاد ينافيه: الإسراف !».

الوجه الثاني : إن «قضية التعديل داخلة في النقد، ..مع أن النقد يشمل الجرح والتعديل ، كذلك كلمة جرح ، كذلك كلمة نصيحة ، والنصيحة قد يُراد بها التعديل أيضاً».

فشيخنا عبر بلفظ (النقد) عمّا كان داخلا في معناه (الجرح والتعديل) ؛ ثم عطف عليه (الجرح) لبيان اهتمام الكتاب بموضوعه ؛ فهو من قبيل عطف الخاص على العام ؛ ومثل هذا يقال في عطف (النصيحة) –سواءً بسواءٍ- فما وجه الاعتراض ؟!

الوجه الثالث : إن شيخنا –حفظه الله- لم يشترط في كتابه الاستيعاب لمسائل الجرح، ولا لمسائل التعديل ؛ بل موضوعه موجه (لكل من خالف منهج مشايخنا -المنضبط- في الجرح والتعديل؛ نازعين منزع الغلو والتبديع، والإسقاط والتشنيع) -كما قاله شيخنا في كتابه (ص/١٦-١٧) -.

فمواضيع الكتاب مختصة بما يحتاجه هذا الصنف من الناس ؛ وليس عاماً بكلّ ما يُحتاج إليه في مسائل الجرح والتعديل .

الوجه الرابع : على فرض أن شيخنا اشترط الاستيعاب؛ فأي عيب يلحقه إن لم يوفِّ بشرطه ؛ وهذا الشيخ ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله- صنف كتابه البديع (منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله) فهل استوفى الشيخ في كتابه هذا تفصيلَ منهجِ الأنبياء في الدعوة إلى الله –كاملاً- أم اكتفى بأبرز معالم هذا المنهج ؟!

ثم إنّ الشيخَ -نفسه- ألّفَ كتابه الماتع (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف) ؛ فهل كان كتابه شاملاً لمفصّل منهج أهل السنة والجماعة في النقد، أم كان مقتصرا على بعض الجوانب، ومن أهمها الرد على من قال بوجوب الموازنة في النقد ؛ فما الفرق بين صنيع الشيخين في العنوانين ؟!أمْ هُوَ الكيلُ بمِكْياليْن؟!

الوجه الخامس : كم من عالم اشترط لكتابه شروطاً ثم هو لم يلتزمها –بحذافيرها- ؛ بل كم من عالم –للتقليل!- صنف في أبواب العلم واستوعب في الباب كل ما تفرق في غيره ؟!

فكيف بشيخنا الذي لم يضعْ في كِتَابه شرْطَ الاستيعاب –أصلاً-، بل صرّح في «المقدمة» بما يشعر بتخصص موضوع كتابه فضلاً عن تصريحه لشمول الكتاب لكلِّ أبْوابِ الجَرْحِ والتّعديلِ، حيثُ قَال (ص/٨-٩) :« ..كانت هذه الرسالة العلمية الناصة أصول نصيحة خاصة...».

وقوله (ص/ ١٢) من نفس المقدمة : «ولما كانت الحاجة ماسة هذه الأيام.. إلى مثل هذه النصيحة كان لا بد من نشرها.. لعلها تعالج بعضاً من أمراضنا..لما حوته من تأصيلات علمية في مواضيع شتى ...».

ثم علق شيخنا قائلا في الحاشية (ص/١٢) :« وذلك فينا نحن دعاة منهج السلف الحق..لا عموم المسلمين فضلا عن أهل البدع والمبتدعين..» .

وقال (ص/١٤) :« وهذه الرسالة أرجو أن تكون كالتقدمة لكتابي الآخر :القواعد الناصرة في تطبيقات علم الجرح والتعديل المعاصرة» .

نقول –مكرّرين!- : فأين ادعاء شيخنا شمول كتابه لجميع قواعد هذا العلم الشريف ؟!

المعترضُ لا يفرّقُ بين مسألة (الجرح المُفَسَّر) والإلزام به؛ فتشعّب وشغّب!

قدْ تقدّم معَنا تقريراتُ شيخِنا الحلبيِّ حوْلَ مسْألَةِ الجَرح المُفَسَّر -بما يغنينا عن إعادة الكلام فيه-، ورددنا على أبرز ما أورده المعترض من شبهات، وتشغيبات ؛ ومن تلك التشغيبات التي أبى المعترض إلا أن يثيرها على اختيارات شيخنا الواضحات ؛ ما قاله في (صيانته/ح٢) :« وعجباً لك أن تترك تطبيقات الألباني الكثيرة للجرح المُفَسَّر، وتقفز لمثل هذا الكلام زعماً منك أنه يقوي منهجك، وهيهات، لقد هجر الألباني هذا الرجل من أجل مسألة واحدة فقط[١]»!

وذلك تعقيبًا على نقل شيخنا علي الحلبي لقول الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١/ ٣٠) - في معرِض ذِكْرِهِ بعضَ مناقشاته-:«ولما يئسنا منه [أي: المناقَش] قلنا له: إن فرضك على غيرك أن يتبنى رأيك -وهو (غير مقتنع به)-: ينافي أصلاً من أصول الدعوة السلفية، وهو: أن الحاكمية لله وحده».

ثم شرع المعترض يحشو مقاله بنقولات متعددة عن الشيخ الألباني مفادها أَنَّه يعملُ بقاعدة (تقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل) ؛ ومقصوده -بذلك- التّشغيب على الشيخ الحلبيّ

---

(١) وهذا كذبٌ!

فهو -رحمه الله- لم يهجره بسبب هذه المسألة -البتة- .

وإنما لما ذكره الشيخ الألباني -نفسه-هنا- من أنه أراد أن يفرض رأيه على غيره -كمثل حالنا مع (غلاة) اليوم -سواءً بسواء-، كما سيأتي -قريباً-.

حتى قال في حقّه في (صيانته/ح١٥):«تهويشه على الجرح المُفَسَّر ومخالفته فيه لأهل السنة والحديث، ولا سيما العلامة محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-».

ومَا أسهلَ ردّ مثل هذه التشغيبات؛ وقد أتى من وجوه:

الأول : إن كلام شيخنا الحلبي كان قد وضعه في الحاشية معلّقًا على ما قاله في المتن (ص ١٠٢) :«الجرح المُفَسَّر : وهي مسألة -اليوم- من أهم المسائل المفضية إلى النزاع، والخصام، والإلزام» ؛ فعلّق على كلمة (الإلزام) بما نقله عنه المعترض من الاستشهاد بصنيع الشيخ الألباني ؛ والذي كان شيخنا قد نقل إلى جانبه كلام شيخ الإسلام في عدم الإلزام بما ليس في الكتاب والسنة من الأقوال والاجتهادات ومنها قوله -رحمه الله- في «الفتاوى الكبرى» (١٢/٥) : «كان أئمة أهل السنة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد، ولا يُكرِهون أحداً عليه».

وقال -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٤٨٧/١١): «فلا يجب على الناس أن يقولوا ما لم يوجب الله قوله عليهم، وقد يقول الرجل كلمة -وتكون حقا- لكن؛ لا يجب على كل الناس أن يقولوها!

وليس له أن يوجب على الناس أن يقولوها، فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلاً؟!» .

فما علاقة كلام الشيخ الألباني –رحمه الله- بمسألة الجَرح المُفَسَّر؟؟!! حتى يسود المعترض عدة صفحات في نقل كلام الشيخ الألباني في تقديمه الجرح المُفَسَّر على التعديل –إلا التّشغيب- ؛ بقصد التلبيس والتدليس .

الوجه الثاني : نعم؛ الشيخ الألباني –حاله كحال غيره من جماهير العلماء- ونحن مع هذا الرّأي-وشيخُنا الحلبيّ مع هذا الرّأي- **يرى أنّ الأصل هو تقديم الجرح المُفَسَّر المستكمل لشروطه على التعديل المجمل**؛ لا أن الشيخ –رحمه الله- يقدم الجرح على التعديل –مطلقاً في

كل حال- كما نسبه إليه المعترض ؛ واختيار الشيخ –رحمه الله- قد بينه الشيخ –نفسه- بما يغني عن الاستقراء القاصر للمعترض المشغب ؛ حيث قال –رحمه الله- جواباً على السؤال التالي كما في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٨٤) :«السؤال : هل القاعدة التي نراها –دائما- في كتب المصطلح مطلقة (الجرح المُفَسَّر مقدم على التعديل) ؛ هل هذه القاعدة على إطلاقها ؛ أو في بعض الحالات لا تستخدم هذه القاعدة ؛ **فيحتاج الباحث للجمع بين الجرح وبين التعديل وإن كان الجرح مفسرا ؟**

الجواب : هو هذا –بارك الله فيك-؛ هو هذا الذي انتهيت إليه في آخر كلامك ؛ وهو الذي يدندن حوله عمل الحافظ في كتابه «التقريب» وإن كان أحياناً يُخْطِئُهُ الصّواب ؛ لكن هو الأصل أن نجمع بين عبارة الموثق –إذا كان موثوقاً بتوثيقه- طبعاً-، وبين عبارة التضعيف ؛ إذا كانت العبارتان تساعدان على التوفيق ؛ لأنه إذا كان الجرح –مثلاً- اتهاماً بالكذب ؛ فهنا لا مجال للتوثيق، أما ما دامت العبارة التي نعتبرها جَرحاً ؛ ونعتبرها –ثانياً- جَرحاً مفسرا ؛ ونعتبرها –ثالثاً- جَرحاً مؤثرًا ؛ في هذه الحالة –فقط- يحاول الحافظ ونحن معه –ما استطعناً- للتوفيق بين عبارات الموثق أو الموثقين وعبارة المضعف أو المضعفين».

وقال –أيضاً- كما في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٨٥) جواباً على السؤال التالي: «السؤال: كثيراً ما نسمع العلماء يقولون: (الجرح مقدم على التعديل) فهل هذه القاعدة على إطلاقها ؟، نرجو توضيح المسألة وبيان الراجح فيها ؛ مع الإشارة إلى كيفية الترجيح في بعض الأقوال المتعارضة ؟

الجواب : لا شك أن ما يقوله أهل الحديث بأن الجرح مقدم على التعديل ؛ لكن حينما يطلقون كلمة الجرح ؛ يجب ألا نفهم الجرح أن (ال) هنا للاستغراق والشمول ؛ وإنما للعهد ؛ أي : الجرح الذي يعتبر عند المحدثين جَرحاً[1] ؛ هنالك جرح لا يعتبر جَرحاً عند المحدثين ؛

(١) وهذا هو مدار بحث شيخنا الحلبي ونظره ؛ فلا نطيل .

لكن بعضهم جرح فلانا بماذا ؟

مثلاً : قيل لفلان : لماذا لا تروي عن فلان [المنهال بن عمرو] ؟؛ قال : سمعت من داره صوت عود ؛أو طنبور .

يمكن أن يكون هذا ليس منه ؛ يمكن أن يكون من جاره –كما ابتلينا نحن اليوم ؛ تسمع صوت الراديو فتظنّ أنه من هذه الدار! بينما هو من الدار الثانية- ؛ أو قد يكون هذا الصوت من نفس البيت لكن ليس من رب البيت ؛ لكن عنده ولد شارد [عاق] ؛ ولا يستطيع - مثلاً- أن يطرده من داره ؛ يرى أن من المصلحة أن يحتفظ به عنده من باب دفع الشر الأكبر بالشر الأصغر .

كل هذا لا ينبغي أن يعتبر هذا جَرحاً ؛ فلا يرضى عنه ؛ نعم يقال : جرحه ؛ لكن هذا ليس جَرحاً معتبرًا .

مثلاً : آخر قيل له : لماذا لا تروي عن فلان ؟؛ قال : رأيته راكبًا بِرْذَوناً –والبرذون : نوع من الفرس راكبه يصاب بالخُيَلاء أثناء سيره ؛ كما لو كان يمشي متعجرفاً متكبراً ؛ فطبيعة سير هذا الفرس تحرك الفارس هذه الحركة التي توهم الرائين أو الناظرين :إلى أنه صاحب خيلاء؛ هذا الذي تبادر إلى ذلك المحدث ؛ فقال : أنا رأيته راكباً برذوناً، وهكذا .

فهذا جرح من ذاك الجارح لكن هذا ليس جَرحاً مقبولًا ؛ فحينئذ : عندما يقولون : الجرح مقدم على التعديل : يعنون الجرح الذي يعتبر طعناً في عرف علماء الحديث ؛ وليس جَرحاً نسبياً ....»[1].

فالشيخ الألباني –رحمه الله- كما هو ظاهر من صريح قوله لا يرى أن الجرح المُفَسَّر مقدم

---

(١) وهذه الفتوى –المفصّلة- لو ذكرها شيخنا الحلبيّ في كتابه لأخرسَ جميعَ المعترضين!
﴿وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال:٤٢].

على التعديل في كل حال ؛ إلاّ إذا اتّصف بما تقدم ؛ ولهذا فهو ضرب أمثلة على رد الجرح المُفَسَّر، ويوضحه :

الوجه الثالث : إن الشيخ الألباني –رحمه الله- لم يقبل جرح بعض المعاصرين المُفَسَّر لغيرهم إلا بعد أن يدرس أقوالهم وينظر فيها ؛ ثم هو إما يوافق عليها، أو يخالفها، أو يوافق في جانب دون آخر ؛ وأمثلة ذلك كثيرة منها :

الإمام الألبانيُّ لم يسلّم - مطلقاً- للشيخ ربيع في سلمان العودة!...

أولاً : موقف الشيخ الألباني من جرح الشيخ ربيع المدخلي لسلمان العودة ؛ حيث إن الشيخ –رحمه الله- وقف في العام (١٩٩١) على ردود الشيخ ربيع على سلمان والتي بلغته بواسطة الشيخ (عبد المالك رمضاني).

وهذا الكلام من الشيخ الألباني جاء بعد وقوف الشيخ الألباني على ردود الشيخ ربيع على سلمان العودة بنحو العامين، ذلك أن الشيخ الألباني قد بلغته ردود الشيخ ربيع على سلمان وأدلته على ذلك في منتصف العام (١٩٩١)؛ وصلته بيد الشيخ (عبد الملك الرمضاني) بتاريخ ١٩٩١/٧/١٥ ؛ وفي نفس الجلسة نقل الشيخ الرمضاني للشيخ الألباني بعض كلام (سلمان العودة) في التفريق بين الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، وتوجيه سلمان الانتقاد للسلفيين في بعض الجوانب، وأنه وأمثاله يلمزون المشايخ؛ ومع ذلك فالشيخ الألباني رفض الكلام في سلمان العودة بمجرد ذلك وقال :« **الكتب موجودة ؟ لا بد من دراستها**» ؛ كما تستمع إليه مفصلا في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٥١١) .

ثمّ إنّ الشيخ الألبانيَّ بعد سنتين من وقوفه على ما كتبه الشيخ ربيع في سلمان قال في الشريط (٧٨٤) من «سلسلة الهدى والنور »، والمنشور تحت عنوان (رأي معتدل في سيد

قطب وغيره) بتاريخ (١٨/٩/١٩٩٣) ؛-ما نصه- :«أنا بقول مثلاً في سلمان وأمثاله : بعض إخواننا السلفيين يتهمونهم بأنه من الإخوان المسلمين ؛ أنا بقول : لا أعلم أنه من الإخوان المسلمين ، لكن ليت الإخوان المسلمين مثله الإخوان المسلمون بيحاربوا الدعوة إلى التوحيد وبيقولوا إنها تفرق الأمة وتمزق الكلمة ، أما هؤلاء فيما أعتقد -وأهل مكة أدرى بشعابها- هم يدعون إلى التوحيد ويدرسون التوحيد ، أليس كذلك ؟

طيب ..! ليت الإخوان المسلمين يكونون كذلك ، والله في عندهم عمل سياسي وعندهم ما يشبه الخروج على الحكام إلخ ، نعم ، الخوارج كانوا كذلك ، الخوارج الرسميون الذين لا يشك العلماء أن قول الرسول عليه السلام: [الخوارج كلاب النار] إنما قُصِدوا هم -الذين خرجوا على عليّ -، وأنهم يخرجون من الدين ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية في الحديث المعروف في«الصحيحين» ، هم المقصودون ، مع ذلك يروون الحديث عنهم ويعتبرونهم مسلمين ، فهم يَدَعُون ضلالاتهم ويُبينون حسناتهم[1] ، وهذا هو من معاني قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة:٨] ، فهؤلاء إذا كان عندهم انحراف! ما أعتقد أنه انحراف في العقيدة ، إنما هو انحراف في الأسلوب.

وعلى كل حال نسأل الله عز وجل أن يجعلنا من الأمة الوسط التي لا تقع لا في الإفراط ولا في التفريط».

فهل الشيخ الألباني : قبلَ –مطلقًا- الجرحَ المُفَسَّر مِنَ الشيخِ ربيعٍ لسلمان العودة ؟!

ولا في سيد قطب!!...

المثال الثاني : موقف الشيخ الألباني –رحمه الله- من جرح الشيخ ربيع –المُفَسَّر- لسيد

(١) فهل هذا عند (المخالف) من (منهج الموازنات) ؟!!

قطب؛ والذي وقف عليه الشيخ الألباني، وأثنى على صنيع الشيخ ربيع المدخلي فيه؛ لكنه – مع ذلك- لم يكن مسلِّما بكل كلام الشيخ ربيع وانتقاداته –تلك- ؛ بل هو وضع -كذلك- ملاحظات وانتقادات على ردود الشيخ ربيع ؛ كما قال شيخنا مشهور -حفظه الله- في بعض دروس فجر يوم السبت[1] .

ويؤيده أنَّ الشيخ الألباني قال في ١٨ /محرم/ ١٤١٦ كما في شريط (٨١٤) من «سلسلة الهدى والنور» –بعد نحو سنة من طباعة الشيخ ربيع لكتابه (أضواء إسلامية)- مبيِّنا رأيَه في (سيد قطب) جواباً على سائل نقل له بعضا مما يؤاخذه الشيخ ربيع على سيد قطب ؛ فقال - رحمه الله- :«رأينا أنه رجل غير عالم وانتهى الأمر!! ماذا تريد- يعني- أكثر من هذا؟!! إن كنتَ تطمع أن نكفِّره، فلستُ من المكفّرين، ولست أنتَ أيضاً من المكفّرين ..لكن ماذا تريد إذاً؟؟!! .

يكفي المسلم المنصف المتجرِّد أن يُعطي كل ذي حق حقه، وكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء:١٨٣] الرجل كاتب، ومتحمس للإسلام الذي يفهمه، لكن الرجل أولاً ليس بعالم ، وكتاباته (العدالة الاجتماعية) هي من أوائل تآليفه ، ولما ألّف كان محض أديب ، وليس بعالم ، لكن الحقيقة أنه في السجن تطوّر كثيراً، وكتب بعض الكتابات كأنها بقلم سلفي ليست منه ..لكن أنا أعتقد أن السجن يُربّي بعض النفوس ، ويُوقظ بعض الضمائر ، فكتب كلمات ، يعني يكفي عنوانه[2] الذي يقول: (لا إله إلا الله، منهج حياة) ، (لا إله إلا الله منهج حياة) .

لكن؛ إذا كان هو لا يفرِّق بين توحيد الألوهية، وبين توحيد الربوبية! هذا لا يعني أنه لا

(١) فلا يتسرّع متسرّع متهوّر ليُكذِّب الشيخَ مشهورًا؛ فالشيخُ لم يتكلمْ إلاّ وجعبته تعجّ بالإثباتات..!

(٢) والصواب أنَّ هذا (لا يكفي) .

رحمَ اللهُ إمامَنا وشيخَ مشايخنا الألبانيَّ ....

يفهم توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وأنهما يجعلهما شيئاً واحداً ..لكن يعني أنه ليس فقيهاً ، وليس عالماً ، وأنه لا يستطيع أن يُعبّر عن المعاني الشرعية التي جاءت في الكتاب وفي السنة ، لأنه لم يكن عالماً .

[وسُئِل: هل يُردُّ عليه ، فقال :]

يُرَدُّ عليه لكن بهدوء وليس بحماس ، يرد عليه، وهذا واجب ، ليس الرد على المخطئ محصوراً بشخص أو أشخاص ، **كل من أخطأ في توجيه الإسلام بمفاهيم مبتدعة وحديثة ولا أصول لها في الكتاب والسنة ولا في سلفنا الصالح والأئمة الأربعة المتَّبعين فهذا ينبغي أن يُردّ عليه ، لكن هذا لا يعني أن نعاديه ، وأن ننسى أن له شيئا من الحسنات**[١] ، يكفي أنه رجل مسلم ، ورجل كاتب إسلامي- على حسب مفهومه للإسلام كما قلت أولاً – وأنه قُتل في سبيل دعوته للإسلام؛ والذين قتلوه هم أعداء الإسلام.

أما أنه كان منحرفاً في كثير أو قليل عن الإسلام فأنا في اعتقادي -قبل أن تولد الثورة ضده- أنا الذي قُوطعت من جماعة الإخوان المسلمين هنا بزعم أنني كفّرت سيّد قطب !! وأنا الذي دَلَلْتُ بعض الناس على أنه يقول بوحدة الوجود في بعض كتاباته في نفس التفسير، لكن في الوقت نفسه أنا لا أُنكر عليه أنه كان مسلماً ، وأنه كان غيوراً على الإسلام وعلى الشباب المسلم ، وأنه يريد إقامة الإسلام ودولة الإسلام ، لكن الحقيقة :

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تُورَد الإبل .

[وسئل : هل يحذر من كتبه ؟؛ فأجاب :]

يحذَّر من كتبه من الذين لا ثقافة إسلامية صحيحة عندهم» .

---

(١) أين (الغلاة) في منهج الموازنات من هذا العدل الصافي ؟!

ثم هم يزعمون أنهم على منهج الشيخ الألباني !!!

فهذا هو آخر قول مسجل –فيما أعلم- للشيخ الألباني في سيد قطب، وهو جاء من الشيخ –رحمه الله- بعد طباعة الشيخ ربيع لكتابه (العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم) بعام ؛ مما يؤكد أن الشيخ الألباني لم يكن متوافقاً مع موقف الشيخ ربيع على جهة التفصيل ؛ وإن كان مقراً لردوده عليه على جهة الإجمال، ولهذا فهو ونحن وشيخنا –قبلنا- -كذلك- نثني عليها وننصح بها لمعرفة حال سيد قطب[1] .

ولا في عدنان عرور...

المثال الثالث : في مقطعٍ صوتيٍّ لشيخنا الحلبي، نقل فيه –حفظه الله- موقف الشيخ الألباني –رحمه الله- مِنْ مؤاخذات الشيخ ربيع المدخلي، على الشيخ عدنان عرعور –حفظهما الله-، جاء فيه:« عندما ذكرتُ لشيخنا الألباني -حفظه الله- شيئاً من حجج الشيخ ربيع في الرد على عدنان ونقضه ونقده ؛ قال : هذه أمور حقّ يجب على عدنان أن يجيب عنها بوضوح، ولا يكتفي بمجرد القول، أو مجرد أن يقول: إجمال وتفصيل، وعموم وخصوص ، إلى آخر هذه الكلمات التي قد لا تصلح ولا تنفع في مثل هذا» .

فالشيخ الألباني -رحمه الله- طالب الشيخ عدنان عرعور بالإجابة على مؤاخذات الشيخ ربيع عليه، وهذا من عدل الشيخ –رحمه الله- .

وفيهِ إشارة واضحة إلى حرصه –رحمه الله- على سماع قول المخالف، وتحريضه للشيخ

---

(١) وهذا لا يتنافى مع التعليق المشهور الذي كتبه الشيخ الألباني على كتاب (العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم) للشيخ ربيع ؛ وفيه الإقرار بصحة ما في الكتاب ؛ وأن سيد قطب جاهل بالإسلام .

وبالمناسبة : الذي أوصل صورة هذا التعليق للشيخ ربيع المدخلي هو شيخُنا الحلبيّ !!!.

كما أنّ مَن استحصل تلك التزكية القوية مِنَ الشيخ الألباني –رحمه الله- للشيخ ربيع بأنه (حامل لواء الجرح والتعديل) هو الشّيخ أبو الحسن المأربي !!!

عدنان بأن يرد على ما أثار الشيخ ربيع حوله من مؤاخذات. وفي هذا التحريض تصريح واضح من الشيخ –رحمه الله- بمشروعية الرد على مؤاخذات الشيخ ربيع على أهل السنة، وعدم رضاه بالتسليم المطلق لكلّ ما يقوله الشيخ ربيع من أحكام في أهل السنة؛ فأحكام الشيخ ربيع على الرجال (اجتهادية) -ظنية قابلة للخطأ والرد-؛ فحاشا للشيخ الألباني أن يقول: سلّموا للشيخ ربيع أحكامه في الرجال !!!، أو أن يكون جرح الشيخ ربيع موجباً للأخذ المطلق عند الشيخ الألباني –رحمه الله- .

وهذا يُبَيّن لنا المعنى الحقّ لكلمة (حامل لواء الجرح والتعديل) ؛ لا على ما يستدل به (الغلاة) !!!

والشّيخ الألباني لم يطالب الشيخ عدنان عرعور بأن يأخذ بردود الشيخ ربيع عليه، ولا بأن يسلّم لها تسليماً مطلقاً –مع أنه اعتبرها حقاً-، بل طالبه بأن يجيب على ما أظهره الشيخ المدخلي من مؤاخذات؛ وفي هذا إشارة واضحة إلى أن الشيخ الألباني يتبنى أن كلام الشيخ ربيعٍ المدخلي –المُفَسَّر- في عدنان عرعور غير ملزم له ولا لعدنان ولا لغيرهما لورود احتمالية الخطأ والنقض في هذه المؤاخذات، فتنبه. (!!!) .

الإمام الألبانيُّ يكَذّبُ المعترضَ...

الوجه الرابع : نسب المشغب إلى الشيخ الألباني أنه هجر مخالفه (من أجل مسألة واحدة فقط)؛ مع أنّه ليس في كلام الشيخ الألباني مِنْ أنه هجر (!) مناقشَه بلْ قطَع معه النقاش بعد أن يئسَ منه؛ فشتان بين قول الشيخ وبين فهم المعترض المشغب.

ومما يؤكد تَدْهورَ وتهوّرَ هذا المعترِضَ وتوسّعه الفاحش وفي نسبة المذاهب إلى أهل العلم

على غيرادهم؛ أنّه لو كلَّف نفسَه عناء النظر[١] في «السلسلة الصحيحة» (٦/١/٣٠) –من حيث نقل شيخنا- لوجدَ أنَّ الشيخ الألباني قد قال لهذا الرجل ولخصمه عقب قطع النقاش –بعد سطر واحد فقط من نقل شيخنا أعلاه- :«ولهذا فحسبك أن يظل كل منكما عند رأيه، ما دام أن أحدكما لم يقنع برأي الآخر و لا تضلله، كما هو لا يضللك، و بذلك يمكنك أن تستمر في التعاون معه فيما أنتما متفقان عليه من أصول الدعوة و فروعها[٢].

فأصر على فرض رأيه عليه ؛ و إلا : فلا تعاون[٣]».

فالشيخ -رحمه الله- كان ينكر على هذا الرجل:

إصراره على الإلزام بقوله...

وتضليل من يخالف ما يقول...

ومع ذلك:

فالشيخ نصحه وخصمَه أنْ يستمرّا بالتعاون لا بالتهاجر ؛ إلا إن أصرّ على الإلزام ...

ومن هنا جاء (الهجر) !

الإمام الألباني يرى بأن الزمن ليس زمن هجر..

فكيفَ لو درى هذا المسكين! أن الشيخ الألباني يرى أن هجر المبتدع ليس هذا زمانه؛ كما

---

(١) ولو نَقلَ الشّيخُ الحلبيُّ في تِلكم الحاشية كلّ «السلسلة الصحيحة» ما فَهِمَ هذا المعترض!

(٢) ألا يلتقي كلامُ الألبانيِّ مع مَا أصّله الشيخُ الحلبيُّ في كتابه حول قاعدة الاختلاف بين أهل السنة؛ فشغّبَ المعترضُونَ عليه ورمَوْه بالإخوانية..!!

(٣) فهذا هو سبب هجر الألباني له –على الحقيقة- ؛ إصراره على فرض رأيه !!!!

صرح –رحمه الله- في «سلسلة الهدى والنور» (ش ٨٠) :

« أنا لا أعلم أن المسلم لا يلقي السلام على أخيه المسلم، وهو يعتقد أنه مسلم، وهذه مغالطة لا تجوز إسلامياً، وكون المسلمين مختلفين؛ هذا الأمر ليس بالحديث بل هو قديم، لكن التناصح هو الذي يجب أن يكون قائماً بين المسلمين، وأن يتوادوا وأن يتحابوا في الله عز وجل؛ فالتدابر والتقاطع أمر منهي عنه في الإسلام، والحب في الله أمر مرغوب في الإسلام والبغض في الله كذلك، لكن بعض الناس لا يحسنون التطبيق.

وأنا كثيراً ما أسأل عن مقاطعة المسلم عن أخيه المسلم لسبب ما ؛ فأنا أقول :

المقاطعة اليوم وإن كانت في الأصل هي مشروعة، لكن اليوم ليس هو زمن التطبيق، لأنك إذا أردت أن تقاطع كل مسلم أنكرت عليه شيئاً بقيت وحيدًا شريدًا.

فليس لنا اليوم أن نتعامل على طريقة البغض في الله والمقاطعة في الله، هذا إنما وقته[1] إذا قويت شوكة المسلمين وقوي مظهر المسلمين في تعاملهم بعضهم مع بعض، حين يشذ فرد من الأفراد عن الخط المستقيم فقوطع.

إذ ذاك المقاطعة تكون دواء له وتربية له، أما الآن فليس هذا زمانه ...

لذلك فهذا ليس في العصر الحاضر ليس من الحكمة أبدًا أن نقاطع الناس لسبب انحرافهم سواء كان هذا الانحراف فكرياً عقدياً[2] أو كان انحرافاً سلوكياً، وإنما علينا أن

---

(١) وهذا يلتقي -تماماً- مع تأصيل شيخنا الحلبي في كتابه (ص١٧٣) بشأن موضوع (تأثير الزمان والمكان في الحكم على القضايا والأعيان) .

فليضف إليه ...

(٢) ماذا سيقول (الغلاة) ؟!

وكيف سيخرجون من هذا المأزق ؟!

وهل سوف يبقون مصرين على نسبة منهجهم المنحرف في (الهجر) إلى الشيخ الألباني –رحمه الله-، أم

نصبر في مصاحبتنا لهؤلاء، وأن لا نضلل ولا نكفر، لأن هذا التضليل وهذا التكفير لا يفيدنا شيئاً، وإنما علينا بالتذكير -كما قال عز وجل: ﴿ [وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ -».

حال (الشيخ الحلبيّ) مع الجمعيات...
وهل هي من مسائل الأصول؟!

قال شيخنا (ص ٤٢) مبيّنا حاله مع شيوخ جمعية إحياء التراث –رغم اختلافه معهم-: «حالي معهم -ومع مشايخهم- مع الفارق!- كما قال أحمد في إسحاق بن راهويه:«لم يعبر الجسر -من خراسان- مثل إسحاق بن راهويه -وإن كان يخالفنا في أشياء-؛ فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضًا». كما في «سير أعلام النبلاء» (١١/٣٧١).

ومثله -معهم، ومع مشايخهم-أيضاً- مع الفارق!- ما قاله الإمام يونس الصدفي -رحمه الله-: «ما رأيت أعقل من الشافعي؛ ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: «يا أبا موسى! ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتّفق في مسألة؟!».

كما في «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٦) -أيضاً-، وقال -عقبها-: «هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام، وفقه نفسه؛ فما زال النظراء يختلفون»» .

فشغّب المعترضُ في (الحلقة/١٣) بالقول :« الحلبي لبس باستدلاله بكلام الإمام أحمد والإمام يونس الصدفي، فكلامهما في الاختلاف في المسائل الاجتهادية الفرعية التي لا نص فيها، وليس كلامهما في الاختلاف في الأصول والمنهج ولا في اختلاف الحق مع الباطل» .

ومما يدلك على فساد تشغيبِ المعترض أمران اثنان :

الأول : أين وجد المعترض أن شيخنا أو غيره من أهل العلم يعتبر أن الخلاف حول (جمعية إحياء التراث) من مسائل الأصول التي لا مساغ للاجتهاد فيها ؟! فأين وجد نصاً أو إجماعاً يَدُلّان على أن الخلاف في (جمعية إحياء التراث) –بخصوصها- مِنْ مسائل الأصول ؟!

ثانياً : إن شيخنا قد ساق كلام الإمام أحمد، ويونس الصدفي، في معرض إيضاحه للعلاقة بينه وبين شيوخ (جمعية إحياء التراث)، وهذه العلاقة قائمة على نظر اجتهادي من شيخنا ؛ فهو استشهد بقولها على أن الخلاف الذي مبناه على الاجتهاد لا ينبغي أن يكون سبباً

للاختلاف المذموم ؛ فهو استشهاد بالنقلين في موطنه .

ثالثاً : إن المعترض قد بنى اعتراضه على أصل فاسد –كما يظهر-، وهو: أن المسائل المنهجية لا مجال للاجتهاد فيها حيث قرنها مع مسائل الأصول، ومَنَعَ مِنْ إنزال قولَيْ الإمام أحمد ويونس الصدفي عليها؛ وَهَذَا من أعظم الجهل بمعنى مسائل المنهج، وموارده؛ فالمنهج فيه مسائل (أصول وفروع)، وفيه ما هو ثابت بالنص وما هو ثابت بالإجماع، وما هو ثابت بالاجتهاد، حاله في ذلك حال سائر مسائل الشريعة .

وَمِنْ هُنا كانَ الخللُ مَع مَا يكتبه هذَا المعترضُ؛ إذْ خلّط في المسائلِ بسببِ عدَمِ معرِفَته بالمنهجِ السلفيِّ مَعَ أنّه يدّعيه ويدْعو إليه!!

ولماذا لم يشغب –في هذه المسألة- على الكبار(!)...؟!

قال شيخنا الحلبي في كتابه (ص/٤٤)، على ما عرضه من وثيق الصلة بين بعض كبار أئمة الحرم المكي وبين (جمعية إحياء التراث) :«ولا شك أنهم مزكّوْن من قبل أولياء الأمور -أمراء وعلماء-؛ إذ لا يمكن -في الغالب- أن يتبوأوا مثل هذا المنصب الفخم دون أهلية علمية منهجية عقائدية مأمونة.. ؛ فالطعن بهم -والحالة هذه- (قد) يكون طعناً بمن زكاهم، وبوأهم.. نعم؛ يخطئ الجميع؛ لكن البحث في البدع والتبديع!!».

فشغب عليه المعترض في (صيانته/ح١٣) بالقول :«وتعليق الحلبي في الحاشية بقوله (ولا شك أنهم مزكون من قبل أولياء الأمور -أمراء وعلماء-، إذ لا يمكن في الغالب أن يتبوأوا مثل هذا المنصب الفخم دون أهلية علمية منهجية عقائدية مأمونة.. فالطعن بهم -والحالة هذه- طعن بمن زكاهم، وبوأهم.. نعم يخطئ الجميع؛ لكن البحث في البدع والتبديع».

هو أيضاً : من نميمته ودسائسه؛ فالحلبي يريد أن يوقع العداوة بين السلفيين وبين ولاة أمرهم، ويظهرهم في مظهر السوء»!

وكلامه هذا باطل من وجوه :

الأول : إنَّ المعترضَ قد حرّف كلامَ شيخنا بحذفه لعبارة التشكيك (قد يكون) ليجعله قولاً جازماً، يلْزم منه الطعن في ولاة الأمر الذين عينوا أئمة الحرم -الذين يثنون على جمعية إحياء التراث أو يزُورُونها –، فنسبته إليه على سبيل الجزم من قبيل الكذب عليه !!

الثاني : أين وَجدَ إرادةَ شيخِنا إيقاع العداوة بين السلفيين وبين ولاة أمرهم ؟!، أهو بتذكير المعترض وشيوخه أن موقفهم مِنَ المثنين على جمعية إحياء التراث أو المتعاونين معها، يتعارض مع مَوقفهم من أئمة الحرم الذين (لا يمكن في الغالب أن يتبوأوا مثل هذا المنصب الفخم دون أهلية علمية منهجية عقائدية مأمونة) .

إلا أن يكون المعترض قد تفطن(!) إلى أن مواقفه ومواقف شيوخه ممن يتعامل مع جمعية

إحياء التراث أو يثني عليها، داخلة في باب الكيل بمكيالين والوزن بميزانين ؛ فلأئمة الحرم ميزان، ولغيرهم ميزان آخر !!

فظن أن استجابته لنداء أصوله الفاسدة -التي بسببها طَعَنَ فيمَنْ تعامل أو أثنى على (جمعية إحياء التراث)، أو دَافَعَ عنها ودفع بعض الظلم الذي لحقها- يَلْزمه أن يطعن كذلك بأئمة الحرم مِنْ قَوله:(لا يمكن في الغالب أن يتبوأوا مثل هذا المنصب الفخم دون أهلية علمية منهجية عقائدية مأمونة)؛ فعَدَّ هذا التنبيهَ مِنْ شيخِنا مِنْ قبيلِ المحاولة لإيقاعِ العَدَاوَةِ المزْعُومةِ!!

المعترضُ يكْذِبُ انتصارًا لنفسه...!!

قال شيخنا في كتابه (ص/٤٧) بعد أن ساق الخلاف حول (جمعية إحياء التراث) وأوضح موقفه منها: «ولست ألوم غيري إذا رأى غير رأيي ؛ لكن : ليعذرني».

فشغب عليه المعترض في (صيانته/ح١٣) بالقول: «وهذا تطبيق لقاعدة الإخوان (نجتمع فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه)، وقاعدتك الموافقة لهم (لا نجعل اختلافنا في غيرنا سببا للاختلاف بيننا) وكلاهما باطل من القول عند أهل العلم».

وإبطال كلامه يكون بعدّة أوجه:

الأول : إن قاعدة الإخوان المسلمين في الإعذار، إنما هي –عندهم- في عموم مسائل الخلاف أصولاً وفروعاً، وهذا قول باطل بهذا الإطلاق ؛ فمسائل الخلاف على نوعين –كما تقدم- :

الأول : الخلاف غير السائغ : وهو الخلاف المصادم للنص أو الإجماع ؛ فهذا لا اعتبار به ولا إعذار فيه .

الثاني : الخلاف السائغ : وهو الخلاف المبني على الاجتهاد المعارض لاجتهاد؛ وهذا هو الذي يسوغ فيه الخلاف .

وكلام شيخنا –بحسب سياقه- واضح وصريح أنه خلاف في المسائل الاجتهادية، كالخلاف في شأن الموقف من (جمعية إحياء التراث)، وعلى هذا النوع من الخلاف تتنزل أقوال شيخنا التي استشنعها المعترضُ في (صيانته/ح١٥)؛ وهي:

«- (ص٦٨) (لذلك قال من قال من الصحابة -رضي الله عنهم- تأصيلاً : «الخلاف شر» وأجل منه قول النبي ﷺ تقعيدًا: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب»)».

« (ص٧٥) حاشية رقم (٣) : (الاختلاف في التبديع -في إطار (أهل السنة)- اختلاف سائغ؛ لا يوجب هجراً، ولا إسقاطاً، ولا تبديعاً...) »

« (ص٢٠١) حاشية رقم (٢) : (... مع اتفاق المخالف والمخالف -كليهما- في أصول العقيدة والمنهج -جملة وتفصيلاً-؛ إنما الخلاف -حسب!- في تنزيل أصول النقد -هذه- على فرد بعينه -أو أكثر- ممن تكلم فيه!!..)»

« (٢٠٧) حاشية (رقم٢) : (وهذا معنى لطيف لما أكرره -دائماً- من قولي : «لا يجوز أن نجعل خلافنا (الاجتهادي المعتبر = نحن أهل السنة) في غيرنا (ممن خالف السنة: من مبتدع، أو سني وقع في بدعة): سببا في الخلاف بيننا (نحن أهل السنة)»؛ بل نتناصح بالعلم والحق، ونتواصى بالصبر والمرحمة ... »

« (ص٢٥٠) حاشية رقم (٣) (وهي التي نرمى بها -اليوم!- من (البعض!)- بسبب مخالفتنا (الاجتهادية) في عدم الحكم على بعض الأعيان -من (أهل السنة) المواقعين لبعض الخطأ، أو البدعة- بأنهم مبتدعة!! ...».

« (ص٢٩٣) حاشية (رقم٢): وما (قد يترتب على الكلام في شخص) من (مفاسد) مما قد يكون (أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه): هو الدافعني (في بعض الحالات) التي لا أرى الصواب -فيها- تبديع -أو انتقاد!- هذا الداعي، أو هذا الطالب للعلم، أو هذا العالم -ممن هم من دعاة المنهج السلفي-! وأرى أن إبقاءه على أصل (السلفية) هو الأصل بلا ملامة، بل هو باب الحيطة والسلامة...فلئن خالفني في هذا غيري؛ فلا أقل من أن يعذرني!! ».

فهذه الأقوال كلها واضح من سياقاتها أنّ شيخنا أرادَ بالخلاف الذي ينبغي أن تلتمس فيه الأعذار؛ هو الخلاف الذي لا يُعارض نُصوصَ الكتاب أو السنة أو الإجماع .

الوجه الثاني : لا يُستغرب أن يستشنع المعترضُ قولَ شيخِنا في شأن (جمعية إحياء التراث)؛ لأنه –أي: المعترض- يرى أن الخلاف في مسألة (جمعية إحياء التراث) ليس من قبيل الخلاف في المسائل الاجتهادية، بل من قبيل الخلاف في مسائل الأصول والمنهج، وقد تقدم إبطال هذا الزعم، وما (بُنِيَ على باطلٍ فهو باطل)!!

ولسْنَا ندْري أسيُشغّبُ على هذِه القَاعدَة الأصوليْة أمْ لا ...؟!

مراعاة المصالح والمفاسد صارَ تلبيسا وتدليسا عند المعترض...!!

قال شيخنا في كتابه (ص/٤٩-٥٠) :«قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢١٢/٢٨) مبيناً أن الهجر مشروط بتحصيل المصالح ودفع المفاسد "فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرا من العكس ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل».

فشغّب المعترض في (صيانته/١٤) بقوله:

«أن الهجر مشروط بتحصيل المصالح ودفع المفاسد»، وبالقول:

«لا يزال الحلبي مستمراً في التلبيس والتدليس شأنه شأن أهل الباطل الذين لا يستطيعون ترويج باطلهم إلا بالحيل والمكر ؛ فكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مراعاة المصالح ودفع المفاسد في حالة الضرورة، لا مطلقاً كما أوهمه فعل الحلبي واستدلاله»، ثم نقل تمام كلام شيخ الإسلام فقال :«فقد قال شيخ الإسلام قبله كما في «مجموع الفتاوى»(٢٨/ ٢١٠) في مسائل إسحاق بن منصور وذكره الخلال في «كتاب السنة» في باب مجانبة من قال: القرآن مخلوق، عن إسحاق أنه قال لأبي عبد الله من قال (القرآن مخلوق) ؟ قال: ألحق به كل بلية . قلت : فيظهر العداوة لهم أم يداريهم ؟ قال : أهل خراسان لا يقوون بهم .

وهذا الجواب منه مع قوله في القدرية لو تركنا الرواية عن القدرية لتركناها عن أكثر أهل البصرة ومع ما كان يعاملهم به في المحنة من الدفع بالتي هي أحسن، ومخاطبتهم بالحجج يفسر ما في كلامه وأفعاله من هجرهم، والنهي عن مجالستهم ومكالمتهم حتى هجر في زمن غير ما أعيان من الأكابر، وأمر بهجرهم لنوع ما من التجهم؛ فإنّ الهجر نوع من أنواع التعزير ... لما كثر القدر في أهل البصرة فلو ترك رواية الحديث عنهم لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد ...».

وإبطاله من وجوه:

أولاً : إن شيخ الإسلام لم ينص في كلامه الذي نقله المعترض عنه على قيد الضرورة ؛ فهذا القيد إنما هو من إنشاء المعترض المبني على فهمه لكلام شيخ الإسلام، لا أن شيخ الإسلام أراده -حقّاً-.

ولا نختلف بأنّ الضرورات تبيح المحظورات سواء في باب الهجر أو غيره؛ ولكنّه -عند شيخ الإسلام- ليس قيدًا لا يباح ترك الهجر إلا بسببه، ويوضحه :

الوجه الثاني : إن شيخ الإسلام قد نقل كلام الإمام أحمد في عدم نصحه أهل خراسان بهجر من قال : (القرآن مخلوق) لأن أهل خراسات أضعف من أن يهجروهم؛ فقال الإمام أحمد : (أهل خراسان لا يقوون بهم) ؛ فأين الضرورة ؟!

وكذلك نقل شيخ الإسلام عن الإمام أحمد أنه كان يعامل أهل البدع (في المحنة من الدفع بالتي هي أحسن ومخاطبتهم بالحجج)؛ فأين الضرورة في ذلك، سوى أنه كان في زمن استضعافٍ ؟

وقول شيخ الإسلام الذي نقله شيخنا:« فإذا تعذّر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب؛ كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس» واضح وصريح في اعتبار رجحان المصلحة على المفسدة في كل حال سواء كان في حال الاختيار أو الاضطرار؛ فتقييد كلام شيخ الإسلام بحال الاضطرار محض تقول عليه، ويوضحه :

الوجه الثالث : إن المعترض قد وقف على تمام كلام شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٠-٢١٢) لكنه اختصره وحذف منه ماهو صريح بإبطال هذا التقوّل ؛ فهذا شيخ الإسلام يقول في نفس هذا الموضع (٢٨/ ٢١١-٢١٢) الذي حذف منه المعترض قوله:

«وعقوبة الظالم وتعزيره مشروط بالقدرة؛ فلهذا اختلف حكم الشرع فى نوعي الهجرتين بين القادر والعاجز، وبين قلة نوع الظالم المبتدع وكثرته وقوته وضعفه، كما يختلف الحكم بذلك فى سائر أنواع الظلم من الكفر والفسوق والعصيان ؛ فإنّ كلّ ما حرمه الله فهو ظلم ؛ إما في حق الله فقط، وإما في حق عباده، وإما فيهما .

وما أمر به من هجر الترك والانتهاء وهجر العقوبة والتعزير إنما هو إذا لم يكن فيه مصلحة دينية راجحة على فعله، والا فإذا كان في السيِّئة حسنة راجحة لم تكن سيِّئة، وإذا كان في العقوبة مفسدة راجحة على الجريمة لم تكن حسنة بل تكون سيِّئة . وإن كانت مكافئة لم تكن حسنة ولا سيِّئة .

فالهجران: قد يكون مقصوده ترك سيِّئة البدعة التي هي ظلم وذنب وإثم وفساد، وقد يكون مقصوده فعل حسنة الجهاد والنهي عن المنكر وعقوبة الظالمين لينزجروا ويرتدعوا، وليقوى الإيمان والعمل الصالح عند أهله .

فإن عقوبة الظالم تمنع النفوس عن ظلمه وتحضها على فعل ضد ظلمه : من الإيمان والسنة ونحو ذلك . فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد ؛ بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأمورًا بها ؛ كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك : أنهم لم يكونوا يقوون بالجهمية . فإذا عجزوا عن إظهار العداوة لهم سقط الأمر بفعل هذه الحسنة وكان مداراتهم فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف ولعله أن يكون فيه تأليف الفاجر القوي . وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة فلو ترك رواية الحديث عنهم لانْدَرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم .

فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب : كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرًا من العكس . ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل».

وبعد نقلنا لتمام كلام شيخ الإسلام وفيه التصريح بأن «الهجران قد يكون مقصوده ترك سيِّئة البدعة التي هي ظلم وذنب وإثم وفساد ... ؛ فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد ؛ بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأمورًا بها»، هل تبقى شبهة لذي عقل بأنّ شيخ الإسلام لم يقيد تعطيل الهجر بحال الضرورة ؟!!

وبهذَا يتبيّن للجميع أن المعترض هو الذي «لا يزال مستمراً في التلبيس والتدليس شأنه شأن أهل الباطل الذين لا يستطيعون ترويج باطلهم إلا بالحيل والمكر»...!!

المعترضُ لا يَفْهَمُ كلامَ العلماء ...فيطعن فيهم؟!

قال شيخنا في كتابه (ص/٥٠-٥١) :« قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/٣٠٣-مؤسسة الرسالة): «ومن فوائد يوم الحديبية: أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمراً يعظّمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-؛ أُجيبوا إليه، وأُعطوه، وأُعينوا عليه - وإن منعوه غيره-؛ فيعاونون على ما فيه تعظيم حرمات الله؛ لا على كفرهم وبغيهم، ويمنعون ما سوى ذلك.

فكل من التمس المعاونة على محبوب لله -تعالى- مَرْضٍ له؛ أجيب إلى ذلك -كائنا من كان-؛ ما لم يترتب على إعانته على ذلك المحبوب مبغوض لله أعظم منه، وهذا من أدق المواضع، أو أصعبها، وأشقها على النفوس».

قلت: هذا كلام هذين الإمامين الجليلين؛ أحدهما يتكلم على التعاون مع (من فيه بدعة)، والآخر يتكلم على التعاون مع (أهل البدع)!! ؛ فلئن لم نقبل الأخيرة -مع قوله لها وإقراره لها؛ فلن نرد الأولى -لمجرد التهويش! -مع حرصنا على الضوابط الشرعية لذلك- ما استطعناً إلى ذلك سبيلاً- فيما نحن فيه-».

فشغب عليه المعترض في (صيانته/١٤) بزعمه أن:« كلام الإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله- تعالى- في بيان ما يصلح للإمام أن يعمله، وليس لآحاد الرعية، وفرق بينهما عند أهل الفقه والفهم لا أهل التشغيب والسقم ..، فالحاصل أنهم يجابون من ولاة الأمور فيما فيه مصلحة عظمى للإسلام والمسلمين وفيما فيه تعظيم لحرمات الله وعند الضرورة لا في كل الأحوال كما يريده الحلبي ومن على دربه يسير» .

ثم قال :«اتهم الحلبيُّ ابنَ قيم الجوزية بأنه يقول ويقر التعاون مع أهل البدع!، وهذه طعنة شديدة في ابن قيم الجوزية أحد أئمة السنة في عصره هو منها براء، وكتبه وأقواله ومواقفه وثناء الأئمة عليه شاهدة له بذلك».

وكلامه باطل من وجوه:

الأول : إن صيغة كلام ابن القيم –رحمه الله- أفادت الإطلاق ومن ذلك قوله :«أُجيبوا إليه»، و«أُعطوه»، و«أُعينوا عليه»، «منعوا»، «فيعاونون»، و«يمنعون»، «أجيب»، والنّكرة في سياق الإثبات تفيد الإطلاق –قطعًا- ؛ فتقييد مطلق كلامِ ابن القيم –رحمه الله- بإمام المسلمين وولي أمرهم، وأنه هو الوحيد الذي له أن يعين (المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمرا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-) تقييد باطل عار عن الدليل الذي يُفترض أن يكون مِنْ نفس كلام ابن القيم .

الوجه الثاني : هذه كتب الفقه بعامة، والأحكام السلطانية بخاصة ؛ فلْيجِدْ لَنا المعترضُ من قال من أهل العلم بأن من حقوق ولي الأمر التي لا ينبغي أن يُنازع فيها: إعانة (المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمرا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-)؛ وإلاّ فهو متقول على العلم وأهله، ومما يوضح بطلان زعمه وتقوله على العلم وأهله:

الوجه الثالث : إن تخصيص إعانة (المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمرا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-) بأئمة المسلمين ؛ يلزم منه -كذلك- أنّ مَنْ يمنع المشركين وأهل البدع والفجور، والبغاة والظلمة من مخالفاتهم الشرعية هو الإمام؛ لأنّ ابنَ القيّم –رحمه الله- قال في نفس السياق :«وإن منعوا غيره ؛ فيعاونون على ما فيه تعظيم حرمات الله تعالى لا على كفرهم وبغيهم، ويمنعون مما سوى ذلك»؛ فهل المعترض يتبنّى أنّ منْعَ أهل البدع وغيرِهم مِنْ مخالفةِ الشرع هُوَ مما يختص به أئمة المسلمين؟!

الوجه الرابع : إن الأئمة الذين نقلَ المعترضُ –نفسه- كلامَ شيخ الإسلام في صنيعهم من جهة أخذهم الحديث عن المبتدعة وروايته عنهم، داخل في باب معاونة أهل البدع على تعظيم حرمات الله بحفظ حديث رسوله ﷺ؛ وفي هذا المقام قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- :« ولكن لما اشتهر الكلام في القدر ؛ ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق . وعن عمرو بن عبيد

في إنكار الكتاب المتقدم روايتان . وقول أولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك ؛ وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم . وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم لكن من كان داعية إليه لم يخرجوا له؛ وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره : أن من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس وإن كان في الباطن مجتهداً وأقل عقوبته أن يهجر فلا يكون له مرتبة في الدين لا يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى ولا تقبل شهادته ونحو ذلك، ومذهب مالك قريب من هذا ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية ولكن رووا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجئة والخوارج والشيعة . وقال أحمد : (لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة)، وهذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة وكما أن القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطؤوا فيها فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم»!

الوجه الخامس : إن شيخنا لما زاد على إيضاح كلام ابن القيم بقوله :«والآخر يتكلم على التعاون مع (أهل البدع)» ؛ ذهبَ المعترِضُ -بعد تحريفه لمراد ابن القيم، وتقييده لمطلق كلامه بغير قرينة موجبة، لا من نفس كلام ابن القيم، بل ولا بصنيع غيره من أهل العلم – ليزعم بأنّ شيخنا اتّهم (ابن قيم الجوزية بأنه يقول ويقر التعاون مع أهل البدع! وهذه طعنة شديدة في ابن قيم الجوزية أحد أئمة السنة في عصره هو منها براء، وكتبه وأقواله ومواقفه وثناء الأئمة عليه شاهدة له بذلك)، وهذا تشغيب فارغ ؛ لأن نصّ كلام ابن القيم قد نقله شيخنا وهو واضح وصريح في (أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمرا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-؛ أجيبوا إليه، وأعطوه، وأعينوا عليه - وإن منعوه غيره-؛ فيعاونون على ما فيه تعظيم حرمات الله؛ لا على كفرهم وبغيهم، ويمنعون ما سوى ذلك.

فكل من التمس المعاونة على محبوب لله -تعالى- مرض له؛ أجيب إلى ذلك -كائنا من كان-؛ ما لم يترتب على إعانته على ذلك المحبوب مبغوض لله أعظم منه، وهذا من أدق المواضع، أو أصعبها، وأشقها على النفوس) ؛ فأين وجدَ أنّ شيخَنا تقوّل على ابن القيم ؟!

ولكن الأمر –كما قال ابن القيم –رحمه الله- :«من أدق المواضع، أو أصعبها، وأشقها على النفوس»؛ فشقّ على المعترض كلام ابن القيم؛ فَلَمْ يتقبّله ؛ ولجبنه عجزَ عن ردّ كلامِ ابنِ القيم صراحة فذهب ليحرّفه، ومِنْ ثمّ الطّعن بشيخنا القائل بنص كلام ابن القيم!!

فإن كان طعنه في شيخنا بسبب تبنيه لظاهر كلام ابن القيم ؛ كان –عند التحقيق- مستلزماً للطّعن بابن القيم نفسه –قائل الكلام الأصلي- !

وأمّا دعوى المعترض أن (كتب ابن القيم وأقواله ومواقفه وثناء الأئمة عليه شاهدة له بذلك) ؛ فما هو هذا (الذلك!) ؟!:

أهو غير قوله (أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة، إذا طلبوا أمرًا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله -تعالى-؛ أجيبوا إليه، وأعطوه، وأعينوا عليه)؛ فعليْه بالبرهان والبينة والدليل المعارض لنص كلام ابن القيم، وإلا فهو مفتر عليه !

وإنْ زعم أن (الذلك) هو موقفُ ابن القيم مِنْ أهل البدع والأهواء ؛ فيقال: ما علاقة رد ابن القيم على أهل البدع والأهواء -لتجنيهم على شرع الله ودينه وحرماته- بالابتداع، -بإعانتهم على حفظ الدين وتعظيم الحرمات- ؟!

فالمقصدُ الموجبُ للردّ على أهل البدع؛ هو حفظُ الدين!

وهو المقصدُ ذاته الموجب لإعانة أهل البدع وإجابتهم !!

فَهاهُو المعترضُ يفرِّق بين المجتمِعاتِ؛ إذْ كما قُلنا -ولازِلنا- فُهو قَرَأ الألفاظَ وتوقّف عندَها؛ فأتى بالعجائبِ ...!!

مسألة (أحمد بن صالح) والتشغيب السخيف -فيها ..!

قال شيخنا في كتابه (ص/٧١) :«قال ابن معين في (أحمد بن صالح المصري): «كذاب يتفلسف!»».

فشغب عليه المعترض في (صيانته/٦) بالقول :«سبحان الله يا حلبي لا تزال تطعن في الأئمة لتخرج نفسك من مأزق وقعت فيه، فالنسائي وابن معين بريئان من رمي أحمد بن صالح المصري بالفلسفة؛ فكلام ابن معين الذي نقله النسائي ليس في أحمد بن صالح المصري الحافظ، بل في رجل آخر وافق أحمد بن صالح في اسمه واسم أبيه وفي كنيته، ثم ذكر الحافظ ابن حجر في هدي الساري في تبنيه التفريق وأن من تكلم فيه ابن معين هو (أحمد بن صالح الأشمومي) ».

وليسَ من الصّعب إبطال كلام المعترض؛ فإليك به مِنْ وجوه:

الأول : إن زعم المعترض أنّ النسائي بريء من رمي أحمد بن صالح المصري بالفلسفة ؛ قول باطل، مردود باتفاق أهل الشأن على أن النسائي رمى أحمد بن صالح المصري بذلك ؛ نقلاً عن يحيى بن معين ؛ فلو كلف نفسه عناء البحث والنظر -قبل التعجل في التشنيع على من هو أعلم منه بالحديث ورجاله-، لوجد أن الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٢٠١/٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤٥/١)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٥/١)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (١٠٤/١) كلّهم اتّفقوا على رواية اتّهام يحيى بن معين لأحمد بن صالح المصري بأنه يتفلسف.

ولفظ الخطيب : «ذكر أبو عبد الرحمن النسائي أحمدَ بنَ صالح فرماه وأساء الثناء عليه وقال: حدثنا معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف، قال أبي ولم يكن عندنا -بحمد الله- كما قال، ولم يكن له آفة غير الكبر».

الوجه الثاني : وأما زعم المعترض أنّ أحمد بن صالح الذي رماه يحيى بن معين بأنه يتفلسف هو غير أحمد بن صالح المصري استنادًا على قول ابن حبان الذي نقله الحافظ ابن

حجر في «هدي الساري»، فنَعَمْ؛ هو قول له وجاهة؛ ولكن لا يلزم مِنْه أن يتبناه شيخنا الحلبيّ لا سيما وأنّ الذهبي -رحمه الله- يعتبر قول ابن حبان دعوى المقصود منها تنزيه ابن معين عن الطعن في أحمد بن صالح المصري، فقال في «سير أعلام النبلاء» (١٢/١٦٨) :«وقد ذكر ابن حبان أحمد بن صالح في «الثقات»، وما أورده في «الضعفاء» فأحسن ؛ ولكن ذكر في «الضعفاء» أحمد بن صالح المكي الأشمومي وكذبه وادعى أنه هو الذي حط عليه ابن معين وقصد أن ينزه ابن معين عن الوقيعة في مثل أحمد بن صالح الطبري الحافظ».

ويؤكد هذا أن يحيى بن معين في رواية معاوية بن صالح عنه قال كما في «ميزان الاعتدال»(١/١٠٤) في ترجمة أحمد بن صالح المصري :«أحمد بن صالح كذاب يتفلسف، رأيته يخطر في جامع مصر»؛ فنسبه إلى مصر، و(أحمد بن صالح الأشمومي) كان مكيا كما قال ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٦) :«أحمد بن صالح الأشمومى شيخ كان بمكة يضع الحديث».

فيحيى بن معين في رواية معاوية بن صالح عنه أوْضح بأن المقصود الذي كان بمصر، لا الذي كان بمكة .

ولهذا فإن الذهبي –رحمه الله- أثبت في «سير أعلام النبلاء» طعنَ يحيى بن معين بأحمد بن صالح المصري، وقرنه بكلام النسائي فيه، حيث قال (١١/٨٢-٨٣) :« ومِنْ نادر ما شذ به ابن معين -رحمه الله- كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنّه تكلم فيه باجتهاده، وشاهد منه ما يلينه باعتبار عدالته لا باعتبار إتقانه، فإنه متقن ثبت، ولكن عليه مأخذ في تيه وبأوكان يتعاطاه، والله لا يحب كل مختال فخور، ولعله اطلع منه على حال في أيام شبيبة ابن صالح، فتاب منه أو من بعضه، ثم شاخ، ولزم الخير، فلقيه البخاري والكبار، واحتجوا به.

وأما كلام النسائي فيه، فكلام موتور، لأنّه آذى النسائي، وطرده من مجلسه، فقال فيه: ليس بثقة»!

ومن الذين أثبتوا كلام يحيى بن معين والنسائي في أحمد بن صالح ابن عدي في «الكامل»؛ حيث أشار إلى ذلك بقوله (١/١٨٣) :« وكلام ابن معين فيه تحامل، وأمّا سوء رأي النسائي؛ فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني -يعني النسائي- يتكلّم في

أحمد بن صالح وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه؛ فحمله ذلك على أنْ تكلم فيه».

فإذا عرفتَ هذَا، علِمْتَ تفاهة قول المعترض :«والحلبيّ وقف على هذا الفرق بين الرجلين يقيناً ....؛ فلا أدري بعد هذا الأمر الواضح هل الحلبي يوافق الكوثري في صنيعه حين كان يطعن في الرواة الثقات بنقل كلام جارح فيمن وافقهم في الاسم وفارقهم في الشخص ...؛فلا أدري : ما هذه الكوثريات التي تلطخ بها الحلبي»، ويؤكده :

الوجه الثالث : إن شيخنا قد نقل عن أهل العلم أن لا عبرة بكلام النسائي ولا بكلام يحيى بن معين في أحمد بن صالح المصري، حيث قال عقب كلامه الذي شغب عليه المعترض –مباشرة-:«وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٤١) : «آذى النسائي نفسه بكلامه فيه»!

وقال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/١١٣) -في (أحمد بن صالح)-: «معروف بالصدق؛ لا شأن له بالتفلسف»!

وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٣٢٧): «لعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة! فإنه ليس من أهلها»!».

فهل صنيع شيخنا هذا يريد به الطعن في (أحمد بن صالح المصري) كصنيع الكوثري، أم تبرئته من اتهام إمامين جليلين له بالفلسلفة ؟!

سلفيتهم أقوى من سلفية الألباني وتلميذه...!!
مجتمعة ومتفرقة...!!

قال شيخنا في كتابه (ص/٧٢) : «ذكرتني هذه الكلمة (!) بما قاله (بعض الناس!) -أيضاً-قديما- بحق شيخنا الألباني -رحمه الله-: «سلفيتنا أقوى من سلفية الشيخ الألبان٢ي»!! ؛ فهذه من تلك -سواء بسواء-! ولكن -معذرة!- بأسلوب آخر!!

والعجب يعظم إذا عرفت -أخي طالب العلم- أن قائل هذه الكلمة -غفر الله لنا وله- خرجها (!) -بعد- على معنى الذب، والدفاع عن الشيخ الألباني!!! ؛ ولست أدري كيف !؟ ولماذا؟!» .

فشغب المعترض على قول شيخنا بالقول في (صيانته/ح٩) :«كلام الشيخ ربيع المدخلي واضح عند أهل اللغة[١] وعند أهل العلم[٢] : فأفعل التفضيل تفيد اشتراك[٣] اثنين في أمر مع زيادة أحدهما على الآخر في شيء ؛ فسلفية الألباني رحمه الله تعالى قوية معروفة، لكن إذا قارنا بين سلفية الألباني وسلفية أئمة الدعوة ومَنْ على نهجهم نجدها أقوى[٤]» .

والجواب:

---

(١) أمّا هذِه؛ فنعَمْ!

(٢) وأمّا هذه؛ فلاَ! وذلكَ مِنْ حيثُ المعنى وليس اللّفظ؛ ووجْه ذلك أنّ (السّلفية)منهجٌ ربانيٌّ؛ فكُلّما قويَ اتّباعُ العبدِ وتمسُّكه بالكتابِ والسّنّةِ قَوْيَتْ سلفيّتُه؛ وهو لا يختلفُ عن قوْلِ قَائلٍ: «إيماني أقْوَي مِنْ إيمانِك» من حيثُ المعنى؛ ثمّ لْيَنْظر المتأمل -بعدَ ذلك-: أهي صفةُ مدْحٍ أم ذمّ -بصَرْف النّظرِ عنِ القَائل ومَقْصُودِه!-؟!

(٣) ولكنْ! ما طبيعةُ هذَا الاشتراكِ ...؟!!

(٤) بأيّ ميزانٍ قُدّرتْ..؟!

الأول : نحن لا نعترض(١) أنْ تكون سلفية أئمّة الدعوة أقوى مِنْ سلفيّة الشيخ الألباني ؛ ما دام الجميع على منهج سلفي واحد؛ فلا يضر أيهما أكثر قوة في سلفيته ومنهجيته من الآخر ؛ ما دام مقصود المفضّل بيان التفاوت في الكمالات، لا التنقص من المفضول ؛ وهذا مما لا خلاف فيه، كما قال العلامة السعدي في «تفسيره» (ص/٨٣٨) :«ولما كان التفضيل بين الأمور قد يتوهم منه نقص وقدح في المفضول، احترز تعالى من هذا بقوله: (وَكُلا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) أي: الذين أسلموا وقاتلوا وأنفقوا من قبل الفتح وبعده، كلهم وعده الله الجنة، وهذا يدل على فضل الصحابة [كلهم]، رضي الله عنهم».

الوجه الثاني : إنّ زَعْم المعترض أن هذه المقالة معناها –عند قائلها- أننا «إذا قارنا بين سلفية الألباني وسلفية أئمة الدعوة ومن على نهجهم نجدها أقوى»، هو تحريف لهذه الكلمة وصرف لها عن دلالات سياقها الذي جاءت فيه ؛ بل إن قائلها –نفسه- لم يخرجها على معنى المفاضلة بل على معنى الدفاع(!) عَن الشيخ الألباني ، حيث قال في كتاب «دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان» :«قلته في خلال الدفاع عنه ، ورد الطعون عليه ، وهذا شريط مسجل فليسمعه من يريد أن يعرف الحقيقة وهو منتشر، وهل عدنان يردد هذا الكلام صادقاً؟ ومن **منطلق الغيرة على السّنّة وعلى الألباني**» .

الوجه الثالث : إن أصلَ هذه الكلمة من الشيخ ربيع –حفظه الله- في توصيف حاله أيام كان تلميذا في الجامعة الإسلامية يدَرّسه فيها الشيخ العلامة الألباني ؛ كما جاء في شريط «حول الأوضاع في أفغانستان» وفيه قال الشيخ ربيع –حفظه الله- :«أما نحن تلاميذ الشيخ فمنذ وطأت قدماه الجامعة –واللهِ- من أوّل يوم دخل الشيخ الألباني وله وزن وقيمة عندنا.

فبدأ الدّرسَ وتعرض لقضية القبور والكتابة عليها، ووضع علامات عليها وكذا ونحن طلاب الشيخ عبد الله القرعاوي عندنا سلفية أقوى من سلفية الألباني والله الشيخ عبد الله تعلم المنهج السلفي تمامًا حتى ما عرفنا المذاهب أبدًا ما عرفنا إلا كتاب الله وسنة رسول الله ومنهج السلف، فالتقينا بالألباني وإذا **نحن في السّلفية أقوى منه يعلم** الله ما قلّدناه، الشيخ عبد الله جاء بسلفية هي صحيح السلفية».

---

(١) تماشيًا مع قوْلِ المعترضِ ومَنْ وافَقه بالتّفريق بيْنَ السّلفِيّة والإيمان -التزامًا-...!!

فَزَعْمُ المعترضِ أنّ قائلَ هذه الكلمة أراد بها التفضيل بين أئمة الدعوة والشيخ الألباني كذبٌ صراحٌ ؛ بل أراد التّفضيل بين الشيخ الألباني والشيخ القرعاوي وتلامذته –وهو منهم- ؛ فهل الشيخ القرعاوي وتلامذته هم أئمّة الدعوة ؟!!

الوجه الرابع : إن هذه الكلمة من الشيخ ربيع -لما كان تلميذًا في الجامعة الإسلامية- في تفضيل سلفيته (!)على سلفية الشيخ الألباني -الإمام العلَم- قبل نحو أربعين عامًا- هو -بلا ريب- مستلزم للطعن في الشيخ الألباني؛ فكيف لو ضمّ إلى هذا أنّ الشيخ ربيعًا في تلك الفترة: لم يكن سائرًا على المنهج السلفيّ النّقي، بل متأثر بطروحات بعض الاتجاهات البدعية –بإقراره بنفسه، وشهادات غيره عليه- !!

عِلم الحديث له رجاله...!!

قال شيخنا في كتابه (ص/١٠٣) :«(عكرمة -مولى ابن عباس-) : احتج البخاري به؛ لكونه لم يثبت عنده فيه جرح، بينما ترك الإمام مسلم الرواية عنه؛ لكلام الإمام مالك -فيه-، وجرحه له، ومسلم تلميذ البخاري -رحمهما الله- ؛ فهل اختلاف هذين الإمامين الجبلين في هذا الراوي ناشئ عن (جرح مبهم)؟!

وكيف يكون ذلك -أصلاً- وقد قيل في (عكرمة) -هذا-: «كذاب» ؟!

أم أنه اختلاف في قبول -أو رد- (جرحٍ مفسّر=الكذب) رضيه واحد، ورده الآخر؟!».

فشغّب عليه المعترض قائلاً في (صيانته/ح٢) :«يقفز الحلبي عن البيان الجلي لمسائل الجرح والتعديل إلى ما قيل في عكرمة من أقوال لم تثبت فيه ولا توجب جرحه ولا رد روايته ليضرب بهذا المثال قواعد الجرح أو الجرح المُفَسَّر الذي يقدم عند التعارض.

فالبخاري روى عنه على أساس أن الجرح بالكذب في عكرمة لا يثبت كما وضّح ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله- في «مقدمة فتح الباري» (ص٤٤٨):« لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث، قال ابن حبان: ومن المحال أن يُجرح العدل بكلام المجروح، ثم ذهب يدفع عنه الكذب وأن الكذب يطلقه أهل الحجاز على من يقع في الخطأ، إلى أن قال: والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك»، يعني ما نسب إلى عكرمة من رأي الخوارج.

ثم إنّ الإمام مسلماً لم يترك الرواية عن عكرمة كما يدّعي ذلك الحلبي، فقد روى عنه مسلم حديثاً واحداً حسب علمي مقروناً مرة بطاووس ومرة بسعيد بن جبير، انظر حديث (١٢٠٨) من صحيح مسلم، ورمز له كل من الحافظ ابن حجر والذهبي برمز (ع) أي الجماعة، وذكر الذهبي أن مسلماً روى له مقروناً» .

وجوابه من وجوه:

الأول : إنّ قاعدة (الجرح المُفَسَّر يقدّم –مطلقًا- على التعديل)، قدْ ذهبَ المحققون من أهل العلم إلى أنها ليست على إطلاقها –كما تقدم تقريره-؛ بل مقيّدة بقيود وضوابط منها :

أن يكون الجرح المُفَسَّر ثابتاً ، وأن يكون التفسير مما يوجب الجرح فعلاً ، وأن يكون الناقد أهلاً للنقد علماً وحالاً، وأن لا يكون الجارح من المتشددين، أو المتحاملين على المجروح، وأن لا يكون للمجروح عذر يمنع من لحوق حكم التجريح فيه .

وقد أجاد شيخنا عليّ الحلبيّ في نَقْل كلام السرخسي المشتمل على بعض القيود في مسألة قبول الجرح المُفَسَّر، ولكن الدّكتور(!) –ولأنه يَنْظرُ بعين واحدةٍ!- مرّ عليها وكأنها لم تكن؛ فشنّع على تمثيل الشيخ عليٍّ الحلبيِّ، مع أنه مطابق لواقع المسألة بنفس قول الدكتور المعترض حيث قال :«فالبخاري روى عنه على أساس أن الجرح بالكذب في عكرمة لا يثبت»!

فعكرمةُ قدّ اتُّهم بالكذبِ؛ وهو جَرحٌ مفسّر -كما اعترفَ الدكتور !- ومع ذلك **فإنَّ البخاريَّ اختار** تعديلَه والرّوايةَ عنْهُ؛ مما يتبين أنّ البخاريَّ لم يأخذْ بإطلاق هذه القاعدة؛ فأين –إذًا- وجهُ التّشنيع على شيخِنا ؟!!

الوجه الثاني : إن المعترض اعتبر بِأنّ مُسلمًا لم يترك الرّواية عن عكرمة وصدق !! ؛ لكن هل روى له مسلم على جهة الاحتجاج أم الاعتبار ؟

والصحيح الذي عليه أهل العلم مِنْ أنَّ عكرمة ليس على شرط مسلم، ولهذا لم يخرج له منفردًا، ولا تعدّ روايتُه المقرونةُ بسعيدِ بن جبير مِنْ شرطه، وأمّا رواية سعيد بن جبير فهي التي عليها الاعتماد؛ وهو ماذهب إليه ابن حجر في «النكت» (٣٢٥/١) : «لا يكون الحديث على شرطهما إلا إذا احتجا برواته على صورة الاجتماع ، فإذا كان الإسناد قد احتج كل واحد منهما برجل منه ، ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ، ولم يحتج بعكرمة ،واحتج البخاري بعكرمة دون سماك ، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع» .

بل قال ابن الصلاح –قبل ذلك- في «صيانة صحيح مسلم» (ص/٧٢-٧٤) :«شَرط

مسلم في «صحيحه» أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً مِنَ الشّذوذ ومن العلة؛ وهذا هو حدّ الحديث الصحيح في نفس الأمر.

فكلّ حديث اجتمعتْ فيه هذه الأوصاف؛ فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصفٍ مِنْ هذه الأوصاف أوْ بينهم خلاف في اشتراطه كما إذا كان بعض رواة الحديث مستورًا أوْ كما إذا كان الحديث مرسلاً، وقدْ يكون سبب اختلافهم في صحته اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها وهذا هو الأغلب في ذلك وذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في ثقته وكونه من شرط الصحيح .

فإذا كان الحديث قد تداولته الثقات غير أن في رجاله أبا الزبير المكي -مثلاً - أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة ؛ قالوا فيه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري ؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الأوصاف المعتبرة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم .

وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس وإسحاق بن محمد الفروي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم» .

فإن كان هذا التشغيبُ مِنَ المعترض في مجالِ اختصاصه -علوم الحديث-؛ فكيْف -يا ترى!- سيكونُ الحال في غير تخصّصه -كعِلْمِ أُصولِ البِدَعِ -مثلاً-؟؟!!

الوجه الثالث : ويكفي لإلقام هذَا المعترض -حجرًا- -ليعودَ مِنْ حيثُ أتى!- أن الشيخ ربيعَ بْنَ هادي المدخلي -حفظه الله- قدْ مثّلَ باخْتلاف البخاريّ ومسلم على رواية عكرمة مولى ابن عباس؛ ليخرجَ بنفْسِ النتيجةِ التي توصّل إليها شيخُنا وهي: **ليس كلّ جَرْح مفسّر يكون مقبولا؛ إلا إن كان ثابتًا مفسَّرًا بما يوجب الجرح** ؛ قال -حفظه الله- في مقال «نصيحة أخوية إلى الشيخ فالح الحربي» :

«وأن الجرح لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح. ونقل عن الخطيب أن هذا مذهب أئمة الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس -رضي الله

عنهما- وذكر آخرين، ثم قال: واحتج مسلم بسويد ابن سعيد وجماعة أشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالّ على أنّهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة .

وذكر عن شعبة -رحمه الله- أنه قيل له : (لم تركت حديث فلان فقال: رأيته يركض على بِرذون فتركت حديثه).

مع أن شعبة إمام في الحديث ونقد الرجال لكن نقده هنا ليس بصواب؛ لأن مثل هذا لا يعد من أسباب الجرح المسقطة للعدالة .

وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم وأنه جرح صالحاً المري بما لا يعد من أسباب الجرح وإن كان المري قد ضعف بغير هذا السبب ومما جرح به عكرمة أنه على مذهب الصفرية الخوارج، وقد جرحه بذلك بعض الأئمة ولم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجته» .

وبعدُ؛ فلْيعلَمْ هذَا المعترضُ ومَنْ وافقَه:

منْ هُوَ -الآن- العالـِم بالحديثِ والأحاديث...؟!!

هل الذهبي يدافع عن أهل الأهواء أم (المعترض)...؟!!

قال شيخُنا في كتابه (ص/١٠٣-١٠٤) -مستشهدًا بصنيع الإمام الذهبي على أنّه ليس كلُّ جَرح مفسر يكون لازمًا قبولُه- :«ولو تأمّلنا -مثلاً- كتابيْ الإمام الذهبي: «من تكلم فيه وهو موثق»، و«الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» : لرأينا من هذا الباب الشيء، الكثير الكثير».

فشغّب عليه المعترض في (صيانته/ح٢) قائلاً :«وأما الحوالة إلى كتابيْ الذهبي فرجعت إلى «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يُوجب الرد»؛ فوجدتُه لا يَدْفع بدعةً عمّن نُسب إليها، فهو يذكر ما في صاحب الترجمة من بدعة، ولا يردها، ولا يشير إلى ردها سواء كان شيعياً أو قدرياً أو مرجئاً أو نُسب إلى النصب.

إن الحكم بالتبديع هو موضع النزاع، والإمام الذهبي لا يدافع عن أهل البدع–حاشاه- ».

ولنا أن نبطلَ تشغيبَه بما يلي وبدون أدنى عناء!

الأول : كيْفَ فهِم المعترِض -مِن كلامِ شيخنا الحلبيّ- أنّه أحال إلى كتابيْ الذهبي ليقفَ القارئُ على دفاع الذهبيّ عنْ أهل البدع والأهواء ؟!

ومَن الذِي نَسبَ مِنْ أهل العلم السّلفيين إلى الذهبيّ أنّه يدافع عن أهل البدع؟!!

وأما إحالة شيخنا إلى هذين الكتابين فكانتْ **ليتعلّمَ** المعترِضُ وأمثالُه –ويزدادَ المنصفُ إنصافًا- بأنّ الجرحَ وإن كان مفسَّرًا؛ فإنه لا يُوجِب القَدْح دائمًا، لا ليبَرهِنَ بأنّ الذهبيَّ يُدافع عنْ أهل البدع والأهواء؛ وإلا فهذه مؤلفاتُ شيخِنا في الرّدّ على المخالِفِ مِنْ أجودِ مَا يُمكنُ بها دَحضُ شُبهاتِ أمْثالِ هذَا المعْترض !!

الوجه الثاني : إن شيخنا لو أراد الإحالة إلى كلام أهل العلم في الدفاع عمن رُمي ببدعة أو حُكم على أنه مبتَدِع؛ لأحال –مثلاً- إلى كلام الشيخ ربيع في الدفاع عن الجُوزْجاني الذي

رمي ببدعة النصب –كما مر معنا- ؛ أوْ لأحال إلى ما سطّره ابن حجر في الفصل التاسع من «هدي الساري» في الدفاع عن بعض رواة البخاري الذين جُرحوا ببدعة ؛ في (ص/٤٥٩-٤٦٠) تحت عنوان :«من ضعفه بسبب الاعتقاد وقد قدمنا حكمه وبينا في ترجمة كل منهم أنه ما لم يكن داعية أو كان وتاب أو اعتضدت روايته بمتابع».

فعلى فرض أنّ شيخَنا -وفي هذا الموطن- أراد الدّفاع -وليس كذلك- ؛ فإنّ الدّفاعَ عن الرواة المتهمين بالابتداع –ممن لم تثبت عليهم التهمة- ليس فيه ما يوجب الذمّ؛ فكيف بمَنْ هُمْ –حقاً- ليسُوا كذلك -أصالةً- !!

الوجه الثالث : قول -المعترض- :« فوجدته لا يدفع بدعة عمن نسب إليها، فهو يذكر ما في صاحب الترجمة من بدعة، ولا يردها، ولا يشير إلى ردها سواء كان شيعياً أو قدرياً أو مرجئاً أو نُسب إلى النصب» يكذّبه صنيعُ الذهبيِّ في أوائل صفحات رسالة «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص/٣١-٣٢) حيث قال :« وكذا قول أحمد بن عبد الله [العجلي] في الإمام أبي عبد الله :«هو ثقة صاحب رأي ليس عنده حديث وكان يتشيع»؛ فكان العجلي يوهم في الإمام أبي عبد الله التشيع لقوله ؛ وكذا تكلم فيه بالتشيع بعض أعدائه من كبار المالكية لموافقته الشيعة في مسائل فروعيه أصابوا فيها ؛ ولم يبدّعوا بها كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصبح والتختم في اليمين، وهذا قلة ورع وتسرع إلى الكلام في الإمام ؛ فالشافعي -رحمه الله- أبعد شيء من التشيع ؛ كيف وهو القائل -فيما ثبت عنه- : «الخلفاء الراشدون خمسة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز».

أفشيعي يقول هذا قط!».

ونحنُ نقولُ –فيما سبق وما سيأتي!-:

أدكتورٌ في (علْم الحديثِ) يقولُ هذَا قَط ؟!!

المعترضُ يكتشفُ نفسَه دون الحاجة إلى (إجماع)...!!

قال شيخنا في كتابه (ص/١٠٤-١٠٥) :«وانظر إلى ما رواه الخطيب في «الكفاية» (٢٨٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/١٩١) عن أحمد بن صالح -وذكر مسلمة بن علي-؛ فقال: «لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه..».

ومثله قول الإمام النسائي: «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه» .

فأين باب (الجرح المُفَسَّر) -هنا-؟!».

فشغب عليه المعترض في (صيانته/ح٣) بالقول :«هذان القولان هما أقوى ما اعتمد عليه الحلبي في اشتراط الإجماع على التبديع، وإلا فلا يقبل التبديع».

ثم شرع ليؤكد أنّ أهل العلم لم يوافقوا أحمد بن صالح والنسائي على مذهبِهما -هذا- ؛ بل وقرّر أنهما قدْ تركا أحاديث أناس لم يجمع على ترك حديثهم .

وإليك -أيها المنصف- الأوجه التي تقلبُ هذَا الباطل:

الأول : أين وجد المعترض تصريحَ أو تلميحَ الشيخِ الحلبيّ بأنّ تركَ رواية الراوي لا يكون إلا بإجماع ؟؟!!!

وقد تقدم في فصل سابقٍ إبطالُ نسبة هذا المذهب الفاسد إلى شيخنا بما يغني عن تكراره؛ ولكن نقول بأنّ حملَ استشهادِ المستدلِّ على خلافِ مراده من غير قرينة موجبة هو من قبيل البغي عليه ؛ فشيخنا -حفظه الله- :

صدّر طرحَه لهذه المسألة بالقول (ص/١٠٣) :«فكل من جرح شخصاً نراه يلزم الآخرين به؛ بحجة أن جرحه -له- مفسر، وأنه (واجب) قبول الجرح المُفَسَّر».

ثم استشهدَ على استنكاره بالخلافِ المتقدّم في جَرح عكرمة مولى ابن عباس.

ثم عرّج على الإحالة إلى كتابيْ الذهبيِّ لتأكيد قاعدة: (ليس كلُّ جَرح مفسّر معتبرًا ،أو قَدْ يكون معتبرًا ولكن لا إلزام بالإخذ به).

ثمّ ذَكَرَ عقِبَ ذلك كلامَ النّسائي وأحمد بن صالح ليؤكّد أن الجرح المُفَسَّر لا يجب الأخذ والإلزام به عند النسائي وأحمد بن صالح المصري –إلا إذا أجمع على الجرح فُسِّر أو لم يفسَّر.

ثم أردفه بقوله (ص/١٠٥-١٠٦) :«ويدلك على عموم هذا : ما بوبه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٣٤٢): «باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح، فذكر ما لا يسقط العدالة».. ثم ذكر أخبارا في ذلك عن ابن معين ، ووهب بن جرير -وغيرهما-، ومنها:

ما رواه في «الكفاية» (٢٨٤) -أيضاً- أنه قيل للإمام شعبة بن الحجاج -الملقب -بحق- بـ (أمير المؤمنين في الحديث)-: لم تركت حديث فلان؟!، قال: «رأيته يركض على برذون ، فتركت حديثه» ؛ ثم ذكر -عن شعبة- أخبارا عدة متفرقة -في الباب نفسه- (٢٨٣)، و(٢٨٦)، و(٢٨٧)، و(٢٨٨)، و(٢٨٩)، و(٢٩٠)، و(٢٩١)، و(٢٩٢)، و(٢٩٣) -وغيرها-؛ فهل يقال: إن شعبة -وهو من هو!- يجرح بغير بينة؟!

أم يقال: هو حق ذو بينة -عنده-؛ لكن غيره من الحفاظ خالفه فيه، ولم يقبله منه -لتفاوت الأنظار-؟!!».

فالموضوع –كما هو بين -من أوله إلى آخره- متعلق بالإلزام بأقوال المجرحين بدعوى تفسير الجرح، لا بما يثبت به الجرح (!!)، فالمعترض –على ما يبدو- لم يفهم كلام الشيخِ عليٍّ الحلبيِّ؛، بل ولا فهم كلام أحمد بن صالح ولا النسائي، لأنّ كلامهما مقصودُه: أنّه لا إلزام في أحكام النقد إلا بما أجمع عليه أهل العلم، وهذا يتماشى مع كلام الذهبي المتقدم ؛ فلذلك جعلَه الشيخ الحلبيّ حاشيةً على كلام النسائي، لا أنّ النسائي وأحمد بن صالح وشيخنا -تبعًا- لا يرون ثبوت الجرح إلا بإجماع العلماء، فهذا لم يقل به أحد!!

ولَوْ نسبه المعترضُ إلى شيخِنا فإنّ نسبتَه إلى النسائي وأحمد بن صالح مِنْ باب أولى.

لكنّ الجميعَ منه براء، والمتهم الوحيد هو الفهم السقيم للمعترض؛ ويوضّح هذا –ما قاله المعترض نفسه- بأنَّ النّسائي وأحمد بن صالح قد جَرحَا العديد من الرجال ممن اختلف فيهم!

وكذلك شيخنَا فَعل -كما في كتابه- مع اثنيْن مِنْ قادةِ بدعة التّكفير والخروج ؛ مع أنَّ أحدَ الفضلاء -ممن يُشار إليه ويُستَشار- لا يبدّعهما -وذلك بحسب اجتهاده- ؛ قالَ شيخُنا -في كتابه« منهج السلف الصالح» :«والعجب الذي لا يكاد ينقضي -مما سمعته (شخصياً) -قريبا- من (بعض الناس!) عند إنكاره علي عدم موافقته على تبديعه بعضهم!-: أنه لا يبدع هذين!، مع أنهما -بدون مثنوية- مشعلاً أول شرارة من نار الفرقة والاختلاف، والتكفير، وفتنة الخروج والإرجاء، و.. و.. -وهو مقر لهذا كله أنه من باطل هؤلاء-!! فما ضوابط التبديع -إذن-؟!».

أليس صنيعُ الشيخ الحلبيّ يبطل مذهب هذا المعترض الرّديَّ..؟!!

الوجه الثاني: وهُو زيادةٌ في التوضيح؛ بالرُّغم مِنْ أنّ المسألةَ واضحةً، ولكنّها مساعدةٌ منّا للمعترضِ على الفَهم الصحيح؛ إذْ مِثلُ هذِه المسائلِ (قدْ) لا تُطرح في مساقاتِ الدّراسةِ النّظامية؛ فنَحن هنا نستعين بالله تعالى ونعينُه على الفهم -رويْدًا رويْدًا-؛ فنقولُ:

إنّ مقصودَ شيخِنا هو:

بعضُ الجرح المُفَسَّر قد لا يُعتبر عندَ بعضِ الأئمّة...

ومنهم:

أحمد بن صالح والنسائيّ...

وأنّهما لا يَلتزِمان بجَرح رَجلٍ لم يُجمَع على تجريحِهِ...

لا:

أنّهما لا يُجرحاّن إلا مِنْ أجمع على تجريحه...

وهناك فرقٌ بين: الالتزام بالإجماع، وعدم التجريح إلا بالإجماع...

(سؤال: هل كلامُنا مفهوم...؟!!

الجواب: نعم!

نواصل -إذًا-:)

ولهذَا اختصر شيخُنا كلامَ أحمد بن صالح...

واقتصرَ على مَا يدُلّ على هذَا المعنى...

وأشَارَ من خلال علامةَ التّرقيم(...) إلى أنّ لكلام أحمد بن صالح تتمّةٌ لم يوردْها لعدم الحاجة إليهافي هذا المكان...

فاستشهادُ شيخِنا بقول أحمد بن صالح كان:

لإثبات أنّ مذهبه عدم الإلزام بقَبول جرح الرواة (المتروكين = المجروحين)... حتى يجمَع على تركهم...

ونكرّر ليستقرَّ الفهْم:

لا لأنه يقول بعدَمِ تَرْكهم حتّى يجمِع الجميعُ على تْركهم...

فهو -أي: أحمد بن صالح- قد يترك -ولرجحان الأدلة لديه- مَنْ لم يُجمَع على تَرْكه...

فالمسألةُ متعلّقةٌ (بالإلزام من الغير)...

وليستْ متعلقةً (بالتبنّي لرُجحان الأدلة)...

انْتَهَى الدّرس...!

بدعة(!) الثناء على المجروحين...!!

قال شيخنا (ص/١٠٧-١٠٨) :«وفي «تهذيب التهذيب» (١٣١/٩) عن أبي علي النيسابوري، قال: «قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟! ؛ فقال: إنه لم يعرفه؛ ولو عرفه -كما عرفناه- ما أثنى عليه -أصلاً-».

قلت : فلم يقل -أو يقل!- عن الإمام أحمد -في هذا- مع الإقرار بالفارق!-: مسكين ، ضايع، مايع ، متفلسف ، مدافع عن أهل البدع!!

ومنه -أخيراً-هنا-: قول أستاذنا العلامة الشيخ (البدر) عبد المحسن العباد البدر -حفظه الله- في «مجموع رسائله» (٢٥٩/٤-٢٦٠) -محذّرا-: «وقريب من بدعة امتحان الناس بالأشخاص: ما حصل في هذا الزمان من افتتان فئة قليلة من أهل السنة بتجريح بعض إخوانهم من أهل السنة وتبديعهم، وما ترتب على ذلك من هجر، وتقاطع بينهم، وقطع لطريق الإفادة منهم.

وذلك التجريح والتبديع منه ما يكون مبنيا على ظن ما ليس ببدعة بدعة!»».

وعلق شيخنا في الهامش على قول ابن خزيمة : (ما أثنى عليه –أصلاً-) بالقول:« وقد لا يفعل)» .

فشغّب عليه المعترض في (صيانته/١٣) بالقول :«وعلّق الحلبيّ على قوله (لو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه) بقوله (وقد لا يفعل) ؛ أي : أن الإمام أحمد لا يقبل الجرح المُفَسَّر ولو وقف عليه!!».

و-من قبل- في (الحلقة ٦) :« يريد الحلبي : أن الإمام أحمد قد لا يقبل الجرح المُفَسَّر الذي يبلغه عن ابن حميد ؛ لأن الإمام أحمد لم يقتنع بالجرح، ولكن ما فعله الإمام أحمد بن حنبل خلاف ما ظنه الحلبي؛ وذلك أنه لما بلغه الجرح المُفَسَّر في ابن حميد قبله كما أخرج ابن حبان في «المجروحين» (٣٠٣/٢):

«**أنّ ابن وارة** سأل الإمام أحمد بقوله : يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؛ قال: نعم قال كيف رأيت حديثه قال إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي؟!

قال : فقال أبو زرعة : وابن وارة صح عندنا أنه يكذب ؛ قال : فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده».

ثم قولك عن الإمام أحمد بن حنبل (قد لا يفعل) أي قد يقوم الإمام أحمد بالمعارضات والاعتراضات والشغب على من ينتقد محمد بن حميد الرازي!» .

وما شغب به المعترض باطل من وجوه:

الأول : إن كلام شيخنا جاءَ لبيانِ أنَّ الخلاف في الثناء على بعض المجروحين –لعدم الاقتناع بجرحهم- لا يستلزم منه أن يُقال فيمَن أثنى وعدّل:«مسكين ، ضايع ، مايع ، متفلسف ، مدافع عن أهل البدع»، والقرائن الدالة على ذلك أمور منها :

١ - أن كلام ابن خزيمة كان حول ثناء الإمام أحمد على من يراه هو مجروحاً، ولا يستحق أن يثنى عليه .

٢ - إن شيخنا علّقَ على عبارة (ما أثنى عليه)، بقوله: (وقد لا يفعل)؛ أي: قد يثني عليه ؛ لأنه قد لا يقتنع بما اقتنع به ابن خزيمة .

٣- إن شيخنا قال -عقب قول ابن خزيمة الذي صرح فيه بمخالفته لتزكية الإمام أحمد –مباشرة- :« فلم يقل -أو يقل!- عن الإمام أحمد -في هذا- مع الإقرار بالفارق!-: مسكين، ضايع، مايع ، متفلسف ، مدافع عن أهل البدع!!».

٤- إن شيخنا أورد عقب ما تقدم –مباشرة- قول العلاّمة العبّاد في ذمّ الامتحان

بالناس[١] يعني : بجرحهم وتعديلهم.

ولكنّ المعترِضَ سحَبَ كلامَ شيخِنا على أنه يتبنى بـ«أن الإمام أحمد لا يقبل الجرح المُفَسَّر ولو وقف عليه»، أوْ أنه «قد يقوم الإمام أحمد بالمعارضات والاعتراضات والشغب على من ينتقد محمد ابن حميد الرازي!»؛ وهُوَ تحريفٌ لكلام الشيخ الحلبيِّ والذي مبنَاه سوء فهم وقصد المعترض؛ ويوضحه:

الوجه الثاني : إنّ الشيخ الحلبيّ في تعليقِهِ على جَزْمِ ابنِ خُزيمة بأنّ الإمام أحمد لو عرف محمد بن حميد الرازي كما عرفه –ابن حزيمة- لما أثنى عليه؛ شّكك فيه لأنه مِنَ الأمور الغيبية؛ ومَا كانَ غيْبيًّا متعلقاً بأحوال القلوب يُقالُ فِيهِ: (نحسبه)، و(نظنه)، لا أنْ يُقطعَ بِهِ؛ فلذلك قال:(وقد لا يفعل)؛ أي : وقد يثني عليه رُغْمَ علْمه بما علمه ابن خزيمة، لا لأن الإمام أحمد لا يقبل الحق لو عُرِضَ عليه، بل لأنه (قدْ) لا يتبنى ما يتبناه ابن خزيمة مِنْ حكم بالنظر لموجب الجرح ؛ والأدلة على ذلك مِنْ نفس صنيعِ الإمامِ أحمدَ كثيرةٌ؛ منها:

ما قاله شيخ الإسلام في الرد على البكري (ص/٧١) : «كان أحمد بن حنبل يعطي كل ذي حق حقه، كان يعرف ليحيى بن معين معرفته بالفن الأول، و يقدمه في معرفة الرجال، ويكرمه ويعظمه ، وكان يحيى يتكلم في الشافعي بكلام ليس بمستقيم حتى أنه أخذ كلامه في قتال البغاة؛ فجاء به إلى أحمد منكرًا على الشافعي بعض ما فيه من ذكر قتال البغاة و إدخال ذكر قتال علي و طلحة و الزبير فيه؛ فقال له وهل يمكنه أن يقول في هذا المقام إلا هذا»؛ فَهو -رحمه الله- لما عرف مأخذ يحيى بن معين على الشافعيِّ لم يقل به؛ لأنه لا يوجب الطعن عنده، لا لأن الإمام أحمد لا يقبل الحق !!

وعليه؛ فَلَيْسَ الأمرُ -كما افترى المعترضُ على الشيخ الحلبيّ- بـ«أن الإمام أحمد لا يقبل

---

(١) أو: امتحانُ النّاس بالنّاس! أو: رميُ البلاء على الناس! أو:تفريق الناس بالناس!

وهؤلاء الذين يتلذّذون باختبار النّاس؛ لما كانوا –ومنهم لازالوا-في مقاعد الدراسة، تجدُهم يشترِطون على أساتذتهم وإداراتهم بتوَفيرِ كلّ وسائل الرّاحة المتاحةِ للطّالب وهو يمتحن!!

بينما تجد اليوم -الواحد منهم- يمتحنُ الناسَ -على حدّ السّواء- صارفًا النظرَ عنِ المكان والزّمانِ والأحْوالِ، بَلْه كلام وتوجيهاتِ (الأساتذةِ)!!

الجرح المُفَسَّر ولو وقف عليه»، بَلْ لا يقبله لأنه :

- إما لا يراه موجباً للجَرح .

- أو يراه موجباً للجرح لكن لا يرى أن يحكم عليه بنفس ما حكم عليه غيره .

فتنبه لهذا! ولا تغتر بتدليسات روّاد الامتحانات ..!!

الوجه الثالث : وأما ما نقله المعترض من تراجع الإمام أحمد عن الثناء على محمد بن حميد؛ فهذا –على فرض ثبوته!- لا متعلق له بكلام الشيخ الحلبيّ؛ فغاية ما فيه أن الإمام أحمد اقتنع بموجب جرحه؛ فتكلم فيه .

والشيخ الحلبيّ لم ينفِ أن يكون الإمام أحمد من الممكن أن يتكلم فيه ؛ بل قال:«قد لا يفعل» ولم يجزم بأنه لا يفعل !

والثابتُ عنِ الإمام أحمدَ أنّه كان يثني عليه كما روى الخطيب البغدادي في «تاريخه»(٢/٢٥٩):« عَن عبد الله بن الإمام أحمد أنه قال : سمعتُ أَبِي يقول: لا يزال بالري عِلْم مَا دام محمّد بن حميد حيًا.

قال أبو عبد الرحمن عبد الله: حيث قدم علينا محمد بن حميد، يعني الرازي، كان أبي بالعسكر، فلما خرج قدم أبي وجعل أصحابه يسألونه عن ابن حميد، فقال لي: ما لهؤلاء يسألوني عن ابن حميد ؟ قلت: قدم هاهنا فحدثهم بأحاديث لا يعرفونها، قال لي: كتبت عنه ؟ قلت: نعم، كتبت عنه جزءًا، قال: اعرض علي، فعرضتها عليه، فقال: أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم».

وأما ما نقله المعترض من أن الإمام أحمد –نفض يديه –بعد- من محمد بن حميد ؛ فلا يثبت ذلك عنه –رحمه الله- ؛ فقد رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٣٠٣) سماعًا عن إبراهيم بن عبد الواحد البغدادي، والذي يقول فيه الذهبي كما في «ميزان الاعتدال»(١/١٦٩): « إبراهيم بن عبد الواحد البكري لا أدري من هو ذا أتى بحكاية

منكرة أخاف ألا تكون من وضعه».

ثم ذكر حكاية صلاة أحمد وابن معين في مسجد الرصافة .

الوجه الرابع : ومما يدلك على أنه يوجدُ مَنْ أَوَّلَ لمحمّد بن حميد الرازي ولم يقل بقول ابن خزيمة وغيره من المعترضين على أحاديث محمد بن حميد مَا رواه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»(٩/ ١١٢) :«قال علي بن الحسين بن الجنيد عن ابن معين : « ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم»» .

فهل يقال في صنيع ابن معين وقد وقف على ما انتُقد على محمد بن حميد: أنه يدفع ويلتمس الأعذار لمن ثبت فيه الجرح المُفَسَّر المقنع ؟!!

أمْ أنه مُعْرض عن قبول الحق الواضح بدلائله؟!!

أم يقال: أن هذا غاية مبلغ علمه؛ فهو معذور في قوله وتوجيهه -مع احتمال خطئه فيه-، ولا يقال فيه :(......) ؟!!

والجوابُ متروكٌ لأهلِ الإحسانِ والإيمان...!!

فكما قيل: يوم الامتحانِ يُكرم المرء أو يُهان ...!!

المعترض أراد أن يمدّ عنقه ففقد توازنه!!

لما قالَ شيخُنَا في كتابه (ص/١٤١) بخصوصِ (مسألةِ الموازنات):«ولن أزيد -ها هنا- على أجوبة سماحة أستاذنا الشيخ عبد العزيز بن باز-رحمه الله-»؛ ثم ذكر ما تقدم بيانه:

١- جواز ذِكرِ حسناتِ المردودِ عليه - عند الحاجة- .

٢- عدم وجوبِ ذِكرِ الحسناتِ، والإلزام بذلك، وقد يحرم ذلك في بعض الحالات .

٣- استحسان ذِكرِ حسناتِ المردودِ عليه - إذا كان ذلك بابَ ترغيب له للرجوع إلى الحق.

٤- الواجب على من أراد أن يُقوِّم شخصاً - تقويماً كاملاً- إذا دعتِ الحاجة - أن يذكر مساوئه ومحاسنه -وهذه الفقرة مأخوذة من لفظ كلام الشيخ ابن عثيمين كما أشار شيخنا- .

أَبَى –هذا المعترض- إلا أنّ يشغّب بقوله في (صيانته/ح٤):

«لماذا اختار الحلبي كلام العلامة ابن باز وأغفل كلام غيره من كبار علماء السنة ولا سيما كلام شيخه العلامة الألباني الذي دمغ منهج الموازنات ثمان مرات في مجلس واحد بأنه بدعة وضلالة»، ثمّ أوْرد فتاوى الشّيخ الألباني وغيرِه أفقدَتْه توزانَه ليقعَ في مَا أراد أن يُوقع غيره فيه!!

لذلك لم نَجِدْ ذاكُم العَناءَ في إبطالِ دَعواه؛ وقد تلخصت فيما يلي:

إن شيخنا اكتفى بما نقله عن الشيخ ابن باز –رحمه الله- لأن ما قرره هذا الإمام لا يتعارض مع ما قرره الشيخ الألباني ولا الشيخ ابن عثيمين –رحمهما الله-؛ بل كان جامعًا.

وبيانُ ذلك بعرضِ أقوال كل واحد من الأئمة الثلاثة لنلقم المعترِض حجرًا إثرَ حجرٍ، حتى لا يقوم بعدها:

ملخص أقوال العلامة ابن باز:

يرَى العلاّمة ابن باز -رحمه الله- أنّه في معرض النقد والتحذير لا تذكر محاسن المنقود، فقال في التعليق على «الوابل الصيب» (ش/٥) :«مَنْ أظهر البدع يحذر من بدعته وتترك محاسنه، من أظهر البدع يحذر منه ويعرض عن المحاسن، لأن المقصود التحذير من الشر، وليس المقصود بيان المحاسن» .

وقرر-أيضاً- أنه لا يلزم في معرض النقد ذكر محاسن المنقود كما في الفتوى الثانية التي نقلها عنه الشيخ عليّ الحلبيّ وكذا فعلَ المعترضُ:«الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذكر حسنات المبتدع».

ويرى -أيضاً- أنّه يُشرع ذكرُ حسنات المنقود إنْ كان فيه مصلحة ودعت الحاجة إليه؛ كما في فتواه -رحمه الله- التي نقلها عنه الشيخ ربيع في مقدمة كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف»؛ حيث قال -رحمه الله- :« المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية... المعتزلة... الرافضة... وما أشبه ذلك ؛ فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق يبين».

وقال -كذلك- في الفتوى الثانية التي نقلها عنه شيخنا علي الحلبي وأوردها المعترض –نفسه-؛ جاء فيها:« الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذكر حسنات المبتدع، ولكن متى ذكرها الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لمن وقعت البدعة أو المنكر منه تذكيرا له بأعماله الطيبة، وترغيباً له في التوبة، فذلك حسن، ومن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة».

ملخص أقوال العلامة محمد ناصر الدين الألباني:

يرى –رحمه الله- في معرض الترجمة أنّه لا بد من ذكر حسناته وسيِّئاته؛ كما جاء عنه في الفتوى الثانية التي نقلها المعترض:« النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المنتقد ترجمة

تاريخية فهنا لا بد من ذكر ما يحسن وما يقبح بما يتعلق بالمترجم من خيره ومن شره» .

وقال فيها -أيضاً- :«إذا أردنا أن نترجم للرجل فنذكر محاسنه ومساويه» .

وهذَا يتطابق مع اختيار شيخنا :«الواجب على من أراد أن يُقوِّم شخصاً - تقويماً كاملاً- إذا دعتِ الحاجة - أن يذكر مساوئه ومحاسنه»!

ويرى -كذلك- أنه في مقام الرد لا يجب الموازنة في النقد كما جاء في مضمون جوابه فيما نقله عنه المعترض من فتاوى وفيها قرر الشيخ قائلاً :«أما إذا أردنا النصح للأمة أو إذا كان المقام يقتضي الإيجاز والاختصار فنذكر ما يقتضيه المقام من تحذير من تبديع من تضليل وربما من تكفير أيضاً إذا كان شروط التكفير متحققة في ذاك الإنسان».

وقال -أيضاً-:« أما إذا كان المقصود بترجمة الرجل هو تحذير المسلمين وبخاصة عامتهم الذين لا علم عندهم بأحوال الرجال ومناقب الرجال ومثالب الرجال ؛ بل قد يكون له سمعة حسنة وجيدة ومقبولة عند العامة ، ولكن هو ينطوي على عقيدة سيِّئة أو على خلق سيِّئ ، هؤلاء العامة لا يعرفون شيئاً من ذلك عن هذا الرجل .. حين ذاك لا تأتي هذه البدعة التي سُمّيت اليوم بـ (الموازنة) ، ذلك لأن المقصود حين ذاك النصيحة وليس هو الترجمة الوافية الكاملة.

ومن درس السنة والسيرة النبوية لا يشك ببطلان إطلاق هذا المبدأ المحدث اليوم وهو (الموازنة)؛ لأننا نجد في عشرات النصوص من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام يذكر السيِّئة المتعلقة بالشخص للمناسبة التي تستلزم النصيحة ولا تستلزم تقديم ترجمة كاملة للشخص الذي يراد نصح الناس منه ، والأحاديث في ذلك أكثر من أن تستحضر في هذه العجالة».

وهذا يتطابق مع اختيار شيخنا من (عدم وجوبِ ذِكرِ الحسناتِ، والإلزام بذلك، وقد يحرم ذلك في بعض الحالات).

ويَرى -أيضاً-أنه ينبغي أن يراعي في جانب ذكر محاسن المنقود اختلاف المجالس والمصالح ؛ فإن اقتضت مصلحة النقد ذكر الحسنات فعل، وإلاّ فَلاَ؛ كما قال في «سلسلة الهدى والنور» (ش/٥٧٢) جواباً عن السؤال التالي :«

السّؤال : هل من منهج السلف في الرد على المخالف [اعتماد] أسلوب الموازنة، أي : ذكر حسنات المخالف وذكر سيِّئاته، أم انه تمحيص موضع المخالفة والرد عليها دون الالتفات إلى ما له من حسنات أخرى؟

الجواب : ذكر السيِّئات لا أظن أنه أمر وارد في الموضوع،، ولعلك تريد أن تقول: الأخطاء والمخالفات، وليتك قلت المخالفات بدل السيِّئات؛، فتذكر : الأخطاء التي تخالف الكتاب والسنة، أما [القول] بأنه أساء بقوله : كذا وكذا .. ؛ فهذا ليس من أسلوب الدعوة، وهذا يختلف باختلاف المجالس؛، فإن وجد مجال بأن يذكر [الحسنات] حسنا يفعل، ومن الممكن أن يذكر الحسنات فتضيع الفائدة بذكر الحسنات عن الحسنة الكبرى».

وهذا يتطابق مع اختيار شيخنا من «جوازِ ذِكرِ حسناتِ المردودِ عليه عند الحاجةِ، واستحسانِ ذِكرِ حسناتِ المردودِ عليه - إذا كان ذلك بابَ ترغيب له للرجوع إلى الحق»..

فالملاحظ أن ما قرره الشيخ الألباني -رحمه الله- يتوافق تماماً مع ما قرره الشيخ عبد العزيز بن باز، وبالتالي يتوافق مع ما اختاره شيخنا الحلبي؛ ولكن المعترضَ زعمَ -بهتانًا- أنّ تقريرات الشيخ الألبانيّ (جعلت علياً الحلبي يهرب عن نقل إجابات الألباني التي دمغت هذا المنهج الباطل وأهله وألقمتهم أحجاراً ....)؛ وهو فَهْمٌ –من المعترضِ- لا يُساوي -عند أصحاب العقول- بعرة!

بَلْ يزيدُ تأكيدًا بأنّ هذا المعترضَ غايةَ ما عنده حشو النّقولات من غير فقه لها!

فَهو لا يصلحُ أن يكون منظّرًا في المنهج السلفيّ...!!

ملخص أقوال العلامة محمد بن صالح العثيمين:

يرى العلاّمةُ محمّدُ بنُ صالحٍ العُثيمين أنه: «عندما نريد أن نقوم الشخص ، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ ، لأن هذا هو الميزان العدل»؛ كما في الفتوى الأولى التي نقلها الدكتور المعترض !

ويقول –رحمه الله- :«إذا كان الإنسان يتكلم عن الشخص تقويماً له؛ يعني: ليقيمه كما يقولون فالواجب ذكر الحسنات والسيِّئات»؛ كما في الفتوى الثانية التي نقلها المعترض .

وهذا يتطابق مع اختيار شيخنا الحلبي :« الواجب على من أراد أن يُقوِّم شخصاً - تقويماً كاملاً- إذا دعتِ الحاجة - أن يذكر مساوئه ومحاسنه؛ بل هو نص كلام الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-، كما في«لقاء الباب المفتوح» (ش/٦٧) :«لا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيهاً بالنساء ؛ فإن المرأة إذا أحسنت إليها الدهر كله ثم رأت منك سيِّئة قالت: لَمْ أرَ خيراً قط، ولا أحد من الرجال يجب أن يكون بهذه المثابة -أي: بمثابة الأنثى- يأخذ الزلة الواحدة ويغفل عن الحسنات الكثيرة» ».

ويرى -أيضاً- أنه في معرض النقد لا تذكر حسنات المنقود، كما جاء في الفتوى الأولى التي نقلها عنه المعترض؛ وفيها قوله :« وعندما نحذر من خطأ شخص فنذكر الخطأ فقط ، لأن المقام مقام تحذير ، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن ، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذباً».

وكذلك قوله في الفتوى الثانية التي -كذلك- نَقَلَها المعترض عنه :«إذا أردت أن ترد عليه بدعته فليس من المستحسن إطلاقًا أن تذكر حسنه ، فإن ذكر الحسنة له في مقام الرد عليه يوهن الرد ويضعفه».

وهذا -أيضاً- يتطابقُ مَعَ اختيار شيخنا من «عدم وجوبِ ذِكرِ الحسناتِ، والإلزام بذلك، وقد يحرم ذلك في بعض الحالات».

ويرى –أيضاً أنّه إذا اقتضى مقامُ الرّدّ على المخالف ذِكْر حسنات المنقود؛ فلا بأس من ذكرها؛ كما جاء في جوابه على سؤال وجه له في «لقاءات الباب المفتوح» (ش/١٢٧):«إذا كنتَ في معرِض الرد عليه فلا تذكر مَحاسنه؛ لِمَا ذكرنا -فيما سَمعتم في السؤال- أنك إذا ذكرت المَحاسن ضعُف جانب الرد عليه، وربما يُعجب الإنسان بما عنده من المحاسن ويترك الأخطاء جانباً، هذا هو الطريق في ذكر محاسن الناس ومساوئهم.

ولكن إذا تحدثتَ عنه في أي مجلس من المجالس فإن رأيتَ في ذكر محاسنه فائدة فلا بأس أن تذكرها، وإن خفتَ من مضرة فلا تذكرها» .

وهو ما يتطابقُ واختيارَ شيخِنا مِنْ «جواز ذِكرِ حسناتِ المردودِ عليه عند الحاجة واستحسان ذِكرِ حسناتِ المردودِ عليه - إذا كان ذلك بابَ ترغيب له للرجوع إلى الحق».

ومن هنا تعلم أن قول البازمول :« ما الذي جعل الحلبي يتهرب من نقل إجابات ابن عثيمين أو بعضها، واختطف فقرة واحدة فقط من كل هذه الإجابات؟ ... والجواب: أن الحلبي لا يطيق ذلك»؛ لا وزن له، بل قد بان -بحمد الله- موافقة شيخنا الحلبي لاختيارات أئمة الدعوة السلفية الثلاثة الكبار الكبار الكبار .

فهـــذا الحـــق لـــيس بـــه خفـــاء فـــدعني مـــن بنيـــات الطريـــق

حسدوا الفتى –حتى- في شيخه، بل في أبيه ...[١]!!

قال شيخنا في كتابه (ص ٢١٠) :« ومِنْ أعجب ما سمعت -قريباً- مما أضحكني!- عند مناقشتي لـ(بعض الناس!) -قريبا-: قوله -في وجهي-أمامي- بعد أخذ وردا!-: (أنت لست من تلاميذ الألباني!) -مغاضباً-!! ؛ هكذا (قالها!) أمامي!! -وهو غاضب؛ وأنا ضاحك-! ؛ فماذا تراه قائلاً (خلفي)؟!

مع معرفته الجازمة (!) بملازمتي لشيخنا -ملازمة برة -بحمد الله- نحوًا من (ربع قرن) من الزمان -بالدليل والبرهان-».

فشغب المعترض في (صيانته/ح٩) بالقول :« كلمة الشيخ [؟؟؟] (أنت لست من تلاميذ الألباني) هي من باب ما قاله لك أيها الحلبي : (سلفيتنا غير سلفيتك)، أي : أنك لست على منهج الألباني تسير! كما أنك وإن كنت حضرت عند الشيخ العلامة الألباني جلسات وسمعت منه من الفتاوى، فهذه الجلسات لا تعني التتلمذ الاصطلاحي عند أهل العلم».

إنَّ هذِهَ الفريةَ أوّل مَنْ أطلقها الحزبيون والسروريون والقطبيون قبل أكثر من عقد من الزمان، غايتهم منها إسقاط منهج الإمام الألباني من خلال إسقاط تلامذته، وكان من وسائل هذا الإسقاط : الزعم بأن الشيخ الألباني لا تلاميذ له في الأردن، وأنّ مشايخنا في بلاد الشام لم يدرسوا على الشيخ الألباني شيئًا، فأخذَهَا عنهم هؤلاء الغلاة، وَسَعَوْا إلى إشاعتها في أوْساط السّلفيين بُغية إسقاط مشايخنا في بلاد الشام.

وجهلوا أنهم بهذا الصنيع إنما يسعون لإسقاط دعوة الشيخ –رحمه الله-؛ لكن خاب

---

(١) وقَدْ صَنعَ أخونَا الفاضلُ أبو طلحةَ عُمرُ بنُ إبراهيمِ جزءًا ماتعًا أجاب فيه على مَنْ نفى هذه التّلمذةَ والمشيخةَ؛ في «الجوابِ الإعْلانيّ على مَنْ نفَى تلمذَةَ فضيلةِ الشّيخِ عليٍّ الحلبيِّ على الإمامِ الألبانيِّ».

ولا يظنّنَّ ظانٌّ أنّ هذَا الجزْءَ صُنع للإقناع؛ فقَدْ جاءَ لبَسط فوائدِ (الشّمسِ) لاَ لإثباتِ وجودِها؛ فتأمّل الفارِق..!!

فألهم، وخسر سعيهم، فدعواهم ودعوى سلفهم الذين تلقّوا عنهم هذه الفرية باطلة من أوجه:

الأول : إن معنى الشيخ –اصطلاحًا- قد عبر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- بكلام جامع في «مجموع الفتاوى» (١١/٥١٢) بقوله:«كل من أفاد غيره إفادة دينية؛ هو شيخه فيها، وكل ميت وصل إلى الإنسان من أقواله وأعماله وآثاره ما انتفع به في دينه؛ فهو شيخه من هذه الجهة ؛ فسلف الأمة شيوخ الخلفاء قرنًا بعد قرن».

فكل من استفاد من غيره فائدة دينية سواء بالسماع المباشر مشافهة، أو بواسطة كتاب؛ إجازة أو مناولة أو وجادة أو غيرها من صور التحمل المعتبرة؛ فهو شيخه في هذه الفائدة، وبهذا الاعتبار يصح منا القول أن الصحابة والتابعين وتابعيهم من العلماء المعتبرين شيوخنا من جهة إفادتهم لنا، وبهذا الاعتبار كان الإمام الألباني وغيره من أهل العلم شيوخًا لكلّ من استفاد منهم فائدة دينية –وإن لم يلقهم أو حتى يعاصرهم- سواء عن طريق سماع أشرطتهم أو قراءة كتبهم، ويوضحه ما قاله الشيخ محمد بن صالح العثيمين –رحمه الله- في «كتاب العلم» (ص/١٥٠) :

«لا شك أن العلم يحصل بطلبه عند العلماء وبطلبه في الكتب؛ **لأن كتاب العالم هو العالم نفسه**، فهو يحدثك من خلال كتابه، فإذا تعذر الطلب على أهل العلم، فإنه يطلب العلم من الكتب، ولكن تحصيل العلم عن طريق العلماء أقرب من تحصيله عن طريق الكتب؛ لأن الذي يحصل عن طريق الكتب يتعب أكثر ويحتاج إلى جهد كبير جداً، ومع ذلك فإنه قد تخفى عليه بعض الأمور كما في القواعد الشرعية التي قعدها أهل العلم والضوابط، فلابدّ أن يكون له مرجع من أهل العلم بقدر الإمكان.

وأما قوله: «من كان دليله كتابه فخطؤه أكثر من صوابه»، فهذا ليس صحيحاً على إطلاقه ولا فاسداً على إطلاقه، أما الإنسان الذي يأخذ العلم من أي كتاب يراه فلا شك أنه يخطئ كثيراً، وأما الذي يعتمد في تعلمه على كتب رجال معروفين بالثقة والأمانة والعلم فإن هذا لا يكثر خطؤه بل قد يكون مصيباً في أكثر ما يقول».

وفي عَصْرنا الحالي قربت الأشرطة المسموعة والمرئية من علوم الأكابر إلى العامّة فسهل

طلبها والتتلمذ عليها كما قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين في «كتاب العلم»(ص/٢١٩) :
«لا شك أن هذه الأشرطة تكفيهم عن الحضور إلى أهل العلم إذا كان لا يمكنهم الحضور، وإلا فإن الحضور إلى العلماء أفضل وأحسن وأقرب للفهم والمناقشة، لكن إذا لم يمكنهم الحضور فهذا يكفيهم .

ثم هل يمكن أن يكونوا طلبة علم وهم يقتصرون على هذا ؟

نقول: نعم يمكن إذا اجتهد الإنسان اجتهاداً كثيراً كما يمكن أن يكون الإنسان عالماً إذا أخذ العلم من الكتب، لكن الفرق بين أخذ العلم من الكتب والأشرطة وبين التلقي من العلماء مباشرة، أن التلقي من العلماء مباشرة أقرب إلى حصول العلم؛ لأنه طريق سهل تمكن فيه المناقشة بخلاف المستمع أو القارئ فإنه يحتاج إلى عناء كبير في جمع أطراف العلم والحصول عليه».

فمن سمع من أهل العلم مباشرة كان أفضل من سماعه لهم بواسطة الشريط، والفرق بين السماعين هو أن السماع المباشر يمَكّن الطالب من المناقشة المباشرة، **أما من لا يناقش الشيخ فيستوي هو والمستمع للشيخ بواسطة الشريط**، والسماع بواسطة الشريط خير من القراءة على الكتب، ومهما تكن من وسيلةٍ والفائدة حاصلة؛ فإنّ المستفيد صار بمثابة تلميذ المفيد، والمفيد بمثابة شيخ له !

الوجه الثاني : اتفاق علماء الحديث على أن من حدّث غيره بحديث ولو واحدًا كان من شيوخه. ومِنْ هذَا البابِ كان أحمدُ بن الحجاج البكري، وأحمد بن الحسن بن جندب، وأبو الحسن أحمد بن حميد، وعباد بن يعقوب الروانجي، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي، وغيرهم الكثير وعددهم (٨٥) نفسا كانوا -جميعًا- من شيوخ البخاري، وهو لم يرو عنهم -في الصحيح- إلا حديثًا واحدًا.

والعكس كذلك، فالشيخ قد يكون شيخًا وليس له مِنَ التّلاميذ إلا واحد، ومن هذا الباب جاء تصنيف كتب الوحدان؛ ومنها كتاب (المفردات والوحدان) لمسلم بن الحجاج، وصنف فيه كذلك الحسن بن سفيان وأبو الفتح الأزدي .

ومشايخُنا في بلاد الشام؛ ومِنْهم شيخُنا مشهور قدِ اسْتفادوا مِنْ إمَامِنَا الألباني مئات

الفوائد العلمية ناهيك عن استفادتهم من سماعاتهم المباشرة، فضلاً عن الفوائد التي حَصَّلوها من خلال قراءاتهم ومطالعاتهم في كتب الإمام الألباني –رحمه الله-، وحسبك من الشيخ الحلبيّ كتابَه «سؤالات الحلبي لشيخه الإمام الألباني» الواقع -في (١٢٠٠) صفحة[١].

الوجه الثالث : إنَّ تعليلَ (بعض الناس!) بأنّ الشيخ الألباني لم يُدَرِّس في عمّان، تعليلٌ باطل من أصله، ذلك أن الدرس في لغة العرب هو التّعلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولُوْا دَرَسْتَ﴾ أَيْ: تعلّمتَ هذا الذي جئت به؛ والتدريس هو: التعليم وتارة يكون مشافهة، وتارة يكون من كتاب، فإن كان قصدُهم أنَّ الشيخ الألباني ما علّم النّاس مشافهة، فهذه أشرطته الصوتية تكذّب ذلك !!

وإن أرادوا أنّه ما علّم على كتاب؛ فهو –كذلك- زعمٌ باطلٌ أقلّه فيما كان متعلقاً بالشيخ عليّ الحلبيّ، ذلك أنَّ شيخَنا عليًّا الحلبيَّ قرأَ على الشّيْخ الألبانيِّ النّخبة مع منتخبات مِنَ النزهة، كما قال الشيخ علي الحلبي في مقدمته على كتاب «النكت على نزهة النظر» (ص/٢٦) حيث قال:«وقد وفقني الله –سبحانه- لقراءة نخبة الفكر على شيخنا الألباني –حفظه الله- مع منتخبات من النزهة في عدة مجالس من يومي الاثنين والثلاثاء من شهر ذي القعدة سنة ١٤١٠هـ في طريقنا –مع بعض الأفاضل- إلى مدينة النبي ﷺ ومن ثمَّ لتأدية مناسك الحج، وكان ختامها في قرية (العشاش) قبل الوصول إلى المدينة النبوية بنحو مئتي كيلومتر ؛فالحمد لله على توفيقه».

وقد كان شيخنا الحلبي يراجع إمامنا –رحمه الله- فيما يشكل عليه من مباحث كتاب «الباعث» في مجالس متعددة، كما قال –حفظه الله- في مقدمة الباعث الحثيث (٣٨/١) –بتحقيقه-:« كانت مطالعتي الأولى لهذا الكتاب النافع «الباعث » وراجعتُ شيخَنا-آنذاك- بالإشكالات العلمية التي اعترضت فهمي ذلك الوقت، في مجالس متعددة، فجزاه الله عني وعن العلم وأهله».

وهذا معني التدريس على المفهوم الثاني، كما فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولُوْا دَرَسْتَ﴾ أي: قرأت على اليهود وقرأوا عليك.

---

(١) وقد طُبِعَ -ولله الحمدُ- وسُرِرْنا بِهِ !

وقال الطبري -رحمه الله- في «تفسيره» (١٢/٢٦) :«وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب، قراءة من قرأه (وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ) ، بتأويل: قرأتَ وتعلمت ؛ لأن المشركين كذلك كانوا يقولون للنبي ﷺ، وقد أخبرَ اللهُ عن قيلهم ذلك بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ ؛ فهذا خبرٌ من الله ينبئ عنهم أنهم كانوا يقولون: إنما يتعلم محمّد ما يأتيكم به من غيره؛ فإذ كان ذلك كذلك، فقراءة: (وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ) ، يا محمد ، بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب».

ولله در شيخنا مشهور -حفظه الله- حيث قال في مقال (التربية عند الشيخ الألباني) -ردّا على هذه الفرية- :«يشكك بعضهم بوجود طلبة للألباني في الأردن ! والدافع على ذلك (الحسد) الذي (شوى) قلب صاحب هذه الفرية!

ومن سُنّة الله التي لا تتخلف (فضح) الباطل، وبيان تناقضه، فهذا الذي خرج على بعض (الفضائيات) ليعلن على (الناس) أنه لا يوجد تلميذ واحد للألباني في الأردن ، هو الذي أعلن في مقابلة هاتفية مع مجلة «الفرقان» الكويتية إبان زيارة (ثلة) من تلاميذ الشيخ الألباني له: أن عنده أشهر وأنبل تلاميذ الألباني : ...وسمّاهم، وكانت هذه آخر جلساتهم معه، بسبب تغير منهجه، فلا أدري هل له قولان، أم أنه اللعب على الحبلين، كما يقولون ؟! ولا أكتب هذا إلا لانتشار هذه الأكذوبة!» .

الوجه الرابع : إن دعوى المعترض أن شيخنا ليس تلميذًا للشيخ الألباني ؛ أي أنه ليس سائرا على منهجه[1] ؛ هي دعوى عارية عن الدليل، يمكن لكل أحد أن يدعيها .

وعلى فرض صحّتها فاختلاف منهج التلميذ عن منهج شيخه لا يوجب أن يسلب عنه وصف التلمذة عليه؛ فكَـمْ! من تلميذ على خلاف منهج شيخه ؛ بل كم من تلميذ قد عق شيخه وطعن فيه[2] ، لكن لم يسلبه ذلك الحقيقة التاريخية أنه تلميذ لشيخه الذي خالفه وتكلم فيه -والعكس كذلك- .

الوجه الخامس : وحسبنا شهادة الشيخ مقبل ين هادي الوادعي -رحمه الله- بتلمذة

(١) وهي كِذْبة أعظمُ مِنَ الأولى؛ فلما حوصروا في كِذبةِ التّلمذَة حوّلوا المسألةَ!!

(٢) وشيخُنَا عليّ الحلبيّ كان بارًّا به...وإلاّ لما وصفه الألبانيُّ بـ (وَلَدِنا)!

مشايخنا مشهور والحلبي على الإمام الألباني –رحمه الله- فقال في «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (ص/١٦٠) جواباً عن السؤال التالي:«من هم العلماء الذين تنصحون بالرجوع إليهم، وقراءة كتبهم وسماع أشرطتهم؟ .

فأجاب -رحمه الله-: قد تكلمنا على هذا غير مرة، ولكننا نعيد مرةً أخرى، فمنهم الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله-، وطلبته الأفاضل مثل الأخ علي بن حسن بن عبد الحميد، والأخ سليم الهلالي، والأخ مشهور بن حسن»[١].

ومن بعده الشيخ العباد حيث قال في مقدمة رسالة (رفقا أهل السنة بأهل السنة)[٢] :

« وأوصي أيضاً أن يستفيد طلاب العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنة في ذلك البلد، مثل تلاميذ الشيخ الألباني رحمه الله في الأردن، الذين أسسوا بعده مركزا باسمه، ومثل الشيخ محمد المغراوي في المغرب، والشيخ محمد علي فركوس والشيخ العيد شريفي في الجزائر، وغيرهم من أهل السنة»، وكثير من هؤلاء قد طعنهم الشيخ ربيع وتكلم فيهم، ولعلنا نفرد مقالا خاصا لبيان مخالفة الشيخ ربيع في أحكامه على بعض رجالات أهل السنة وجماعاتهم لأحكام العلماء الأكابر .

بل هذا الشيخ ربيع –نفسه- يقول في كتاب (دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان) : «عرضت هذه المقولة على تلاميذ الألباني أما تلاميذ الألباني قالوا : (هذا لا شيء فيه)»؛ فإن لم يكن يعني بهم مشايخنا في بلاد الشام تلاميذ الإمام الألباني فلا نعلم من يكون تلامذته؟!!

الوجه السادس : فكيف لو ضُمّ إليه تصريح إمامنا الألباني بتلمذة شيخنا الحلبيّ على يديه؟ ، كما في مقدمة كتاب «حكم تارك الصلاة»:

«فهذا بحث علمي لطيف في تخريج وشرح حديث نبوي شريف أصله من أحاديث المجلد السابع من كتابي:«سلسلة الأحاديث الصحيحة» ورأيت إفراده بالنشر لأهميته وكبير

---

(١) وجوابُ المترّبصين: ... ولكنهم تغيّروا !!

(٢) وجواب المترّبصين:...هذا كتابُ فتنة !!

هكذا قالوها في كتابِ أكبرِ عُلماء أهل السّنّة المعاصرين..!!

فائدته؛ وذلك بعد أن رآه بعض إخواننا فاقترح عليَّ نشره مفردًا مِنْ باب الاستعجال بالخير فوافق ذلك ما عندي فدفعت صورة منه إلى صاحبنا وتلميذنا[1] الشاب علي بن حسن الحلبي ليقوم بتهيئته للنشر وإعداده للطبع، مع كتابة مقدمة علمية له تقرب فوائده للقراء الأفاضل، وقد فعل ذلك كله - جزاه الله خيرًا – ثمّ أشرفَ على طباعته وتصحيحه ومراجعته».

وبعد عرض هذه الأدلة والبراهين...

أيْنَ سيذْهب -بعدئذٍ- هؤلاء الذين يطْعنون في الألبانيِّ بأنّ ليس له تَلاميذ في الأردن، ولم يعلّمْ، ولم يدّرس؟!

فإنْ قَالوا: لا...لا...نحنُ لا نطعنُ في الألبانيّ؛ بل هُوَ علّم ودرّس وربّى أمّةً..!!

قُلنا لهم: هو جَوابُكم على أنفسِكم؛ فليسَ البعيد أوْلى مِنَ القريب ...!!

ونعوذُ بالله من الجفاء والكبر ...!!

(١) فاتقوا الله في صاحبِ وتلميذِ الألبانيّ ...!!

خالد بن الوليد (حامل راية الجهاد)
وفي الجيش أبو بكر الصديق؛
بل وفي الجيش
النبي –صلى الله عليه وسلم- !

قال شيخنا في كتابه (ص/٢١٠) في حقّ مَنْ نفَى أن يكونَ تلميذًا لشيخه الألباني: «في الوقت الذي يفخر (هو!) -ويتفاخر!- بالانتساب إلى شيخنا -والتلمذة عليه!-! وحق له!- مع كونه لم يكد يصل ذلك منه -معه!- إلى أقل من ربع (ربع القرن!) -وذلك قبل نحو (نصف قرن)!-!!».

فشغب المعترض في (صيانته/ح٩) قائلاً: «نعم يحق له أن يفخر بذلك؛ لأنه درس عنده الحديث وأخذ عليه شرحه لبلوغ المرام، وغيره، ودرَّسه في علوم الحديث ودربه وزملاءه على دراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث ويصحح صحيحها ويضعف ضعيفها، في الجامعة الإسلامية لمدة ثلاث سنوات، وحضر جلساته العلمية ...».

وقال –أيضاً- في (صيانته/ح٥): «حامل راية الجرح والتعديل العلامة ربيع المدخلي بشهادة الألباني رحمه الله تعالى ...، وهذه الكلمة تدل على أن الألباني يعتبر الشيخ ربيع المدخلي أقرب الناس ليكون خليفته في علم الحديث» .

ولنقض تشغيبه –هذا؛ نقول :

أولاً : لا أحدَ يُنكرُ أنّ الشيخ ربيعًا –حفظه الله- هو من تلاميذ الشيخ الألباني، وقدْ درس عليه الدراسة الأكاديمية –أيام شبابه- في الجامعة الإسلامية .

ولكنْ؛ ثمّة فرق كبيرٌ بينَ من يتتبع مجالس العلماء، ويحرص على ثني الركب عندهم، وتدوين أقوالهم، واستخلاص الفوائد من كلامهم، والتأثّر بتربيتهم -مع تعظيم شأنهم-، وبين الدراسة الأكاديمية القسرية؛ إذ هي –في الغالب- لا تخرجُ تلميذًا يوافقُ منهجَ شيخِهِ في

فَهْمِ النّصوص وكيْفيّةِ التّعاملِ معَها ؛ بله اختياراته!!

ولما كانت تلمذة الشيخ ربيع على الشيخ الألباني تلمذة أكاديمية قسرية (لم تتجاوز الثلاث سنوات) حاله فيها كحال أقرانه ممن تتلمذ على الشيخ في الجامعة؛ لم يكن من المستغرب أن لا تؤثر فيه هذه التلمذة كثيرًا؛ كما صرح هو بنفسه لما قالَ بـِ(أنّ سلفيّته أقوى من سلفية الألباني).

فَما مقدار تأثير الأضعف في الأقوى بالنسبة للتأثير المعاكس؟!

أضف إلى ذلك: مفارقة الشيخ ربيع في الكثير من اختياراته وطروحاته التي امتاز بها – حفظه الله- لطروحات واختيارات الشيخ الألباني –رحمه الله- !

وهذا بخلاف مشايخنا في بلاد الشام –وفقهم الله- فقدْ كانوا يتفقّدون مجالس الشيخ الألباني طواعية، ويحثون الخطى نحوها سِراعاً؛ يسجلون الفوائد، ويستخْرجون الدّرر من كلام الشيخ –رحمه الله-؛ فَلِهذَا تجدهم من أكثر الناس موافقة لمنهجيته واختياراته –رحمه الله- !!

ثانياً : لا يوجد من ينكر بأن الشيخ الألباني قدْ قَال عنِ الشّيخ ربيعٍ بأنّه (حامل راية الجرح والتعديل)؛ لكن؛ ليس معنى هذا أن الشيخ ربيعًا أصبحَ هو الإمام في الجرح والتعديل المعاصر، وأنه لا يجوز مخالفة أحكامه في الرجال -كما عليه حال البعض- ؛ فضْلاً عنْ أنْ تجعله أقرب الناس لخلافةِ[1] الشّيخ الألباني في علم الحديثِ!!

فهذه الكلمة صدرت من إمامنا الألباني جواباً على سؤال موجه من الشيخ أبي الحسن المأربي[2] لما أن كانت ردود الشيخ ربيع متوجهة ومنصبة ضد القطبيين والإخوان المسلمين

(١) وتحضُرُنا قصّةَ طالبِ علْمٍ –أخبرنا بها أحدُ الثقات!- قدَّمه أحدُ العلماءِ الفُضلاءِ ليؤُمّهم؛ وإذْ بِطَلبةِ العلْم يُلقّبونَه بخَليفته في العلْم؛ وهُم -الآن- يروّجون هذَا الأمر !!

(٢) والذي له فضلٌ كبيرٌ على الشيْخ ربيعٍ في حصولِه على هَذَا اللّقبِ!!

ولوْ(!) علِمَ الشّيخ السّليمانيُّ بأنَّ جوابَ الإمامِ الألبانيّ سيُخْرِجُه –بفهم المتربصّين- مِنَ السُّنّة؛ لما سَألَه!؛ ولكنْ (ليقضي الله أمرًا كان مفعولاً)!!

ومن شابههم!!

ولا يمكن سحبُها على حال الشّيخ ربيعٍ في ردّه على إخْوانه السّلفيين؛ الذي وقع منه بعد وفاةِ أركانِ الدعوة السلفية المعاصرة الثلاثة، كما نبّهَ إلى ذلك الشيخُ العبّادُ في مقدّمة رسالته القيمة «رفقا أهل السنة بأهل السنة -الطبعة الثانية-» حيث قال فيها :

« فقبْلَ سنوات قليلة، وبعد وفاة شيخنا الجليل شيخ الإسلام عبد العزيز بن عبد الله بن باز سنة (١٤٢٠هـ)، ووفاة الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين سنة (١٤٢١هـ)رحمهما الله، حصلَ انقسام وافتراق بين بعض أهل السنة، نتج عن قيام بعضهم بتتبع أخطاء بعض إخوانهم من أهل السنة، ثم التحذير منهم، وقابل الذين خطؤوهم كلامهم بمثله، هوساعد انتشار فتنة هذا الانقسام سهولة الوصول إلى هذه التخطئات والتحذيرات وما يقابلها، عن طريق شبكة المعلومات الانترنت، التي يقذف فيها كل ما يراد قذفه في أي ساعة من ليل أو نهار، فيتلقفه كل من أراده، فتتسع بذلك شقة الانقسام والافتراق، ويتعصب كل لمن يعجبه من الأشخاص وما يعجبه من الكلام، ولم يقف الأمر عند تخطئة من خطئ من أهل السنة، بل تعدى ذلك إلى النيل من بعض من لا يؤيد تلك التخطئة».

وقدْ أرسلَ الشّيخ العبّاد رسالةً إلى أحد الفضلاء ينبّهه فيها على تغير حاله عما كان عليه قبل ذلك فقال له :« سبق أنْ سمعتُ منكم قديماً كلمة و هي: أنكم انشغلتم عن الاشتغال بالقرآن وتدبر معانيه بالاشتغال بالحديث ورجاله؛ وأقول:

أنتم الآن اشتغلتم عن القرآن والحديث بالكلام في بعض أهل السنة وغيرهم، فقلّ إنتاجُكم العلميُّ في الآونة الأخيرة نتيجة لذلك، ولا شك أن مقاومة من ليسوا من أهل السنة ومن يحصل منهم إثارة الفتن والتقليل من شأن العلماء بزعم عدم فقههم للواقع هو في محله، ولكن الذي ليس في محله الاتجاه إلى تتبع أخطاء من هم من أهل السنة والنيل منهم لعدم موافقتهم لكم في بعض الآراء.

فمثل هؤلاء لا ينبغي كثرة الاشتغال بهم، وإذا حصل ذكر بعض أخطائهم فلا ينبغي التشاغل بها وتكرارها وجعلها حديث المجالس، ثم عند المناقشة فيها يحصل منكم الغضب وارتفاع الصوت ؛ فإن ذلك -بالإضافة على ما فيه من محذور- فيه تأثير على صحتكم».

فمن الخطأ البين أن تسحب تزكيات العلماء للشيخ ربيع في ردوده على أهل البدع والأهواء على ردوده على أهل السنة والأثر.

فالشّيخُ ربيع قَدْ خَالفَ في مواقفه وأحكامه على أهل السنة السلفيين جمهرةً من العلماء الأكابر وقد تقدم ذِكْرُ شيء من ذلك، وحسبنا نصيحة العلاّمة العباد في مقدمة «رسالة رفقا أهل السنة بأهل السنة»:

«وأوصي –أيضاً- أن يستفيد طلاب العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنة في ذلك البلد، مثل: تلاميذ الشيخ الألباني رحمه الله في الأردن، الذين أسسوا بعده مركزاً باسمه، ومثل: الشيخ محمد المغراوي في المغرب، والشيخ محمد علي فركوس والشيخ العيد شريفي في الجزائر، وغيرهم من أهل السنة» ، وكثير من هؤلاء قد طعن فيهم الشيخ ربيع وتكلّم فيهم؛ بلْ وأخرجهم من أهْلِ السّنّة، وألحقهم بأهل الضلال في فرقةٍ لم تُذكر في أحاديثِ النبيِّ ﷺ!!!

ثالثاً : ليس معنى أنّ الشيخَ ربيعًا (حامل راية الجرح والتعديل) أحكامُه لا تخالَفُ ؛ وحتى لا نُبعد؛ فهذَا شعبة بن الحجاج، وقد كان الثوري يقول فيه :«هو أمير المؤمنين في الحديث».

وقال فيه المزي -وغيره- كما في «تهذيب الكمال» (١٢/٤٩٥) :« وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين وصار علماً يُقتدى به وتبعه عليه بعده أهل العراق».

ومع ذلك فما زال أئمّة المسلمين يخالفونه ويخالفون كثيرًا من أحكام هؤلاء الجهابِذة في الرجال، وكل مَنْ وقف -بحقٍّ- على كتب أئمّة الفن -بحقٍّ- علم ذلك .

ولهذا قال المعلمي -رحمه الله- في مقدمته لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:«وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه» .

ومن أمثلة ذلك عفان بن مسلم والذي قال فيه الذهبي في «كاشفه« (٢/٢٧) :«كان ثبتاً في أحكام الجرح والتعديل» .

ومع ذلك قال ابن المديني فيه وفي أبي نعيم :«عفان [ابن مسلم] وأبو نعيم، لا أقبل قولهما في الرجال ؛ لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه» .

وقال الذهبي عقبه في «السير» (١٠/ ٢٥٠) :«يعني : أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما ؛ فأمّا إذا وثّقا أحدا فناهيك به» .

وقال المعلمي -رحمه الله- عقب إيراده لكلام ابن المديني فيهما :«وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما».

ومن أمثلة ذلك -أيضاً- أبو حاتم الرازي (الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدثين) كما وصفه الذهبي، ومع ذلك يقول فيه كما في «السير» (١٣/ ٢٦٠) :« إذا وَثّق أبو حاتم رجلًا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به؛ فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك».

رابعاً : وأمّا أن تكونَ مقالةُ إمامِنا الألباني في الشيخ ربيع بأنه (حامل راية الجرح والتعديل) ترشّحه لأنْ يكونَ خليفته -رحمه الله- في الحديث؛ فنقول:

منذ متى كان العلم يستخلف –بالوصاية!-!!!

هل أصبحنا -الآن- كالمتصوفة ؟! إذا مات شيخُ طريقةٍ خلفَه في قيادتها مَنْ بعده!!

فإمامنا الألباني قد صيره الله –تعالى- إلى ما وصل إليه بعلمه ودعوته وجهاده؛ لا باستخلاف غيره له. ولو كان للألباني من يستحق أن يستخلفه في علم الحديث؛ فليس الشيخ ربيع -باعتقادنا-أوّلَ المرشحين لهذا لمنصب، فكل من يقرأ للرجلين يعلم مقدار البون الواسع، والفرق الشاسع بين تحقيقات الألباني الحديثية، وطروحات الشيخ ربيع في نفس المجال ؛ فالشيخ ربيع له مجالاته التي ينتقدُ فيها الرّجال، ليس منها التحقيقات الحديثية التي برع فيها إمامنا الألباني؛ كالسلسلة الصحيحة والضعيفة والسنن الأربعة وغيرها... !!

اعتراضٌ على حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- !!

قال شيخنا في كتابه (ص/٢٩٠) : «أن لنفر من الشباب -وبعض الجهلاء-وللأسف- تأثيرًا على بعض المشايخ الأفاضل؛ بحيث يكاد يكون لهم حكم ظاهر عليهم، وأثر بالغ فيهم!!!

... ولئن كان هذا الكلام صعباً (!) -شيئاً مَا-؛ لكنه واقع -وللأسف-:

ويؤيده: ما في «صحيح البخاري» (٣٦٩١) عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ؟ قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف، وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر، وتحضه عليه، والمعصوم من عصمه الله».

ويؤيده -كذلك-: ما رواه البخاري(٢٥٣٤)، ومسلم(١٧١٣) عن أم سلمة، أن النبيّ ﷺ قال: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض؛ فأقضي له على نحو ما أسمع منه..».

قلتُ: فإذا كان هذا حال النبي - وهو المعصوم ؟ بالوحي الجليل، والمسدد بالتنزيل-؛ فكيف من دونه -عليه الصلاة والسلام- في كثير لا قليل؟!».

فشغب المعترض في (صيانته/ح٨) على كلام شيخنا قائلاً : «مؤدى هذا الكلام أن عصمة الله للنبي ﷺ لا تمنعه ﷺ من التأثر بالبطانة السيِّئة فغيره أولى !

وهذا استنتاج قبيح فيه إساءة إلى رسول الله ﷺ لم يسبق إلى مثلها ...، وادعاء أن العالم السلفي يؤثر عليه طلابه هو من استعمال أهل البدع والأهواء؛ لرد الحق الذي يدعو إليه ...، فظاهر كلام الحلبي: أن النبي ﷺ: يمكن أن يُسْتَغْفل: فيقال له خلاف الواقع: فيحكم ظلماً: وهذا فَهْم سقيم، لأن الرسول ﷺ معصوم» .

وإبطال هذا التشغيب إنما يكون بأوجه :

الأول : إقرارُ المعترض أنّ النتيجة التي خرجَ بها: مبنية على (مآلٍ ومؤدى مِنْ فهمه لكلامِ

الشيخِ الحلبيِّ)؛ لا على دلالة المطابقة ولا دلالة التضمن.

بل هي مِنْ قبيل اللزوم لو صحتْ كلازمٍ -ولا تصح-، ولازم المذهب -كما هو معلوم- ليس بمذهب ؛ هذا على فرض التسليم بهذا المؤدى والمآل.

ثمّ المعترض قطع بأن هذا الاستنتاج يمثل نظرة الشيخ علي الحلبي إلى النبيﷺ ؛ وكأنّنا به قَدْ عكسَ قاعدة (لازم المذهب ليس بمذهب) لِتكون مذهبًا؛ فقال:« وهذا استنتاج قبيح فيه إساءة إلى رسول الله ﷺ لم يسبق إلى مثلها، ومن هذه نظرته إلى النبي ﷺ بل وللأنبياء! فلا يستغرب منه ما يرمي به السلفيين الأبرياء الذين يرميهم بما فيه وبما في خصومهم الغلاة الألداء».

الوجه الثاني : إنّ إثبات وجود بطانة سوء تحضه ﷺ على فعلِ خلافِ الحقّ ليس فيه انتقاص للنبي ﷺ؛ وإلا لعُدّ النبيّ ﷺ -معاذ الله- منتقصًا من سائر الأنبياء بقوله ﷺ: «مَا بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف، وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر، وتحضه عليه، والمعصوم من عصمه الله» .

وقال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥/٣٦٠) مثبتا وجه تعلق هاتين البطانتين بالنبيّ ﷺ :

«وجدنا الأنبياء صلوات الله عليهم يدعون الناس إلى ما أرسلوا به إليهم فيكون ذلك سبباً لإتيانهم إياهم، وخلطتهم بهم؛ حتى يكونوا بذلك بطائن لهم وتستعمل الأنبياء في ذلك في أمورهم ما يقفون عليه منها؛ فيحمدون في ذلك من يقفون على من يجب حمده بظاهره، فيقربونه منهم، ويعدونه من أوليائهم، ويباعدون منهم من يقفون منه على ما لا يحمدونه منهم، ويعدونه من أعدائهم والله أعلم بما يبطن ممن يعرفونه من حمد ومن ذم ثم يوقف الله عز وجل أنبياءه على ما يوقفهم عليه من باطنهم؛ كما قال عز وجل لنبينا ﷺ ﴿ومِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوْا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ﴾؛ فهذه البطانة المذمومة التي لا تألو من هي معه خبالاً .

والبطانة الأخرى هي التي يوقفهم الله تعالى على ضدها وعلى ما هي عليه لنبيها كما أوقف الله عز وجل نبينا عليه الصلاة والسلام على ما أوقفه عليه من أحوال المؤمنين به من تعزيرهم

إياه ونصرتهم له، واتباعهم لما يجب أن يتبع به كما قال –تعالى-:﴿فالذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوْا النّورَ الذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ المفْلِحُونَ﴾، وكما قال -عز وجل- في صفاتهم: ﴿محمّدٌ رسولُ اللهِ وَالذِينَ مَعَهُ أشّداءُ عَلَى الكُفّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ﴾ ثم وصفهم رضوان الله عليهم بما وصفهم حتى ختم السورة التي أنزل ذلك فيها .

فهاتان البطانتان هما البطانتان اللتان كانتا مع نبينا محمّد عليه الصلاة والسلام».

فلا وَجْه لإلحاقِ العيْب بِشيخنا لإثباته وجود البطانة السيِّئة للنبي ﷺ؛ لأنّها موجودة بنص الشّرع وبدلالة الحس !!

نعم؛ يُعدّ إثبات وجود البطانة السيِّئة للنبي ﷺ موجباً للانتقاص منه (عليه السلام) فيما لو أثبتنا تأثره بهم (عليه الصلاة والسلام)، ونزوله عند رأيهم.

فلا يلزم من وجود من يشير على النبي ﷺ بالشّر أن يقبل منه ؛ وهو ما عناه شيخنا بإثباته لبطانة السوء حول نبينا ﷺ التي تشير عليه بخلاف الحق، ونفيه -بالمقابل- وقوعَه ﷺ فيما يضاد العصمة والتسديد مِنْ قبول مشورتهم؛ فقال :«إذا كان هذا حالَ النبيِّ - وهو المعصومُ بالوحيِ الجليل، والمُسَدَّدُ بالتنزيل-».

وهوعينُ مَا قرّره العلامة العينيُّ في «عمدة القاري» (٢٤/٢٦٩) :«فإن قلت هذا التقسيم مشكل في حق النبيّ، قلت : في بقية الحديث الإشارة إلى سلامة النبي من بطانة الشر بقوله [والمعصوم من عصم الله] وهو معصوم لا شك فيه، ولا يلزم من وجود من يشير على النبي بالشر أن يقبل منه[1] ».

فهل وجد المعترض أن شيخنا الحلبي زعم أن النبي ﷺ كانَ يقبلُ مِنْ بطانة السوء ؟؟!!

وكيفَ ساغ للمعترض أن يتجاهل قيد إثبات العصمة والتسديد في حق النبي ﷺ؛ ليستنتج بأنّه يلزم من كلام شيخنا أنه ﷺ يتأثّر بالبطانة السيِّئةِ[2] ؟؟!!

الوجه الثالث: إن مقصود شيخنا من استدلاله بحديث البطانتين واضح وضوح الشمس

---

(١) ففرّقْ بينَ الوُجودِ والقَبول ...!!

(٢) والجواب: إنّ المعترضَ لا يعْلَم الأصولَ السّلفيّة..!!

في رابعة النهار، وهو : أنه إذا كان للنبيِّ ﷺ بطانةُ سوءٍ، فلغيره ممّن هم دونه -من الحكام والعلماء- مِنْ باب أوْلى..!!

ثمّ إنّ هذه البطانة التي تشيرُ على النبي ﷺ بالسوء وهُوَ لا يتأثّر بها لأنّه معصوم، فإنها تشيرُ على الحكام والعلماء وهُمْ قدْ يتأثّرون بها لأنّهم غير معصومين ...!!

وهذا ما دل عليه قوله ﷺ في حديث البطانتين، حيث استثنى الأنبياء من التأثر ببطانة السوء لعلة العصمة، ولم يستثن مَنْ ليس بمعصومٍ وهم الخلفاء المذكورون في قَوْله ﷺ :«ولا استخلف من خليفة».

والمسألة واضحة لكل ذي عينين مبصرتين؛ لكنها المماحكة والمكابرة -عياذًا بالله- !

الوجه الرابع : وأما حديث أمِّ سَلَمَةَ، وهو أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّكُم تختصمونَ إليَّ، ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحُجَّتِهِ مِن بعضٍ؛ فأقضيَ له على نحو ما أسمعُ منه»، فوجه إيراد شيخنا لهذا الحديث أن النبي ﷺ يحكمُ بما يراه حقاً بناءً على رُجحان الحجة لديه.

وقد يكون مصيباً في حكمه وقضائه -لما في نفس الأمر- وقد لا يكون. ويوضحه الرواية الأخرى:«إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق؛ فأقضي له بذلك فمن قضيت له بحق مسلم؛ فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها».

فقوله «فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك»؛ دليل على أنّه قد يخطئ في ظنه ﷺ بصدق فلان بناء على لحنه بحجته –لا في حكمه- فيحكم له بما لا يستحقه، كما قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٨٩-١٩٠) :«والذي عليه جمهور أهل الحديث والفقه أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد ؛ لكن لا يقرون عليه وإذا كان في الأمر والنهي فكيف في الخبر»، ثم استدل –رحمه الله- بالحديث المتقدم .

وليس في هذا القول تعريض بالانتقاص من النبي ﷺ[1] لا من قريب ولا من بعيد لأن

(١) بَلْ؛ إنّكَ لن تجدَ سلفيًّا -على وجْه الأرضِ- ينتقصُ مِنَ النبيّ ﷺ ، ولا مِنْ أزواجه، ولا مِنْ صحابَتِهِ!! فاتّقِ اللهَ -يا بازمول!- فإنّك قدْ أسْرَفْت ...!!

النبي ﷺ في قضايا –الخصومات والمنازعات- لا يحكم بالإلهام، بل يحكم بالقرائن؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- في «منهاج السنة النبوية» (٨ / ٦٩):«وأما قوله : معرفة القضايا بالإلهام ؛ فهذا خطأ ؛ لأن الحكم بالإلهام بمعنى أنه من ألهم أنه صادق حكم بذلك بمجرد الإلهام فهذا لا يجوز في دين المسلمين ... [ذكر حديث أم سلمة، ثم قال]؛ فأخبر أنه يقضي بالسمع لا بالإلهام؛ فلوْ كان الإلهام طريقًا؛ لكان النبي ﷺ أحق بذلك، وكان الله يوحى إليه معرفة صاحب الحق فلا يحتاج إلى بينة ولا إقرار».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١٦/٢٢) ذاكرًا بعض فوائدِ الحديثِ :«وفي هذا الحديث من الفقه: أن البشر لا يعلمون ما غيب عنهم، وستر من الضمائر وغيرها؛ لأنه قال ﷺ في هذا الحديث:«إنما أنا بشر»؛ أي : إني من البشر ولا أدري باطن ما تتحاكمون فيه عندي، وتختصمون فيه إلي وإنما أقضي بينكم على ظاهر ما تقولون وتدْلون به من الحجاج».

وَلا يُقالُ: أنَّ عدمَ الحُكمِ لصاحب الحقّ دليلٌ على عدم إصابة النبي ﷺ وخطئه في حكمه؛ ففرّق بين خطأ القاضي في الحكم، وبين عدم إصابته الحق في نفس الأمر؛ ذلك أن القاضي مأمور بأن يحكم بالقرائن الظاهرة، فإنْ فعل فقدْ أدّى ما عليه -وإنْ لم يكن مصيبًا للحق في نفس المسألة-.

فمثلاً: لو أنَّ رجلاً ادّعى أنّ فلانًا سلبه حقَّه وعجَزَ عن إقامة البيّنة على ذلك، وأقام الغاصب البيّنة على خلاف دعوى المالك؛ وجب على القاضي أن يحكم للغاصب المقيم للبينة، ويكون -بذلك- مصيباً في حكمه –شرعًا- وإن لم يمكّن صاحب الحق من حقه؛ ولهذا قال صاحب «المذكرة» (ص/١٨٢) :«فعمل النبيّ ﷺ في قضائه قطعيّ الصواب شرعاً مع أنه صرح بأنه لا يقطع بحقيقة الواقع في نفس الأمر كما ترى».

الوجه الخامس : إن استشهاد شيخنا بالحديثين جاء لتأييد دعواه :«أن لنفر من الشباب -وبعض الجهلاء- وللأسف- تأثيرًا على بعض المشايخ الأفاضل ؛ بحيث يكاد يكون لهم حكم ظاهر عليهم، وأثر بالغ فيهم!!!»؛ وقدْ أصابَ –حفظه الله- باستشهاده؛ فهذه البطانة السيِّئة الملتفة حول بعض الأفاضل تؤثر -بلا ريب- في أحكام هؤلاء المشايخ وأقضيتهم، بل إن الشيخ ربيعًا –حفظه الله- قد أقرّ بهذا الأمر فقال في نصيحته لأهل اليمن :

«اتصلَ عليَّ الشيخ مقبل مرةً ، قال : بلغني أنك تقول: في حلقاتنا حزبيون !

فقلت : أنا ما أذكر أني قلت هذا ؛ لكن أقول لك الآن : نعم ! أؤكد لك هذا.

فإن أهل الفتن يجعلون بطانة لكل شخصية مهمة ؛ فجعلوا للشيخ الألباني بطانة ، وللشيخ ابن باز بطانة ، والرجال الأمراء بطانة ، وكل عالم جعلوا له بطانة ؛ ليتوصلوا إلى أهدافهم من خلال هذه البطانات ، فلا نأمن الدَّس.

يا إخوة ! : أن يكون هناك ولو اثنان أو ثلاثة في كل جبهة - اثنان ... ثلاثة - من أهل الفتن مدسوسين ، أهل دماج شرفاء فضلاء وهم أهل سنّة ، وإخوانكم في الجنوب شرفاء وأهل سنّة ، لكنْ! لا نأمنُ أن يكون هناك من هو مدسوس من قِبَلِ الأعداء ، ولو كان عددهم قليلاً ، ولا نستبعد ، ولا يستبعد هذا إلا من لا يعرف تأريخ الإسلام.

فاندس المنافقون في عهد الرسول ﷺ والعدد قليل !

في غزوة أُحُد انفصل عبد الله بن أُبَي بثلاثمائة من ألف ! دمّاج بما فيها : خمسة آلاف ستة آلاف تَسلَم كلّها ! ما فيها دس؟

فيهم مدسوسون – والله! - يؤججون ويشعلون نار الفتنة ، وفي الجنوب – أيضاً- أناس مدسوسون ، خليهم اثنين ثلاثة ، ما نحكم على إخواننا كلهم - بارك الله فيكم - .

قد يكون فيهم مدسوسون من (الإخوان)، مِنْ جماعة (أبي الحسن) - من غيرهم - من جماعة (الحكمة) ، من غيرهم - بارك الله فيكم - ؛ فتنبّهوا لهذه الأشياء .

في جيش علي بن أبي طالب كان فيه أناس مدسوسون - بارك الله فيكم - ، أشعلوا نار الفتنة ، وصارعوا بين الإخوة ، بين علي - رضي الله عنه - ومعه مجموعة من الصحابة من جهة ، وبين الزبير - بارك الله فيك - وطلحة من جهة أخرى . عرفتم ؟ في ذلك العهد الزاهر! في أول الدعوة السلفية ! كيف الآن نأمن أن يدس الأعداء في صفوفنا من يفرقونا - بارك الله فيكم - !؟».

فهل الشيخ ربيع بإثباته –بصريح الكلام!- وجودَ بطانةٍ سيِّئةٍ حول العُلماء، بل أثبت وجودها حولَ الصحابة، بل حول النبيِّ ﷺ؛ معنى ذلك أنّه يطعن بالرسول ﷺ وبالصحابة

-رضوان الله عليهم- وبالمشايخ (ابن باز، والألباني، والوادعيّ...) ؟!!

قطعًا لا ! إذَا أَنَصَفْنا ...!!

وإذا عَاملناه بفَهْمِ المعترضين المتربصين؛ فالجوَاب هُو ما أجابَ المعترضُ على فضيلةِ الشيخ الحلبيِّ الأثريّ...!!

الباب الثالث:
التحذير المقبول
مِنْ فحش
كلامِ أحمد بازمول!!

إنَّ مِن الأمورِ المهمّةِ لكلِّ طالبِ علْمِ الحفاظَ علَى وقْتِه وصفاءِ ذهْنِه، والابتعادَ قدرَ الإمكانِ عن كلِّ ما يشغلُه وقتًا وفكرًا. ولـمّا كانت الكتابةُ مِنَ الأمورِ التي تَستهلك الوقتَ بشكلٍ ملحوظٍ، كان حتْما عليه أن يتخيّرَ ما يريدُ كَتْبه حفاظًا على وقته من الضياع.

كأنْ يكتب –مثلاً- عن الأمراض الاجتماعيةِ المنتشرة في المجتمعات الإسلاميّة، أو عن وسائل البناء والإصلاَح وغيرِ ذلك مما يُدرّ النّفعَ لهذه الأمة التي مزقتها الفتن كلّ ممزّقٍ!!

وهذه المقدّمة جعلنَاها بين يدي هذا الفصلِ حتّى لا يظنّ ظانٌ -مِنْ عنوانه- بأنّنا نكتبُ قصدَ اللّهو واللّغو وتضييع الوقتِ والاشتغالِ بعيوبِ النّاسِ.

فَهُوَ متمّم للكشْف عن الأساليبِ الدّنيئةِ التي اتّبعها هذَا المعترضُ وهو يغترفُ بِدَلْوه التّهمَ مِنْ (بئره)؛ ليرميَ بِهِ إلى حيْثُ يِنْتَهي؛ فلا قَصاصَ ولا ضمانَ واضعينَ أصابِعَهم على كلِّ حديثٍ أو آيةٍ تدلّ على حقيقة أفعالهم؛ فشابهوا بذلك أهل الضلال مِنَ المغضوب عليهم مِنْ حيثُ إنّهم يخفون ما عليهم ولا يظهرون إلا ما لهم؛ ففضحهم عبد الله بن سلام k في قصّةِ الرّجمِ لما قالَ لليهوديِّ: «ارفع يديْك فَرفَعها فإذَا فيها آية الرجم»...

فتأمّلوا وقارِنُوه بمقولَةِ شيخِ الإسلامِ -المشهورة- لمنْ يذكرُها –الآن-!!

فهذَا المعترضُ لم يتركْ أسلوبًا إلا وقد اِستعمَلَه -عالما به أمْ جاهلاً– فهمّه الأوحد هو: إسقاطُ الخصمِ بأيّ ثمنٍ كانَ حتّى ولو أنفقَ عِرْضَه؛ لا سيّما وأنه يرمي مِنْ وراء جدُرٍ يحسبها منيعةً؛ فاعْتزَّ وَاغْتَرَّ بِهَا؛ حتّى عَثَرَ في ذيْلِ قميصه –وهو يَمْشِي البَختريّةَ- فتبعَثرتْ أحْمالُه، وتمزقتْ أحبالُه لِيقَعَ في بئره؛ فهَلْ مِنْ مُنقذٍ لهذا النّاقد(!)...؟!!

ولا نطيلُ على القارئ أكثرَمِنْ ذلك فإنّنا حريصون كلّ الحرص على صيانة(!) أوقاتهم مِنَ الكلام الكثيرِ الذي قد يؤدِّي إلى تشتيت الأذهانِ وذهابِ الفَائدة؛ لِذَا سَنسيرُ في هذَا الفَصلِ وحلقاتِ هذَا المعترض -باختصارٍ-نستخرجُ مِنها شيئًا مِنْ كلامه الفاحشِ[١] الذي استعمَله

---

(١) وما نصدّرُه بـ (قَالَ) في بِدَاية كلّ جملةٍجديدة فهو مُن قوْل المعترض. وليسَ مِنْ شرْطِنا أنْ نُعلّقَ عليْهَا فقدْ يَكفي النّقل؛ إذِ الغرضُ هو التّعرفُ على حقيقةِ هذَا المعترضِ مِنْ خلالِ كلاَمِه الفَاحِشِ؛ أكان حقاً يدعو إلى الله تعالى أم لشيء آخرَ...!!

في نقدِه المزعومِ زاعِمًا بأنه ردّ علميٌّ سلفيٌّ مبارَكٌ مرضيٌّ؛...

كيف ذاك؟ ومَنْ أخبره بذاك؟!

والنبيّ ﷺ سيّد العلماء يخبرنا: «إنَّ مِنْ أحبّكم إليَّ وأقرَبكم منّي مجلسًا يومَ القيَامَةِ أحاسِنُكم أخلاقًا».

وفي الواقع كنّا نظن ونحن نقرأُ كلامَ المعترضِ في أُوْلى حَلقاتِه:« أناقش علي بن حسن الحلبي في كتابه «منهج السلف الصالح» مبيّنا من كلامه تلك الملاحظات مع تعقبها بالحجة والبرهان»؛ بأنّنَا سنقرأُ –حقًّا(!) - ردًّا علميًّا متّزنًا لائقًا بمن يدّعي حمل الدعوة إلى الله تعالى؛ أو على أقلّ الأحوالِ كانَ عليه أنْ يحترمَ القارئَ ؛ فإنّه لا يدري مَنْ سَيقرأُ كلامَه(!)...!!

من الحلقة الأولى...

بدأ المعترض المناقشة(!) في حلقته الأولى بنزعِ لَقَبِ المشيخة مِنَ الشّيخ الحلبيّ؛ **فقالَ:**«قال الحلبي»...

و«يعتبر الحلبي أن القاعدة في سلفية الرجل...»...

إلى أن قال: «وبهذا يظهر خطأ الحلبي في المسألة، فالاعتقاد والمنهج متلازمان...»؛ ونحنُ الآن لسنَا بصددِ ردِّ هذا الزّعم؛ فقد ظهر بأنّ الشيخ الحلبيَّ يرى بأنّ (المنهج والعقيدة) متلازمانَ، ولكنَّ المعترضَ وضعَ إصبَعه على مَوَاضِع الحقِّ؛فدَاسَهُ كما قد بيّنّا سابقًا!!

ثمّ بدأ شيئًا فشيئًا في تشديدِ اللّهجة(!) بعد أن قدّم لها هذه المقدمة قائلاً:«ولا شكّ أن قول السلف بخلاف قولك هذا»...

ثمّ حَشَدَ أقوالَ السّلف في الكلامِ عنْ أهلِ البِدَعِ ومجالستهم، لينتقلَ -بعدُ- إلى الكلام على أبي الحسن والمغراوي والحوينيّ في مناقشةٍ بينَه وبين هواه(!) فيما يهواه ويهوِي إليه(!).

فهو يسأل ويجيب عنْ نفسِه وعن الشّيخِ الحلبيِّ، ليختمَ مقالته -ممهّدًا- بقوله:«وأخيرا فهذا مثال قاعدة باطلة قعدها علي الحلبي؛ ليبرر(!) مسلكه الخطير في التعامل مع أهل البدع الذين يخالفون منهج السلف الصالح، وليدخل فئام من أهل البدع والأهواء في أهل السنة(!)

وأهل الحقّ» لينهيَ المقال بالدّعاء للشيخ الحلبيِّ بالهدايةِ وسلوكِ الجادّة في الدعوة إلى الله تعالى!!

ولا تظنوا بأنّ هذا الدعاءَ جاءَ على سبيل الدّعاء –حقيقةً!- وإنها جاءَ على سبيلِ الغمْز والاستهزاء على طريقة المثل الشعبيِّ (الله يهديه!!) لمن يفعل ما ينافي العادة...!!

فها هي لهجته في الحلقة الثانية... بدأت تشتدّ:

قال وهو يخاطبُ (صاحبَ الكتابِ) عنْ كتابِه :«بل جاء ببعض(!) الأصول الفاسدة وجاء بالمغالطات وأمور مستقبحة(!) سيرى القارئ منها القليل الذي يدل على الكثير؛ لأني لا أريد أن أناقشه في كلّ ما أورده في كتابه من الأباطيل والتلبيسات، ولكن القليل منه يدل على الكثير، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور..»؛ إذْ لو كانَ دعاؤه حقاً وخرجَ مِنْ قلبه(!)؛ لاختارَ أسلوبًا علميًّا هادِئًا طَمعًا في هداية النّاسِ؛ وهي أساسُ الدّعوةِ إلى الله تعالى...

ثمّ قال:«لا يُعرف هذا النزاع والخصام إلا من عصابة آثمة (!) يشجعها دائما(!) الحلبيّ...»؛ متهمًا الحلبيَّ بأنّه يشجع عصابةً آثمة؛ ولسنَا ندري كيف له تأثيم العبادِ؟!

(أطلع الغيب أم اتخذَ عندَ الرّحمن عهدًا) !

وقال:«..فإن هذا التبديع يسقط تلقائيا بناءً على هذه القاعدة الحلبية...»؛ فَإن كان منفلتًا؛ فَلِمَ لا يسقِطُه...؟!!

وقال-مخاطبًا الحلبيَّ-:«وصل بك الأمر الاستخفاف بالجرح والتعديل...»؛ يبقى أن نسأل المعترضَ عن معنى (الاستخفاف)، و مَنْ هو هَذَا (الجرح والتعديل) الذي يستخفّ به الحلبيُّ ؟!

فَلَيْدُلّنا هذاَ المعترِضُ عنْ مكَانِه لِنداويَ جِرَاحَه ...!!

وقال:«ومن أهل السنة –عند صاحب هذه الأصول ومنها هذا(!)- الإخوان المسلمون وجماعة التبليغ الذين يخالفهم ويضللهم أهل السنة في مشارق الأرض ومغاربها...»؛ ويبقَى –فقط- على هذا المعترضِ أن يحرّرَ مصطلحَ (أهل السّنّة)؛ فهو الآن قسّمَ النّاسَ إلى قِسمين:

أهلُ السّنّة وأهل البدع والأهواء؛ فنسأله:

أين تَضعُ الرّافضةَ والاتحاديةَ وأصحاب البدع المكفرة؟!

فلاشكّ بأنه سيقول: هم مِنْ جملةِ أهْلِ البِدَعِ والأهواء..

فنقولُ له: هْل مراتبُ أهلِ البدع متساوية أم متفاوتة؟!

فإنْ قالَ: متفاوتة..

قُلنا له: هل مِنهم مَنْ يقتربُ إلى أهل السّنّة(!) أم كلّهم بعيدون مهما كانتْ درجته؟!

فإنْ قال: بَلْ مِنهم قريبُون مِنْ أهلِ السّنّة...

نَقولُ له: فأَدخلهم -إذًا- إلى أهلِ السّنّة بالعِلْم والحِلم؛ فـ(لئن يهديَ بكَ اللهُ رجلاً واحدًا خيرٌ لك مِنْ حُمُر النّعم)!!

ثمّ قالَ المعترضُ –منبهًا إخوانَه!-:«...فانتبه لتلبيسات الحلبيِّ..»؛ ليته ذكرهَا!

فهَا هُوَ ابنُ الجوزيّ -رحمه الله- تعالى- لما أرادَ أن يبيّنَ تلبيسات إبليس ألّف في ذلك كتابًا نافعًا؛ ومِنْ فصوله الجميلة «ذكر تلبيس إبليس على أمتنا في العقائد والديانات» حيث قال رحمه الله(ص ٧٤):« اعلَم أنّ المقلّد على غير ثقة فيما قلّد فيه وفي التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إنما خلق للتأمّل والتدبر. **وقبيح بمن أُعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة...**»؛ فانتبه!

وقال:«...بخلاف منهج الحلبي ومناهج العصابة (!) التي يدافع عنها والتي قامت(!) -أصلاً- للدفاع عن أهل البدع ومحاربة أهل السّنة والابتعاد بشباب الأمة عن علماء السنة -حقّا- بعد إسقاط عدد كبير منهم المرة تلو الأخرى ووصف أهل السنة لقيامهم بالحق بأنهم غلاة وغلاة تجريح؛ **ومن هنا انطلق الحلبي في تأليف هذا الكتاب** وغيره...»؛ فتنبه أيها القارئ الكريم لمحل النزّاع -عنده- فقَدْ أفصحَ عنه المعترضُ ولا تَنسى أن تتذكّره وأنتَ تقرأُ مقالاتِ (القَوْمِ)...!!

ومِنَ الثالثة ...والأقواس منّا للتنبيه ...

قال- فرحًا بما اكتشفَ -:«لقد أخْفَى الحلبيُّ كلاما لشيخ الإسلام في ابن تومرت وأمثاله، واختطف هذه الجملة لتشويه السلفيين وإلحاقهم(!) بأهل الباطل من أمثال ابن تومرت...»؛ وهو كلامٌ لَا يقولُه عاقلٌ!!

فهذَا المعترضُ لم يفهمْ جُملةَ شيخِ الإسلامِ فشغَّب على ناقلها.

فشيخُ الإسلام في مسائِلِه تارةً يتكلّمُ بكلامٍ خاصّ، ثمّ يأتي بأصْلٍ عامٍّ يصلُحُ في المسألة التي يتكلّمُ عنها وفي غيرها؛ فهو لمّا كانَ يتكلّمُ عن أمثالِ ابنِ تُومرت في الضّلال وإلزَامِه المسلِمِينَ بِضلاله؛ قالَ بعدهَا –تِلكم الجملةَ- وهي:«وليسَ لأحدٍ أن يوجبَ على المسلمينَ مَا لم يُوجبْه اللهُ ورسولُه».

فهذه قاعدة عامّة تصلحُ في ابنِ تومرت وغيره؛ وذلكَ مأخوذٌ مِنْ قَوْلِه (وليسَ لأحدٍ)؛ أيْ: ليسَ لابْنِ تومرَت ولا لِغيره -ولوْ كانَ صالحًا- أنْ يُلزِمَ النّاسَ بما لم يوجِبْه الله ورسوله؛ وهو كلامُ حقٍّ طَرَحه هذَا الدكتور(!) المعترضُ؛ وذلك لأنّه يريدُ أن يوجبَ على خواصّ النّاسِ أحْكَامَه –في النّاس- التي تَوارَثَها عَنْ شُيُوخِه...!!

فيَجِبُ أنْ يتنبّهَ القارئُ لكلامِ شيخِ الإسْلامِ قبلَ أنْ يتسرّع في النّقْل أوالنّقد، ولما كان هذا المعترضُ ضعيفَ الفَهْم وَقع في مَا وَقع فيه؛ وقد سبقَ أن بيّنّا بأنّه أنْزل قَوْل شيخِ الإسْلام في أصحَابِ البِدَع الكُفْرية :(يجب عقوبة كلّ مَن انتسب إليهم، أو ذب عنهم ....) فِيمَنْ يبدِّعُهم مِنْ أهلِ السّنّةِ ؛ وجملةُ شيخِ الإسلام التي اقتطَعَها هذَا المعترضُ ليستْ قاعدةً عامّة، وإنّما هو كلامٌ خاصّ بدليل قوله:« وهكذا هؤلاء الاتحادية: **فرؤوسهم هم أئمة الكفر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم...**»!!

فهل نَفْهَمُ مِنْ هذَا أنّ المعْتَرَضَ قدْ جُنَّ، فألحَقَ الفضلاءَ مِنْ أهلِ السّنّة بأئمّة الكفر[1]!!

وقال:«...هل لأنّ الرّجلَ مصاب بداء اشتراط الإجماع في الجرح مِنْ أول حياته فهو

(١) وَصدَقَ مَنْ قالَ في حقّ أمثالِ هؤلاءِ الغُلاةِ في التّبديع: نخشَى عليْهم الرّدّة! فَهُم تارةً يحرّفون معانيَ نُصوص الوحيَيْن وكلامَ أئمّة الدّين، وتارةً يردّون اللّفظ والمعْنى؛ كما فَعلُوا في حديثِ (البِطَانة)...!!

يهمهم حوله من وقت مبكر...»؛ ولَسنا ندْري كيفَ له أنْ يعرفَ ذَاك وَهُوَ لم يَكُن على ظهرِ هذِه البَسيطة لمَّا كانَ الحلبيُّ في أوَّلِ حَياتِه ...؟!

فلربّما داءُ الغُرورِ الذي أصابَ المعترضَ مذْ كان لا يفرّق بينَ النّملةِ والنّحلةِ؛ فَلَدَغَتْه...!!

وقال:«..أو أنه مرض طارئ أصيب به في غمرة دفاعه عن أهل الفتن والشغب؟..»؛ وهل (الدّكتور) يعالجُ مَرضاه بالطّرد والشّتم؟!

فلينتَبه هذَا المعترضُ أوينبَّه؛ فإنّه قَدْ تناقض...!!

وقال:«ويدلّ عَلى أنّ الرجل يكثر مِنْ أخذِ مَا يُوافِقُ هواهُ على طريقةِ أهل الأهواء، ويكتم ما يخالف هواه...»، وقال:«...ولهذا يقول كبير المعارضين لأهل الحق في نقد أهل الأهواء وحماة البدع..»؛ فنقول له:

لعَمـري مـا يَـدْري امـرؤ كيـف يتّقـي ... إذا هــو لم يجعــل لــه الله واقيًــا

وقالَ-بلغةٍ بَدأتْ تحتدّ وتشتدّ-:«...أهل الخيانة الذين يستدلون بالمتشابه؛ لتضليل الناس عن الحق، والذين يكتمون العلم؛ لتمرير باطلهم ...»؛

مقالــةُ الــسّوء إلى أهلهــا ... أسْرعُ مِــنْ منحــدرِ الــسائلِ

ومَــنْ دعــا النــاس إلى ذمّــه ... ذمّــوه بــالحقّ وبالباطــلِ

وَقالَ:«..لأن عمدته –أي الحلبي- العناد والمكابرة»؛ نقول: كيف عرف المعترض ذاك وهو لا يزالُ يدْعو إلى الله تعالى على حدِّ زعمه؟!

ألم نقلْ لكُم إنّ دعاءَه ذَلكم لم يكنْ حقًّا؟!

وقال:«وأما إنكارك يا حلبي...»؛ وهو نبزٌ بالألقاب؛ فالشيخ أبُو الحارث اسمه عليّ الحلبيّ وليسَ حلبيًّا...!!

فأين هو من قوله -تعالى- في (سورة الحجرات)...!!

وقال:«...لأنها ضدّ منهجه الفاسد الذي انتحله لمآرب رديئة..»...

وقال –في معرض الكلام عن شعبة-:«إن هؤلاء العلماء ليسوا على منهجك القائم على العناد ...»...

وقال:«...على القاعدة التي يشنشن ويطنطن الحلبي لتشويهها وزعزعة الثقة بها، صدق من قال فيك: مسكين»؛ نقول: لعلّها بشارةَ خيرٍ مِنْ هؤلاء المعترضين؛ فالنبي ﷺ كان يقول:« اللهم ! أحيني مسكينًا وأمتني مسكينًا واحشُرْني في زُمرة المساكين»، لا سيما إذا عَلِمْنا بأنّنا «شهداء الله في الأرض» كما قالَ النبيّ ﷺ.

ومن الرابعة...

قال:«..يتجاهل الحلبي كل هذه الأمور لهوى في نفسه...»...

وقال:«لقد نسي الحلبيّ هنا شيخه الذي يلهج به شيخنَا شيخنَا، وتهرّب عن ذكره، ولو كان للألباني كلام يوافقه لطار به ولما رضي به بديلا»؛

نقول: حُقّ له ذلك...

ولمنصفٍ أنْ يقولَ له: وَأنتم تلْهجون بمَنْ دونَ الألبانيّ –عِلْمًا وخُلُقًا- ولا لائم ...!!

وكمداخلةٍ خارجةٍ عنْ غرضِ هذَا الفصلِ؛ نودّ أنْ نوردَ اعتراضًا على استدلالٍ بعيدٍ لهذا المعترض فيه مزيدُ توضيح لحقيقةِ وزنِه وحجْمِه. قال المعترض –في معرض كلامه عن ذِكْر الموازَنات في القرآن-:«ولكن ذلك لا يوجد؛ بل لانجد إلا ذكر مضاعفات حسنات المؤمنين الصادقين وإحباط حسنات الكافرين والمشركين؛ مثل قوله تعالى:(وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثورا) وذلك كله من العدل؛ يؤكد هذا أنه لا يجوز لنا البحث عن مثالب الصحابة بكلّ حال ....».

فَلمُنصفٍ أنْ يقولَ: إذَا كانَت هذه الآية تدلُّ على مَا ذهبَ إليه المعترضُ؛ فما قَوْله في قَوْله –تعالى-:(**مِنْ أهل الكتاب من إن تأمنه بدينار يؤده إليك ومنهم مَنْ إنْ تأمنه بقنطار لا يؤده**

إليك..)؟!

وهي مداخلةٌ مِنْ بابِ الإلزام؛ فالذِي يريدُ أن يؤصِّلَ مسائل علميّة لا بدّ أن يكون حَذِرًا وورعًا في اختيارِ ما يناسبها مِنَ الأدلة؛ وإلا فقدْ(!) يذهب جهدُه (هباءً منثورًا)...!!

ومن الخامسة...

قال المعترض:« سأناقش الحلبي في الملاحظة الثانية والتي هي طعن الحلبي في بعض علماء السلفية الذين لا يشك أحد في ورعهم وتقواهم بأسلوب ماكر...»

وقال –مدافعًا عنِ الشّيخ ربيعٍ متهمًا الشيخَ عليًّا بالكذبِ(!)-:«فكلام الشيخ ربيع بن هادي ومنهجه الفعلي يصدّق(!) بعضه بعضًا»؛ وهي كلمةٌ لم تُقَلْ -بإطْلاقِهَا- إلاّ في الوحيَيْن!!

فلا نَدْري: ما نسمّى مَنْ يقولُ هذا الكلام المطلَق في حقّ الأفرادِ مِنَ البَشرِ مِنْ غَيرِ الأنبياءِ...؟!!

وقال:«إليك كلام الحلبي الطاعن في الشيخ ربيع بن هادي المدخلي...»...

وقال:«...وكلامه هنا موافق لكلام المأربي لكن بأسبوب جديد مزخرف ومبهرج وهذا إن كان مأخوذًا عن المأربي دون نسبة له فهو من باب الخيانة العلمية...»...

إلى أن قال:«...بل حصل اتفاقًا؛ فهو من باب وافق شنّ طبقه!»

وقال:«..كما صرح بذلك شيخُ الحلبيّ في الفتنةِ أبو الحسن المأربي...»

وقال –عن الشيخ عبيد الجابري-:«فتأمّل قوله وتفحصه مما يدل على أنه قبل قوله بدليله، لا دون تمحيص كما يقوله الأفاكون(!)»...

وقال:«وزاد الحلبي الفرية بتعليقه على قول شيخ الإسلام...»...

وقال:«وتصرّف الحلبي هذا مسلك من مسالك أهل الانحراف عن منهج السلف»..

وقال:«ومع ذلك فالشيخ عبيد أجل من الحلبي وسليم ومشهور والعوايشة وغيرهم من

مشايخ الأردن قبل ظهور مخالفتهم أم بعدها، بشهادة أهل العلم(!)»؛ ونسأل-المنصفين-:

ماحَدُّ الجلالةِ والوَضاعة عند هؤلاء المتربصين؟!

ولماذا اختاروا مشايخ الأردنّ الهاشميّ الحبيبِ ؟!

وما معنى الشهادةُ عندَهم؟!

ومَنْ هم هؤلاء العلماء؟!

وماذا قالوا فيهم؟! ولماذا؟!!

أسئلةٌ لابدّ أنْ يجيبَ عليها –هذا المعترضُ- حتّى يدفعَ عن نَفْسِه التّهمة في الدّنْيا والآخرة !!

ولوْ فرضْنا أنَّ كلامَه صحيحٌ؛ فهو يبقَى عنده يحتفظ به لنفسه ولمن وافقه؛ ولا يضرّنا أيّهم أجلّ مِنْ ذَاك؛ فالله (أعلم بمن اتقى)، والعبرة بمن وافقَ الحقَّ ودَعَا إليه وعملَ به!

ولا نَرْفعُ الرّجالَ فَوْقَ سّنّةِ نبيّنا ﷺ !!

ومن السادسة...

قال:«وأنتَ تدعي أنك أبو الحجج والبراهين.... »؛ فهذا المعترض -إذًا- على يقينٍ بأنّ الشيخَ الحلبيَّ صاحب حُججٍ لا تضرّها شقشقةُ المهرّجين الذينَ ينفُخون باطلَهم بأبواقٍ تحملُ صدَى أصواتٍ خرجَتْ ممّن لهم المَنَعةُ والحصانةُ(!) ثمّ يسمونها حجّةً وبرهانًا!

ولكنْ! كما قال العلاّمة الإبراهيمي:«إنّ فُرسانَ الكلامِ والأقلام، كفرسان النّزال والعراك في كثيرٍ مِنَ الخصائص...**وإنّ بيعَ القلم واللسان أقبح من بيع الجنديّ لسلاحه**»[1]!

ومن رأى في نفسِه قوّةً لمواجهةِ حججَ الحلبيِّ فليواجِهْ بقلمِه ولسِانه؛ أمْ أنَّ الأقلامَ جفّتْ و الألسنَ خرَسَتْ؛ ومَنْ يدّعي بأنَّ (سلاحَه) في يديْه(!)؛ فليبارِزْ تلكُم الحججَ والبراهينَ بمثلِهَا؛ والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين..!!

---

(١) «عيون البصائر»(٩).

وقال:«وهذه من دسائسك لأنك تريد أن تقول: هم يدعون العصمة...»...

وقال:«لقد أصبحت يا حلبي(!) أبا الدعاوي الفارغة لا الحجج»...

وقال:«هل حالك أيها الحلبي وأقوالك الآن هي نفس حالك أيام حياة الألباني؟!»...

وقال:«وترى حالك الجديدة القائمة على الدفاع عن أهل الباطل والمحاماة عن أهل البدع ومناهجهم الفاسدة ردّا للحق إلى نصابه...»؛ كلامٌ مقلوبٌ على صاحِبِه ...!!

وقال:«فمثلك –صاحب المؤلفات في المنهج السلفي- لا تخفى عليه مثل هذه الأمور ولكن الهوى يصرف عن الحق...»؛

سبحان مصرف القلوب!

يطعن فيه ثمّ يدْعوه بصاحب المؤلفات في المنهج السلفي؛ لله درّك يا أبا الحارث!

وقال:«فلا أدري بعد هذا الأمر الواضح هل الحلبي يوافق الكوثري(!) في صنيعه حين كان يطعن في الرّواة الثقات...فلا أدري ما هذه الكوثريات(!) التي تلطخ بها الحلبي»...

وقال:«ولم يفهم الحلبيّ القصّة أو أنه فهمها لكنه لبسّ...»؛ أو أنّ المعترضَ لا يفْهمُ الكلام العربيّ العلميّ..!!

وقال –عن كلمة مسكين!-:«وقد قالها فيك بحق وعدل وإنصاف، لا لمزا وغمزا كعادة أهل الفسق ومن لا يخشى الله عز وجل ولكنك يا حلبي مسكين(!) في العلم والحجة، قد أفلستَ وخلت جعبتك من العلم والحجج...»...

وقال:«وهذا عين ما وقعت فيه أيها الحلبي أوردت ذاك الطعن؛ لتدافع عن نفسك وعن أصحابك من أهل الباطل. فالله حسيبك»...

وقال:«...ولكن مع الأسف تسوق مثل هذا الكلام لنصرة نفسك! وللطعن فيهم مع الفارق الكبير بين حالك وحال السلفيين السابقين واللاحقين فأنت تنزع بشدة التأرجح والتغيير واقعا وقولا...»...

وقال:«..فهذا من أوضح الشواهد على عدم ثباتك واستقرارك على منهج السلف! »...

وقال:«الفتن وتأجيج الصدور هي أقرب لحالك وحال من تدافع عنهم...»...

وقال:«هل نسيت حالك أيها الحلبي أم أنك تكابر وترمي غيرك ببلائك...»

وقال:«وإذا كان المتكلمون والفلاسفة مع تفرقهم واختلافهم وضلالهم يرون أن ماهم عليه حق مقطوع به! فلا يستغرب أن يدعي أهل الفتن الشاغبون على أهل السنة من أمثالك وأمثال من تدافع عنهم: أنهم على حق مقطوع به وما أكثر الدعاوى الباطلة»

وقال:«لقد اعتديت وتجاوزت في سوء الأدب كثيرًا أيها الحلبي!!»؛ وهذا الباب بفصوله شاهدٌ على أدب(!) هذَا المعترض!!

وقال:«فانظر أخي القارئ الكريم(!) إلى أي مستوى من الهوس وصل إليه حال هذا الحلبي والله زحده حسيبه في اعتدائه وغمزه....»

ومن السابعة...وهي حلقة مميزةٌ بكثرة الطعون وشدتها...

قال:«فهذه هي الحلقة السابعة من سلسلة صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات الحلبي...»

وقال:«وأنت أيها الحلبي(!) ممن خالف منهج هؤلاء المشايخ كلهم بمنهجك الجديد»؛ وهنا دقيقةٌ لم يتنبه إليها المعترضُ؛ فهو في بداية طُعوناته ضمّ الشيخ الحلبيَّ في زمرةِ إخوانه مِنَ المشايخ المغرواي والمأربي والحوينيّ، ثمّ الآن يتّهمه بأنّه على منهجٍ جديدٍ؛ وبذلك يُعلم مِن كلامه بأنّ هناك ثلاثة مناهج:

الأول: منهج أولئك المشايخِ الذين يتعصّب لهم هذَا المعترضُ!

والثاني: منهجُ الحلبيّ!

والثالث: منهجُ المأربي والحويني والمغراوي...

وَبفهمه –نقول له-: خيرُ الأمور أوسطها...!! وكلّ الاحترامِ والتّقديرِ لجميعِ الفضلاءِ مِنْ أهلِ السّنّة...!!

وقال:«وأنت يا حلبي تحاول جاهدًا طاعنًا (!) في بعض المشايخ السلفيين..».

إلى أن قال:«...ولا ريب أن هذه تهمة كبيرة هي بك أليق وبأتباعك وأصحابك أقرب؛ فأنتم الذين تحاولون إسقاط بعض المشايخ السلفيين الذين صاروا مرجعًا للسلفيين أجمع»؛ إنا لله وإنا إليه راجعون!! فمن تخبّطات هذا المعترضِ صارَ يتكلم بلغة الرّوافض؛ فعن أيّة مرجعيّة يتكلّم؟!!

وقال:«ما هذا التناقض يا حلبي(!) تصف السلفيين بأن منهجهم ناصح أمين: ثم ترمي كبار السلفيين الأمناء الناصحين –رغم أنوف أهل البدع- بمثل هذا الخبث والخيانة والظلم! فكلامك متناقض منهافت مضطرب المعنى»

وقال:«الحلبي وأشياعه(!) يرجفون على أهل السنة بهجران أهل البدع والتحزب...»

وقال:«هذه دسيسة منك أيها الحلبيّ تريد ضرب المشايخ السلفيين بها!..»

وقال:«...فالأحزاب أفضل من السلفيين عندك !!! وكفى بحكاية هذا القول شناعة وعارا عليك يا من تدعي السلفية!!! وتدعي أن ماضيك في الدفاع عن السلفية معروف!!! ولا شكّ أنك قد افتريت عليهم فرية عظمسة ولكن حسبك الله»

وقال:«وعجيب منك يا حلبيّ جعل نفسك في مصاف العلماء الكبار فتقول (اختلافنا) فهذا فيه سوء أدب معهم، وحم الله امرأ عرف قدر نفسه»

وقال:«...حتى أخذ يتهكم ويسخر يهم، ويحاول الطعن بهم بدسيسة خبيثة....»

وقال:«ما أكثر افتراءاتك على النبلاء الأبرياء! إنك يا حلبي تستمد هذه الأساليب الخطيرة من ألدّ أعداء الإسلام...»

وقال:«وهذا من تدليسك يا حلبي وتلبيسك الباطل في صورة الحق...»

وقال:«كما ظهر أيضاً لطالب الحق عدم أمانة الحلبي في استدلاله بكتاب الله عز وجلّ ولا في نقله عن أهل العلم...»

وقال:«ويل لك يا حلبي...»...!! ولو فرّق هذا المعترضُ بين (الويْل) و(الويْح) لما

استعملها لا سيما أنه نصّبَ نفسَه داعيةً إلى الله تعالى ...!!

ثمّ استعمالُ هذِه العبارةِ فيهِ تعدٍّ علَى الله تعالى؛ فهي مِنْ جنسِ قول النبي ﷺ :«ويل للعرب مِنْ شرّ قدِ اقترَب»؛ وقوله تعالى :«ويْل للمصلين الذي هم عن صَلاتهم ساهون»؛ ومَنْ تتبّع هذَا اللّفظَ في كلامِ الشّرعِ يجدُه لا يَأتي إلا مِنْ بابِ الوعيدِ المتحقّق! ف

َكيفَ للبازمول أن يُقْحِمَ نفسَه فيما هو مختصّ بالوحي..؟!!

وقال:«ثمّ تتباكى يا حلبي كذباً وزوراً منهم مثل الولد المدلل يضرب ويبكي ولا يردي من أحد أن يتقي ضرباته».

وقال:«وهل يجوز شرعاً وعقلاً ومروءة أن يعارضهم الحلبي وأمثاله بالأساليب المميعة والملتوية ثم يشن الغارة عليهم في كتابه وما كفاه حتى يفتح منتديات لحرب السلفيين بأقلام الجهلاء المجهولين»؛ وهنا تَعدَّى المعترضُ ليطعنَ في أعضاء المنتدى؛ فكم مِنَ الوِزْرِ سيحمِلُ معه يومَ يُحملُ على الأكتافِ ...؟!

وقال:«لأننا بلونا على الحلبي التغيير والحذف والتلاعب بالنصوص المنقولة عن أهل العلم ....»؛ نعم! لقد ابتُليتْ هذِه الدّعوة بأمثالِ هذا المعترض؛ الذين يَدْعون إلى عبادةِ الرّجال بَدَلاً مِنْ عبادةِ الله تَعالى بالكِتابِ والسّنّة ...!!

وقال:«ولا ندري لعل هناك علاقة بين الحلبي وبين الحدادية؟ ...»؛ سَتُسْأَلُ عنْها أمَامَ ربِّ العالمين؛ فاعدُدْ لها جواباً ...!!

وقال:«...لأنهم ليسوا من الرؤساء ولا من الأعيان عند المنظّر الكبير الشيخ علي الحلبي...»...

وقال:«هذا الكلام من الحلبي فيه شماتة وتشويه وظلم لأهل الحق، ثم فيه مبالغة زائدة تصلى إلى درجة الكذب.»

وقال:«وكم للحلبي من التخبطات والتناقض، وذلك من نتائج فساد منهجه والتزلزل عن المنهج السلفي»

وقال:«فقد كنتَ بالأمس تبجل من تطعن فيهم وتؤلب عليهم **اليوم الأغمار والرعاع**»...

وقال:«للأسف يا حلبي: أنت ما أردت الدفاع عن السنة وأهلها، ولا المحاماة عن المنهج السلفي وأهله؛ بل أنت حرب عليهم، مناصر للمخالفين عليهم...»

وقال:«...وكفى بقولك هذا شناعة وعارا عليك أيها المسكين!»؛ فكم تكررت هذه الكلمة؛ فلله درك أيها الشيخُ الحلبيُّ!

وقال:«انظر يا حلبي إلى قاموس شتائمك للمشايخ السلفيين...»؛ والمعترِضُ يقصدُ قاموسَ شتائمه -هو-...!!

وقال:«...فهذا لا شكّ أنه كذب صراح»

وقال:«وهل التزكية صك غفران عندك أيها الحلبي»؛ وهو سؤالٌ أليق أنْ يوجّه إلى المعترضِ!

فاسْألوه فقط عنْ خبرِ (الثّقة)، وانتظروا مِنه الجوابَ...!!

وقال:«فما بالك يا حلبي تنكر على الشيخ ربيع المدخلي غضبه في العلم وفي الموعظة ما أثبته لنفسك بلا إزعاج! أنه أنه الكيل بمكيالين والوزن بميزانين واللعب بالحبلين»...

ومن التاسعة...

قال:«...إن كان هذا المنهج الذي تسير عليه أيها الحلبي تزعم أنه منهج سلفي...»

قال:«فما أدري هل أنت فقيه أم نصف فقيه...»

قال:«في كلامك أيها الحلبي مغالطات على طريقة الفلاسفة المغالطة...»

قال:«ما أدري يا حلبي ألا تستحي وأنت كوعل يناطح الجبال فما أوهنتها ولكن أوهنت قرنك أيها الحلبي»

وقال:«ولو افترضنا جدلاً أن المسألة اجتهادية فأين الأدب مع العلماء الكبار (!) واحترام رأيهم»

وقال:«فهل الدفاع عن رؤوس أهل البدع بالأكاذيب والخيانات، والتأصيل الباطل

للدفاع عن هؤلاء الرؤوس وأتباعهم، .... وحرب أهل السنة بالأكاذيب والافتراءات العظيمة إلا من فهمك وخللك أو سوء تصرفك وعملك»

وقال:«أما المسألة الثانية فهي مسألة قديمة قد أثيرت وانتهت لكن عاد الحلبي ليفتحها بأسلوب ماكر مخادع ليطعن بها على الشيخ ربيع...»

وقال:«ولا أدري أيها الحلبي إلى أي مدى من التلبيس وصلت»

وقال:«كلمة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله تعالى (أنت لست من تلاميذ الألباني) هي من باب ما قاله لك أيها الحلبي (سلفيتنا غير سلفيتك) ...»...!!

وقال:«وقد أسأت الأدب كثيرًا يا حلبي مع المشايخ الكبار ...»

وقال:«ولبّست الحق بالباطل ودلّستَ...»

وقال –راميًا الحلبي بالفجور-:«والعجيب أنك تضحك مع وقوعك في هذه الأمور العظيمة كأن ذبابة وقعت على أنفك فقلت بها هكذا كما قال عبد الله:«إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مرّ على أنفه فقال به هكذا»»

وقال -ناقلاً-:«ولقد سميتهم بالـ (تلاميذ !) اعتبارا لما كان؛ وإلا فإن الخائن الأثيم، والكذاب اللئيم منقطع الصلة يمن يزعم أستاذيته عليه وتلمذته بين يديه!»

ومن العاشرة...

قال:«ولكن الحلبي يريد خرس ألسنة الشباب الذين يطلبون الاسترشاد من علماء الأمة لتستنير عقولهم بالسنة حتى لا يدركوا حبائله وفتنته وانحرافاته فيتقوها...»؛ ولقدْ أثبتنا بأنّ المعترِضَ يدْعو إلى التّقليد والتّعصبِ لآراء الرّجال...!!

قال:«ولو كنت صادقا في خشيتك يا حلبي لاتقيت الله في العلماء السلفيين...»

وقال:«أليس هذا منك يا حلبي تشويها ضمنياً للحقّ الذي هم عليه وتنفيرًا منه»

وقال:«كما في الجلسة التي ردّ عليك فيها أيها المسكين...»

وقال:«واليوم أتباع الحلبي أشدّ غلوّا..»؛ فلينضمّ هذا المعترضُ إلى مجالسِ شيْخِنا ليتحقّق مِنْ ذَلك ...!!

وقال:«والحلبي يعتبر محمد حسان والحويني والمغراوي والمأربي من أهل السنة ومن حملة العقيدة السلفية ويعتبر الشباب السلفي دخلاء على المنهج!!! فلا أدري أبه جنون أم أنه مجنون أم أن هوس الثأر للنفس...»

وقال:«اجعل لعلّ عند ذاك الكوكب يا حلبيّ»؛ مع أنّ المعترض قدْ أكثرَ مِن استخدامه (لعلّ!) وهو يطعن في الشّيخ أبي الحارث!!

وقال:«لا تخلط أيها الحلبي مجددا بين الشباب السلفي المتبع للحق وبين الحدادية...»

وقال:«ثم يا حلبي لماذا تدفع بأتباعك الجاهلين والمجهولين وغير المتأهلين لمحاربة أهل الحقّ المبين! فما أكثر تناقضك واضطرابك أيها المسكين».

كمْ تكررت هذه الكلمة!

لا نظنّهم يفقهونها ...!!

وقال:«ولكن أنت أيها الحلبي وأمثالك ممن لم يتأهل أصحاب هذه المشاكل والفتن والمحن...»

وقال:«أما أنت أيها الحلبي فمعذرة لست مأمونًا».

وقال:«...لأنهم اتبعوا الحق وتركوه في أوحاله فرماهم بالتقليد».

وقال:«لجأ الحلبي للدفاع عن نفسه (!) وللهروب من الاعتراف بخطئه وباطله إلى أسلوب الحركيين والحزبيين في رد الحق بالباطل».

وقال:«..فهذا من الأدلة على ما في نفسه من الحقد الدفين على السلفيين»...

ومن الحادية عشرة...

قال:«...فهذا من تهويلك للأمور، ومن افتراءاتك على العلماء والشباب السلفيين فالله حسيبك»

وقال:«صدق الألباني وكذَبت أيها الحلبيّ»...

وقال:«...وتدركهم أنت أيها القزم...»

وقال:«فيا له من بعد عن منهج السلف! وعن منهج الألباني الذي يحاول الحلبي الالتصاق فيه»...

وقال:«والحلبي لم يفرق بين السلفيين والحدادية وجعلهم من باب واحد، مكرًا ودهاءً وظلماً وافتراءً فالله حسيبه»...

وقال:«ولكن هذا من الحلبي دسيسة ومكر»...

وقال:«الحلبي يتباكى على حال السلفيين في فلسطين وكأنه بمعزل عما حصل لهم، ولم تكن له يد خفية في تفريقهم وتشتيتهم»؛ ولا ندري ماذا سيقول الآن –هذا المعترضُ- بعد مَا تغيّر الأمرُ هناك؟!!

وقال:«...ليقف القارئ الكريم على مدى تلاعب الحلبي وتلبيساته العلمية حتى غدا لا يوثق بكلامه ولا بأفعال، ولا يؤتمن مثله على مسائل العلم»

وقال:«ولكن لا يظن الحلبي أنه ناجٍ من الإلحاق بمن يدافع عنهم وينافح لأجلهم من أهل الأهواء والبدع...»...

ومن الثانية عشرة...

قال:«لكن الحلبي راوغ في الجواب فحاد عن الصواب»

قال –عن جمعية إحياء التراث-:«كيف تكون علاقتك حسنة مع أناس هم حرب(!) على المنهج السلفي...»؛ فهل يدخلُ تحتَ كلامِ هذَا المعترِضِ الإمامُ ابن بازٍ وغيرُه مِنَ الفُضلاء

الذين زكّوْا منهجَ الجَمعية ؟!!

ومن الثالثة عشرة...

قال:«وليست القضية عندهم أنها مجرد مسالك وممارسات كما يصورها الحلبي تدليسا وتلبيسًا»

قال:«فلماذا يخالف قول الحلبي فعله! ألازالت المصالح المرعية الشخصية قائمة عنده»

وقال:«...وسوء أدبه وبذاءة لسانه مع السلفيين الذي يدعي موافقتهم في المنهج»

وقال:««فأين«صيحة نذير» و أين «التحذير من فتنة التكفير» أم أنك صرت لمصالحك لا في العير ولا في النفير»...

وقال:«وما أظنك يا حلبي صادقا في دعوة جمعية إحياء التراث إلى التبرؤ من عبد الرحمن عبد الخالق؛ لأنك تتولى من هو شرّ من عبد الرحمن، وتدافع عنهم»...

وقال:«كفاك تلاعباً يعقول الناس ومشاركة لمن يحاول الضحك على أهل الحق بمثل هذه التلبيسات»

وقال:«ومن تلبيسك يا حلبي أنك نقلت...»

وقال:«بينما الحلبي يشن هجوما شرسا قذرا على بعض المشايخ السلفيين الذين كشفوا عواره ومخالفته للحق»

وقال:«وهذا الكلام من الحلبي فيه سوء أدب...»

وقال:«فيا لها من محنة ! ويا لها من أناس يزعمون أنهم سلفيون وهذا حالهم»

وقال:«أليس هذا ما تنكره فلماذا تويد أن تواقعه! ما هذا التلبيس والتدليس يا حلبي»

وقال:«ثم لو كنت صادقًا منصفًا؛ لماذا ردَدْت في عدّة مؤلّفات على هيئة كبار العلماء...»؛ والظاهر أن المعترض لم يفرّق بين التخطئة والتبديع!!

ثمّ هل الرد على هيئة كبار العلماء يخالف الصدق والإنصاف...؟!!

فإنْ كانَت المسألةُ مسألةَ رجالٍ؛ فلِماذا –إذًا- يُردّ على الأئمّة الشّافعيّ ومالكٍ وأحمدَ وأبي حنيفةَ وَهُمْ أجلّ...؟!

ونقولُ كما قال شيخُ الإسلامِ في حقِّ «سيبويه» في محاورته مَع أبي حيّان-ليسَ تنقّصًا- : هيئة كبار العلماء ليسوا أنبياء الأمّة، وأقوالُهم تؤخذُ وترَدُّ مَعَ كلّ التقدير والاحترام لهُمْ؛ كغيْرِهم مِنَ العلماءِ في جميعِ البُلْدانِ...!!

وردُّ الشّيخِ الحلبيِّ عليْهم يدخلُ في باب «الشجاعة الأدبية» التي يفقدُهَا أمثال هذا المعترض؛ يقولُ العلاّمة محمّد خضر الحسين –رحمه الله-:« فالشّجاعة الأدبية هي التي تطلق لسان العالم الأمين بوعظ جاهل غليظ القلب، أو مترف متشعّب الأهواء، أو صاحب سلطان لا يحبّ الناصحين، يعظه ليؤدى طاعة يثقل عليه أداؤها، أوْ ليتعلق بفضيلة كان منقطعًا عنها، أو ليستقيم في سياسة انحرف عن رشدها، أو يعدل في قضايا جار في أحكامها، أو يحترم في معاملته حقوقًا أجحف فيها»(١).

ثمّ قالَ -رحمه الله-:«وأكبر ما يقوى الشجاعة الأدبية في النفوس تعظيم أمر الله تعالى وشدة الثقة بما وعد به أنصار الحق من العزة في الدنيا و السعادة الأخرى»(٢).

وقال:«الحلبي لا يغار على دين الله....»؛ وهل مِنَ الغيرة على دينِ اللهِ إسقاط العُلماء والفضلاء...؟!

وقال:«والحلبي صاحب لين ورفق مع المخالفين(!)؛ وصاحب عنف مع السلفيين»

وقال:«..بينما لما نصحه المشايخ السلفيين هاج وماج واضطرب، وأخرج السم الزعاف في كتابه المسمى بمنهج السلف الصالح»

وقال:«وهذا بناء على أصله الفاسد نصحح ولا نجرح...»...

---

(١) «رسائل الإصلاح»(٢/ ٢٨).

(٢) «رسائل الإصلاح»(٢/ ٢٩).

وقال:«ماذا تريد: تريد أن تكون سلفياً موالياً لأهل البدع»؛ إنْ كانَ الانتصارُ للحقّ صارَ بدعةً؛ فنِعْمت البدْعةُ هِي...!!

ومن الرابعة عشرة...

قال:«عجيب أمر الحلبيّ ودفاعه المستميت عن هذه الجمعية الإخوانية، بالكوع والكراع حتى النخاع».

وقال:«وأما محاولة الحلبي تهمة السلفيين بأنهم يطعنون في العلماء ويغمزون فيهم فهذا من سوء أدبه، ومن دسائسه التي يحاول بها الطعن على أهل المنهج السلفي..»

وقال:«هذا الكلام فيه مغالطة فلسفية قبيحة»

وقال:«فلا أدري أين عقل الحلبي عندما يتكلم بمثل هذا الكلام»

وقال:«أين تمسحك(!) بالألباني ولهجك بقول شيخنا !! شيخنا!!»

وقال:«والحلبي بهذه الطريقة الماكرة يجعل لمخالف الحق سبيلاً...»

وقال:«وكفى بهذا القول عار وشنارا عليك أيها الحلبي»

وقال:«فالحلبي لا يخشى الله في العلماء السلفيين فيرميهم بهذه الفواقر التي هم منها أبرياء، مستمراً في عادته(!) في تهويل والتهويش والتحريش والتهريش»

وقال:«وقد سبق في (الحلقة السادسة والسابعة) النقض بالحق(!) لكلام الحلبي الباطل المضلل للخلق»

وقال:«فهذا يصدق عليك أيها الحلبي؛ لأنك ممن تطعن في السلفيين الأبرياء...»

وقال:«ولكنك يا حلبي تهرش وتهوش»؛ مع أنّ المعترضَ شنّعَ على الشّيخِ الحلبيِّ استعماله لمصطلح (المهارشة) وراح يحشُد لها أقوالاً مِنْ بُطون الكُتب؛ وهَا هُو الآن يستَعْمِلُها مماّ يدلّ على أنّ الشيخَ الحلبيَّ استعمَلها في مكَانِها...!!

وقال:«وهذا ليس دأب وشأن مريد الحق، بل هو شأن من اتبع هواه»...

وقال:«ولو قلتَ يا حلبي: (مع حِرصِنا على تضييع الضوابط الشرعية) لكان لحالك أصدق»

وقال:«وهذا إما من شدة تلبيسه وتدليسه! وإما من خلل في عقله وتفكيره فيقرر الباطل ويتبرأ منه»

وقال:«ما هذا الورع البارد(!) والتقوى في غير محلها»

وفي الخامسة عشرة...

قال:«لأنه يريد أن يظل سلفياً مع كل مخالفاته(!) ومحاربته لمنهج السلف(!)؛ ليضلل أكبر عدد ممكن من السلفيين...»

قال:«ومنهج الحلبي الجديد مبني على المغالطة والتفلسف»

وقال:«لا زال الحلبي مستمرًّا في مغالطاته، ويخلط الأوراق(!)...»؛ وكأن المعترض متأثّر بلعب (الورق= الشّدة)...!!

إذْ إنّ هذَا المثَلَ أصلُه هذِه اللّعبة؛ فلْينتبه طالب العلم، ولْيختر الأمثال البعيدةَ عن الشّبهات...!!

وقال:«وأما كلام الشيخ ربيع المدخلي فلا أدري أبك عقل أم أنك لا تفهم الكلام أم ملبس ومدلس»

وقال:«فهذا حال من لم يطلب العلم على أيدي العلماء ولم يتربّ على أيديهم أو حال أصحاب الهوى»؛ والمعترض اضطرّ ليذكرَ الاحتمال الثاني لعلمه بأن الحلبيّ تخرّج مِن مدارسَ يحلُم المعترضُ وأمثاله أن يَراها في المنام... !!

وقال:«تطبيقك للأصول السلفية على خلاف منهج السلف وتلاعبك في هذا التطبيق بليّ أعناق(!) النصوص والآثار على هواك»؛ ونقول للمعترض؛ فهل من الأدب أن نصفَ النّصوصَ بأنَّ لها أعناقًا -ولو مِنْ باب التشبيه-؟!!

وقال:«ولكن الحلبي يغالط ويسفسط على منهجه الباطل»

وقال:«وهذه الآية أنت أحوج بأن تتلى عليك يا حلبي ليل نهار حتى تتقي الله في حالك وباطلك وأوحالك»

وقال:«وأما تقبيلك ليد الشيخ ورأسه فما الفائدة منه وأنت تطعن في الشيخ في مجالسك الخاصة، وتؤلف الكتب في الطعن فيه! وتفتري عليه، وما هذا الصنيع إلا بصنيع الذئاب المخادعة أليق ...»

وقال:«ولا أدري أين عقل الحلبي حين يقيس خلافه المعارض للحق بحال الصحابة رضوان الله عليهم»

وقال:«ولا أدري ماذا يريد الحلبي بهذه الليونة والميوعة وإلى أي حدّ يري أن يصل»

وقال:«إذ يعتبر الحلبي عامله الله بما يستحق ...»

وقال:«ولا أظن أني بحاجة إلى تعليق على هذا الكلام القبيح إذ قبحه أبلغ من رده»

وقال:«فهو يعامل أهل البدع ويثني عليهم ويدافع عنهم، ولا يجرحهم...»

وقال:«بل يزيد في مراوغته وتفلته(!) من الحق بمثل هذه المماحلات»

وقال -وهو يستعين بالله؛ ولو استعاذَ المعترِضُ مِنْ شرّ نفسه لكان أصوب!-:« سفسطة الحلبي حول مراعاة المصالح وتغير الزمان والمكان... »

وقال:«فهل يعذر أهل الباطل ومن يدافع عنهم ومن يماشيهم، بل يلحق بهم ولا كرامة...»

ثمّ نقل -أخيرًا- فائدة يحسبها عظيمة وهي زادتْ جهلَه جهلاً؛ في الردّ على الشيخ الحلبيِّ حول قاعدة: (لا نجعل خلافنا في غيرنا سببا للخلاف بيننا)؛ فراح صاحبُ الفائدة -وَهُوَ يتلاعبُ بعقل المعْترض- يحقّقُ معنى (غيرنا) و(بيننا)!!

ولو تُرِكَ؛ لاستمرّ في تحقيق (غ) (ي) (ر) (ن) (ا) !!

هكذَا يظهرُ العَلْمُ(!) متى تُرِكَ للصّغار!!

حتى قال:«فقاعدة الإخوان -إذن- أسلم –عند التمحيص(!)- من مثل هذا التناقض»

وقال:«فهل يدرك هؤلاء (المقعّدون) وأولئك المطبلون...»...

ومن السادسة عشرة...

قال:«الحلبي يتباكى على حال الدعوة السلفية في فلسطين....وانظر أيضاً المقال الذي كتبه أخونا أبو عبد الرحمن القلمي وأنزله في شبكة سحاب وغيرها بعنوان(العواصم السلفية من القواصم الخلفية الحلبية)...»؛ وهو مقالٌ ملأه صاحبُه بالكذبِ والافتراءِ؛ فلا هُو ولا مَنْ وافقه استطاعَ الرّد على المقال الذي نُشر في منتدى (كلّ السلفيين)[١] والذي يدحضُ كذباتِه بالبرَاهين الماديّة...فانظره أيها القارئ قبل أنْ تتسرّع...!!

وقال:«أم أن الحلبي يخشى إذا ذكره باسمه أن **تنكشف أوراقه!** ويظهر تلبيسه للسلفيين!»

وقالَ –ناقلاً قولَ الشيخ الجابريِّ-:«إنّ الحلبيّ يزكّي مَنْ ليسَ أهلاً للتزكية»؛ وقدْ قُلنا سابقًا: (إنَّ أقوالَ العلماءِ لا تُنزّل منزلةَ أقوال الأنبياءِ)!

مَا لَه لا يفقَه هذَا الدكتور؟!

وقال:«وهذا يؤكد حال الحلبي ومنهجه المحدث الجديد المتغير»؛ انظروا يا أهل اللغة إلى هذا الجمع؛ فكيفَ يصلُحُ أنْ يكونَ (محدَثًا جديدًا) و(متغيّرًا)؛ وهُوَ مَا قلْناه سَابقًا فَالقومُ يجمعونَ بينَ المتناقضات، ويفرّقون بين (المجتمعات)؛ ففرّقوا الأمّة...!!

وقال:«فما مواقفك المخزية المردية من (عرعور والمغراوي والمأربي والحويني) وغيرهم بخافية عن لبيب»؛ فَماذَا عساهُ أن يقولَ المعترضُ وهو يعلَمُ بأنَّ الكبارَ الكبارَ مِنَ العلماءِ يخالفونه في مَا ذهبَ إليه مِن أقوالٍ وأحكامٍ غيرِ خافيةٍ عن لبيب!!

وقال:«والحلبي يعظم نفسه ويعطيها فوق حجمها كما هو معلوم عنه»

وقال:«فأهل العلم أنكروا على العلماء الذين فوق الحلبي بمراحل بل لم يدرك الحلبي

---

(١) http://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread.php?t=٥٦٦٩

شأوهم ولا مرتبة أدناهم»؛ ونقول له: سمِّ لنا مَنْ هُم هؤلاء (أهل العلم) الذين أنكروا على (العلماء)؟!

وهل مصطلح (أهل العلم) أبلغ وأخص مِنْ رتبة (العلماء) ؟!

ومَنْ هم أدنى العلماءِ مرتبةً ؟!

وقال:«ثم من المضحك التشبيه الذي حاوله الحلبي حيث: نزل نفسه منزلة العالم الذي سكت عن شيء من البيان»

وقال:«أنت يا حلبي لست من العلماء الذي يحق لهم تقدير المصالح والمفاسد، وأن يكونوا مرجعًا(!) للشباب السلفي، لا علماً ولا منهجاً ولا أمانة»

وقال:«وهل بسقوط محمد حسان تسقط الدعوة السلفية في مصر، الله أكبر ما هذا التلبيس والتدليس والغش المشين، أنت لستَ صادقًا ولا ناصحًا أمينًا»، ثمّ نقل المعترض كلامًا لفضيلة الشيخ الفوْزان حول المبتدعة -تأصيلاً-!

كانَ -الأوْلى- بالمعترضِ أن يسألَ فضيلتَه عن حالِ محمّد حسان -اختصارًا وحفاظًا على رأسِ مالِه- ...!!

ولكنّه الخوفُ مِنَ المواجهةِ...!!

وقال:«أطلقتَ الحكم فلبست بالباطل ودلست على القارئ الحقيقة.... فلا تلبس الحق بالباطل لهواك يا حلبي»

وقال:«فالحلبي يريد أن يخدع نفسه ويخدع السلفيين ...»

وقال:«وهذه طريقة جديد في التوبة لكنها ليست على منهج السلف الصالح ولكن على طريقة أهل المكر والمخادعة...»؛ نقول:

كيف تكون التوبة الصحيحة إذًا؟!

أبالاعتذارِ وتقبيلِ الأيادي والأرجلِ والرّؤوس وكتابةِ الأوراق ؟!

ولو تنزّلنا -جدلاً- لِواقعهم في قَبول(!) توبة التّائب:

فما مصيره -عندهم- لو كانَ التائب قُبيلَ حالِ الغرغرة ؟!

فهل تظن أيها القارئ –الكريم- أنّ العبدَ له القدرةُ على تقبيلِ الأيادي والأرجلِ وهو في تلكم الحالِ؟!

ثمّ إنّ النّبيّ ﷺ يقول: «إن اللهَ تعالى يقبلُ توبةَ العبدِ مَا لم يُغَرغِر»؛ فالله تعالى يقبلُ توبةَ عبدِه -وهُوَ في تلكم الحالِ- وَلَوْ بالنيّة الصّادِقَة ؛ وأمّا عباده –مِنْ أمثالِ الغلاة!- فَلا يقبلونَ(!) التوبةَ إلا أنْ يكونَ رأس التّائبِ تحتَ أقدَامِهم مثلَ أضحيةِ العيد؛ ليِشْربوا مِنْ دمِهِ!!

وقال:«وأهل العلم السلفيين ليسوا بساذجين مغفلين حتى يضحك عليهم الحلبي وأمثاله من المميعين الضائعين؛ لذلك هم لم يقبلوا(!) توبة محمد حسان»؛ انظر أيها القارئ كيف يبارزون الله تعالى في توبةِ عبادِه !!

وقال:«وهذا سوء أدب من الحلبي، وعدم احترام لأهل العلم، قد ألفناه(!) منه ومن زمرته»

وقال:«لستَ يا حلبي بأورع ولا أتقى من سلفنا الصالح»...

ومن السابعة عشرة...

قال:«فلا شك أن ما فعله الحلبي بنقله لما في تاريخ بغداد للخطيب دون بيان لما في السنة للخلال من الخيانة وعدم الأمانة ومن التلاعب بدين الله تعالى والتحايل والمكر والخديعة...»

ومن الثامنة عشرة...

قال:«وكفى بهذا الكلام قبحا وعدم خشية لله أن يسلط لسانه في ثلب السلفيين ورميهم بالفواقر...»

وقال:«وأما أهل السنة الأعيان عند الحلبي فهم جماعة من المبتدعة والمنحرفين عن المنهج

السلفي...»

وقال:«الحلبي يسفسط في مسألة لا ينازعه فيها أحد ليصرف ذهن القارئ عن موطن الخلاف...»

وقال:«وهذه فرية قد سبق ردها فالله حسيبك في ظلمك وسوء أدبك مع العلماء السلفيين»...

وفي الأخيرة...وفيها أخرج الشيخ الحلبي من دائرة أهل السنة...!!

قال:«فلا أدري ما هذا التصوف(!) الذي يقع فيه الحلبي»

قال:«ولا شكّ أن تنظير الحلبي لهذه المسألة بهذه الصورة يدل على أحد أمرين: إما جهله بعلم الحديث، وإما مكره وتلاعبه بمسائل الدين والشرع»؛ ونقول-زيادة-: إمّا أن يكونَ المعترضُ لم يفْهم مسائلَ التأصيل ...!!

وقال:«وهنا يوافق الحلبي منهج الكوثري في الرجال...»

وقال:«صحيح أيها الحلبي: إن سلفك غير سلفنا»

وقال –مقسما بالله تعالى منازعًا ربّه في ربوبيته!-:«فوالله وبالله وتالله ما تقوله ليس من السلفية في شيء بل خلافه تماما بلا ريب وشكّ(!)»...

وقال:«لقد تشبع الحلبي بالتدليس والتلبيس حتى صارت له ملكة فيها»

وقال:«وبينك وبين أهل الحق عداوة وجفوة»

وقال:«فأنت (كالتي نقضت غزلها من بعدة قوة أنكاثًا)»

وقال:«ولعل الحلبي أشبه بالصنف الرابع –وهم شباب يحب المنهج السلفي ولكن لا يسلكه في دعوته...-»؛

وقال:«ومن سار على منهجك يا حلبي الضايع المتفلسف الساقط يحلق بك وبه مطلقًا... ولا يفرقون-أي العلماء السلفيون- بين عربي أو عجمي إلا بالتقوى ..»؛ نقول: يبقى على

المعترض أن يحدّد معنى (التقوى) –عنده-؛ فلقد عوّدونا على تقييدِ المصطلحاتِ وعدَمِ تحريرِهَا...!!

وقال:«هذا ما تحاوله من إسقاط بعض(!) كبار علماء السلفيين ممن كشفوا عوارك وجهلك وتخبطاتك ومخالفتك لمنهج السلف الصالح»

وقال:«أما قلت لكم بأن الرجل غريب جدا وأصبح التلبيس عنده أسهل من شرب الماء»؛ نقول: شُربُ الماءِ أسلمُ مِنْ شربِ دِمَاءِ الأبرياءِ؛ فتنبّه ...!!

وقال:«وهذا فيه سوء أدب منه، وتجاوز لقدره وحده، وعدم معرفته بآداب طالب العلم... فمثله لم يتدرج في العلم الشرعي ولم يتأصل بأصوله العلمية»

وقال:«أنا لم أبدع(!) الحلبي إلى الآن انتظار لكمة العلماء فيه؛ ولا يعني عدم تبديعي(!) له: أن الحلبي يعتبر سلفيا أو أنه ممن يؤخذ عنه العلم ».

هَكَذا قالهَا المعترضُ بضمير المتكلم! ويعيبُ على مَنْ هُوَ أعْلم منه أن يستعملَ ضميرَ الجمْع ...!!

وقال:«إذا لم يتراجع الحلبي عن ترهاته ومخالفته لمنهج السلف الصالح فإنه يستحق أن يلحق بمن يزكيهم ويدافع عنهم من أهل البدع ولا كرامة...»!

وقدْ قال المعترض: أنا لا أبدّعه؛ لعلّه نسيَ؛ فذكّرناه...!!

وبعدُ...

فَهذِهِ جملةُ الألْفاظِ والعِبَارَاتِ التِي استَعملها هذَا المعترِضُ وهُوَ يَدْعُو إلى الله تعالى وينصَحُ عبادَه؛ فهل تصدقون أيها المنصفون أن يقرأ فاضلٌ كلامًا مثلَ هذَا ثمّ يُثنِى عليْه وينصح بقراءَته علَى حدِّ زَعمِ المعترضِ في بداية كلّ حلقةٍ..؟!!

وهُوَ آخرُ مَا وفّقنَا الله تعالى لِدَفْع شُبَهِ المعْترضينَ والمتربّصِين على الكِتَابِ السلفيِّ وصاحبِه الأثريِّ؛ نسألُ اللهَ تعالى المغفِرةَ والهُدَى؛ وأنْ يتوفَّنَا على سُّنَّةِ الخليلِ المصطفَى؛ والحمدُ لله أولاً وآخرًا.

#q „ #q?r ˇM» s ⇒¢` 9$ #q⁄J ª r #qZB# ß %!$ w) ˙¸¨ A£ z ¬9 ‘ » ¡ SM $ b) ˙˚¨ ˛ ˙ Ł9$r]

. [˙ ¨ ¸9¢` 9$/ #q „ #q?r ü, s 9$/

ملحق الوثائق

منهج الجمعية
للدعوة و التوجيه

جمعية احياء التراث الاسلامي

وثيقة -١-

ملاحظات الشيخ الألباني –رحمه الله- على منهج جمعية إحياء التراث

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
مكتب المفتي العام للمملكة

الرقم: ٨٦٠/خ
التاريخ: ٢٨/٤/١٤١٦هـ
المشفوعات: منهج الجمعية ٢٢ صفحة
الموضوع:

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ: طارق بن سامي العيسى رئيس جمعية إحياء التراث .. وفقه الله لما فيه رضاه وقربه دنيا وآخرة آمين

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد:

فأرجو أنكم بخير وعافية، وجميع العاملين معكم نسأل الله سبحانه لنا ولكم المزيد من التوفيق، مع صلاح النية والعمل..

ثم أفيدكم أنه عرض علي منهج الجمعية للدعوة والتوجيه فقرأته كله وألفيته منهجاً جيداً مناسباً، سوى ملاحظات يسيرة، كتبت عليها بعض التعديل، راجياً تأملها وإكمال اللازم، وإن أشكل شيء منها فلا مانع من مناقشتي في ذلك. للتعاون على البر والتقوى وفقنا الله جميعاً لما فيه رضاه، وجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين.

ولقد سرني كثيراً ما أخبرني به فضيلة الشيخ عبد الله من أعمال الجمعية، فأسأل الله لنا ولها ولكم المزيد من كل خير، والتوفيق لكل ما فيه رضاه.

فأسأل الله لنا ولكم ولها المزيد من كل خير والتوفيق لكل ما فيه رضاه وصلاح عباده إنه جواد كريم.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مفتي عام المملكة العربية السعودية

وثيقة -٢-

تزكية الشيخ ابن باز –رحمه الله- لمنهج جمعية إحياء التراث

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamitische stichting voor cultuur en welzijn
Nijverstraat 44
5041 AH Tilburg
Nederland
Tel. Kantoor : 013 - 542 38 62
Tel. openbaar : 013 - 542 66 41



المؤسسة الإسلامية للثقافة و الرعاية
شارع نايفر رقم: ٤٤ تيلبورخ
هاتف المكتب : ٥٤٢٣٨٦٢ (٠١٣)
الهاتف العمومي: ٥٤٢٦٦٤١ (٠١٣)

عاجل وضروري جداً

بسم الله الرحمن الرحيم

الثلاثاء ٢٥ محرم ١٤٢٠ هـ

سماحة الوالد الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله ورعاه :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فإن أبناءكم من الدعاة وطلبة العلم والشباب السلفي في هولندا وبلجيكا وفرنسا والسويد يدعون لكم بتمام الصحة والعافية والتوفيق للخير ويلتمسون فتياكم في قضية خطيرة عاجلة هي :

إن الشيخ عدنان عرعور حفظه الله من القلة التي تزور مراكزنا من [illegible] منذ [illegible] وقد نفع الله بدروسه في نشر دعوة التوحيد والسنة وقمع الشرك والتكفير والحزبية ولم نر منه غير الدعوة إلى منهج السلف ودعوة علماء السنة المعاصرين مع علمنا أن الشيخ قد زكاه شيخنا محمد ناصر الدين الألباني والشيخ نسيب الرفاعي رحمه الله وغيرهم

ثم وصلتنا أشرطة من الشيخ ربيع بن هادي المدخلي تقول أن الشيخ عدنان منافق خبيث حزبي قطبي ..الخ والشيخ ربيع يأمرنا أن نقاطع الشيخ عدنان ونتبرأ منه وإلا كنا مثله [illegible] دورة بعد يومين من [illegible] دعي لها الشيخ محمد عبد الرحمن المغراوي والشيخ علي حسن عبد الحميد والشيخ عدنان العرعور وغيرهم فنرجو أن تفتونا في التالي :

- هل تعلمون أن الشيخ عدنان له منهج غير السنة (قطبي أو حزبي ..)
- وهل ترون من المصلحة دعوته والاستفادة من دروسه

أم يجب علينا مقاطعته وهجره والبراءة منه

والأمر عاجل وخطير كما ترون حفظكم الله فبينوا لنا ديننا لأننا نخشى وقوع فتنة بعد أن بدأ الشباب يضلل ويهجر ويبغض بعضهم بعضاً

عن الإخوة : ولدكم أحمد بن سليمان بن محمد السلام

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. وعلى ما ذكرتم [illegible] أخبركم أني لا أعلم عن الشيخ عدنان إلا خيراً [illegible] السنة والجماعة [illegible]

عبد العزيز بن عبد الله بن باز
مفتي عام المملكة العربية السعودية

خ/١٦٩
٢٧/١/١٤٢٠ هـ

وثيقة -٣-

تزكية الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله- للشيخ عدنان عرعور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
أما بعد:

فإن الأخ عدنان عرعور هو أحد إخواننا الذين عرفناهم قبل ربع قرن أو يزيد بالعقيدة السلفية والمنهج القويم، وطلبه للعلم والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وكان قد فتح بيته لذلك منذ أن عرفناه وما يزال على ما عهدناه، ولا نعيب عليه في غلو ولا في لين.

ولذلك ننصح إخواننا بسماع أشرطته وحضور دروسه وعدم الالتفات إلى مشاغبة المخالفين، وافتراء المفترين مما هو اختلاق وكذب إنما قصدهم صد الناس عن الدعوة الصحيحة والعلم النافع

والله من وراء القصد.

محمد ناصر الدين الألباني

٦ ربيع الآخر سنة ١٤١٤

شاهد أول
محمد عبد الرحمن الخطيب
٦ / ربيع الثاني ١٤١٤ هـ

شاهد ثاني
سامي بن محمد خليفة
٦ ربيع الثاني ١٤١٤ الهجرية

وثيقة -٤-

تزكية الشيخ الألباني –رحمه الله- للشيخ عدنان عرعور

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارة البحوث العلمية والافتاء
مكتب المفتي العام

من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز الى من يراه من اهل الخير والاحسان
وفقهم الله إلى ما فيه رضاه أمين

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فإن حامل هذه الرسالة هو فضيلة الشيخ محمد بن عبدالرحمن المغراوى رئيس جمعية الدعوة إلى الكتاب والسنة في مراكش من المغرب الأقصى ورئيس جمعية دور القرآن الكريم وهو معروف لدي بحسن العقيدة والسيرة وهكذا جمعيته وهذه الجمعية جديرة بالدعم والاعانة على اعمالها الطيبة من الزكاة وغيرها باسم فضيلة الشيخ محمد المذكور ولطلبه الايضاح جرى تحريره في ١٤١٧/٩/١٧هـ وفق الله الجميع لما يرضيه وجعلنا وإياكم ممن يعين على نوائب الحق وضاعف للجميع الاجر إنه سميع قريب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مفتي عام المملكه العربيه السعوديه
ورئيس هيئة كبار العلماء وادارة البحوث العلمية والإفتاء

الرقم :　　التاريخ : ١٤١٧/٩/١٧　　المشفوعات :

وثيقة - ٥ -

تزكية الشيخ ابن باز –رحمه الله- للشيخ محمد المغراوي

فهرس الموضوعات



إقامة الدلائل الصحائح
على المسائل الصرائح
في نقض الشبه الطوائح
على كتاب منهج السلف الصالح
وهو:
الإبانة عن خيانة الصيانة للعدل والأمانة
في الرد على أحمد بازمول وبيان تلبيساته في الفروع والأصول
بقلم
أبي العباس عماد طارق بن عبد العزيز المختار
أبي أسامة ياسين بن محمد آل نزال
عمان - الأردن